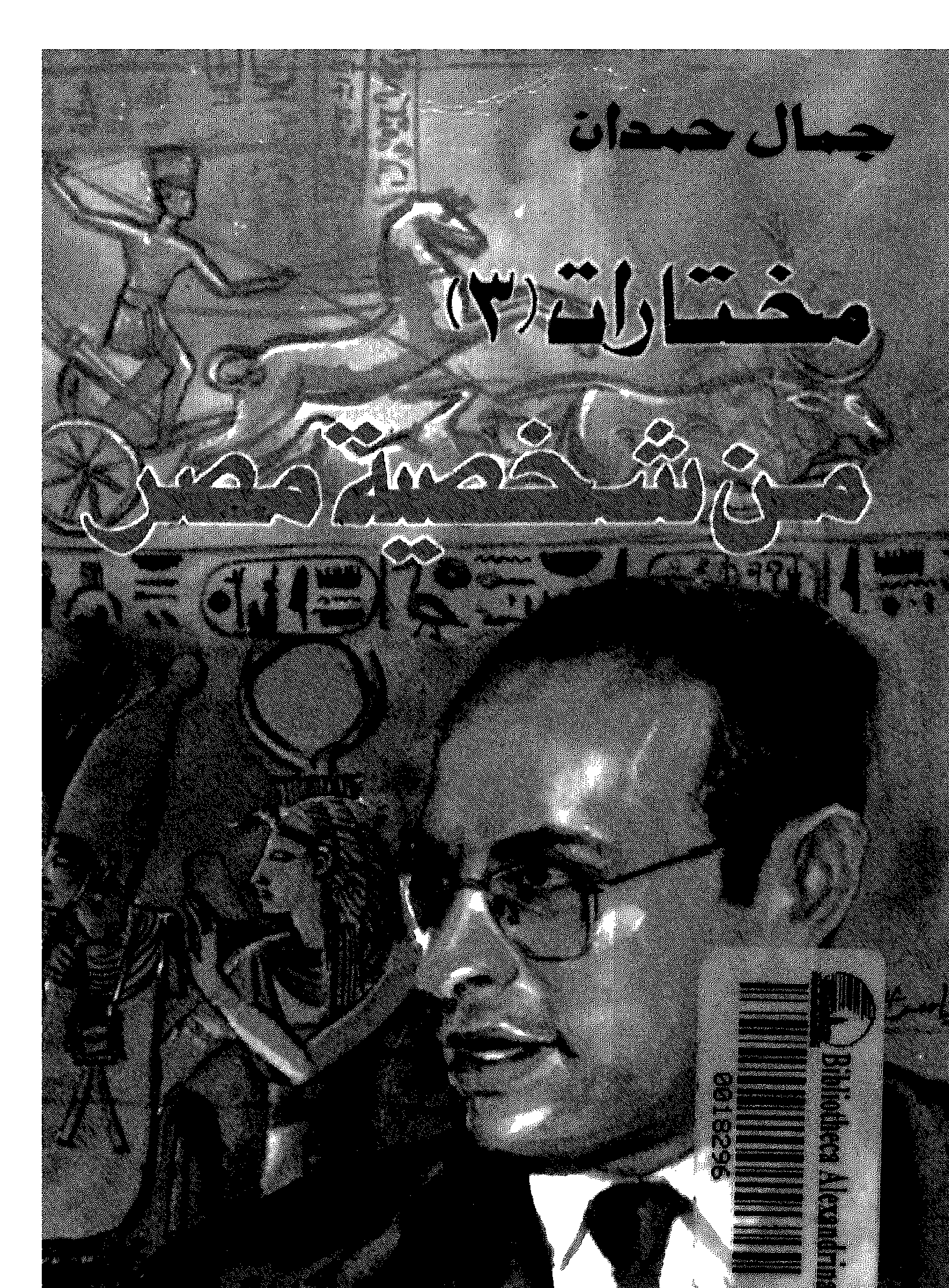

جمال حمدان
مختارات (٣)
من شخصية مصر

دكتور جمال حمدان

مختارات (٢)
من شخصية مصر

مكتبة مدبولي

دكتور. جمال حمدان

مختارات (٣)

من شخصية مصر

المقدمة

أقام جمال حمدان فى ملحمته «شخصية مصر» صرحا علميا شامخا ودرة ثقافية نادرة، تغنىّ فيها بكل ركن من أركان مصر. حيث خلدّ عبقريتها إن مكانا أو زمانا. واستخدم فى كل ذلك طرق البحث العلمى الحديثة ومناهج التأصيل الأكاديمى الرائدة. والدارس المتعمق لكتاباته سرعام ما يفطن إلى هذه المعادلة الصعبة التى طورها جمال حمدان تطويرا علميا وعمليا. فهو يوظف الجغرافيا - وهى تخصصه الدقيق - لغايات أسمى، مازجا بين فلسفتها وفلسفة التاريخ، وجامعا بينها وبين علوم وفنون شتى لكى يصل فى نهاية المطاف إلى نوع من المعرفة بأسلوب مبتكر يخرج عن المفهوم التقليدى لهذا العلم أو ذاك. كما اتسمت

مؤلفاته بصرامة علمية ومنهجية لا تسمح بأى نوع من الانفلات أو التسيب، مع قدرة خارقة على التحليل العميق، وعلى التوليف السليم بين الأصالة والحداثة، بل واستشراف المستقبل. فهو لا يتناول أى موضوع من الموضوعات إلا بعد دراسات مستفيضة والرجوع إلى مصادره ومظانه سعيا وراء الحقيقة مهما كلفه ذلك من مشقة ونصب. فهو الذى يطرح الأسئلة، ويحاول فى الوقت ذاته العثور على إجابات لها، وكان لا يلبث يلح فى البحث ويلح فى التساؤل إلى أن يصل إلى بغيته. وكان - ككل العلماء الجديرين بهذا اللقب - يتفوق على تخصصه. بل ويتخطاه لكى يضع معارفه العلمية فى السياق الشامل والطبيعى للتاريخ الكلى، أى التاريخ الذى يجمع بين الحضارة والمعرفة والثقافة والسياسة وغيرها من العلوم الأخرى، فكان بذلك يصل العلم بحياة الناس ومشاكلهم، ويعطى المؤشرات السليمة لحلها، كل ذلك بطريقته العلمية الجادة.

يقول جمال حمدان فى مقدمته لعمله الخالد «شخصية مصر»: اجتمعت فى هذا العمل كل «الثنائيات» المعروفة فى الجغرافيا: الأصولية والإقليمية: الطبيعية والبشرية؛ التاريخية والمعاصرة... وإن عملا بهذا الحجم والطبيعة قد يبدو موسوعيا بالضرورة، غير أنه فى الحقيقة أبعد شىء عن أن يكون موسوعة، بل هو بحق النقيض المطلق للموسوعة، قل ضد - موسوعة، وإنما هو ملحمة بكل معنى الكلمة، إلا أنها ملحمة علمية بالدرجة الأولى. وهو أيضا وبطبيعة الحال بحث علمى أكاديمى ومصنف ضاف يعتمد على مئات المصادر والمراجع، إلا أنه قبل ذلك وبعده نظام فكرى، ونسق منهجى، ومعمار بنيوى، هدفه الأصالة والخلق والجدة والحداثة والابتكار أساسا».

ومن الصعب، بل ومن المستحيل أن نأتى هنا فى هذه العجالة على دراسة كل أفكاره ونظرياته، فالأمر يحتاج إلى مجلدات طويلة، وقراءة متأنية ومتعمقة لمؤلفاته بصفة عامة. ففى

بحثه عن تاريخ مصر القديم، على سبيل المثال، بدأ فى طرح أسئلته على النحو التالى: نحن المصريين، من نكون؟ ما الأصل والعرق والنسب؟ ومتى ظهر المصريون كشعب وكشعبة من البشر؟ كيف يبدو اليوم شكلا؟ وأين يقع الإنسان المصرى فى العائلة البشرية؟ أيبدى المصريون من التجانس البشرى الجنسى مثلما تبدى مصر من التجانس الطبيعى والمادى والحضارى وغير ذلك؟ وجاءت ردوده على هذه الأسئلة دراسة جامعة مانعة تدرج فيها من عصور ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا، موثقة بالمراجع ابتداء من المقريزى وابن إياس، ومرورا بالجبرتى وعلى باشا مبارك وانتهاء بعلماء الغرب من أمثال ما يرز وفيشر وإليوت سميث وبيترى، ومن علماء الشرق من أمثال محمد عوض محمد وعباس عمار وشفيق غربال وسليمان حزين.

ونورد هنا ما خلص إليه جمال حمدان من استنتاجات نعلق بالسد العالى، بعد أن درس هذا الموضوع من كل جوانبه،

وحلل إشكالياته وما له وما عليه. فقد كتب فى الجزء الثانى من موسوعته وتحت عنوان «السد العالى فى الميزان» : «طبيعى أن يكون السد العالى، كأى مشروع من نوعه وحجمه، موضع جدل وخلاف منذ نشأته. بل ومن قبل إنشائه ومن بعده. على أن الملاحظ أن معظم ما قيل وما يقال عنه يتطرق عادة إما نحو التهويل وإما نحو التهوين، إيجابا وسلبا... أما وبعد أن يصبح السد العالى حقيقة واقعة فإن هناك، ما زال، من يتساءل عما إذا كانت مصر قد أصابت أم أخطأت فى بنائه. بل لقد تعرض السد فى السنوات الأخيرة إلى حملة محمومة شككت حتى فى سلامة بنائه فنيا، بينما صورت نتائجه على أنه «كارثه على مصر»، ونعتته «بكارثة أسوان». «غير أننا يجب أن نتذكر أن هذه الحملة الضارية إنما بدأتها عناصر معادية لمصر، وعناصر صهيونية بصفة أساسية... والخلاصة الصافية أن السد العالى ـ وإن كان قد تحاشى الموقع خارج الحدود ـ وحقق شرط الموقع الوطنى ضمانا للأمن القومى

سياسيا، فإنه لم يفلت من أخطار الأمن القومى لا طبيعيا ولا عسكريا». وهكذا كانت طريقته الفذة فى تناول الموضوعات بمنهجية تجمع بين أصالة التفكير وحداثة المنهج دون أن يستخلص مما يكتبه أحكاما أو أقوالا مبتسرة غامضة، يتأولها كما كان الناس يتأولون أقوال الكهنة، ولكنه كان يتبين بنور عقله، ويستشف بقوته المبصرة ما حدث وما يحدث. وكانت هذه الأصالة والحداثة تتجلى فى تقديره للغايات البعيدة، وفى حسابه للمقدمات التى تؤدى إليها. فالعلم عنده لم يكن مجرد سرد أو اثبات وقائع أو تقرير حقائق، وإنما ربط الواقع والحقائق بعضها ببعض على نظام متسق ومطرد وشامل يصدق على أوسع مدى، وهذا الاتساق والاطراد والشمول صفات على نظام متسق ومطرد وشامل يصدق على أوسع مدى، وهذا الاتساق والاطراد والشمول صفات لا يبلغها العالم إلا عند تمام إدراكه لأكبر عددا من الظواهر المتشابهة والمعارف المتكاملة.

ولعل الفصول التى اخترناها لهذا الجزء الثالث من مختارات شخصية مصر خير شاهد على ما سبق أن قلناه آنفا، فهى دراسات جادة. تناولت موضوعات على درجة كبيرة من الأهمية لكل مصرى غيور على بلده، عاملا على رفعة شأنها ونهضتها.

فقد جاء فى الفصل الأول من هذه المختارات بحثا مستفيضا عن جغرافية مصر الاجتماعية من مختلف جوانبها منذ الطغيان الفرعونى إلى الثورة الاشتراكية. وتحدث جمال فى الفصل الثانى عن شخصية مصر السياسية، وما مرت به من مراحل ودورات عبر تاريخها الطويل. ابتداء من أول إمبراطورية بناها الفراعنة وحتى الاستعمار الأوروبى الحديث (الحملة الفرنسية والاستعمار البريطانى)، وما تلا ذلك من هجرات أوربية إلى مصر. معالجا فى الفصل الثالث الخاصية المتأصلة فى الشخصية المصرية. وهى الاستمرارية ونقيضها، أو قرينها الانقطاع. أما الفصل الرابع فهو عن موضوع من الموضاعات المحببة إلى نفسه، وهو موضوع الوطنية

المصرية والقومية العربية. وجاء مسك الختام فى الفصل الخامس. حيث ناقش موضوع الوحدة الوطنية فى مصر بمختلف أبعادها اللغوية والدينية.

وأسال الله أن ينفعنا بما جاء فيها،

وأن يرحم مؤلفها رحمة واسعة،،،

دكتور

عبد الحميد صالح حمدان

الفصل الأول
فى
جغرافية مصر الاجتماعية

فى جغرافية مصر الاجتماعية

من النظريات البيئية الشائعة فى الدراسات الاجتماعية نظرية
ـ بين الطغيان السياسى وبين البيئة النهرية. والنظرية قديمة إلى
كبير، على الأقل تسبق مونتسكيو. الذى أطلق سلسلة ضخمة
علاقات الربط بين الظاهرات الطبيعية والظاهرات البشرية
رماً، لكنها لقيت رواجا وذيوعا خاصين فى القرن التاسع عشر،
تزل تعيش أو تعشش فى كثير من المذاهب والمراجع حتى يومنا
بصورة محددة أو مجددة.

فمن قبل فى أواخر القرن الماضى لاحظ الاقتصاديون
لاسيكيون والاشتراكيون ـ على حد سواء ـ أن ثمة فى العالم
موعة من البلاد تعيش على الأنهار، المجتمعات النهرية وزراعه
، تشترك فى ملامح اجتماعية وسياسية، تختلف بها عن
معات الزراعة المطرية وتصل إلى قمتها فى النهاية فى الطغيان،
ماها الكلاسيكيون «المجتمع الآسيوى أو الشرقى للإنتاج» . وفى
الحالات صك «الطغيان أو الاستبداد الشرقى despotism
orien» كتعبير متداول يركز تلك العلاقة.

وفى أول هذا القرن عاد ماتويتزى Matteuzzi إلى النظرية ولخصها فى أن الظروف الجغرافية الطبيعية فى مصر القديمة والعراق وآشور وفارس وفينيقيا واليونان وروما مسئولة عن نوع التنظيم السياسى الذى نشأ بها. فالأربعة الأولى سادها الحكم المطلق، والثلاثة الأخيرة سادها الحكم غير المطلق. ثم أرجع الحكم المطلق فى مصر والعراق إلى الطبيعة النهرية وزراعة الرى، بينما ردها فى فارس إلى الطبيعة الجبلية. ومن السهل - كما لاحظ سوروكين - أن تنقد آراء ماتويتزى، أولا فى تحديد طبيعة الحكم السياسى المفترض، ثم ثانيا فى الربط مع البيئة الطبيعية. حيث رد التنظيم السياسى الواحد إلى أكثر من بيئة طبيعية واحدة.

وفى خمسينيات هذا القرن عاد كارل فيتفوجل إلى النظرية من زاوية أخرى. هى زاوية التفسير الاقتصادى الماركسى للتاريخ، أو بالأحرى أعاد التعبير عنها، فاختبرها وطبقها على البيئات النهرية فى مصر والعراق وفارس والصين والهند، إلى جانب حضارات العالم الجديد القديمة، وذلك فى كتاب يقرأ من عنوانه «الاستبداد الشرقى. دراسة مقارنة فى الحكم المطلق».

وسواء عند ماتويتزى أو من سبقوه، أو عند فيتفوجل، أو من

بمثلهم، فالنموذج المثالى للنظرية هو مصر دائما، ومصر القديمة بالدقة. وفى القرن الماضى، قرن الاستعمار، أثار الكثيرون ممن كتبوا عن مصر هذه النظرية بتحديد مباشر. ولهذا لابد من التصدى لها ولمغزاها، وللنتائج التى ترتب عليها، أو تخرج منها. وفى هذه المناقشة لابد من التمييز بين جانبين أو قضيتين فى النظرية: الظاهرة الاجتماعية السياسية فى حد ذاتها، ثم العلاقة الإيكولوجية (أى البيئية) المفترضة بينها وبين الظاهرة الطبيعية. وفى الحالين يتعرض الباحث الموضوعى بالضرورة لآراء قد تبدو ـ أو قد تكون افتراءات على مصر والمصريين، ولكننا ـ وهذه نقطة حيوية بقدر ما هى بديهية ـ نذكرها لا لنرددها بل لنرد عليها، ونشرحها لنشرحها، وفى النهاية لكى نحدد موقعها من العلم، وموقفنا العلمى منها. وبغير هذا قد يساء الفهم ـ خاصة من جانب السطحيين أو الأدعياء، وبالأخص الديماجوجيين والمتشنجين.

إيكولوچية النيل الاجتماعية

المجتمع الهيدرولوچى

ولنبدأ بالحقائق الطبيعية غير الخلافية أو الجدلية. الحقيقة

الكبرى فى كيان مصر هى أنها بيئة فيضية. لا تعتمد على المطر الطبيعى فى حياتها، وإنما على ماء النهر، وقوامها هو زراعة الرى، الرى الصناعى، لا الزراعة المطرية. ومن هنا بالدقة يبدأ كل الفرق فى حياة المجتمع النهرى وطبيعته. ففى البلاد التى تعيش على الأمطار مباشرة يختزل المجهود البشرى إلى حده الأدنى. فبعد قليل من إعداد الأرض والبذر، يتوقف العمل أو يكاد حتى الحصاد. وبين هذا وذاك، فليس هناك من يحفر الترع والمصارف أو يقيم الجسور والسدود. وأهم من هذا كله أن ليس هناك من يمكنه أن يحبس عنك المطر أو أن يتحكم فى توزيعه.

حقا إن الزراعة المطرية عرضة لذبذبات المناخ، وفلاحها ـ من ثم ـ تحت رحمة الطبيعة، لكنك لست بحاجة ـ ولن تستطيع إن أردت، وهذا هو المهم ـ أن « تخطط » المطر. من هنا فقد تكون الطبيعة سيدة الفلاح، ولكن الفلاح بعد ذلك سيد نفسه ـ وهذا فى نفس الوقت ـ يمنح الفلاح فرصة للفردية بدرجة أو بأخرى.

أما فى بيئة الرى. فالأمر مختلف كل الاختلاف. فالوادى

فى تاريخه ليس مصرفا طبيعيا، ولكنه مستنقع اسفنجى ملارى مشبع. ولا زراعة ولا تعمير إلا بعد التصريف و «التقنيل». لابد يعنى، من مجهود بشرى جماعى ضخم حتى تعد الأرض ـ مجرد إعداد ـ لاستقبال البذرة. وبعد هذا فلا بذر حتى توصل المياه إلى الحقول، أى لابد من شبكة غطائية كثيفة من الترع من كل مقياس. ابتداء من قنوات الحمل، وقنوات التغذية، إلى مساقى الحقول. حتى تزرع. إذن لابد لك أولا من أن تعيد خلق الطبيعة. ثم ما جدوى تلك الشبكة إذا لم تسيطر على أعناقها ورءوسها بالنواظم والقناطر والسدود؟ أعنى أى جدوى فيها بغير «ضبط النهر» ؟

وأكثر من هذا، ما جدوى الجميع بغير «ضبط الناس» ؟ إن زراعة الرى إذا تركت بلا ضابط يمكن أن تضع مصالح الناس المائية فى مواجهة بعضها البعض مواجهة متعارضة دموية. ذلك أن كل من يقيم على أعلى الماء يستطيع أن يسىء استعماله ـ إما بالإسراف، أو بحبسه تماما عمن يقع أسفله. أى أن كل حوض علوى يستطيع أن يتحكم فى حياة - أو موت - كل حوض

سفلى. وكل من يقع على أفواه الترع يستطيع أن يهدد حقوق المياه لمن يقع على نهايات الترع. كذلك يمكن للمحاباة والتحيز أن تسخو بالماء لمن تريد وتقبضه عمن تريد. إن العلاقات المائية داخل الوادى بأكمله، أشبه ما تكون بقانون الأوانى المستطرقة، كل تغير فيها هنا يستتبعه بالضرورة تغيير هناك، وأى مضخة كابسة هنا هى بمثابة مضخة ماصة هناك.

المحصلة إذن واضحة: بغير ضبط النهر يتحول النيل النبيل إلى شلال حطم جارف، وبغير ضبط الناس يتحول توزيع الماء إلى عملية دموية، ويسيطر على الحقول قانون الغاب والأدغال. ولو تركت البيئة المصرية غابا اجتماعية لما تطورت عن الغاب الطبيعى الذى بدأت منه. والواقع أن البيئة الفيضية يمكن أن تجعل من «المجتمع الهيدرولوجى» - كما يسميه برون - مجموعة من المصالح المتعارضة، فتصبح سلسلة الأحواض سلسلة من المتنافسين. ومما له مغزاه أن كلمة منافس فى اللاتينية مشتقة من كلمة نهر rivalus, rivus. ولعلها ليست صدفة كذلك أن المصريين القدماء اشتهروا بكثرة الخصام والتقاضى، وفيما بعد بالأخذ بالثأر.

وكمجرد مثال من القرن الماضى، كان رفاعة الطهطاوى (الذى قد يعد أبا الجغرافيا الحديثة، أو من آبائها فى مصر) على وعى كامل بضرورة الوحدة المائية. فهو يذكر عصر المماليك فيربط بين تفككه السياسى (السناجق) وبين تضاربه المائى. «... فكان فى أيامهم لكل قسم، وكل قرية ترع وجسور خصوصية لا ينتفع من السقى منها إلا أهاليها. ولم يكن بينهم روابط عمومية. فكان أصحاب الأرضى والمزارعون لها المجاورون شطوط الماء يحتكرون الرى والسقى، ويختلسون من المياه ما هو قريب منهم، ويمنعون الأراضى البعيدة من ذلك، مع كونها لها حق فى مشاركتهم فى المياه عند الفيضان. فكان ينشأ من هذا ما لا مزيد عليه من عداوة قرية لأخرى، وربما ترتب على ذلك القتال وسفك الدماء».

فى ظل هذا الإطار الطبيعى يصبح التنظيم الاجتماعى شرطا أساسيا للحياة، ويتحتم على الجميع أن يتنازل طواعية عن كثير من حريته، ليخضع لسلطة أعلى توزع العدل والماء بين الجميع، سلطة عامة أقوى بكثير مما يمكن أن تتطلبه بيئة لا تعتمد على نهر

فيضى فى حياتها ومصيرها. وبذلك لا تكون الطبيعة وحدها سيدة الفلاح، وإنما بين الاثنين يضيف الرى سيدا آخر هو الحاكم. هنا يصبح الحكم والحاكم «وسيطا» بين الإنسان والبيئة، أو وصيا على العلاقة بينهما، وهمزة الوصل بين الفلاح والنهر. أى أن الحكومة - فكرة وجهازا - هى بالضرورة أداة التكامل الإيكولوچى بين البيئة والإنسان. إنها تبدأ نتيجة وضرورة جغرافية، لتنتهى «عاملا جغرافيا» بكل معنى الكلمة.

ومن تلك العناصر جميعا يتألف فى النهاية المجتمع الهيدرولوچى النموذجى، الذى تنسج خيوطه من ثلاثية: الماء، والفلاح، والحكومة - والأخيرة طرف فى المعادلة، لا يقل أصالة وضرورة وحتمية عن الطرفين الآخرين. بل إننا لنستطيع أن نذهب إلى حد القول بأن أصل وظيفة الحاكم والحكم فى المجتمع الهيدرولوچى على وجه التحديد، إنما هى وظيفة وزارة الأشغال والرى، أكثر منها وزارة الزراعة بعامة، وأن أساس الملك فيه هو وظيفة «محكمة المياه Water court»، أو كما وضعها رفاعة

الطهطاوى «العدل أساس العمران».

وإذا كانت تلك هى ضرورات وطبيعة البيئة النهرية والرى من الداخل، فينبغى ألا نغفل عاملا هاما خارجيا من حولها. فالبيئة الفيضية، كواحة صحراوية، معرضة لأطماع وغارات الرعاة البدو باستمرار. وهذا فى ذاته يستدعى تنظيما سياسيا قويا متماسكا فى الداخل، هو وحده جدير بأن يعطى للحكومة سلطة قوية. ولقد رأينا كم هو حافل سجل الغزوات والغارات الرعوية على مصر طوال التاريخ، وكيف كان بقاؤها يتوقف على الدفاع الخارجى، بقدر ما كان يتوقف على الضبط النهرى فى الداخل.

فاذا ما التفتنا إلى مصر القديمة بصورتها الفرعونية، فستجابهنا هذه الملامح، ملامح المجتمع الهيدرولوجى، إلى حد نادر المثال. فقد عد فرعون ضلعاً أساسيا فى مثلث الإنتاج، إلى جانب الضلعين الطبيعيين الماء والشمس، وأصبحت العبقرية الضلع الثالث فى مثلث الحضارة، إلى جانب الضلعين الآخرين. الحاجة

والإمكانية. وليس صدفة بعد هذا أن كلا من هذه الأطراف الثلاثة قد عبدو إلها. فمن ناحية كانت الديانة والميثولوچيا المصرية القديمة تعطى مكانا بارزا لكل من النيل (حابى) والشمس (رع) كآلهة، بينما - للمقارنة الدالة - لم يكن للرياح الشمالية، أو القمر أهمية ذات بال.

ومن ناحية أخرى، إذا كان فرعون قد تحول إلى الملك - الإله، فذلك أساسا بصفته ضابط النهر، بصفته الملك - المهندس، وبصفته بطريقة ما «صانع المطر» البعيد. بل يرى البعض - على أساس أن ضبط النهر كان بداية كل شيء - أن حكومة مصر الفرعونية كانت فى معنى حكومة الفنيين، أى التكنوقراط.

ولم يكن غريبا بعد ذلك أن العقد الاجتماعى - كما يقول سايس - كان قائما على الماء: «أعطنى أرضك وجهدك، أعطك أنا مياهى». ومثل هذا العقد لا يمكن أن يتصور أو يقوم فى ظل زراعة المطر.

وهاهنا يكمن الفارق الجوهرى بين زراعة الرى وزراعة المطر. فالحكومة فى ظل الأخيرة لا غنى عنها حقاً، ولكن فى أبعاد وحدود أضيق بكثير منها فى زراعة الرى. فوظائفها هناك أقل، وليست بحاسمة بالضرورة. وفى النتيجة فإن سلطانها ونفوذها لا يتضخم إلى هذا المدى الذى تمكن له زراعة الرى. ونحن قد نستطيع أن نتصور بيئة زراعة المطر بلا حكومة لحين ما، أو لأحيان، دون أن تنهار فيها الحياة كلية وبالضرورة، ولكنا نعجز تماما عن أن نتصور المجتمع الهيدرولوچى مجتمعا أناركيا أو فوضويا، دون أن يهدد كيانه فى ذاته وصميمه.

من أول وأبرز من أدركوا هذه الحقائق الطبيعية وعبروا عنها بدقة علمية، كان نابليون. «لا توجد فى بلد حكومة ذات أثر فى رخاء الأهالى»، كتب هو يقول فى مذكراته بالمنفى Mémorial St. Héléne، «بالقوة التى فى يد حاكم مصر. فهنا، إذا أحسنت الحكومة قيادتها، جرى الماء فى قنوات أعتنى بحفرها وصيانتها. وإن روعيت العدالة فى توزيع مياهها، تبعا لقواعد مرصودة، غطى

الفيضان مساحات أوسع. أما إذا ساءت الإدارة الحكومية، بسبب فسادها أو ضعفها، سد الطمى القنوات، بينما تتهرأ السدود المقامة بالإهمال، عندما لا تراعى قواعد المناوبات نتيجة للقلاقل، أو تغلب الأغراض الخاصة للأفراد والجماعات. فليس الأمر فى مصر كما هو عندنا، حيث ينعدم أثر الحكومة على سقوط المطر أو الجليد فى ضياع البرى والبوس».

كذلك ومرة أخرى نجد إدراكا ثاقبا لهذا الوضع عند الطهطاوى، ربما متأثرا بكلوت بك. «إن خصب مصر ويمنها»، كتب هو يقول، «متسبب عن النيل، ويمن غيرها الزراعى متسبب عن اختلاف الفصول والأمطار. فبهذا كانت مصر مستعدة لكسب السعادة أكثر من غيرها، بشرط انتظام حكومتها واجتهاد أهاليها، لأن اختلال حكومتها يخل بمزارعها، بخلاف اختلاف غيرها من الحكومات، فلا يؤثر شيئاً فى جريان الفصول والأمطار». ثم يمضى إلى الحكومة المركزية كالنتيجة المنطقية والشرطية فيقول: «فلابد من صورة تنظيمية، وأصول اجتماعية مستوفية للمذاهب

المائية وقوة إجرائية. ومثل هذا لا يكون من وظيفة الآحاد والأفراد، ولا من محض وظيفة القرى والبنادر والبلاد. سواء كان بالاجتماع والانفراد. بل هذه وظيفة القوة الحاكمة العمومية..

فنفوذ الحكومة هو الذى يتعهد إصلاح هذه الدرة اليتيمة... ولما كان رى مصر دائما صناعيا مدبرا، كان لابد فيه من حسن الإدارة المائية والضبط والربط فى تطهير الترع وبناء الجسور والقناطر. فإذا كانت الحكومة المتولية على مصر سيئة التدبير تجحف بالمصلحة العمومية، وهذا الخلل إنما يترتب على عدم الحكومة المركزية».

الحكومة والمجتمع

عند هذا الحد من التسلسل الإيكولوچى، نصل منطقيا إلى انتهاء محدد عن أخص خصائص المجتمع النهرى الفيضى، به يختلف عن مجتمع الزراعة المطرية بدرجة أو بأخرى، ولاختلافه هذا جانبان أحدهما يتعلق بالحكومة، والآخر بالمجتمع. فأما عن

الحكومة فهى مركزية بالضرورة، ولها قوة أكبر بدرجة محسوسة، ولكنها معقولة، مما يتاح أصلا لنظرتها فى الزراعة المطرية. فيقول جان برون: إن سلطة الحكومة فى البلاد الجافة مثل مصر تصبح أكثر أوتوقراطية، وفى أوقات الأزمات خاصة يختار مجتمع الرى من بينه ديكتاتورا يتمتع بسلطات الحاكم المطلق. وبالمثل يقرر أدولف إرمان عن مصر أن «منطق الحقائق الصارم يعلمنا أن الحكومة الأوتوقراطية ضرورية دائما من أجل ضبط وتنظيم الرى».

أو كما يقول جوردون تشايلد باستفاضة، إن «ظروف الحياة فى وادى نهر أو واحة أخرى تضع فى أيدى المجتمع قوة غير عادية لإكراه أفراده، إذ يستطيع المجتمع أن يحرم الناشز الوصول إلى الماء، وأن يغلق القنوات التى تروى حقوله. إن المطر يساقط على الخير والشرير على حد سواء، ولكن مياه الرى تصل إلى الحقول بقنوات بناها المجتمع. وما قدم المجتمع، يستطيع المجتمع أيضا أن يسحب من الشرير ويقصره على الخير وحده. وهكذا فإن التضامن الاجتماعى الذى يحتاجه أصحاب الرى يمكن أن يفرض فرضا

بحكم صميم الظروف التى تستدعيه. لا، ولا يستطيع الشباب أن يفلت من كبح الكبار عن طريق تأسيس قرى جديدة. حيث إن كل ما وراء الواحة صحراء بلا ماء. من هنا فحين يأتى دور التعبير عن الإرادة الجماعية من خلال رئيس أو ملك، فإنه لا يتقلد مجرد سلطة أدبية، ولكن قوة القهر كذلك، إنه يستطيع أن يوقع العقوبات ضد من لا يطيع».

وفى مصر فإن هذا ما عبر عنه الطهطاوى بجلاء وعمق حين قال: «وليس فى ممالك الدنيا لصاحبها النفوذ الحقيقى على الزراعة والفلاحة إلا صاحب مصر، فإنه لا يجد فى إهمالها فلاحه، وبقدر نفوذه على إدارة الزراعة يكون له النفوذ على الأهالى. وأما فى غير مصر من البلاد التى ريها بالمطر، فليس للحكومة عليها، ولا على قلوب أهلها كبير تسلط».

هذا عن الحكومة، أما عن المجتمع فهو أساسا مجتمع تعاونى منظم. لا يعرف من الفردية صورتها الضارية أو الدموية المتوحشة،

ويدرك قيمة وحتمية العمل الجماعى المنسق، وأن مصلح
ووجوده رهن بالتضامن والتكافل الاجتماعى، بالنظرة المتفتحة ب
أنانيات محلية، أو نعرات ضيقة، أو نزعات عدوانية. ويعبر إمي
لودفيج عن هذا بصيغة أخرى هى صيغة الكثافة، كثافة السكا
فيقول «هذه الكثافة التى حتى منذ آلاف السنين كانت تتناس
مع مجموع السكان، كان لا يمكن إلا أن تخلق قوما إ
اجتماعيين للغاية، أو غير اجتماعيين على الإطلاق. ولقد ق
النيل الاحتمال الأول».

وهنا نجد فى القرية المصرية، فى صميم تركيبه
وسيكولوچيتها وزراعتها، قدرا كبيرا متوطنا ومتأصلا من التعاو
والمشاركة التلقائية. فالقرية المصرية بالضرورة الجغرافية نو
مجمعة، فهى خلية بشرية متلاصقة متلاحمة. ثم إن أغلب حي
الفلاح هى - تحت مناخ مصر المشرق - فى الهواء الطلق خار
المسكن، وهذا ابتداء يجعله كائنا اجتماعيا غير منعزل، أو انطوائ
ثم تبدأ التعاونية من البداية الأولى مع العمل الجماعى فى إقا

أساس الحلة نفسها، وهو التل أو الكومة الصناعية الرافعة عن مستوى النهر، فضلا عن شق الترع والمصارف، وتمتد بعد ذلك إلى التجمع والتكتل فى وجه أخطار الفيضان بحماية الجسور وتعليها، ثم تتدرج إلى تنسيق مناوبات الرى ودورة الزراعة فى الحقول الفردية وجزئيات العمل الحقلى اليومى... إلخ.

ويلاحظ فى هذا المجال أنه بينما عرفت أوربا فى ريفها القلاع الإقليمية والمحلية بالمئات، ربما رمزا للصراع الدامى بين الإنسان والإنسان، فقد كانت قلاع ريف مصر الوحيدة هى ربى القرى الصناعية، تجسيما لصراع الإنسان مع البيئة، ورمزا إلى تجميع طاقة وعنفوان الإنسان ضد الطبيعة، لا ضد الإنسان.

فى هذا الإطار تستحق مواجهة خطر الفيضان العالى بالذات نقطة ضوء مركزة. ففى وجه خطر الفيضان الجامح، أكثر من أى خطر آخر، تتبدى وتتحدد طبيعة وحتمية التعاونية كحقيقة واقعة تكاد تتحول من الجبر الجماعى إلى الاختيار الفردى، قل إلى نوع

من الجبر الذاتى، والالزام أو الالتزام الداخلى. ذلك لأن التعاون حينئذ قد يكون شرط البقاء ذاته. ولهذا كانت السخرة، على كراهيتها وبغضها من حيث المبدأ وقسوتها وأهوالها أحيانا، وانحرافاتها ومظالمها غالبا من حيث التطبيق، مقبولة كبديهية عند الفلاح، مثلما هى عند الحاكم، فإنها هى إما السخرة وإما ألا نكون جميعا. السخرة أبغض التعاون إلى الفلاح، ولكنها ألزمه للبقاء، ولذا تستمد اسمها الدارج، «العونة» من نفس الجذر.

وإذا كانت العونة تبدأ فى الظروف العادية بقاعدة الفلاحين («العونة يا فلاحين، قال من كل بلد راجل» كما يذهب المثل العامى)، فإنه كلما زاد خطر الفيضان وأصبح داهما، كلما امتدت العونة وزحفت صاعدة إلى الطبقات الاجتماعية الأعلى. طبقة فطبقة حتى تشمل كل الطبقات جميعا بلا استثناء. ولقد كان التشريع المصرى ينص بالفعل على أن النيل إذا بلغ ٢٤ ذراعا تحتم على كل مصرى من أى طبقة أو فئة أن يضع نفسه تحت تصرف الحكومة ليجند فى جيش المقاومة.

إن خطر الفيضان الجامح هو - بوضوح غنى عن كل تعليق - معركة ميدانية حقيقية، وإن مع عدو هو الطبيعة، والسخرة هى التعبئة العامة، وجيشها هو التجنيد الإجبارى العام حماية وإنقاذا للوطن. بل إن جيش السخرة ضد الفيضان كان عمليا، فى غياب الجيش العسكرى الوطنى عمدا فى معظم عهود الاستعمار، هو الشكل البديل الوحيد أو الحقيقى للعسكرية الوطنية أو الجندية القومية.

الحكومة المركزية والمجتمع التعاونى - هاتان الظاهرتان الحتميتان فى كيان مصر الفيضية، ليس من شك بعدذلك أن مجموعهما يعنى القوة: حكومة منظمة وقوية، ومجتمع منظم متماسك. فالظاهرتان إذن نقط قوة لا ضعف لصاحبهما، وليس فى أى منهما ما يسىء إلى الآخر، أو إلى الدولة على الجملة. ولهذا فليس غريبا - ولا هو شر يقينا! - أن زراعة الرى هى التى عملت مصر الحضارة والنظام والقانون، هى التى فجرت التاريخ والحضارة فى مصر دون سواها لأول مرة، وهى التى وحدتها مبكرا

ومنحتها النظام والقوة التى خلقت بها أول إمبراطورية فى التاريخ.

بعد هذا، وأبعد منه، فإن مجموع هاتين الظاهرتين يعنى اشتراكيا بالطبع. فإذا كانت البيئة الفيضية تحتم قيام حكم قوى وتنظيم سياسى مؤثر، فما معنى هذا؟ معناه ببساطة أن النظام النهرى وإيكولوچية النيل تؤهل بطبعها وتلقائيا لعنصر كامن أصيل وبعيد المدى من الاشتراكية. نعم، الاشتراكية، الاشتراكية التعاونية بالدقة. ومن الطريف أن نفس هذا التشخيص والتعبير حدد واستعمل فى أوائل هذا القرن، حيث يقول عطية وهبى عن فرعون: إنه كان يدير الزراعة والصناعة بشكل اشتراكى، بينما تحدث هانوتو عن «اشتراكية الدولة». بل إن مما له مغزاه الكبير أن نظام الملكية المستبدة المطلقة، الذى ساد الدولة القديمة، حين تخفف نوعا فى الدولة الوسطى بعد الثورات والقلاقل، فإنما تحول كما يقول موريه إلى نوع من نظام اشتراكى فى الدولة.

وبمزيد من التحديد والتركيز معا، فإن النظام الاجتماعى

والسياسى الذى تضعه أو تصنعه البيئة النيلية والرى الفيضى، هو بطبيعته نوع ما من الاشتراكية العملية. نوع يمكن أن نعتبره اشتراكية ما قبل الاشتراكية العلمية بمعناها الفكرى المنظر المخطط الحديث pre-scientific socialism.

فالماء، عصب الحياة، وأهم أدوات الإنتاج، مؤمم بالضرورة والتعريف، الدولة هى التى تملكه باسم الناس، وهى التى تقوم بتوزيعه على الناس، كل بحسب حاجته - أى كل بحسب مساحة أرضه. أما التعاونية، فلأن مواجهة أخطار النهر وذبذباته الجامحة، وبناء القرى المجمعة، ونظام الحياة اليومية فى القرية من تنظيم المياه والدورة الزراعية... إلخ، كل أولئك لا يمكن إلا أن يتم كعمل جماعى منسق يقوم على التعاون. وقد زاد هذا الدور خطورة وأهمية بعد الرى الدائم ومشاريعه وسدوده وقنواته ومصارفه، وبعد أن أصبحت مصر الزراعية كلها وحدة إدارية واحدة تديرها وزارة الزراعة، كمصنع كبير للإنتاج الزراعى.

لهـذا ولمثله لم تكن دورين وورينر تبـالغ حين رأت بذرة الاشتراكية كامنة فى تربة الزراعة المصرية، وحين وجدت جنينها يعيش - وإن يكن مجهضا - فى رحم الإقطاعية اللاندوقراطية. فكما تقول فى جملة عابرة، ولكنها معبرة عن مصر ما قبل الثورة، «من حيث تنظيم الإنتاج، تعتبر مصر بالفعل مزرعة إدارية ضخمة، تقوم فيها مصلحة الرى بمراقبة كمية الماء الموزعة، ومعها مساحات المحاصيل. وللحكومة رقابة على الزراعة، على أساس من التخطيط، أكبر بكثير جدا مما لأعظم وأشد الحكومات اشتراكية فى العالم.

ذلك إذن توجيه البيئة البشرى وتأثيره الاجتماعى والسياسى. فإذا كان ذلك حتما طبيعيا أو جغرافيا - وما هو - فهو حتم حميد بالتأكيد، بل تلاؤم طبيعى صحى وحكيم. وإن خلق ذلك طابعا قوميا فى أصحابه، فهو طابع حسن وسليم ومطلوب. والشىء المؤكد علميا بالقطع أن الطغيان أو الاستبداد، شرقيا أو غير شرقى، ليس من حتم البيئة النهرية، أو من فعل النيل أو غير النيل، ولا هو

لعنة طبيعية عمياء. وبالمثل فإن أية انحرافات قد يفرضها الطغيان فهى لا علاقة لها قط بزراعة الرى أو جغرافية النهر من حيث هو، وليست وصمة قدر غاشم. فإن وقع الطغيان وملابساته تاريخيا بعد ذلك، فعلينا على الفور أن نبحث عن أسبابها جميعا خارج الجغرافيا وخارج النهر، فماذا نجد بالفعل إذا التفتنا إلى واقع التاريخ، تاريخنا المصرى؟

النظام الاجتماعى

التركيب الاجتماعى لمصر القديمة استدلال اجتهادى ناقص ومبتور بالضرورة، ويسمح باختلافات التفسير والتأويل. فالموضوع بطبيعته ليس بكرا، كما هو معقد فحسب، بل وغامض مبهم إلى حد بعيد، ليست الآراء والمذاهب وحدها هى التى تتضارب فيه وتتعارض إلى حد مزعج، ولكن الحقائق والدلالات والشهادات التاريخية نفسها أيضاً تبدو أحياناً متناقضة متضادة. ولذا فبقدر ما تعدد النظريات وتتباعد، ينبغى أن نتحفظ ونتحرز، وأن

ندرك أن الموضوع بطبيعته لا يسمح بأحكام قاطعة ولا بانتهاءات نهائية.

النظرية الإقطاعية

وهناك ثلاثة اتجاهات أساسية فى توصيف وتكييف أو تشخيص هيكل النظام الاجتماعى فى مصر القديمة. هى على ترتيب ظهورها الزمني: الاتجاه الإقطاعى، العبودى، الأسيوى. فالإقطاعى أقدمها وأوسعها انتشارا حتى الآن. فلقد كان السائد بين أغلب الدراسات الغربية فى تأريخ النظام الفرعونى والتركيب الطبقى للمجتمع المصرى القديم أنه «ذو طابع إقطاعى بشكل عام» كما حدد إيمرى، أو أنه نظام الأقنان serfdom كما سبقه بيترس. أساس هذا التقيم هو الوجود المتواتر لطبقة من كبار ملاك الأرض الزراعية التى يعمل فيها الفلاحون كأجراء، أو كتابعيين مقهورين تحت أسوأ ظروف الاستغلال التى تنعكس فى بؤس وتعاسة الفلاح المصرى العادى القديم. وبذلك كان فائض العمل يتحول من الطبقة الفلاحية الكادحة العاملة المستغلة إلى طبقة

كبار الملاك المستغلة.

واضح أن هذا التكييف الطبقى متأثر بالفعل بالأفكار النمطية والتطورات الاجتماعية التى عرفها الغرب نفسه فى أوربا. والأوضح منه أنه يخلط ما بين نمط الإنتاج والاستغلال الاقتصادى فى جانب، وبين شكل علاقة الملكية والتبعية الاجتماعية فى الجانب اللآخر. فجوهر الإقطاع الأوربى القديم والوسيط بالمعنى الدقيق: هو تبعية الفلاحين تبعية شخصية للسيد الإقطاعى الذى يملك الأرض ومن عليها قانونيا ملكية فردية مباشرة، وملكية السيد للعبد تقريبا، ولهذا كان الفلاح قنا serf وكان نظام الإقطاع هو نظام الأقنان serfdom.

وكما سنرى، فلم يكن هكذا وضع الفلاح المصرى قط، أو فى الأغلب الأعم. ولهذا فإن وصف مصر القديمة بالنظام الإقطاعى هو خطأ علمى وفنى بالمعنى الصارم، أو هو مع التساهل تعبير مجازى سائب غير دقيق وغير مقبول إلا كاصطلاح شرقى خاص، أو كخطأ مشهور أصبح لا فكاك منه. ولكن حتى عند

ذلك، فإن هذا «الإقطاع الشرقى» لا يرادف أو يناظر «الإقطاع الغربى» قط، فهو ليس إقطاعا على الإطلاق. والمحقق أن مصر لم تعرف نظام الإقطاع بالمعنى الأوربى الصحيح طوال تاريخها، ولا عرفت نظام الأقنان كذلك. ثم إن جوهر الإقطاع – دعنا لا ننسى– هو اللامركزية السياسية، عكس الدولة الفرعونية تماما، قمة المركزية والتوحيد والتنميط. ولذلك فقد اتجه البحث مؤخرا إلى تبديد «خرافة» الإقطاع المصرى بعنف وحدة.

أما المدرسة العبودية فهى أقل الاتجاهات الثلاثة انتشارا، وأقصرها عمرا، وهى بالتأكيد أشدها خطأ – إن يكن انحرافا. فإلى فترة ما بين الحربين، كان تشخيص الفكر الاشتراكى السائد للمجتمع الشرقى القديم أنه أولى وسفلى مراحل العبودية التى أعلى مراحلها هى المجتمع الاغريقى – الرومانى القديم. وعن مصر بالتحديد، يرجع برستيد أن السكان فى عهد الأسرات الأربع الأولى، وربما باستثناء طبقة حرة من الحرفيين والتجار، كانوا عبيدا فى أبعاديات النبلاء عل أساس ذلك، لا يذكر ولا ندرى.

هذا بينما تحدث البعض بصدد فجر تاريخ مصر القديم عن دول ثم دولة قائمة على ملكية العبيد slave-owning state، العبيد الذين كان مصدرهم الحروب خاصة. ومن الواضح أن النظرية محاولة لتنظير مرحلة من العبودية والمجتمع العبودى كجزء من مراحل تطور المجتمع الطبقى الخمس فى الماركسية، وهى الشيوعية البدائية، فالعبودية، فالإقطاع، فالرأسمالية، فالاشتراكية.

وصحيح أن أسرى الحروب تدفقوا على مصر كثيرا مع الانتصارات العسكرية – فى عصر رمسيس الثالث يقدرهم بيترى جزافا بنحو ربع المليون (؟). غير أن هذا يختلف جذريا، فهم لم يكونوا يستخدمون، أو يدخلون كأساس فى عملية الإنتاج والزراعة بالذات، وإنما اقتصروا على الخدمة المنزلية، أو كجند أرقاء أو العمل الشاق فى الطرق والمناجم... إلخ. وصحيح أيضاً أن العبودية عرفت فى مصر كثيرا، ليس فقط عن طريق أسرى الحروب، ولا حتى عن طريق الرقيق المجلوب، ولكن أيضاً ببيع الفقراء أبناءهم أثناء المجاعات والأزمات وما إلى ذلك. إلا أن هذا كان الاستثناء لا

القاعدة، وظاهرة فردية عارضة أكثر منها نظاما اجتماعيا سائدا ومقررا.

لذا فإن المحقق - كما يؤكد بيترى بحق هذه المرة - أن مصر لم تعرف نظام العبودية بالمعنى الذى عرفته أوربا. حيث كانت بعض مدن اليونان وإيطاليا تملك مثل أو أضعاف عددها من العبيد، ولا تكاد أصغر أسرة من المواطنين «الأحرار» تخلو من عبد أو أكثر فى حوزتها. ومما له أبلغ الدلالة أنه حتى حين سيطرت على مصر قوى تعيش فى أوطانها على النظام العبودى مثل اليونان والرومان لم ينقلوا نظامهم هذا إليها، ولا تغير النظام المصرى القديم فى شىء. ولهذا يمكننا بسهولة وبلا تردد أن نستبعد نظرية الدولة العبودية فى كل أشكالها، وبأى من مراحلها.

النظرية الآسيوية

أما الاتجاه الثالث والأخير وهو الأسيوى فهو عود إلى، أو

إعادة اكتشاف، لبعض آراء غير ذائعة لماركس وإنجلز فيما أسمياه بنمط الإنتاج الشرقى أو الآسيوى، وهو نفسه الذى أبرزه مؤخرا فيتفوجل – وهو ماركسى سابق أو آبق – تحت اسم الطغيان الشرقى. فقد لاحظ الأولان فى المجتمعات الشرقية القديمة، لاسيما المجتمعات النهرية فى آسيا وفى مصر، أن النظام الاجتماعى الطبقى لا يتسق أو يستقر فى مراحل تطورهم الخمس، فلا هو ينطبق عليه النظام العبودى، ولا هو يدخل فى النظام الإقطاعى، ولكنه نظام مستقل متميز يختلف عنهما كليهما، ويرجع أساسا إلى طبيعة الأنهار، وضرورة الرى الصناعى.

فهذه الضرورة تحتم قيام سلطة عليا مركزية، هى الدولة، تشرف على ضبط الماء وتوزيعه على الفلاحين عن طريق جهاز ضخم من الموظفين، والكل يخضع لها خضوعا هرميا مطلقا، بحيث تملك هى نظريا كل الأرض ملكية عامة، وكحق رقبة، ثم توزعها على الفلاحين، وكذلك على كبار الموظفين والقواد والملاك ليزرعوها بحق الانتفاع فقط، كما تعيد توزيعها عليهم

دوريا. فالفلاحون إذن لا يعملون فى هذه الأرض إلا كأيد عاملة مقابل ما يكفى أودهم، بينما إليها هى يعود فائض العمل فى صورة ريع الأرض، أو الضريبة العقارية أو الجزية الزراعية.

على هذا فإن جوهر النظام الآسيوى هو غياب الملكية الفردية للأرض من ناحية، وسيادة ملكية الدولة العامة القانونية للأرض من الناحية الأخرى. وبذلك تتركز الملكية وتتجسد فى الدولة و / أو رأس الدولة كرمز للمجتمع بأسره، وذلك على النقيض من نظام ملكية الأرض الفردى فى النظام الإقطاعى. وبالتالى فإن الفلاحين ليسوا تابعين لأفراد. سواء كعبيد لأحرار، أو كأقنان لإقطاعيين، ولكنهم تابعون مباشرة للدولة، ورأسا لرأس الدولة، الذى يؤله لهذا السبب حتى يصبح رمزا لكل شىء، ومالكا لكل شىء.

لذا فليست هناك عبودية فردية، وإنما هى «عبودية معممة» كما دعاها ماركس وإنجلز، والفلاحون «عبيد عموميون» أو عبيد الملك. وفى هذا يختلف النظام الآسيوى جذريا عن كلا النظامين العبودى والإقطاعى. حيث تبعية أو ملكية العبد أو القن شخصية

مباشرة. وعلى الجملة، فلا ملكية فردية هناك، ولكن لا عبودية فردية كذلك.

وفى مصر، فقبل العصر الفرعونى، رغم ضبابية الصورة، يخمن البعض أن النظام المحتمل هو ما يسمى فى التصنيف الأصولى العام « مجتمع السافا Sava» الذى عرفته المجتمعات الشرقية الآسيوية، وقطباه الرى الصناعى الدقيق وملكية الأرض الجماعية على المشاع. ولكن لا سبيل إلى القطع بالطبع، وإن كان موريه يصنف نظام مصر قبل التوحيد كمجتمع على الشيوع.

أما عن مصر الفرعونية، فان الاتجاه الحديث السائد هو اعتبارها داخل نمط الإنتاج الآسيوى أو الشرقى، بل إن البعض ليعد التاريخ المصرى «مثالا من أنقى الأمثلة للنمط الآسيوى» ، ولو أن الكاتب نفسه يعود فيضيف أن «النظام الفرعونى كان يحتوى على المشاعية، وعلى بذور العبودية. بل والإقطاع، والعمل المأجور

(...) ومع ذلك كله، فالنمط السائد للإنتاج كان «آسيويا» ...».

وعندنا أنه لا أحادية مطلقة أو صارمة فى تركيب مصد
الاجتماعى، فكل ما مس الإنسان قل أن يخضع لمبدأ العام
الوحيد، المونيزم monism، وإنما هو للمبدأ الكلى يخضع
الهوليزم holism، والمسلم به فى تطور مراحل الإنتاج الاجتماع
أنه لا توجد أبدا أنماط نقية، وإنما أنماط سائدة تتغير داخل
باستمرار، وتنطوى على بقايا الأنماط السابقة، وبذور الأنما
المستقبلة. والنمط السائد تاريخيا فى تركيب مصر الاجتماع
عموما هو نمط الإنتاج الأسيوى أو الشرقى. ولكنه - وإن عج
عن التطور الجذرى إلى ما بعده - فقد انزلق وارتد أحيانا وعا
نطاق محدود إلى النمط العبودى أو شبه العبودى، بينما كاد يتط
أحيانا أخرى إلى النمط الإقطاعى أو شبه الإقطاعى. وعلى ه
الأساس المركب نتقدم الآن لمعالجته.

الطغيان الفرعونى

التصور السائد أنه قبيل التحول إلى الزراعة والاستقرار سادت مرحلة المشاعية أو الشيوعية البدائية. فكانت كل جماعة من الجماعات الصغيرة العديدة التى تقطن الوادى من الصيادين والجامعين تملك أرضها ملكية عامة على الشيوع. وبالتالى كانت حياة الفرد تتوقف على انتمائه إلى العشيرة التي وضعت يدها على الأرض أصلا، والمالكة لها حاليا. أما رؤساء هذه الجماعات أو العشائر الطوطمية فكانوا يختارون لسنهم أو لعلمهم السحرى الخاص. ولأن الإنتاج بدائى جدا، والثروة محدودة للغاية لا تترك فائض عمل، والملكية مشاعة على الجميع، فإن التمايز الطبقى لم يكد يظهر أو لم يبزغ إلا بالكاد. فلم يكن لرؤساء هذه الجماعات امتيازات تذكر، ولم يزيدوا عن أن يكونوا «أوائل بين أكفاء أو أنداد primus inter pares».

مع الزراعة والاستقرار، بدأ الأمر يختلف، رغم أن الاستزراع الجماعى أصبح – كما كان الاستغلال الجماعى سابقاً – شرطا

أساسيا لحق الانتفاع بالأرض باعتبارها ملكية جماعية. فإلى هؤلاء الرؤساء آلت، بجانب الحماية والدفاع الخارجى، وظائف الإدارة الجديدة الداخلية من إزالة مستنقعات واستصلاح أرض، وإقامة قرى وحمايتها من الفيضان، وضبط وتوزيع الماء وإعادة توزيع الأرض دوريا على القرى المختلفة وعلى عائلات وأفراد كل قرية، مع تحديد مناطق المنافع المشتركة كالمراعى والغابات... إلخ، وذلك أيضاً بوظائفهم الدينية - السحرية القديمة. وقد كان اجتماع هذه الوظائف والسلطات معا لأول مرة فى يد هذه القيادات مصدر نفوذ خاص جديد لأول مرة، فكانت فيه بذرة الدولة.

مجتمع الإنتاج الشرقى

ومع تقدم الإنتاج وتكاثر الثروة، ظهر فائض عمل محسوس لأول مرة، فبدأ التمايز الطبقى، وأخذت تلك القيادات تتحول إلى نوع من الارستقراطية، أو النبالة البدائية التى تستولى على فائض العمل، وتتمتع بامتيازات كبيرة، أى تحولت إلى طبقة ليست حاكمة فقط، وإنما حاكمة ومستغلة معا. وقد ساعد على هذا

التحول المكاسب الإضافية والنفوذ المضاف كنتيجة لانتصارات بعض هذه القيادات فى حروبها القبلية على البعض الآخر، وتوسيع حكمها وملكها. ومن ثم بدأ الرئيس أو الحاكم يصبح رمزا تتجسد فيه الجماعة كلها، وبالتالى ليس كاهنا أعظم فقط، ولكن الإله المحلى أيضاً. لقد بدأت نواة مجتمع الإنتاج الشرقى أو الأسيوى.

تلك الحروب القبلية نفسها كانت أداة تطوير الهيكل الجديد إلى قمته. فمن خلالها تحولت بعض تلك الجماعات بالغلبة والقهر إلى اتحادات فيدرالية أوسع وأوسع على مراحل متعاقبة، إلى أن امتصت كلها فى كيان واحد شامل هو الدولة الموحدة تحت زعامة حاكم واحد هو - كما نرى عند قيام الأسرة الأولى - الملك، فرعون، «برعو»، أى البيت الكبير أو الباب العالى كما قد نقول. ومفهوم بالطبع أن التطور الإنتاجى - الاجتماعى - الطبقى مصاحب ومواز لعملية التوحيد السياسى الأساسية التى نعرفها جيدا من النومات إلى الأسرات حين يلتقى ويلتحم التطوران الاجتماعى والسياسى فى نقطة واحدة.

ومفهوم أيضاً أن المحرك الأساسى خلف هذه السلسلة من الاتحادات المتوسعة هو ضرورة تنسيق ضبط النهر وأعمال الرى فى حوض الوادى برمته ككل وكوحدة، على عكس وحدات نظام الإقطاع فى أوربا المطرية مثلا. ولضخامة العملية فإنها تحتاج إلى تعبئة عمالة ضخمة، وهذه تحتاج إلى قدرة خاصة على تقسيم العمل الجيد، والكل يستدعى سلطة مركزية طاغية.

المهم فى هذه العملية أن كل حاكم منتصر أقوى كان يختزل القيادات السابقة المناوئة بعد أن يخضعها، وذلك «ببرقطتها» أى بجمعها حوله كموظفين كبار تابعين، محولا إياها بذلك من أرستقراطية إقليمية إلى بيروقراطية عليا، أو نبالة بيروقراطية. وفيما بعد، استغنى الحاكم المنتصر عنها كلية، وأحل محلها قادة وموظفين كبار. سواء فى بلاطه والحكومة المركزية، أو فى الأقاليم والحكومات الإقليمية. لقد اكتمل، أخيرا، هيكل دولة الرى الصناعى الموحدة المركزية، ومجتمع نمط الإنتاج الشرقى الآسيوى. وكما أصبحت مصر أقدم دولة عرفت تدخل الدولة فى

تنظيم الإنتاج، أضحت أيضاً أول وأقدم دولة شمولية فى التاريخ والنمط الأولى البدائى للدولة الاشتراكية، والقهر الطبقى.

وبدأ بالموازاة نظام الطغيان الشرقى، أو فى حالتنا الطغيان الفرعونى. فكقمة، ولكن أساسا كاستمرار للتقليد القديم من تجسيد حق الجماعة والمجتمع فى ملكية الأرض، وتجسيمه فى شخص الزعيم الطوطمى، أصبح فرعون شرعيا، أو قانونيا، أو نظريا هو بصورة تلقائية المالك الأوحد للأرض، وصار البلد كله «قطاعا عاما» والوطن جميعا ملكا للدولة، بل وبات فرعون مالك الأرض بما عليها ومن عليها، وذلك بصفته أيضاً الإله، أو ابن الإله، أو ظل الإله على الأرض، والكل يخضع له خضوعا مطلقا كاملا.

لذلك كان تأليه فرعون بصورة أو بأخرى ظاهرة قديمة وجوهرية. لامجرد صدفة أو حلية. لقد أصبح المصريون، «عبدة النيل» أصلا، «عبيد النيل» أيضاً، ثم أصبح عبيد النيل عبيد الدولة، أو «عبيد فرعون» بالتبعية وفى النهاية. وتلك هى «العبودية

المعممة». وفى هذا كله كانت جرثومة الطغيان الفرعونى.

أصل الطغيان

كيف، ولماذا؟ أدوات الإنتاج الأساسية فى مصر الزراعية، كعالم فيضى نهرى، إنما هى فى التحليل الأخير الأرض والماء. إن يكن الماء دم الحياة، فإن الأرض جسمها، وإن تكن الأرض خامة الزراعة، فإن الماء وقودها. فأما الأرض فقد ألغيت الملكية الفردية بضربة واحدة منذ اللحظة الأولى التى اعتبرت فيها كل أرض البلد ملكا قانونيا للدولة. ممثلة فى الحاكم فرعون. والواقع أن هذه الظاهرة الموغلة فى القدم هى احتكار قانونى، أو مصادرة عظمى من حيث الشكل، أما من حيث الموضوع فقد قصرت حيازة الأرض على حق الانتفاع فقط، دون حق الرقبة.

بهذا تحولت مصر ابتداء إلى ضيعة كبرى للحاكم، بينما أصبح الفلاح مجرد أداة إنتاج بشرية. وفى مراحل كان فرعون يملك ثلث أراضى مصر وحده. وفى التوراة أن ضريبة الأرض التى

كان فرعون يجمعها من الفلاحين بلغت خمس المحصول، بينما قدر البعض مقابلها النقدى بأسعار سنة ١٩٢٤ بنحو ٤٢ - ٦١ مليون جنيه (٣).

أما الماء فلعله، بحكم البيئة الفيضية، فى يد الحاكم أكثر من الأرض. ومن يملك الماء فى مناخ صحراوى يملك الحياة - تذكر «أعطنى أرضك وجهدك... إلخ». وبحكم الطبيعة، وطبيعة الأشياء أيضاً كان الماء «مؤمما» بشكل ما، كما كان تقليديا، وكما يقال دائما سلعة مجانية فى مصر طوال التاريخ. غير أن هذا صحيح شكلا فقط وعلى السطح. أما فى الحقيقة فقد كان للماء ثمنه، وكان هذا الثمن هو حرية الفلاح التى سلمت كاملة للدولة، بما فى ذلك حق أو فرض السخرة، أى وضع نفسه تحت تصرفها للعمل لحسابها لفترة ما كل عام، أحيانا «بتكاليف البطن» وأحيانا مع التزامه، أو إلزام أهله بتكاليف معيشته، وذلك فى مشاريعها العامة. ابتداء من إقامة السدود الواقية ضد خطر الفيضان، إلى شق الترع والطرق، إلى بناء المعابد والأهرامات...

إلخ. ومن الواجب هنا أن نلاحظ أن نظام السخرة وتوطنه وتوطده فى مصر كان يتناسب تناسبا عكسيا مع ظاهرة استجلاب الرقيق والعبيد من الخارج، فقد حدت الأولى من الثانية إلى حد بعيد.

بهذا إذن تجمعت كل حقوق الملكية وخيوط القوة وأزمة السلطة فى يد فرعون، بحيث صار الحكم هو الحكم الفردى المطلق فى أعتى صوره - أى الأوتوقراطية، وكانت الأوتوقراطية العارمة هى نظام الفرعونية الطبيعى. والدولة الفرعونية بدورها هى سلطة مركزية، ونظام شمولى يحكم كما يملك، ويتحكم كما يحكم. كانت الفرعونية باختصار نظاما ديكتاتوريا مطلقا، وكانت مصر بذلك تقليديا أبعد شىء عن الديموقراطية. وليس صدفة بعد ذلك أن مصر الفرعونية لم تشتهر بقانون كبير، ولم يعرف فيها «منحة قوانين law - givers» حتى من مثل حمورابى أو الرومان.

ولعل الحكم الأوتوقراطى المطلق، على علاته، قد أدى

وظيفته فى البداية وإلى حين، حيث وضع أسس الحضارة المصرية وأرسى دعائمها. غير أنه لم يلبث أن تعدى نفسه إلى القهر السياسى والاجتماعى. حين أصبح موزع الماء هو مالك الماء، والحاجز بين الرقاب هو المتحكم فى الرقاب، ومانح الحياة هو مانع الحياة. «لقد انبثقت الدولة عن المجتمع، ولكنها وضعت نفسها فوقه»، وتحولت – والسلطة مفسدة، «أليس لى ملك مصر وهذه الأنهار تجرى من تحتى؟»– تحولت من قوة قهر إلى قوة بطش.

ولعلنا لا نتجاوز الحقيقة إذا قلنا إن الفرعونية كانت نوعا من «الاستعمار الداخلى»، أو إذا اقتبسنا تعبيرا موفقا من صبحى وحيده نوعا من «الاستعمار الاجتماعى». ورغم مسحة سطحية من الأبوية أو النظام الأبوى paternalism ينظر بها فرعون إلى رعاياه كأبنائه القصر (وإن كانت النظرة لا تخلو أيضاً من مفهوم التملك)، فلقد كانت الفرعونية دولة بوليسية استبدادية أساسا تتبع سياسة القمع والأرهاب والترويع والتخويف والتنكيل والتمثيل

بالنسبة للجميع.

يقول الملك خيتى لابنه مريكارع حوالى ٢٠٠٠ ق. م «إذا وجدت فى المدينة رجلا خطرا يتكلم أكثر من اللازم ومثيرا للاضطراب، فاقض عليه واقتله وامح اسمه وأزل جنسه وذكراه وأنصاره الذين يحبونه. فإن رجلا يتكلم أكثر من اللازم لهو كارثة على المدينة». لا غرابة أن تلح نصوص الأخلاق فى مصر القديمة إلحاحا شديدا على كلمة يمكن أن نترجمها كما يقول ويلسون «بالهدوء، السلبية، السكون، الخضوع، المذلة، والانكسار». لقد اكتمل الطغيان الفرعونى وبلغ الطغيان المائى ذروته. وبنص القرآن أيضاً، «... فرعون إنه طغى».

لقد جاءالطغيان الفرعونى نتيجة حتمية للدولة المركزية، وكانت الدولة المركزية ضرورة حتمية للبيئة الفيضية. وكما كان لهذه المعادلة أو المسلسلة الإيكولوچية مزاياها الواضحة، فلقد كان لها عيوبها الأوضح. نعم، بها كانت مصر أول وحدة سياسية، أو

أول دولة موحدة فى التاريخ، لكنها أيضاً صارت بها على الأرجح أول طغيان فى الأرض، أقدم وأعرق حكومة مركزية فى العالم، ولكن أقدم وأعرض استبداد أيضاً. لقد دفع المصرى منذ البداية ثمن وحدته السياسية المبكرة من حريته السياسية، واشترى الأمن الاجتماعى بالحرية الاجتماعية. وفى النتيجة أصبحت العلاقة عكسية بين المواطن والدولة، فتضاءل حجم الشعب بقدر ما تضخم وزن الحكم، وكلما كبرت الحكومة صغر الشعب. من هنا فإن الحكومة المركزية السباقة، التى نسرف فى التفاخر بها عادة، ليست خيرا محضا. بل لها مثالبها وثمنها القادح. وسنرى كم يصدق هذا حتى وقتنا الحالى.

هيكل النظام

وبطبيعة الحال، فليس يقصد بالفرعونية فى ذلك البناء فرعون وحده، وإنما هو والذين معه، أى هيكل النظام ككل، تلك الشرنقة الكثيفة من كبار الموظفين ورجال الدين والجيش وكبار

الملاك وأتباع هؤلاء جميعا. والواقع أن هيكل النظام الفوقى أو الطبقة الحاكمة الذى تستقر فوقه الأوتوقراطية الطاغية وتستند إليه كان يتحلل فى عناصره الأولية إلى ثلاثة أعمدة أساسية: بيروقراطية منتفخة متضخمة، وثيوقراطية هى الأخرى متورمة، وأرستقراطية عسكرية شديدة البأس. والكل يقوم على قاعدة عريضة محكومة من برولتارية فلاحة عاملة.

الأوتوقراطية

فأما الملكية الأوتوقراطية فإن البعض يرى ببساطة أن فرعون، مالك كل شىء نظريا أو قانونيا، كان عمليا «أعظم محتكر شهده التاريخ»، أو هو «التاجر الكبير الوحيد». فبينما كانت التجارة الداخلية، كالصناعة أيضاً، محدودة متواضعة نظرا لسيادة الاكتفاء الذاتى، وتواضع مستوى معيشة السواد الأعظم من الشعب. كانت التجارة الخارجية البعيدة المدى والتعدين المحلى مزدهرة وضخمة، كما كانت احتكارا حكوميا بحتا. ولكن كما كانت هذه التجارة

قاصرة على السلع الكمالية والترفية، كالجواهر والمعادن النفيسة والبخور، كان استهلاكها مقصورا على الطبقة الحاكمة.

والواقع أن كميات الذهب والحلى والنفائس والتحف الخرافية التى أحاط الفراعنة حياتهم (وموتهم) بها عبر العصور، وكذلك أتباعهم، كانت هى التعبير الوحيد المتاح عن الثروة فى عصر ما قبل العملة، وعن الرأسمالية قبل عصر رأس المال واستعراضا ظاهرا للثراء ومظهر القوة المادى. أو هى بعبارة ماركس الموجزة «التعبير الجمالى عن الاكتناز».

البيروقراطية

أما البيروقراطية فهى الأساس الصلب الراسخ للفرعونية والقوة الضاربة الرئيسية لنظامها فى الداخل. إذ تجمع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بمفهوم الماضى، أى إدارة الدولة والحكم على العموم. فإليها تنتهى مهام ضبط النهر والرى وتوزيع المياه، وتنفيذ المشاريع العامة، ومواجهة الفيضانات، وإدارة وتنظيم

السخرة ومسح الأراضى، وحصر الحيازات، وتوزيع وإعادة توزيع الأرض للزراعة سنويا أو دوريا، وفرض وجباية الضرائب، وتنظيم التجارة الخارجية، واستخراج المعادن، ثم تقنين وتنفيذ هذا كله. حتى النقل الداخلى النهرى أو البرى والبريد هى وظيفة مركزية تحتكرها الدولة. لأنها أساسا تحمل شبكة مخابراتها اللازمة للضبط والربط وإحكام السيطرة على الشعب. الجهاز كله، باختصار، يعمل لحساب النظام – حتى مهندس الرى كان دائما خادما للفراعنة، لا خادما للفلاحين.

ومع هذا الدور الخطير، كان يتناسب وزن البيروقراطية الثقيل. فكان جيش الموظفين لا يقل حجما وعددا عن جيش المحاربين فى أكبر حالاته. فهى جهاز ضخم من الموظفين أساسا، التكنوقراط كنواة، والبيروقراط كشرنقة. فالحكومة الفرعونية النهرية فى جوهرها حكومة تكنوقراط، والمجتمع المائى المصرى القديم مجتمع موظفين إلى حد بعيد. وحدة الجهاز الأولية هى الكاتب، الذى يمثل قيمة خاصة للغاية فى الهيئة الاجتماعية والعامة،

والذى يمكن أن يرقى من صفوف الفلاحين (مثل أونى)، بل والعبيد أحيانا (تذكر يوسف)، إلى مرتبة الوزارة والحكم.

لذا فمنذ فجر تاريخه، يبرز مركب تعليم الكتابة ووظيفة الكاتب بشدة فى حياة المجتمع الفرعونى، ويأتى فى الصدارة من قيمه المقررة. «ضع فى صميم قلبك العزم على أن تكون كاتبا»، هكذا يذهب نص فرعونى موجه إلى تلاميذ المدارس، «ذلك سوف يجنبك العمل الشاق من أى نوع كان، وسوف يقودك إلى الطريق لكى تصبح حاكما ذائع الصيت (...)، وربما يمكنك كذلك من أن تدير الدنيا بأسرها».

والواقع أن طبقة البيروقراطية العليا، أو النبالة، أو الأرستقراطية البيروقراطية، كما كانت من عمد النظام، كانت أحد القطاعات الرئيسية التى تتلقى الإقطاعات والملكيات الكبيرة من فرعون، وتدخل دائرة كبار الملاك باستمرار. هذا بينما كانت البيروقراطية الصغيرة هى المخرج أو المهرب الأساسى لعامة الشعب من دائرة

العبودية المعممة بكل متاعبها والتزاماتها المادية من تعرض للأخطار والتعذيب أو السخرة والابتزاز... إلخ، وفى الوقت نفسه المدخل والأمل الأوسع إلى بعض المكانة والنفوذ والمزايا والامتيازات والثروة. من ثم كانت جاذبية الكاتب كمهنة لا تقاوم، وإغراءاته بالتصعيد الاجتماعى لا حد لها، حتى بات التهالك أو التطلع البيروقراطى ملمحا موروثا أكثر مما هو مكتسب أو أصيلا بقدر ما هو موروث.

رجال الدين

طبقة الكهنة ورجال الدين قد تكون الأقرب شكلا وموضوعا إلى طبقة البيروقراطية، ولعلها تقع عند جذورها جزئيا مثلما تقع عند أصول الملكية نفسها. هى القوة المعنوية للفرعونية، إما «غلاف السكر» الذى تحيط هذه نفسها به ليسيغ الشعب ابتلاع الطغيان، وإما أكبر جهاز للتخدير الشعبى لضمان الخضوع للنظام. وكمعقل من معاقله، كان النظام يغدق عليه بلا حساب لتقوية سيطرته الدينية على الفلاحين وسائر الشعب: بالإقطاعيات

الزراعية الواسعة، وأملاك المعابد وأوقافها وحصصها من غنائم الحروب والأسرى... إلخ.

وقد بلغ نفوذ الكهنة حدا خطيرا. حيث تضخمت طبقة رجال الدين إلى كتلة غليظة الحجم، وتضخمت المعابد إلى حد شاذ. وصل فى أيام رمسيس الثالث فى القرن الـ١٢ ق. م إلى ٤١٨ر ٠٧٤ر ١ فدانا، ١٦٩ بلدة، عدا ١٠٣٫١٧٥ خادما، أو ١٠ ٪ من مجموع الأراضى الزراعية فى أحد التقديرات. (فى برستيد، عن بردية هاريس، ان هذه الأرقام هى ١٠٧٫٠٠٠ عبد بنسبة ٢ ٪ من مجموع سكان مصر، ثلاثة أرباع مليون فدان بنسبة ١٤٫٥ ٪ أو سبع كل أرض مصر الزراعية. الآله آمون، مثلا، كان له ٨٦٫٥٠٠ فلاح يعملون فى أراضيه، بجانب ٤٢١٫٠٠٠ رأس ماشية، فضلا عن منجم ذهب فى النوبة، مع خراج أو جزية ٩ مدن سورية محددة.

وفى أخريات الدولة الحديثة بلغ مجموع أملاك المعابد فى طيبه ومنف وأون ٢٨٦٢ كيلو مترا مربعاً من الأراضى الزراعية

يعمل فيها ٩٧,٠٠٠ فلاح، ٤٧٧,٠٠٠ رأس ماشية، هذا عدا ٨٨ سفينة، ١٠٤ كيلو جرام من الذهب. بل فى تاريخ آخر وصل مجموع أملاك الكهنة إلى ثلث أرض مصر الزراعية، وخمس سكانها. وواضح أن رجال الدين كانوا من أكبر المنتفعين بالنظام، مثلما كانوا دعاته وعملاءه، ومن أكبر ضواغط المحافظة والاستقرار.

العسكريون

أما رجال الجيش، أو النبالة العسكرية، فإلى جانب ضخامة حجم القوات المحاربة التى مكنت لها وفرة الإنتاج القومى، فإنها بالطبع السند الأساسى والمباشر للنظام كله فى الداخل، كما فى الخارج. حيث كانت حاميات الأقاليم تساند وتساعد عمليات جباية الضرائب، وتجييش السخرة. فضلا عن قمع كل انتقاضة شعبية للفلاحين. والنبالة العسكرية تنال من الأراضى والإقطاعيات والامتيازات ما يجعلها دائما فى طليعة طبقة كبار الملاك. كما أن منها معظم حكام الأقاليم الذين يمثلون فرعون مباشرة.

ولأن تجنيد وتسليح الشعب والفلاحين لم يكن دائما مأمون الجانب، ويحمل أخطارا واضحة على النظام، فقد لجأ الفراعنة منذ وقت مبكر إلى الاعتماد المتزايد على العبيد الأجانب، والجند الأرقاء. سواء من أسرى الحروب أو الرقيق المجلوب أو المرتزقة، بينما أبعدت القوات المصرية غالبا بعيدا إلى الحدود ومناطق التخوم. وهذا تقليد استمر بعد ذلك طويلا، ثم ساد فى عصور ما بعد الفرعونية، وظل بيننا إلى مطلع العصر الحديث.

لا إقطاع، لا أرستقراطية، ولا بورجوازية

تلك إذن هى قطاعات الطبقة الحاكمة، وثالوث أعمدة النظام ومجمع السلطة السياسية فى الدولة، وهى نفسها التى تشكل فى مجموعها طبقة كبار الملاك فى الوقت نفسه. فهى وحدها التى كانت تتلقى كل منح فرعون من الأراضى الزراعية الشاسعة، وما يصحبها من امتيازات وإعفاءات من الضرائب. ورغم أنها طبقة الملاك الوحيدة فى البلد، والتى تقع خارج نطاق غياب

الملكية الفردية، فقد كانت ملكيتها محددة، وحقوق ملكيتها مقيدة كمجرد منحة ملكية من الدولة مؤقتة وقاصرة على حق الانتفاع لا الرقبة، دون انتقاص من حقوق الدولة الأصلية بما فى ذلك حق استرجاعها وقتما تشاء.

لذا فلم تكن تبعية أو عبودية فلاحى هذه الأراضى لطبقة كبار الملاك هذه مباشرة. ولكن لفرعون نفسه ووحده. ومن ثم فإنها لم تكن إقطاعا بالمعنى الصحيح، ولا كان فلاحوها أقنانا بأى معنى، وإنما هؤلاء وأولئك جميعا، وعلى حد سواء من عبيد فرعون فى النهاية. أما أملاك وامتيازات تلك الطبقة المالكة فإنما تنبثق عن الدولة كجهاز سيادى، ولا تنبع من الإرث فى عائلة معينة. غير أنها من الناحية الأخرى، وفى الواقع العملى كانت تمثل قوى نازعة إلى الملكية الفردية بالضرورة.

لذا كان على هذه الطبقة، وقاية وتحوطا، أن تخضع لفرعون خضوعا مطلقا، وكثيرا ما كان يمنع عنها مثلما يمنح، فينزع

عنها كل أو بعض أراضيها وامتيازاتها، ويمثل بمن يخرج منها عن طاعته ليعيد تأكيد حقوقه وسلطته بطريقة عملية. فكثيرا ما تعرض كبار الموظفين للمصادرة بالجملة، لاسيما عند قيام أسرات حاكمة جديدة أو استيلائها على الحكم. أما رجال الدين فقصة إخناتون مع كهنة آمون دالة بما فيه الكفاية، فقد صادر كل أملاكها وضمها إلى خزانة الدولة. وهيرودوت يخبرنا بأن رمسيس الثانى وزع الأرض على كل المصريين بالتساوى، لاشك حدا لطغيان نفوذ الطبقات العليا.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فلقد كان فرعون حريصا على أن يضع تلك القوى الثلاث موضع المضاربة، وأن يستغل تناقضاتها الداخلية ليوازن بعضها البعض، وذلك حتى لا تهدد إحداها أو كلها مكانته وسلطاته. فهو مثلا كان يلجأ إلى تكثيف حلقة موظفيه المركزيين فى العاصمة لكى يقلل من نفوذ ودور حكام الأقاليم. ومع ذلك فكثيرا ما استشرى نفوذ هذه القوى وفرضت لنفسها أوضاعا خاصة انتزعتها من فرعون، أو اعترف لها

بها، وأحيانا ما واجهها بالقمع المسلح.

فحكام الأقاليم من النبلاء أو الكهنة كثيرا ما تحولوا إلى فراعنة صغار، أو فراعنة محليين. وفى تاريخ الفرعونية أسس قادة الجيوش - بما فى ذلك المرتزقة العبيد - أسرات جديدة أكثر من مرة بالانقلاب على فرعون، والاستيلاء على السلطة، مما أدى أحيانا إلى انتقال الحكم إلى أجانب، أو ارتقاء العبيد الحكم. كذلك لم تكن ثورة إخناتون الدينية جزئيا إلا للحد من نفوذ الكهنة، كهنة آمون، وخطرهم المتعاظم على السلطة، فأزاحهم جانبا، وصادر أملاكهم، إلا أنه فشل فى النهاية، واستولى حرحور كبير كهنة آمون على العرش، وأسس أسرة مالكة جديدة.

ولعله لهذه الأسباب مجتمعة لم تنشأ أو تتأصل ثم تتبلور فى مصر طبقة أرستقراطية وراثية - أى من نبالة الدم بالمعنى المفهوم فى أوربا مثلا. فمن الضرورى أن ندرك أن مصر لم تعرف طوال تاريخها طبقة متميزة ثابتة وراثية فى الريف والأقاليم مثلما عرفت أوربا الإقطاعية. غياب الملكية الفردية أولا وأساسا، أى غياب

الإقطاع بالمعنى الدقيق، ثم غياب «الملكية المقيمة» وسيادة «الملكية الغيابية abesntee landlordism» بالتالى، تكمن خلف هذه الظاهرة. فلأن ملكية كبار الملاك كانت محددة، كانت القاعدة فى مصر هى الملكية الغيابية. فلم يكن الملاك يقيمون فى أراضيهم بالريف، ليكونوا بالتالى شبكة من الطغيان الصغير التى تناظر الطغيان المركزى. ولعل هذا الميل إلى الملكية الغيابية جزء من الميل العام إلى المركزية العاصمية والإدارية.

وفى هذا الصدد يلاحظ أيضاً أن مصر لم تعرف القلاع، قلاع الإقطاع، فى الريف على النحو الذى تنبث به بالآلاف فى أقاليم أوربا. ففيما عدا قلاع الدفاع الخارجى فى الموانى والثغور، لم تكن هناك قلعة إلا واحدة تقريبا، وفى العاصمة وحدها، ولكنها قلعة كبرى وحاكمة. كأنما هى مركزية أخرى، استقبطت كل قلاع الأقاليم والريف. مثال ذلك فى العصر العربى قلعة صلاح الدين، التى غنيت عن التعريف. فعرفت «بالقلعة» فقط. إذ لا سواها.

وليس صحيحا أن يفسر غياب القلاع فى الأقاليم باستواء سطح مصر، وخلوه من الجبال والتلال والصخور الكبرى، لترفع القلعة فوق مستوى الأرض المحيطة، فإن من الممكن إقامة ربوات صناعية كربوات القرى وأكبر وأعلى. وبالمثل ليست بعقبة مشكلة المياه، فمن الممكن مدها بالمياه بآبار المياه الجوفية العميقة، أو برفعها آليا، كما فى حالة قلعة صلاح الدين بالفعل. وإنما السبب الحقيقى هو غياب الإقطاع كنظام بالمعنى الأوربى، أى هو التنظيم الاجتماعى، لا البيئة الجغرافية. والظاهرة فى النهاية إنما ترمز إلى انعدام الارستقراطية الوراثية فى النظام المصرى.

وعند هذا الحد يبدو من المرجح جدا أن غياب الإقطاع فى مصر، وتأصله فى أوربا هو اختلاف يرتبط ارتباط وثيقا بالاختلاف الجذرى بين بيئة المطر وبيئة الرى، كما لا ينفصل عن ظاهرة المركزية والانفصالية. ففى ظل الزراعة المطرية لا أحد يملك أو يتحكم فى المطر كما رأينا، ولذا لا يبقى من أدوات الإنتاج سوى الأرض، عليها يتركز الصراع والتسلط والاستغلال، فكان

الإقطاع، ذلك الذى بزغ بالضرورة جغرافيا فى الشكل، أى اتخذ شكلا إقليميا أو محليا territorial، أى حرا من أى سيطرة فوقية من قبل سيد مركزى أعلى أو أعظم.

أما فى مصر النهر والرى فالماء ملك الحكومة التى هى مركزية بقوة نفس هذا النهر وهذا الرى. أما الأرض فقد ترك منها للفلاح حق الانتفاع فقط، بينما أن «الإقطاعات» الممنوحة من الحكومة والحاكم المركزى المطلق إلى عماله أو عملائه ليست إلا منحا مؤقتة، تسترد دائما أو غالبا. وبالتالى فلم ينبثق ثمة إقطاع جغرافى محلى أو مجزأ كما فى أوربا. وحتى إن عدت تلك الإقطاعات المؤقتة شبه إقطاع، أو نصف إقطاع، أو إقطاعا من أعلى لا من أسفل (أى من الحاكم المركزى، لا من الإقطاعى المحلى)، فهو على أية حال مركزى شامل. وعلى هذا يتخلص الموقف كله فى أن الإقطاع الجغرافى الانفصالى هو القاعدة فى أوربا، والمركزية هى الاستثناء، بينما أن الإقطاع الإقليمى

الانفصالى فى مصر هو على العكس الاستثناء، والمركزية المطلقة هى القاعدة.

ترتيبا على هذا كله نجد سمة أساسية ودامغة فى النظام الاجتماعى الطبقى فى مصر القديمة اتصلت حتى الآن. لقد كان حكم طبقة الملاك عادة امتدادا وتابعا للحاكم المركزى، وليس انتقاضا عليه، أو انتقاضا منه إلى حد كبير، وكانت طبقة ملاك الأراضى تنطوى تقليديا - بعكس الاقطاع الأوربى - تحت جناح الحكم الأوتوقراطى المركزى الذى تستمد منه قانونيا وفعليا وجودها ومبرره. لقد كانت عميلا للنظام، أكثر منها منافسا له. وكلاهما معا أقرب أن يكونا شركة مساهمة أكثر منها منافسة، شركة ثقيلة من رأسمالية الدولة العاتية، تقع على رأس الشعب وعلى حسابه.

تلك الظاهرة هى التى بدورها تفسر اختلاف التطور التاريخى بين الملكية الأوتوقراطية وحكم الإقطاع فى كل من

مصر وأوربا. فواضح فى أوربا أن حكم الإقطاع كمرحلة سبق نظام الملكية المركزية الموحدة، وأن هذا انبثق من قلب ذاك عن طريق اخضاعه تدريجيا لسلطته بالقوة، وكان الصراع هو صراع الملك ضد نفوذ وحكم النبلاء والإقطاع، ومن أجل إزاحته، إلى أن أزاله بالفعل وركز كل السلطة فى دولة موحدة مركزية، هى الدولة الوطنية الحديثة التى نعرفها، والتى لم تظهر إلا حديثا للغاية فى القرون القليلة الأخيرة - أى منذ العصور الحديثة فقط.

أما فى مصر فإن العكس حدث: منذ بداية التاريخ كان النظام هو الملكية المركزية المطلقة المهيمنة بلا إقطاع ولا أرستقراطية ولا بورجوازية بمعنى الكلمة، أى بلا نظام طبقات مركب حقيقى، وكان الصراع هو صراع كبار الملاك والحكام ضد قبضة الملك، ومن أجل التحول إلى ملاك إقطاعين حقيقيين. وقد ظل هذا هو الوضع حتى بداية العصر الحديث مع محمد على وإسماعيل - كما سنرى حين تبزغ لأول مرة نواة الإقطاع والرأسمالية بدرجة أو بأخرى.

فالخلاصة النهائية أن التطور فى أوربا أتى من الإقطاع إلى الملكية والرأسمالية الفردية، بينما جاء فى مصر من الملكية ورأسمالية الدولة إلى الإقطاع. معنى هذا أن الإقطاع الانفصالى فى أوربا كان البداية، والوحدة المركزية هى نهاية الصراع، بينما كانت الوحدة المركزية هى البداية فى مصر، والإقطاع هو خاتمة المطاف. وهذا الفارق هو مفتاح الموقف الذى يضع أيدينا على جوهره النهائى.

ففى مصر كانت الوحدة المركزية هى هدية من الطبيعة النهرية، فى حين كان صراع الإقطاع من أجل الظهور، ودعك من الانفصال عن الملكية الحاكمة، ظاهرة ضد الطبيعة ومنطق البيئة إلى حد بعيد، ولذا كان عابرا فطيرا أو فاشلا فى الغالب. أما فى أوربا فقد كان الانفصال الإقطاعى من صنع أو مشاركة الطبيعة المطرية إلى حد أو آخر، ومن هنا أنفق الملوك قرونا عديدة وجهودا مضنية لإخضاعه واستقطابه. أو فى خلاصة أخيرة، ما

قدمته البيئة النهرية فى مصر تلقائيا وبلا صراع دموى، استدعى واستغرق كل جهود الملكية فى أوربا لتحقيقه بالقوة والقهر.

كتلة الشعب

رغم كل التناقضات الداخلية بين قطاعات الطبقة الحاكمة (ربما أيضاً بفضلها)، فلقد كانت تمثل فى نهاية الأمر جبهة موحدة إزاء الكتلة المناقضة المضادة، وهى كتلة المحكومين، وجسم الشعب. خاصة طبقة الفلاحين. فالانقسام الطبقى الأساسى والتناقض الجذرى فى المجتمع، إنما هو ذلك الذى وقع بين الحاكم والمحكوم، أى بين الطبقة الحاكمة وبين سواد المحكومين، وسوادهم الفلاحين. ودور النظام العضوى ودورته الدموية الحيوية هى جوهريا تحويل فائض العمل من الطبقة الأخيرة إلى الطبقة الأولى. وليس فى المجتمع حقيقة سوى طبقتين: الحاكم والمحكوم، دون أى طبقة وسطى تستحق الذكر، أو تخفف من حدة الانحدار والتناقض بين القطبين المتنافرين.

طبقة التجار مثلا كانت ضامرة ضعيفة، بل كان التاجر غالبا «موظفا» آخر في جهاز الدولة المركزية الاحتكارية. كذلك كانت أهم الورش والترسانات الصناعية والحرفية ملكا للدولة. وعلى الجملة كان وزن التجارة والصناعة محدودا، وقوتهما الاجتماعية ضعيفة نسبيا. ولهذا لم تتبلور طبقة وسطى صلبة أو جديرة في المجتمع المصرى عموما طوال الفرعونية.

بهذا بقى الطغيان الأوتوقراطى محض رأسمالية دولة بلا بورجوازية، بينما تحول استقطاب الطبقات الاجتماعى إلى استقطاب سياسى في الدرجة الأولى، فكانت ثنائية الطبقة التى تملك والطبقة التى لا تملك هى دائما ثنائية الحاكم والمحكوم. الدولة بموظفيها هى أساسا الطبقة المستغِلة فى جانب، والفلاحون بكتلهم هم الطبقة المستغَلة أساسا فى الجانب الآخر.

بعبارة أخرى، كانت مصر تقليديا تنقسم أساسا ما بين فراعنة وفلاحين، وبقدر قوة وقسوة وثراء ونفوذ الطبقة الأولى، بقدر انسحاق وفقر وتبعية الطبقة الثانية. والخلاصة النهائية أن

المجتمع كان ينقسم تقليديا إلى أقلية تملك ولا تعمل، وأغلبية تعمل ولا تملك، الذين يملكون والذين لا يملكون haves & have nots، أو بالأحرى الذين يَملِكون والذين يُملَكون. وفى النتيجة تدهورت الفرعونية إلى دولة بوليسية تحمى الإقطاع وحكم الملاك، وتجعل الفلاحين فيه أشبه «بعبيد الأرض».

وكما يقول أوفرير، فإن المعابد الضخمة تشير إلى قوة كهنتها، والمقابر الهائلة إلى سطوة فراعنتها، وليس هناك سوى الملكيات المطلقة – بضرائبها والسخرة – تستطيع بناء آثار كالأهرام. والواقع أن الأهرام – وهى عقيمة اقتصاديا – ليست فى رأى البعض إلا نصبا تذكاريا هائلا للطغيان، ولا ترمز إلى البناء «الهرمى» للمجتمع. وسواء صح هذا أم لم يصح – البعض الآخر يراها علامة حب روحى مرتبط بالدين، وأن الاستعباد لا يمكن أن ينتج مثل هذا الإتقان، بينما يرى البعض الآخر فيها نفس المغزى الرمزى للكاتدرائيات الكبرى فى العصور الوسطى بأوربا المسيحية –

فإن الفارق بين عظمة وخلود الآثار وبؤس وزوال المساكن العادية فى مصر القديمة ليس إلا وظيفة للطغيان الفرعونى ودالة عليه.

وكما كان الاستغلال المطبق هو القاعدة الأصولية، كان الاستبداد المطلق هو «الأمر اليومى». فلقد كانت السخرة والكرباج والتعذيب من وسائل الإرهاب منذ الفراعنة وحتى العثمانيين، وكانت تتدرج على كل المستويات ابتداء من الحاكم خلال الباشا والعمدة حتى الخفير النظامى. وكما يقرر ماسبرو، كانت العصا هى التى بنت الأهرامات وشقت القنوات وأحرزت الانتصارات الحربية... إلخ، ولذا دخلت تماما فى الحياة اليومية للناس. يقول نص مثل فرعونى «للإنسان ظهر، وهو ينصاع فقط حين يضرب». وفى نص آخر لكاهن من القرن الـ٢٠ ق. م أنه «كل يوم يستيقظ الرجال فى الصباح لكى يعانوا ... وليس للفقير قوة تنقذه ممن يفوقه ... تمر المصائب اليوم، ولكن أحزان الغد ليست ماضية بعد».

تلك إذن طفيليات بشرية قديمة أزمنت فى كيان المجتمع المصرى، مثلما أزمنت الطفيليات العضوية فى إيكولوچية بيئة الرى. وكما امتصت هذه الأخيرة دم الفلاح وحيويته، امتصت تلك منه روحه والمادة. ولذلك فإذا كانت مصر اللاإقطاعية لم تعرف نظام الأقنان، فقد كانت السخرة بصورتها تلك هى البديل الموضوعى. أى أن مصر والمصريين لم يفلتوا من وصمة العبودية الشخصية الفردية إلا بثمن فادح أيضاً، هو العبودية المعممة وغير الشخصية.

ولئن كانت مصر القديمة لم تعرف نظام الكاست، فلقد عرفت طبقية صارمة جامدة، تضعف فيها الحركة الاجتماعية كثيرا. ومع ذلك فإن من حسن الحظ أن الطبيعة كثيرا ما كانت تتدخل لتصفى الإقطاع مؤقتا، وتفرض عنصرا من المرونة الاجتماعية. فكثيرا ما أثبت النيل الطائش طبيعيا أنه فى الحقيقة النيل النبيل اجتماعيا: فقد كانت المجاعات والأوبئة التى تترتب على جموحه أو جنوحه كثيرا ما يستتبعها إعادة توزيع قومية للثروة

تحول الفقراء إلى أغنياء. ويضع عبد اللطيف البغدادى أيدينا على هذه الظاهرة التى تواترت كثيرا مع المجاعات الدورية، فيذكر التفاصيل الغريبة للأغنياء الجدد الذين ظهروا من البروليتاريا بعد المجاعات بطريقة غامضة فجائية، وكيف كان «موتان» الناس بالجملة يترك الثروات والعقارات مهجورة خاوية تبحث عن أى مالك أو محتل أو واضع يد جديد... إلخ.

مضاعفات ومضاعفات

البيئة الجغرافية

وثمة بعد هذا عوامل ساعدت على إحكام الطغيان. فالبلد - المعمور صغير المساحة. صارم الحدود: «عالم متناه» كالزقاق المغلق، سهل متواضع ليس فيه من معاقل الالتجاء أو دروب الهرب ما تعرف البيئات الجبلية أو الصحراوية مثلا. فلا يمكن لهارب أو ثائر متمرد أن يبتعد كثيرا عن يد السلطان وقبضته، إلا إذا آثر النفى الذاتى تقريبا إلى نهاية العالم فى مستنقعات وبرارى الشمال

المنعزلة، أو مفازات النوبة المهجورة - كما فعل المماليك الفارون من محمد على ومذبحة القلعة. وحتى فى الناحية الدينية، حين حدثت فتنة المذاهب المسيحية أيام الرومان، لم يكن الاضطهاد الدينى إلا صورة متخصصة من قاعدة الطغيان، ولم يكن من ملجأ إلا أطراف الصحراء كما فى الصعيد. حيث لم تزل تقوم الأديرة والصوامع المعزولة كذكرى لهذا التاريخ.

وعدا الوباء والمجاعة كما سنرى، فإن شيئا لم يستطيع أن يقتلع الفلاح إلا فرط الطغيان والظلم، كما حدث أيام المماليك ومحمد على، حين يسجل المؤرخون هرب الفلاح المصرى إلى الشام. ومع ذلك فالهجرة كمهرب من الطغيان كانت دائما أمرا نادرا جدا، لأن عزلة الوادى الجغرافية داخل شرنقة شاسعة من أشد الصحراوات جفافا وضراوة جعل أقرب المهاجر الممكنة شرقا أو غربا أبعد من أن تجعل الهرب بالهجرة مشروعا عمليا، وكانت أشد إرغاما للفلاح على البقاء من قوة الطغيان المحلى على الطرد. أى أن العزلة الجغرافية التى حدت من الهجرات الداخلة، حدت أيضاً

من إمكانيات الهجرة الخارجة، مما مكن للطغيان المحلى أن ينفرد بالفلاح من الناحيتين. وهذا فى الواقع امتداد على نطاق أكبر أو تكبير لملاحظة تشايلد من أن الشباب لم يكن ليستطيع أن يفلت من كبح الكبار عن طريق تأسيس قرى جديدة. حيث كل ما وراء الواحة صحراء بلا ماء.

نمط السكنى

وقد أكد أثر طبيعة الإقليم العامة عامل آخر داخلى، هو نمط السكنى النووية المجمعة السائدة. فلم تكن حلة الكومة أو التل من الناحية الاجتماعية سوى مجتمع «تل النمل»: مجتمع يلغى الفردية، ويفرض التنميط الجمعى، والتعايش السلمى، وغريزة القطيع، ثم يركز رقابة وسلطة الحاكم. مما يجعل السلامة فى الامتثال، حتى تحول الفلاح إلى وحدة ميكانيكية مسحوقة تقريبا. أما الفردية العارمة rugged individualism و استقلال الشخصية، ونمو روح المقاومة والتحدى والتمرد التى يمكن أن تشجع عليها

السكنى المبعثرة فى البيئات الجبلية أو الوعرة، فلم تعرفها مصر، وحتى العزب الحديثة جدا لا تمثل سكنى مبعثرة بمعنى الكلمة.

هذا كله قد يعنى النظام والوداعة والاستقرار، لكنه يمكن أن يكون له ثمنه الباهظ من غياب روح المبادرة وزمام المبادأة والنزوع إلى المخاطرة والمغامرة، مما ينتهى بالفلاح فى النهاية إلى جهاز استقبال وامتثال. وعلى الجملة، فلعل الإنسان المصرى كان دائما «كائنا اجتماعيا» أكثر مما كان «حيوانا سياسيا». وربما من هذا الفارق بالدقة حاول حكم الطغيان أن يعامله فعلا كمجرد «كائن بيولوجى».

أحادية الاقتصاد

هناك بعد ذلك أحادية الاقتصاد المصرى السائدة. فنظرا لأحادية البيئة النيلية غلبت الزراعة بشدة على الاقتصاد دائما، الأمر الذى حد كثيرا كما رأينا من نمو طبقة بورجوازية هامة وقوية من التجار أو الصناعيين، بدرجة يمكن أن تنافس الإقطاع

الزراعى المستبد وتنازعه السلطة والنفوذ، وتعطيه تحديا يكسر احتكاره للقوة فى المجتمع، وتقدم مصلا مضادا لانحراف طغيانه، أى باختصار يحدث تغييرا جذريا فى قوى الإنتاج. ومثل هذا التحدى ما كان يمكن أن يأتى - قبل العصر الحديث - إلا من التجارة أساسا، والتجارة كانت دائما أقوى مذيب فوار وقلاب للإقطاع المستبد المتخثر. وصحيح أن مصر عرفت بعض فترات من تاريخها ازدهرت فيها تجارتها العبورية، واقتربت - ربما من المركانتلية فى معنى ما، وبقدر ما، إلا أنها لم تصل إلى درجة ذلك التحدى حجما ووزنا أو إلى حد تغيير قوى الإنتاج.

وليس من الصعب أن ننتهى من هذا إلى أن مصر لم تستغل موقعها الفريد كما كان يمكن وينبغى، وركزت أساسا - على ما بذلت - على الموضع. ولو قد فعلت لشهدت قيام طبقة بورجوازية وأوليجاركية ضخمة تسلب الحكم المطلق الزراعى أهمية الطاغية، وتجعل منه نمطا متنحيا عتيقا، وتعجل بتحلله وبنهايته قبل أو بعد أن تتحول إلى مرض مزمن اجتماعيا، ولسبقت مصر أوربا على

طريق التطور الاجتماعى أو واكبتها، ولربما تغير قدرها وتاريخها وشخصيتها بعد ذلك. أى أن الانطواء الزراعى القانع داخل قوقعة الموضع كان من عوامل استمرارية الأوتوقراطية، واستشراء طغيانها. وبعبارة أخرى، لو أن مصر ركزت أكثر على استثمار الموقع كما ينبغى، لأنقذ الموقع البلد والمجتمع من نتائج تحريف الطغيان وتشويهه لإمكانيات الموضع.

الاستعمار الأجنبى

على أن أكبر وأخطر مضاعف لانحراف النظام نحو الاستبداد إنما أتى من الخارج – ربما أكثر من الداخل – ونعنى بذلك الاستعمار ولا شك. فقد أصيب مصر بالاستعمار الأجنبى فترة طويلة من تاريخها، ولسنا بحاجة إلى أن نقرر أن الاستعمار مرادف للطغيان الخارجى، بل هو أعلى مراحل الطغيان، وأبشع أنواع الاستبداد عموما. وقد تعرض المجتمع المصرى لتجارب قاسية من الضغط والقهر من المستعمر الأجنبى. ابتداء من البطالسة حتى العثمانية، ثم الانجليز بلا استثناء. وبهذا أضاف الاستعمار أسوأ ما

فى الطغيان الأجنبى إلى الطغيان المحلى، وضاعف من انحرافه. بل إنه وحده كان حريا بأن يخلق الطغيان لو لم يوجد.

وعموما، فقد كان الطغيان الاستعمارى يتخذ من الطغيان المحلى عميلا له، وأداة للارهاب والكبت. كما فعل الاستعمار التركى مع المماليك. بل ومع بدو الأطراف، فسلط الاثنين على الشعب فى مقابل اختصاصه إياهما بالإقطاعيات، وتدعيم إقطاعهما. لهذا كانت أسوأ انحرافات الاستبداد تاريخيا هى مراحل الاستعمار الأجنبى بصفة خاصة.

ولكن رغم ذلك كله يبقى فى النهاية أن الشعب لم يستكن ولا استسلم أبدا فى مواجهة الطغيان المستبد وشراسة الحكم المطلق – محليا كان أو استعماريا، لا ولا انقطعت مقاومته الإيجابية قبل السلبية. فالتاريخ المصرى القديم سجل صراعا طويلا وحافلا تنقطه الانتقاضات الشعبية المتواترة، التى قد تفصل بينها فترات اعتراضية من الصبر المتربص، ولكنها قد تتحول أيضاً فى حالات إلى انفجارات عارمة، وثورات مسلحة تعرف الدموية

والعنف والوعى الطبقى. ولئن رجحت فى هذا السجل عموما نسبة الهبّات والحركات غير الحمراء على الثورات الدامية الثقيلة، فذلك لأن مصر بحجمها جسم ضخم ثقيل الوزن، لا يتحرك باندفاع متهور بل بدفع محسوب. ولذا فإن ثوراتها الشاملة قليلة العدد نسبيا، ولكنها فاعلة وحطمة حين تقع، ومن ثم تصبح علامات تحول بارزة، وأحيانا سباقة تاريخيا. وفى المحصلة العامة، فكما كانت الدولة المصرية محاربة فى الخارج بانتظام على المستوى السياسى، كان المجتمع المصرى محاربا فى الداخل باستمرار على المستوى الاجتماعى.

ولعل أبرز تلك القمم الثورية هى أولاها وأقدمها، ونعنى بها ثورة إيبوير فى الدولة القديمة. فهى فى رأى بعض المؤرخين الماركسيين أول ثورة طبقية فى التاريخ، ففيها حدث انقلاب دموى رهيب رج الحياة فى مصر، وحطم الشعب عامود النظام الطبقى الأوتوقراطى لسنوات، وإن انتكست فى النهاية. كذلك فلعل أول إضراب عمالى فى التاريخ، هو ذلك الذى حدث على عهد

رمسيس الثالث. حيث أضرب عمال جبانة طيبة بسبب «الجوع».
والعصر الرومانى يسجل كثيرا من الفورات الشعبية على الطغيان المزدوج، والاستبداد المركب الداخلى والخارجى. وفى هذا الكفاح لعبت الكنيسة القبطية والرهبنة دورا هاما بالمقاومة الإيجابية والسلبية على السواء.

العصور الوسطى

فى الجوهر، لم يكد النظام الاجتماعى والتركيب الطبقى يختلف فى مصر الإسلامية عنه فى مصر الفرعونية. فالأرض ما تزال نظريا ملك الدولة، ملك السلطان، والملكية الفردية ضعيفة للغاية. «ونظرة السلاطين والأمراء والمماليك إلى الدولة نظرتهم إلى متاع خاص يملكونه». وسواء من سياسة «ذهب المعز وسيفه» إلى همجية الأتراك إلى أناركية المماليك، فلقد كان الجميع ترجمات أو طبعات جديدة للطغيان الشرقى. أما ثالوث الطبقة الحاكمة و/ أو شبه المالكة تحت السلطان فلم يزل – كما كان تحت فرعون – رغم بعض الأشكال والشكليات الجديدة. فقط أصبح الفلاحون

«عبيد السلطان» بعد أن كانوا عبيد فرعون.

إقطاع شرقى

الاختلاف الوحيد الطفيف أو الهام نسبيا هو – فيما يبدو – انعطافة ما، بزاوية ما، نحو مسحة أقوى من الإقطاع، دون أن يصل مع ذلك قط إلى حد الإقطاع بالمعنى الأوربى. لا كما ولا كيفا. ونقول الإقطاع، لأن هذه هى الكلمة المستخدمة بالفعل طوال العصور الإسلامية، والتى تتواتر بإلحاح فى كل كتابات المؤرخين العرب فى وصف أو تحديد ذلك النوع من الملكية أو الحيازة؟

فلقد كان النمط السائد حينئذ هو أن يقطع الحاكم إقطاعيات معينة من الأراضى الزراعية لأفراد أو لفئات معينة فى أشكال، وتحت ظروف، وبشروط مختلفة، ولكنها جميعا لا تعدو ملكية انتفاع، لا حق رقبة، وقابلة للاسترجاع، بل واجبة الاسترجاع فى أى وقت مهما طال الإقطاع أو قصر، فهى منحة

من الدولة ومنبثقة من ملكيتها العامة، مؤقتة غير وراثية.

ولعل هذا الاتجاه نحو هذا الإقطاع أو التوسع فيه أن يرتبط ببدء تعاقب الحكام الأجانب أو المجلوبين، حيث كان كل حاكم أو نظام حكم جديد يجلب معه جيشه وقبيلته وأتباعه، كما يستخدم عماله - أى موظفيه الجدد، فيجرى عليهم جميعا أرزاقهم بأن يقطعهم أراضى معينة يعيشون - إما على زراعتها، أو على ريعها أو على حصيلة ضرائبها. وغالبا ما كان كل حاكم أو نظام جديد يلغى الإقطاعيات الممنوحة قبله، ويعيد توزيعها على مقطَعين جدد وعلى أسس جديدة. وهكذا تتكرر الدورة، وتتجدد الملكية.

أنواع الإقطاعيات

ومن أكثر أنواع الإقطاعيات شيوعا تلك التى كانت تعطى للقبائل النازحة، قبائل الجند خاصة، وكانت تقطع لها كقبائل لا كأفراد، فهى غير قابلة للتجزئة أو التوريث أو البيع، وإنما تؤول

عائدة إلى الدولة، حين تنقطع صلة القبيلة بالجندية بالتقاعد، أو بتغير السلطة الحاكمة. ففى أوائل العصر العربى منحت قبائل الجنود العرب إقطاعيات زراعية، فلما حل الأتراك محل العرب فى الجندية أسقطت عنهم إقطاعاتهم، وآلت إلى الجند الجدد. وفيما بعد أصبحت هذه الظاهرة هى القاعدة طوال العصور الإسلامية.

ولقد كان الاختيار عادة إما أن يتقاضى جنود الجيش رواتب منتظمة من الدولة مباشرة كأيام الفاطميين، أو أن تقطع أراضٍ زراعية تكون عوائدها بمثابة رواتبها كأيام الأيوبيين. ولهذا يختلف الإقطاع العربى عن الفاطمى، عن الأيوبى، عن المملوكى، ولو أن الجميع فيما يبدو جمع بين كل أنواع الإقطاع وأشكاله بنسب متفاوتة.

من هذه الأشكال الشائعة ما يدعوه كتاب العصر المملوكى «إقطاعات الاستغلال» التى ينصرف حتى مقطعها إلى حصيلة ضرائبها فقط. وهناك «القرى السلطانية» التى تعطى للحاكم نفسه. وفى الأيوبية تفشى نوع من الإقطاع يعتبر شاذا فى تاريخ

مصر، هو «إقطاع المدن»، فكثيرا ما كان السلطان يقطع بعض الأمراء بعض المدن مثل قوص وعيذاب، أو أسوان والإسكندرية.. إلخ، ربما على غرار ما عرف الشام أحيانا. وإلى هذا كله تضاف الأوقاف. التى هى نوع من «الإقطاع الدينى». وفيما بعد، خاصة تحت العثمانية، أتى نظام «الالتزام» الذى الذى بمقتضاه يلتزم أحدهم بتحصيل وتوريد الضرائب والجزية عن منطقة معينة مقابل إقطاعها له، فأضاف بذلك انحرافا جديدا نحو الإقطاع.

إلى أى مدى تفشت هذه الإقطاعيات؟ نستطيع أن نقدر إذا عرفنا من المقريزى أنها شملت آخر أيام الأيوبية جميع الأراضى الزراعية فى مصر - عدا الأوقاف الخيرية - «والدولة هى مجموع هذه الإقطاعات» كما ينتهى بحق صبحى وحيده، بل وليس السلطان نفسه إلا «الإقطاع الأكبر». وقد كان هذا الانتشار الشامل هو السبب الرئيسى فى توقف تطور الملكية فى مصر طوال العصور الوسطى الإسلامية.

هرم الطبقات

ليس صعبا بعد هذا أن ندرك مدى قوة ونفوذ ثالوث الطبقة الحاكمة فى ظل هذا «الإقطاع الشرقى» العميم، وتحت أوتوقراطية السلطان: أرستقراطية العسكر، بيروقراطية عمال الدولة، ثيوقراطية علماء الدين. فالأمراء، أمراء الأجناد والمماليك والجيوش، «سلاطين صغار» كما يضعها القلقشندى. لكل منهم إقطاع وديوان يديره، ومماليك يقودهم. وهم ساسة الحكم الحقيقيون، الصراع الدموى بينهم قاعدة الملك، بمعنى أنهم يعينون ويعزلون السلطان من بينهم، ومن منهم يقتله ويخلفه (!). وفى وسط هذه الفوضى السياسية الضاربة، تحولوا إلى قوة استغلال وابتزاز لجماهير الشعب فى المدن والريف. وفى أواخر العصر التركى - المملوكى بلغ مجموع إقطاعات المماليك ثلث الأراضى المزروعة فى مصر.

عمال الدولة وعلماء الدين

طبقة كبار الموظفين، لأنها تسيطر على الإدارة الحقيقية

والحياة اليومية للبلاد، إلى جانب إقطاعياتها الضخمة، كان لها هى الأخرى نفوذها الكبير. بالمثل طبقة علماء الدين، الذين كانوا يمثلون السلطة القضائية أيضاً بحكم الشريعة، والذين زاد نفوذهم بصفة خاصة فى العصر المملوكى، حين كان السلاطين من غير العرب وإلمامهم بقواعد الإسلام محدود. وبفضل إقطاعاتهم وأوقافهم وامتيازاتهم، تضخم نفوذهم المدنى بالتدريج.

حتى إذا كان العصر العثمانى كانوا قد «تعلمنوا» و «تبرجزوا»، كما ينعى عليهم الجيرتى، وأصبحوا سادة إقطاعيين ينافسون الأمراء فى الشراء والعقار والقصور والسلطة والاستبداد، كما دخلوا فى صراعات داخلية مع بعضهم البعض، فتحولوا إلى مراكز قوة، وابتدعو «المغارم والشهريات والفرض... وصار بيت أحدهم مثل بيت أحد أمراء الألوف الأقدمين، واتخذوا الخدم والمقدمين والأعوان، وأجروا الحبس والتعذيب والضرب بالفلكة والكرابيج... وصارت لهم استعجالات وتحذيرات وإنذارات عند تأخر المطلوب، مع عدم سماع شكاوى الفلاحين... إلخ». صورة

تذكر - أليس كذلك؟ - بكبار رجال الكنيسة من الأساقفة والكرادلة فى أوربا الإقطاعية الوسيطة، وتؤكد أنهم كانوا جزءا لا يتجزأ من الطبقة الحاكمة أكثر مما هم القيادة الروحية للطبقة االمحكومة.

ومرة أخرى - وكما فى الفرعونية - تركزت تلك الطبقة الحاكمة فى المدن عموما، والعاصمة خصوصا. حيث كانت تتركز الحياة الاجتماعية للبلد. وهكذا حيل بين الأمراء المماليك مثلا وبين الاستقرار فى إقطاعاتهم بالريف استقرارا يحيلهم إلى أرستقراطية وراثية، أو إلى انفصالات إقطاعية، كما كان الحال فى أوربا المعاصرة. بل المثير أن ارتباط أشباه الإقطاعيين هؤلاء بسكنى العاصمة وصل إلى حد مقاومتهم - المسلحة أحيانا - للعودة إلى السكنى فى إقطاعياتهم الريفية، باعتبار ذلك نوعا من النفى! وقد عرف العصر العثمانى - المملوكى هذه الظاهرة كثيرا بين الملتزمين الإقطاعيين كما يحدثنا الجبرتى.

هذا، وإذا كانت سلطة الحاكم قد تدهورت فى نهايات العصور الوسطى، وفى ظل التركية - المملوكية، وذلك لحساب ثالوث الطبقة الحاكمة، أى فى عهود الإقطاع والانحلال ولمصلحته، فإن من الممكن القول إن الإقطاع فى مصر كان سياسيا لا جغرافيا، إقطاع قوة، لا إقطاع أقاليم. بمعنى أنه كان أساسا صراع على السلطة المركزية، وعلى توازن القوى المشاركة فيها لا صراعا للانتقاض على السلطة المركزية والانفصال عنها. كانت هناك أناركية جسيمة فى السلطة المركزية، ولكن لا انفصالية سياسية عن الدولة.

قاعدة المجتمع

على الجانب الآخر من المجتمع، أو عند قاعدة الهرم، كانت تقع كتلة المحكومين جملة، هلامية مسحوقة على ضخامتها كالعادة. فالطبقة الوسطى لا وزن فعال لها - رغم أهمية التجارة والتجار فى هذا العصر - رغم ظهور بعض النفوذ لبعض كبار التجار والصناع وأصحاب الحرف - أما السواد الأعظم من

الشعب، وسواده الفلاحون، فهم الطبقة المستغَلة: فضلا عن الضرائب والسخرة كالمعتاد، عليهم تقع كل المظالم والمغارم وأدوات التعذيب (التوسيط، الخوزقة، الإلقاء فى النيل، الكرباج ... إلخ).

ويقدم لنا المقريزى تصنيفا سوسيولوجيا طبقيا رائدا لطبقات الأمة فى العصور الوسطى، فيقسم «الناس فى إقليم مصر فى المالية» إلى سبعة أقسام: «أهل الدولة، أهل اليسار من التجار وأولى النعمة من ذوى الرفاهية، الباعة وهم متوسطو الحال من التجار، ويلحق بهم أصحاب المعايش وهم السوقة، أهل الفلح. وهم أهل الزراعات والحرث، وسكان القرى والريف، الفقراء وهم كل الفقراء وطلاب العلم، والكثير من أجناد الحلقة ونحوهم، أرباب الصنائع والأجراء وأصحاب المهن، ذوو الحاجة والمسكنة، وهم السؤال الذين يتكففون الناس...». والطبقات الفقيرة والمعدمة، يضيف المقريزى، هلك معظمها فى المجاعات والأوبئة والمحن.

أما الفلاحون فيفهم من كلامه أنهم انزلقوا إلى مرتبة

الأقنان، أو أوشكوا، ولو أنه متناقض فى هذه القضية الخطيرة. «يسمى المزارع المقيم بالبلد فلاحا قرارا»، يقول المقريزى، «فيصير عبدا قنا لمن أقطع تلك الناحية، إلا أنه لا يرجو أن يباع، ولا أن يعتق، بل هو قن ما بقي ومن ولد له». غير أنه يعود فيقول عن الفلاحين إنهم كانوا يهجرون الأرض لارتفاع أجرها، مما يعنى أنهم كانوا يستأجرونها، وليسوا أجراء مقيدين بها.

غير أنه على أية حال، ومع ملازمة الفلاح الأرض التى ولد عليها وما كان ينبنى على توارثهم من العلاقات بالمقطعين، وعدم تخلصهم منها بانتقال الإقطاع من مقطَع إلى آخر، ومع انتشار الإقطاعات، ثم تفاقم الأزمات فى أواخر العصر، لا يستبعد أن يكون الفلاح قد سقط إلى حالة تشبه الرق، أو على الأقل قيام طبقتين منفصلتين لا تداخل بينهما: طبقة المقطَعين ومعظمهم من الأغراب، وطبقة الفلاحين ومعظمهم من الأجراء.

فى هذا كله ألا تلوح - فيما يبدو - بعض أعراض أو بوادر أو ميول نحو جرثومة الإقطاع بمعناه الأوربى المعاصر؟ ربما بتأثير

روح العصر نفسه، ربما لوجود طبقة حاكمة سائدة أجنبية المصدر، كما كان فى أوربا بعد غزوات القبائل الجرمانية، ربما للتطور الداخلى للنظام الطبقى المحلى ذاته. لكن هذه نظرية تتطلب تحقيقا دقيقا خاصا.

مهما يكن، فلقد كان هروب الفلاحين من الأرض، إلى المدن أو الصحراء أو خارج البلاد كلية، من أكثر الظاهرات تواترا فى تلك المرحلة. ورغم اقتفاء الحكام لهم، وامتداد أيديهم الطويلة إليهم حتى خارج الحدود، فقد أدى هذا إلى انتشار البوار فى كثير من الأراضى الزراعية المهجورة، وتوسع الصحراء على حساب المزروع. بحيث أصبح ذلك سمة من أبرز سمات العصر.

وعلى العموم، فإن العصور الوسطى – خاصة أخرياتها – لا أقل من العصور القديمة، تحمل بصمة أو وصمة الطغيان الشرقى كاملة. يقول فولنى: «إن كل ما يقع فى مصر... يدل على أن هذا البلد هو بلد الاستعباد والاستبداد». والصورة نفسها يرسمها

كلوت بك عن عصره، ويؤكدها دى سان فريول الذى يقرر أن «الشمس لا تطلع على شقاء ولا تعاسه أشد مما يوجد بهذه الجنة الأرضية... بفضل نظام من الحكم، أساسه استغلال الفرد والسطو المنظم».

المقاومة الشعبية

فى وجه هذا الطغيان والارهاب، لم تنقطع المقاومة الشعبية بالطبع، ولا استكانت. فالعصور الوسطى منقطة مرصعة بالانتفاضات والمواجهات، إلى أن كان العصر التركى – المملوكى حين تصبح الثورات تيارا متقطعا، ولكنه لا ينقطع، وحيث تتعدد أنواعها بين الثورات الزراعية، وثورات المدن، بين ثورات البدو والفلاحين والرقيق، فى الدلتا والصعيد وفى العاصمة... إلخ.

صحيح أن أكثر هذه الانتقاضات لم يزد على أن يكون مجرد هبات، أو «هوجات» وتمردات، عاجزة فاشلة، وبعضها كان

محض دفاع عن النفس فى وجه غياب وانهيار السلطة المركزية أثناء أناركية المماليك. ولكن من الصحيح أيضاً أن الكثير منها كان مواجهات دامية مع الطغيان، ونجح فى كسر وتقييد الاستبداد نسبيا، وإرغام الحكم على تقديم التنازلات الهامة.

وفى هذا الصراع كثيرا ما كانت الجماهير تلجأ إلى كبار رجال الدين، خاصة علماء الأزهر، مثقفى العصر، كقيادة شعبية أو كضاغط على الحكم. ورغم أن العلماء لعبوا فعلا هذا الدور مرارا، خاصة فى العصر العثمانى، وقبيل الحملة الفرنسية وبعدها، فقد كانت الأغلبية عادة قوة سلبية، تدعو فقط إلى التهدئة والمحافظة على الوضع الراهن.

مهما يكن، فإذا كانت تلك الفورات الشعبية لم تنجح فى النهاية فى قلب النظام، لأنها تمت فى إطار توزيع قوى الإنتاج الطبقى القائم، وانتهت إلى فورات شعبية ضاغطة فحسب، فإنها وصلت أحيانا إلى (أو قريبا من) فكرة الجمهورية، ربما فى ثورة

همام، كما فرضت فى نهاية النهاية عزل الوالى وفرضت بديله، محمد على.

ولا شك أن تتويج محمد على - رغم كل شىء بعد ذلك - كان تتويجا لكفاح الشعب الطويل من أجل فرض إرادته والمشاركة فى تقرير الحكم والحاكم. ولا شك كذلك أن العملية نفسها كانت ثورة شعبية حقيقية. هزت المجتمع المصرى، حققت مقولة قيادته الجماهيرية عمر مكرم، رغم ما بها من مبالغة متفائلة نوعا بل جدا، من أنه «جرت العادة من قديم الزمان أهل البلد يعزلون الولاة، وهذا شىء من زمان، حتى الخليفة والسلطان إذا سار فيهم بالجور فإنهم يعزلونه ويخلعونه».

مصر الحديثة

آخر المماليك العظام وأول الفراعنة الجدد، أتى به مزيج من الثورة الشعبية والانقلاب العسكرى، جاء هو بنظام سياسى واقتصادى واجتماعى هو مزيج من الفرعونية والمملوكية، ليصبح

بالتالى نسخة جديدة من الطغيان الشرقى، وعلما حديثا على الأوتوقراطية المطلقة - ذلك هو محمد على - بداية ورأس مصر الحديثة.

فكما وضع الفراعنة نظام الرى الحوضى بجهد الفلاحين، اصطنع محمد على نظام الرى الدائم بعرق الملايين على مدار السنين، فى شق الترع وتطهيرها وتعميقها، وبناء القناطر والجسور ومواجهة الفيضانات العالية، واستطلاح البرارى، كل أولئك بالسخرة غالبا، وتحت الكرباج (والفلكة) دائما. وكما كان فرعون مالك الأرض، أعلن محمد على نفسه المالك الوحيد، وصادر ملكية الفلاح، وغير الفلاح، تاركا له حق الانتفاع وحسب، هذا بعد أن ألغى نظام الالتزام، واسترد للدولة أراضى الأوقاف وإقطاعيات المشايخ العلماء والأمراء المماليك - الأخيرة ثلث الأراضى الزراعية فى مصر حينئذ. ثم لم يلبث أن فرض نظام الاحتكار على الإنتاج الزراعى. رغم إرادة ومعارضة الفلاح وهربه، ثم على التجارة الداخلية والخارجية والصناعة المحلية جميعا. وبذلك

تحـول المحـتكر الأوحـد، ربما مـتـأثرا بأفكار السـان سـيـمـونيين الاشتراكية. التى كانت الحملة الفرنسية قد أدخلتها وشيكا فى مصر، تحول إلى صورة كالحة من رأسمالية الدولة. لقد تحولت المَلكية إلى المِلكية.

نشأة الإقطاع

ولئن كان محمد على بذلك قد صفى الإقطاع النظرى أو الشكلى الموروث عن أيام العثمانية - المملوكية، فإنه من الناحية الأخرى قد خلق بدلا منه - ولأول مرة فى تاريخ مصر فيما يبدو - إقطاعا فعليا حقيقيا. فكانت هذه الطفرة ابتعادة كاملة عن تاريخ مصر القديم والوسيط كله، وبداية عصر جديد تماما فى تاريخ الملكية الزراعية بمصر، تطور واكتمل منذئذ بالتدريج. فبدعوى استصلاح البور غالبا، أقطع محمد على الأبعاديات والرزق والشفالك والوسايا والعزب لأفراد أسرته فى الدرجة الأولى، ولعملائه وعماله وأتباعه بما فى ذلك شيوخ البدو لتوطينهم

وتهدئتهم فى الدرجة الثانية، وذلك على نطاق ضخم أرسى نواة الإقطاع الحديث والمعاصر حتى قربت.

مثلا من أراضى «العهدة» المعفاة من الضرائب والممنوحة أصلا كحق انتفاع فقط، ثم تحولت فيما بعد إلى ملكية تامة كأمر واقع، خص الأسرة المالكة ٣٠٠٫٠٠٠ فدان من مجموعها البالغ ١٫٢٠٠٫٠٠٠ فدان. وتحت إسماعيل، وصلت أملاك الأسرة إلى نحو المليون فدان، منصفة بالتقريب بين «الدائرة السنية» وأراضى «الدومين». ومنذئذ تراوحت ملكية الأسرة المالكة حول رقم المليون عادة، وكان الحاكم نفسه - كقاعدة - هو أكبر الملاك الزراعيين فى مصر قاطبة.

والواقع أن هذه الفترة كانت بداية انبثاق وظهور، ثم تبلور كل من الملكية الفردية بالمعنى المطلق، ونظام الطبقات بالمعنى الحديث فى مصر. فمن ناحية تطور نظام الملكية الزراعية على خط الملكية الفردية فى مراحل ثلاث: محمد على أقر للفلاح حق

الانتفاع دون التوريث، سعيد فى «اللائحة السعيدية» أقر الملكية المقيدة بتحفظات، إسماعيل فى «قانون المقابلة» أقر حق الملكية التامة انتفاعا ورقبة. وبذلك أصبح الفلاح لأول مرة فى تاريخ مصر المالك المطلق لأرضه. وهنا نلاحظ أنه بينما أتى حق الملكية فى أوربا كنتيجة للكفاح البطىء والتدريجى للشعب، جاء فى مصر كتنازل من الحكام نتيجة لحاجتهم إلى المال.

من الناحية الأخرى، فلقد تسارعت عملية إقطاع الأرض للأسرة المالكة والحاكمة وحاشيتها ومقربيها والأعوان والأذناب. خاصة من الأتراك والشراكسة، وبالأخص فى عصر إسماعيل، حتى تحولت مصر فى جزء كبير منها من إقطاعية حكومية واحدة هائلة إلى إقطاعيات خاصة متعددة، وكثيرا ما اشتملت هذه الإقطاعيات الممنوحة زمام قرى بأكملها، كما شمل بعضها عشرات القرى دفعة واحدة. وفى هذه العملية كانت نشأة تلك العائلات الكبيرة التى عرفت حتى الأمس بملكياتها الزراعية

الشاسعة أو الضخمة. وفى الوقت نفسه، فطوال القرن ١٨٥٠-١٩٥٠ كانت نسبة مجموع ملكيات الفلاحين الصغيرة فى تناقص مطرد، وذلك لحساب الملكيات الإقطاعية الضخمة التى كانت نسبتها فى ازدياد مطرد.

هرم الطبقات

بالموازاة، وكنتيجة جانبية أو أساسية، بدأ نظام طبقات هرمى شبه كامل حديث يتكون تدريجيا. ففى سياسة محمد على فى التعليم الموسع والبعثات إلى أوربا كانت، أولا، جرثومة طبقة المثقفين. وخلال تشريعات عباس وسعيد تبلورت، ثانيا، طبقة الفلاحين. أما سياسة إسماعيل فكانت العمل الواعى المصر على خلق طبقة أرستقراطية «يزين بها بلاطه» ويرضى طموحاته نحو العظمة المظهرية والتأورب... إلخ.

والقصة بعد ذلك، وحتى يوليو لا نخرج عن تدعيم هذا الهيكل الإقطاعى الجديد وتأكيده باطراد، مع دخول الاستعمار

الأجنبى طرفا فى المعادلة، ثم هى لا تخرج فى النهاية عن تطعيمه برأسمالية محلية نامية. وفى مرحلة اكتماله، كان بناء النظام يتلخص فى الأوتوقراطية بقهرها الطبقى والطغيان السياسى، تقوم على ساقين من «اللاندوقراطية landocracy» الإقطاعية الثقيلة و «البنكوقراطية bankocracy» الرأسمالية البازغة. وهذا يكاد يكرر هيكل البناء الفرعونى. فيما عدا أن ثيوقراطية المعابد والكهنة قد أعطت اليوم مكانها لبنكوقراطية المال والصناعة. ومع ذلك فقد كان الاتجاه العام هو نحو تعدد الطبقات، وتزايد وضوحها وتمايزها، خاصة الطبقة الوسطى البورجوازية، إذا ما قورنت الصورة بهيكل العصور القديمة.

وعند هذه النقطة تستوقفنا ملاحظة لافتة، وهى أن نشأة وتطور النظام الإقطاعى فى مصر تكاد تكون نقيض نظيرتها فى أوربا من الناحية التاريخية. فمن الغريب أن مصر لم تعرف الإقطاع بالمعنى الصحيح للكلمة طوال تاريخها الألفى، ثم أخيرا جدا فى

بداية العصر الحديث، وأثناء القرن الـ١٩ فقط بدأ يظهر بها - بصورة أو بأخرى. هذا فى الوقت الذى كان الإقطاع قد زال وانتهى فى أوربا منذ بدايات العصر الحديث خلال القرنين الـ١٨، ١٩، بعد أن كان قد أزمن بها طوال العصور الوسطى على الأقل. كذلك فبينما عمر الإقطاع فى أوربا نحو الألف عام على الأقل، لم يعمر فى مصر إلا قرنا ونصف قرن على الأكثر.

ولكن أيعد الإقطاع المصرى الوليد هذا إقطاعا بالمعنى الأوربى الدقيق، حيث إن ما عرفت مصر من قبل لم يكن كذلك كما رأينا؟ الرد أنه أقرب إليه من أى وقت مضى، ولكنه مع ذلك لم يصل إلى حد التشابه معه. فالاتجاه الغالب يتحفظ فى تشبيهه بالإقطاع الأوربى الوسيط. كل من دورين ووربنر وروبرت مابرو، مثلا، يكتفى باعتباره إقطاعا من نوع ما. إنه شبه إقطاع، أو إقطاع جنينى فى أولى مراحل التكوين: ملكيات شاسعة، وأجراء مرتبطون بالأرض بصورة وراثية تقريبا، ثم حرس وخفر خصوصى ضخم يحتفظ به المالك لحماية أمنه وفرض سيطرته... إلخ.

ونحن نستطيع أن نختزل جوهر النظام الجديد فى هرم توزيع الملكية الزراعية. فالمقدر بصورة تقريبية عامة أن من بين الملايين الخمسة أو الستة من الأفدنة التى كانت تمثل رقعة مصر الزراعية، كان نحو المليون للأسرة المالكة، ونحو مليون آخر لطبقة الإقطاع، ومثله للاستعمار، ولطفيليات الاستعمار، ممثلا فى الملكيات الأجنبية من أفراد وشركات عقار واستصلاح، وتلك عناصر أغلبها إما أجنبية، أو من أصول أجنبية متمصرة. هذا بينما لم يكن لكتلة الشعب إلا البقية الباقية.

أما من حيث التوزيع الجغرافى، فقد كانت معاقل الإقطاع التقليدية هى أراضى شمال الدلتا الجديدة. خاصة فى البحيرة والغربية، تليها المنيا وقنا فى الصعيد. هذا بينما كانت العائلات الإقطاعية ذات الأصول البدوية من أبناء شيوخ القبائل والعرب أكثر انتشارا فى هوامش الوادى الصحراوية. خاصة فى القليوبية والشرقية، ثم الفيوم والمنيا.

ولا ننسى بعد هذا أن معظم الطبقة المالكة للأرض كانت هى نفسها الطبقة المسيطرة على الإنتاج الصناعى والثروة الصناعية. فكما يقول مابرو «لم تكن البورجوازية المالكة للأرض والبورجوازية الصناعية تمثل فئتين تختلف الواحدة منهما عن الأخرى»، بل كانتا فى الأعم الأغلب متداخلتين بدرجة تقترب من التماثل.

فى النتيجة، فلقد قدر أن نصفا فى المائة من مجموع السكان كان يملك نصف الدخل القومى («مجتمع النصف فى المائة»). وحول هذه النواة النووية كانت تتراتب حلقات وطبقات المجتمع، مرورا بطبقات متوسطى الملاك الريفيين أو كولاك مصر kulak كما كان يمكن تشبيههم، حتى تصل إلى أوسع وأعرض قاعدة من المعوزين والمعدمين، بحيث أصبحت مصر رمزا حيا للإقطاعية الطاغية المتحجرة. ويصنف مابرو هذا النظام الزراعى من الناحية الاقتصادية على أنه رأسمالى، ومن الناحية الاجتماعية على أنه إقطاعى بمعنى معين، وينطوى على عناصر قوية من القهر الاجتماعى والظلم، وإساءة استعمال السلطة.

أما سياسيا، فإن الغلاف العصرى الهش من الحياة النيابية والدستورية والبرلمانية والحزبية، وسائر مظاهر الديموقراطية الليبرالية، المستعارة من أوربا كموضة العصر، لم يكن ليخفى قط جوهر النظام الأوتوقراطى الديكتاتورى الضارى بكل ملامح الطغيان الفرعونى المتوطنة أبدا. وعلى الجملة، فكما قال هيندس: «كانت مصر عشية إصلاحها الزراعى أكثر تأخرا من الناحية الاجتماعية من فرنسا عشية الثورة».

والجدول الآتى يلخص توزيع ملكية الأرض الزراعية فى مصر سنة ١٩٥٢ فى نهاية عصر الإقطاع. ومنه نرى أن نحو ٩٤٪ من الملاك كان يتقاسم ٣٥،٤٪ أو نحو ثلث الأرض، من بينهم أكثر من ٢ مليون يملكون ٧٣٨،٠٠٠ فدان - أى ١٣٪ من المساحة الكلية، بمتوسط نصف فدان لكل، أى أنهم كانوا معدمين من الناحية العملية. هذا بينما كان ثلثا الأرض (٦٤،٤٪) حكرا لنحو ٦٪ من الملاك، منهم نحو ٠,٣٪ أى ٣ فى الألف يستلعون

وحدهم أكثر من ثلث الأرض (١ر٣٤٪)، من بينهم ٢٠٠٠ فرد يمتلكون وحدهم نحو ٢ر١ مليون فدان أو ٦ر١٩٪ من المساحة.

فئة الملكية	عدد الملاك	٪	المساحة المملوكة	٪
- ٥	٢ر٦٤٢ر٠٠٠	٩٤ر٣	٢ر١٢٢ر٠٠٠	٣٥ر٤
٥ -١٠	٧٩ر٠٠٠	٢ر٨	٥٢٦ر٠٠٠	٨ر٨
١٠ - ٥٠	٦٩ر٠٠٠	٢ر٤	١ر٢٩١ر٠٠٠	٢١ر٥
٥٠ - ١٠٠	٦ر٠٠٠	٠ر٢	٤٢٩ر٠٠٠	٧ر٢
١٠٠ - ٢٠٠	٣ر٠٠٠	٠ر١	٤٣٧ر٠٠٠	٧ر٣
+٢٠٠	٢ر٠٠٠	٠ر٠٧	١ر١٧٧ر٠٠٠	١٩ر٦
المجموع	٢ر٨٠١ر٠٠٠	١٠٠ر٠	٥ر٩٨٢ر٠٠٠	١٠٠ر٠

المقاومة الشعبية

على الجانب المضاد، كانت المقاومة الشعبية متواترة متصاعدة فى تناسب طردى، وكانت التطورات الحديثة، والحضارة المعاصرة فى القرن الأخير عوامل مذيبة بطبيعتها للرواسب العتيقة وللعزلة. فمع التحضر والتنوير والتعليم والاحتكاك بالعالم الخارجى، والانفتاح على تطور العصر، تنبه الوعى الاجتماعى،

وبدأ الحس الثورى بين جماهير الشعب. فمن الطهطاوى الذى نقل مثل الثورة الفرنسية فى الحرية والليبرالية والجمهورية والديموقراطية، إلى الأفغانى، ثم الكواكبى اللذين حملا على الاستبداد والطغيان بالذات، وحملا لواء الدعوة إلى الثورة على الظلم الاجتماعى والطبقى والحاكمى.

هذا على مستوى التوعية والدعوة السياسية. أما على مستوى العمل الثورى، فمن ثورة مسلحة وطنية طبقية كادت تصل إلى فكرة الجمهورية، وأوشكت أن تنجح، لولا الاحتلال الاستعمارى ١٨٨٢ ، إلى ثورة شعبية تاريخية عارمة ١٩١٩ ، إلى ١٩٥٢ آخر «الثورات» تاريخا وأولها نجاحا إلى حد أو آخر.

والواقع أنه منذ الحرب الثانية، وردا على شرور الطغيان الإقطاعى التى استشرت واستفلحت، بدأت الآراء والمذاهب الاشتراكية، وظهرت الدعوة إلى الإصلاح الزراعى، وتحديد الملكية، غير أن النظام الرجعى أجهضها جميعا بشراسة. وفى

الخمسينيات جاءت انتفاضات الفلاحين الدموية ضد الإقطاع الزراعى الذى قمعها بوحشية فى بهوت (غربية) والغراقة والسرو (دقهلية) وكفور نجم (شرقية) - لاحظ الموقع الجغرافى فى معاقل الإقطاع والملكيات الضخمة فى شمال الدلتا - جات إرهاصا ونذيرا بالثورة الشعبية الكاسحة، تلك الثورة التى تنبأ بها الكثيرون، والتى سلم بحتميتها الجميع فيما بعد، لولا أن سبق يوليو فقطع عليها الطريق. لقد وصل الطغيان الإقطاعى الحديث إلى قمته - وربما أيضاً إلى نهايته.

شخصية مصر الاجتماعية

أرض الطغيان؟

الآن لا يعرف تاريخ مصر من ينكر أن الطغيان أو الاستبداد، الباطش أحيانا. غير الإنساني، دائما هو كظاهرة واقعة موضوعيا وبعيدا عن كل تفسير شخصى أو تنظير أكاديمى، نغمة دالة أساسية Leitmotif بل النغمة الحزينة فيه، وأسوأ خط فى دراما

الشعب المصرى. وقد لا تكون مصر أكبر سجن فى العالم، ولكنها أقدم سجن فى التاريخ. ويكفى أن نشير إلى كتاب أريد له «أن يكون ملحمة للشعب المصرى، فإذا هو مرثية طويلة لما عاناه...».

غير أن السؤال الفيصل بعد إذ حللنا مراحل تاريخ مصر الاجتماعى - السياسى من الوجهة الإيكولوجية مرحلة مرحلة، هو: هل هذا يعبر - ببساطة ومباشرة وبصورته الخام أو الفجة - عن حقيقة شخصية مصر الاجتماعية الكامنة؟ أهو، يعنى، صفة موروثة أم مكتسبة، خالدة أم عارضة؟ ثم هل تنفرد به مصر، أم يشاركها فيه غيرها؟ وإن كان هذا أو ذاك، فما أسبابه وأصوله، وما نتائجه وانعكاساته؟

أما أن الظاهرة التعسة لم تقتصر، أولا، على مصر ولا انفردت مصر بها. سواء ذلك فى الماضى البعيد أو القريب، فإن الإمبراطوريات الاستبدادية فى التاريخ القديم تفوق الحصر: بابل وآشو روفارس وفينيقيا، عدا الهند والصين وكل حضارات العالم

الجديد... إلخ. أما اليونان وروما التى جعل البعض منها أسطورة الديموقراطية ومنبع الحرية، فقد كانت على العكس تماما مثالا بشعا للاستبداد والظلم والتعذيب، بل كانت مجتمعات العبودية الكلاسيكية. وفى الإمبراطورية الرومانية بالذات كان الامبراطور الطاغية قيصر يؤله كفرعون فى مصر، ولم يكن أقل منه طغيانا وبطشا.

أما أوربا الوسيطة فقد كان المجتمع الإقطاعى نظاما استبداديا سافرا، وكان الفلاح الأوربى قنا. حيث لم تعرف مصر القنانة قط مثلما لم تعرف العبودية من قبل. أى أن الرجل الأوربى ربما كان أسوأ حالا وحظا من الإنسان المصرى. سواء فى العصور القديمة أو الوسطى. وحتى بالنسبة للرقيق، الذى لم ينتشر بمصر نسبيا مثلما انتشر بأوربا، فلقد كان يعامل برفق نوعا، إذا ما قيس بنظيره الأوربى.

أما النظرية الكاسحة البراقة التى تقول إن الشرق بطبعه نزاع إلى الاستبداد والملكية، والغرب إلى الديموقراطية والجمهورية،

فقطعة من اللغو اللغوى لا أكثر، أكثر منها حتى مجرد تبسيط مخل. بالاختصار، الاستبداد أو الطغيان حقيقة عرفتها معظم البلاد فى معظم العصور على اختلاف بيئتها - والفروق بين البشر أقل بكثير من التشابه الأساسى. بل لقد كان أغلب تاريخ العالم حتى وقت قريب هو فى الواقع الحكم المطلق والاستبداد، بصورة أو بأخرى.

نصل من هذا، ثانياً، إلى أن ما عرفته مصر فى أغلب تاريخها من الطغيان والأوتوقراطية الضارية إنما كان - للأسف - روح العصر zeitgeist، وليس - لحسن الحظ - روح المكان genius loci. وهو إذا كان قد طال فى مصر، بعد أن كان قد صفى فى أوربا مثلا لعدة قرون، فذلك بفعل الاستعمار الدخيل الآتى من أوربا نفسها. وها هنا تبرز لنا متناقضة غريبة: تاريخيا وكأمر واقع، أصيبت مصر طويلا بالطغيان الأوتوقراطى الجاهل، الذى ضاعف منه الاستعمار الأجنبى الغاشم، فى حين أننا رأينا أن مصر كبيئة فيضية، إنما مؤهلة بطبعها للاشتراكية التعاونية الرشيدة الخالية من الاستغلال والابتزاز. فكيف؟ إن الطغيان ومركبه هنا

حقيقة بالفعل، لا بالقوة. وهذا بالدقة مفتاح الحقيقة العلمية. إنه حقيقة بالتاريخ، لا بالجغرافيا، وظاهرة تراثية لا وراثية، أى موقوتة مهما طالت.

هو إذن لا يعبر عن أى طبيعة كامنة فى مصر كبيئة، أو كشعب، ولا يمثل انبثاقة طبيعية من المكان، وإنما انحرافة سياسية عبر الزمان، وفى النهاية لا يعبر عن شخصية مصر الاجتماعية الكامنة الأصيلة قط. وإنما شخصية مصر الحقيقية، طلقة حرة من الانحراف أو الضغط، هى بيئة ومجتمع المشاركة الجماعية، والجهد المشترك فى ظل التعاون والتماسك والتضامن - الاشتراكية الرشيدة باختصار. وليس أدل على هذا من أن انحرافة الطغيان، حين قومها الشعب بالعنف والثورة، أعطت مكانها تلقائيا لصورة أو لأخرى من النظام الاشتراكى، مثلما حدث فى الدولة الوسطى بعد ثورة إيبوير، وكما حدث فى يوليو جزئيا.

كذلك فإذا كان لكبت الطغيان واضطهاده من آثار نفسية أو خلقية، فقد كانت فردية سطحية عابرة، ولم تمس جوهر

الشخصية الصلبة المتحدية، ولا حرفت الطابع القومى الصحى فى قليل أو كثير، فما كانت طبيعة أولى فى الدم والعرق (بداهة!)، ولا طبيعة ثانية مكتسبة من البيئة (كما رأينا)، ولا حتى طبيعة ثالثة مبتسرة من فرض وفرط الضغط والقسر والقهر (كما نصر). إن مصر ليست «أرض الطغيان» كما زعم البعض، وإن كان هذا قد طغى على أجزاء من تاريخها. بعض أو كل الوقت. وليست دماثة الفلاح وصبره وداعة واستكانة وخنوعا، كما أن نظامه وطاعته ليسا خوفا وطمعا، وإنما هى جميعا خامة الحضارة والتقدم نشأها النيل، ولكن شوهها الاستبداد. وقد بقى النيل، ولسوف يزول الاستبداد.

وعند هذا الحد تسقط يقينا تلك النظرية البيئية الشائعة التى تربط بين الطغيان السياسى وبين البيئة الفيضية. والواقع أن منطق النظرية ضد منطقى شكلا وموضوعا. فهو يعنى أن النيل حتم أحد أمرين: إما أن تكون مصر غابا بدون ضبطه، أو سجنا بضبطه. وهذا بدوره يعنى خيارا بين بديلين نقيضين، ليس لهما قط أن يجتمعا: إما الحضارة وإما الكرامة، إما الاستقرار وإما الحرية، إما العداوة

الاجتماعية وإما العدالة الاجتماعية. ولكن هذا المنطق الحتمى الأعمى، وهذا الخيار القدرى الضيق لا يستقيم. وإلا فهل يمكن عقلا أن تكون مصر هبة النيل، فيصير النيل لعنة مصر أو وصمة المصريين؟ أيمكن أن يكون النيل «كارثة اجتماعية أو نقمة سائلة» على أصحابة؟ كلا، ليس حتما أن تكون مصر غابا داميا، ولا سجنا كبيرا، بل يمكن يقينا أن تكون وطنا، ووطنا حرا كريما، مع الضبط – فقط ضبط الحاكم. فصميم المشكلة والمأساة إذن ليس ضبط النيل، ولا ضبط الناس، وإنما هو ضبط الحاكم.

ولا حتم جغرافى هناك إذن، وإنما هناك – إن صح التعبير– حتم بشرى منحرف، لا علاقة له بالنهر. وإذا كان حتم جغرافى هناك، فالذى يحتمه النيل إنما هو النظام والتنظيم والانضباط والتعاون وروح الجماعة... إلخ، وهى جميعا مزايا مجتمعية، ونقاط قوة، وهو إذن لمصلحة الشخصية المصرية لا ضدها. وإن موضعنا – البيئة النهرية – لم يجن قط على شخصيتنا، بمثل ما أن موقعنا لم يجن كما سنرى على استقلالنا. وشخصية مصر والشخصية المصرية ليست منحرفة بقدر ما هى محرفة، ليست منحرفة بحكم

طبيعتها، ولكنها محرفة بطبيعة حكمها. لا، وليس صحيحا ما يلمح إليه البعض أحيانا من أن خير ما فى مصر جغرافيتها الطبيعية، وليس جغرافيتها البشرية، يقصدون بذلك روعة نيلها وخصبها ومناخها من ناحية، ولوعة مجتمعها وآلام فلاحها من ناحية أخرى.

وهنا يثور السؤال: فما أصل تلك النظرية إذن؟ من الثابت الآن عند كثير من الجغرافيين أن الحتم الجغرافى - على علاته الفلسفية - كان كبش فداء وقناعا كاذبا، ما أكثر ما اتخذه الحكم المطلق فى الداخل ليبرر نفسه، مثلما اتخذه الاستعمار من الخارج ليبرر كثيرا من دعاويه الاحتكارية أو الابتزازية أو الاستعلائية. وبالفعل، فلقد كان الحكم العتيق المتخلف فى مصر يبرر انحرافه الرجعى الجاهل نحو الاستبداد بضرورات البيئة الزراعية كحجة وذريعة، كما أن الاستعمار البريطانى فى مصر هو الذى روج فى القرن الماضى لهذه النظرية ليخرب روح المقاومة الوطنية، ويشوه الطابع القومى.

غير أنه وجد الرد على نظريته الفجة منذ وقت مبكر، عند بارتلمى سانت هيلير مثلا حيث يقول: «منذ الفراعنة كتبت على سكان مصر العبودية السياسية، وإنى لأبعد ما أكون عن القول بأن النيل هو السبب الوحيد لهذا الوضع المحزن، وإنى لمدرك أن ثمة كثيرا من الناس أكثر عبودية وبؤسا، دون أن يكون لديهم نيل. كل ما أود أن أقول هو أن النظام الطبيعى لهذا النهر العظيم كان فى مصر أحد أسباب الطغيان، لقد وجد فيه الطغيان نوعا من الضرورة، وكذلك حجة وذريعة خاصة».

وعلى أية حال، وسواء صح أن النيل كان سببا موضوعيا، أو مجرد حجة مزجاة للطغيان الفرعونى، فلاشك من الناحية العملية أن مصر قد دفعت تاريخيا ثمنا فادحا جدا من الاجتماع لحساب السياسة، من المجتمع لصالح الحاكم، من الحرية والديموقراطية والكرامة من أجل هدف الوحدة السياسية المبكرة، ومبدأ النظام والاستقرار السياسى.

رواسب وشوائب

من الناحية الأخرى، من غير الطبيعى بعد هذا كله أن تخلق هذه الانحرافة الاستبدادية والاستعمارية بيئة اجتماعية تخلو من بعض السلبيات والشوائب المفروضة العارضة. فمثلها بيئة قد تفرض قدرا غير صحى من الانتخاب الاجتماعى. ربما يصل أحيانا إلى حد الانتخاب العكسى المعوج contra-selection. ذلك لأن لكل نظام حاكم انتخابيته التى ينتقى بها أعوانه وعملاءه، الذين يحشدهم حوله، ويحكمهم تحته. وهم دائما – وبالضرورة – على شاكلته ومن جنسه، ليس فقط خلقيا. بل وكذلك خلقيا (إبتداء أحيانا من الشكل والسمت حتى الجلد واللون!). فعصر الرجل القوى، أو الفرعونية الكبيرة مثلا، هو عصر التهريج والأدعياء والمتجبرين عادة، وعصر الرجل الصغير، أو الفرعونية الصغيرة، هو عصر التفاهة والأوساط والمتكبرين غالبا.

وفى جميع الحالات فإن هذه الانتخابية تشجع العناصر الرخوة الهلامية الهشة الانتهازية الوصولية واللافقريات أخلاقيا،

وتشيع بذلك مناخ النفاق والتزلف والتملق، وتنمى روح الانحناء والخنوع والاستكانة، وبالتالى تتكاثر وتفرز الأذناب والزواحف والمتسلقات والهوام والإمعات، وسائر الكائنات الدنيئة الذيلية القميئة فى المجتمع. وعلى العكس، تحارب العناصر الصلبة الأبية المستعصية التى تتمسك بالكرامة والعزة، فتضاد حتى تباد أو تنقرض وتتوارى بالتدريج فشلا وانهزاما.

وهكذا كثيرا ما يصبح الفاشلون أخلاقيا هم الناجحون اجتماعيا، فى حين أن الناجحين أخلاقيا قد يجدون أنفسهم فاشلين اجتماعيا. وفى النتيجة تصبح الأمة - وهى لا يحكمها خيرة أبنائها، بل ربما شر أبنائها أحيانا - وليس هذا يقينا مما يثرى الشخصية القومية فى شىء، بل هو يخربها على المدى الطويل تخريبا، ويدفعها على الأقل إلى السلبية والصمت والتوجس. وقديما قال المقريزى فى المصريين، صح أو لم يصح «ولهم خبرة بالكيد والمكر، وفيهم بالفطرة قوة عليه وتلطف فيه... حتى صاروا مضرب المثل فيه بين الأمم».

كذلك فلربما جنحت هذه البيئة الاجتماعية بالفلاح المفترى عليه إلى اليأس – إذا استعرنا ثلاثية فلير المشهورة – من «الحياة» نفسها، وأمل «الحياة الجيدة» من بعدها، فكان متنفسه الوحيد هو «الحياة الجديدة» أى إنتاج الأبناء. وربما أضفنا أيضاً «الحياة الأخرى» أى الدين كملجأ وملاذ. وقد كان لهذا نتائجه التى أكدت مرة أخرى فرض الطغيان.

فمن ناحية بحث الفلاح عن التعويض عن الحياة فى الحياة الأخرى، فكان الدين مهربه. ويضغط هيرودوت فى هذا الصدد بصورة غير عادية على شدة تدين المصرى القديم. ومن ناحية أخرى كانت الحياة الجديدة تعويضا عن الحياة الجيدة، هذا فى ذاته كان من عوامل ارتفاع الخصوبة البيولوچية، وضغط السكان المزمن فى مصر. والمهم أن هذا الافراط البيولوچى أدى إلى شدة انخفاض المنفعة الحدية للإنسان واتضاعه وهوانه على الحكام. مما زاد من فرض الطغيان والاستبداد. وقد كان الحكام يرحبون دائما بهذا الإفراط البيولوچى والديموغرافى، لأنه يزيد من قبضتهم وتسلطهم.

ومع ذلك كله فلقد طالما قاوم الشعب هذا المناخ الطغيانى المريض بروح التحدى والحق – راجع «خطب الفلاح الفصيح» المأثورة، وكذلك بروح السخرية المريرة والمشهورة، حتى ليعد البعض النكتة السياسية الشكل الأساسى للمعارضة الحقيقية فى مصر الاستبدادية تقليديا. وعلى الجملة، فلقد كان «الفلاح» بكل صفاته الموجبة والسالبة هو النتج ولا نقول الفتات النهائى لعملية الانتخاب الاجتماعى الطاحنة الطويلة هذه، حتى أصبح عند شبنجلر نمطا اجتماعيا بذاته هو «نمط الفلاح Typus des Fell-achen».

«الفلاح المصرى»، يقول مثلا كاتب مصرى معاصر، «إنسان يخشى السلطة، ويدين لها بالطاعة. وهو يعشق الاستقرار ويكره العنف، ثم هو طويل البال. لا يفكر فى الثورة، ولا يسعى إليها، ولكنه يتمرد حينما تضيق به السبل، ولا يبقى فى قوس صبره منزع، ويستريب فى كل عمالها، ولا يثق فيها قط.

نظريات خاطئة

غير أنها مرفوضة تماما أية محاولة لتصوير هذه المضاعفات على أنها انحرفات أو سلبية، أو تخرج بها عن حجمها الطبيعى كحالات فردية طارئة وعابرة لا تعبر قط عن روح الشعب الصلب، الذى قاوم كل محاولة للكبت، ولم يعرف الاستكانة فى وجه انحراف الطغيان المستبد. ولهذا فإن من المؤسف مثلا أن نجد أحد كبار كتاب العصور الوسطى، المقريزى، يقول ناقلا بأسلوب العصر: «قال العقل أنا لا حق بالشام. فقالت الفتنة وأنا معك، وقال الشقاء أنا لاحق بالبادية. فقالت الصحة وأنا معك، وقال الخصب أنا لاحق بمصر. فقال الذل وأنا معك». لا، وليست «الدعة والجبن وسرعة الخوف والنميمة والسعى إلى السلطان» على الإطلاق من صفات المصريين التى تغلب عليهم، كما تورط المقريزى أيضا للأسف فى سقطة أشد خطأ وخطيئة.

فمن حيث الشكل، ليست هذه المقابلات التى يملأ مثلها كتب العصر سوى انطباعات شخصية كاسحة، وغير علمية، إن لم

تكن من أوهام العوام التى لا أساس لها. ومن حيث الموضوع، فإن الربط المزعوم بين الخصب والذل هو أصلا نعرة – نعرة الصحراء كما تسمى snobisme du desert مألوفة فى تراث البدو الرعاة عن الزراع عموما، تحتقر الفلاحة، وترى أن «الزراعة دار ذل». ذلك أن سيكولوچية الرعاة البدو. كاستراتيچيتهم، تختلف اختلافا جذريا عن سيكولوچية الزراع المستقرين. فحياة البداوة والترحل والحرية بلا حدود تعطيهم شعورا متضخما بالتكبر والكبرياء والأنفة والاعتزاز والعظمة – العظمة الجوفاء الكاذبة غالبا. لأنها بلا أساس مادى حضارى، أو اقتصادى صلب صحيح سوى القوة المدمرة المؤقتة. من ثم فذلك مركب عظمة زائف، هو فى حقيقته مركب نقص مقلوب.

أما الزراع المستقرون فعلى العكس لهم القوة المادية والحضارة والثقافة والاقتصاد، ولديهم رخاء وشعور بالثراء والتراث، مما يمنحهم ابتداء مركب عظمة حقيقياً بالنسبة إلى البدو. فكما ينظر هؤلاء إليهم على أنهم «جرذان الحقول»، فانهم ينظرون إليهم بالمقابل على أنهم «فئران الفيافى، وصعاليك الصحراء» معا.

أو كما يلخص توينبى، كما كان البدوى ينظر إلى الزارع على أنه «مغروس فى الطين a stick-in-the mud vagabond» ! فالنعرة متبادلة، والحساب مسوى. غير أن خطر البدو المائل، وغلبتهم وسيطرتهم على الزراع فى كثير من الأحيان، بحكم ميزتهم الحركية والاستراتيجية تولد بينهم شعورا بالقلق والتوجس والخوف، بحيث يكاد مركب العظمة الطبيعى فيهم أن يتحول إلى مركب نقص مقلوب – وإن زائف – مما يتوهمه البدو خطأ علامة على الذلة والمسكنة، أو غياب الشعور بالعزة والكرامة. وبالاختصار: البدو فقر مع كبر على شقاء، والفلاح ثراء بلا حرية، ورخاء بلا نعرة.

فنظرية «الخصب – الذل» أو «الزراعة دار ذل» إذن نظرة بدوية عامة تجاه الزراع والفلاحين والمستقرين عموما، وهى بهذا لا يمكن أن تنصرف إلى مصر بالتخصيص، أو على حدة. وهى بعد وجهة نظر منحرفة غير حضارية ومخربة، ويكفى لدحضها والرد عليها وجهة نظر الطرف الآخر فى أصحابها الأعراب «الذين هم أقبح الأجناس، وأعظم بلاء محيط بالناس» كما يشكو الجبرتى. ومن قبل كان المماليك – حتى المماليك! – ينعتونهم

تقليديا وبانتظام «بالعربان المفسدين» (إبن إياس والقلقشندى).

وبالمثل تتعدل نظرية أحدث. تحاول أن تدخل دائرة العلم فتربط بين صفاء وهدوء وسهولة البيئة الطبيعية المصرية النسبية أرضاء ومناخا، وبين دعة ووداعة. بل ومسالمة تفرضها فى الطبيعة المصرية. خذ مثلا هذا الرأى، وإن كان لا يصل إلى حد التطرف الذى تصل إليه النظرية نفسها: «فالطبيعة المصرية تكاد تكون نائمة: فالجو معتدل فى جميع الفصول، لا يكاد يختلف.. والسماء السافرة والصحراوان الوسيعتان لا تكاد مناظرهما تتغير. فإذا لم تكن طبيعة بلادنا نائمة، فهى على الأقل مسالمة، لأنها لا تزعجنا بالزلازل العنيفة، ولا تهزنا بالعواصف الرعن، ولا تخزنا بالبرد القرس والحر اللافح، فطبعت أهلها على الوداعة والفكاهة والبشاشة والكسل، والمحافظة على القديم» فهذه النظرية البيئية أدبية أكثر منها علمية، وهى تفرط فى تبسيط صعوبات البيئة الطبيعية. كما تبالغ فى تبسيط الطابع البشرى، وصلابته الخشنة. بل والعنيفة. وقصارى ما قد يكون فيها من صحة أن المزاج المصرى الغالب اجتماعى انطلاقى متفتح extravert بعيد عن الانطوائية

المنغلقة أو المتوحشة، بقدر ما هو بعيد عن اللين أو السكون أو المسالمة.

الاتهام والدفاع

إذا كان النيل وريه الصناعى، والمناخ وبيئته الهادئة غير مسئولين عن انحرافات الطغيان فى الماضى، فإن من الصعب مع ذلك أن ننكر أن ثمة رواسب وشوائب وبقايا عالقة، ما تزال كامنة فى الشخصية المصرية تسىء إليها فى نظر البعض، وتصمها بعدم النضج والوعى السياسى بعد فى نظر البعض الآخر، وتستدعى الاجتثاث فى تقدير الجميع حتى تنطلق مصر على وجهها الحقيقى المشرق.

فمثلا، ما أكثر ما تتردد كلمة «قرون العبودية» الطويلة فى معظم ما يكتب عن مصر، كأنما قد صرنا بحق، أو غير حق شعبا مريضا تاريخيا! بالمثل تتكرر كلمة دعة أو «استكانة الفلاح docili-ty» ، دون أن نذكر ما هو أسوأ منها، مثل «خنوع أو خضوع

الفلاح submissiveness» باعتبارها مرفوضة تماما، وافتراء كاذبا من صنع ودسيسة الاستعمار قديما وحديثا - كبيره وصغيره، ابتداء من كرومر بريطانيا حتى باير إسرائيل، وذلك بقصد تدمير النفسية المصرية، وتحطيم معنوياتها.

حتى نحن لم ننج من ترديد النغمة نفسها. خذ الأفغانى مثلا أولا. فكما خاطب أو خطب، أيا كان مدى توفيقه، «إنكم معاشر المصرين قد نشأتم فى الاستعباد، وربيتم فى حجر الاستبداد، وتوالت عليكم قرون منذ زمن الملوك الرعاة حتى اليوم، وأنتم تحملون عبء نير الفاتحين، وتعنون لوطأة الغزاة الظالمين، تسومكم حكوماتكم الحيف والجور، وتنزل بكم الخسف والذل، وأنتم صابرون. بل راضون».

ثم الكواكبى - كيف لا؟ - إنه المرجع الأكبر فى الموضوع. فعنده أن «داء الشرق هو الاستبداد. والاستبداد هو أن تتصرف الحكومة فى شئون الرعية كما تشاء بلا رقيب أو حسيب. وإذن فمبعث الاستبداد هو غفلة الأمة. فالأمة التى لا تقيم من

نفسها رقيبا على الحكام، تحاسبهم عن كل صغيرة وكبيرة أشد الحساب، سيستبد بها حتما وكلاؤها، إذ إن الاستبداد أمر طبيعى فى السلطان، وما من حكومة عادلة تأمن المسئولية والمؤاخذة بسبب غفلة الأمة، أو إغفالها، إلا وتسارع إلى التلبس بصفة الاستبداد، وبعد أن تتمكن فيه لا تتركه».

بالمثل فى كثر مما يكتبه الأجانب عنا، نحن متهمون بأننا شعب يبالغ أشد المبالغة فى تقدير حكامه، وفى إبداء فروض الطاعة والاحترام والخضوع لهم، بل وبأننا شعب سهل القيادة والانقياد لإرادتهم وسلطانهم. فمثلا، بينما يؤكد كيث بشدة على وطنية المصرى الصميمة، يستدرك فيقول إن «فلاحى مصر كانوا دائما وطنيين سلبيين، أكثر منهم إيجابيين، لقد كانوا تابعين. بأن يتبعوا أولئك الذين هم فى القيادة، إنهم لم يكونوا قط ديموقراطيين».

بل إن البعض ليذهب إلى حد القول بأن المصريين قد نموا لأنفسهم عبر التاريخ «حسا ما بالعبودية للحاكم a sense of ser-

vility» : إنهم أقدم عبدة الأوثان فى التاريخ، إذ يوشكون أن يؤلهوه مهما كان قميئا أو غير جدير. ألا يقول المثل المصرى: «إذا وجدتهم يعبدون العجل، حش برسيما وأعطه» ؟ تفسيرهم لذلك أنهم باتوا تقليديا يشعرون إزاءه بنوع من التقديس، وبالتالى من الدونية والتبعية، فعدم الرفض، فالرضوخ... إلخ، بحيث ينقادون انقيادا أعمى لكل نزواته، دون أن يجسروا على الاعتراض والتحدى. إنهم يفعلون ما يؤمرون.

وهكذا فى النهاية ينتهى هذا الرأى إلى أننا نحن المصريين مازلنا فراعنة. الحاكم يمَجد ويؤله وهو حى، وما يقوله يقدس ويحفظ، ثم يشيع حين يموت فى جنازة وطنية ملايينية «كفرعون مهيب» .

ولقد يدفع البعض منا هذا الاتهام وأمثاله، ويستخف بها بكل بساطة، ولكن فى منطق هروبى نعامى مغلف بفلسفة استعلائية، ولا نقول بعنجهية أو عنترية العجز. فعند العقاد مثلا أن

هذه «أمة ذات أرزاق مطردة، ومعيشة مستقلة. لا يعنيها صلاح الحاكم، كما يعنيها صلاح الأرض والسماء والعوارض والأجواء. فإذا دعاها الحاكم إلى حرب لا تعنيها، فذلك شأنه وليس بشأنها، وتلك خسارته، وليست بخسارتها. أما إذا أصيبت فى عقائدها وموروثاتها، أو ظهر لها الجور على أرزاقها ومرافقها فهنا يستعصى قيادها كأشد ما يستعصى قيادة أمة». ولكن الواضح من هذا الدفع أن الشعب المصرى لا يستثيره إلا تافه الأمور وسفاسفها، وأكل العيش فى الواقع، بينما يتحاشى أن يتصدى للحاكم فى أخطر أمور المصير والحرية والسيادة. ولهذا فلسنا من أسف نستطيع أن نشارك فى هذا الموقف على حسن نيته ونزاهة قصده.

وفضلا عن هذا فإن من المعروف أن الحاكم والحكومة شىء هام جدا فى حياة مصر بالذات، لأن هذه الحياة تعتمد على ضبط النيل، وضبط النيل يتوقف بدوره على صلاح الحكم والحاكم. وفى هذا المقام بالمناسبة، ولكن على النقيض تماما، يذهب البعض إلى أن أهمية الحكم والحاكم فى مصر إنما تبلغ حد الإفراط. لا

لسبب سوى أن المصريين شعب تعود أن يقود لا أن يقاد، ولذا يتوقف مصيره على الحكم والحاكم، فإن صلحا صلحت حال مصر وإن فسدا أو فشلا تدهورت.

وفى النتيجة وكحقيقة واقعة، لم يكد يحدث أن قال الشعب للحاكم لا، فضلا عن أن يسقطه. ولا شك أن عمر مكرم كان مسرفا فى التفاؤل بقولته « جرت العادة من قديم الزمان. أهل البلد يعزلون الولاة... إلخ»، ولكن لعل هذا كان جزءا من تكتيك الحرب النفسية فى صراعه مع الوالى الحاكم، محمد على (وعلى أية حال فقد دفع مستقبله السياسى ثمن تفاؤله هذا على يد الحاكم الجديد نفسه، الذى عمل على تعيينه بدل القديم). وحتى فى هذه الحالة اليتيمة التى نشط فيها الشعب، وشارك إيجابيا، فإنه من أسف لم يول إلا أجنبيا أولا، وعسكريا ثانيا. وفيما عدا ذلك لم يحدث فى تاريخنا كله أن ولى الشعب الحاكم أو عزله إلا فيما ندر، وكشذوذ بحت.

الجانب الآخر

على الجانب الآخر من الصورة، وعلى النقيض تماما من السيناريو السابق، فإن المشاهد أن كل ما يقوله ويفعله الحاكم صواب وحكمة مادام حيا أو فى السلطة، فإذا ما مات أو سقط أصبح كل ما قاله وفعله محض خطأ، ومطلق خطيئة فى الأعم الأغلب. فالشعب قد يعبد حاكمه اليوم، ويلعنه غدا. ويعلق البعض على هذا - تهكما لا شك، ولكنه التهكم الذى يحمل من الحقيقة قدر ما يحوى من المرارة - بأن المصريين «يعارضون» الحاكم بعد موته أو ذهابه فقط، ولا يقولون رأيهم الحر الحقيقى فيه إلا حينذاك، وهو دائما - يلاحظ البعض الآخر - عكس رأيهم فيه تماما وهو حى أو فى السلطة.

على أية حال، فلئن كان هذا ينفى تهمة الغفلة السياسية عن الشعب، فإنه من المؤسف إنما يستبدل بها تهمة ليست أفضل بحال. وهى النفاق السياسى نتيجة الخوف والتخويف. وبعيدا عن

نظرية «أرض النفاق» المنبوذة، ودون أن ندفع اشتراكنا فى مقولة «يا أمة عريقة فى النفاق» المنبثة فى كثير من أدبنا الحديث... إلخ» بل ومع رفضنا الكامل للقول غير المكتوب، بأنه إن يكن العراق بتنافر أقلياته وتنابذها، وبعنفه واضطرباته هو «أهل الشقاق والنفاق» كما وصفه الحجاج، فإن مصر باستقرارها الشديد، وفرط هدوئها وخضوعها وسلمها هى «أهل الوفاق والنفاق»، نقول بغير هذا كله فإن الملاحظ كأمر واقع، وكتقرير لواقع الحال أن النفاق قد استشرى فى الفترة الأخيرة أكثر منه فى أى وقت مضى.

وعند هذا الحد، يبسط البعض الموقف كله بجميع تناقضاته ومفارقاته فيقول: إن هذا شعب مغلوب على أمره، على أساس أنه ضحية الطغيان، وبالتالى فهو ميئوس منه، فإنه بين العجز والسلبية غير قابل للثورة، ولا قادر عليها، شعب غير ثورى باختصار. الإنسان المصرى، بمزيد من الوضوح: مخلوق غير ثورى بالطبع أو بالتطبع، بالوراثة أو بالبيئة، بالجغرافيا أو بالتاريخ. فمصر لم تعرف الثورة فى تاريخها على طول المدى قط، الثورة الشعبية الحقيقية ـ

أعنى («ثورة» إيبوير السحيقة البعد فى الدولة القديمة فى أوائل العصر الفرعونى غامضة جدا. بحيث تقبل كل تأويل).

سلم المسئولية

أين الحقيقة العلمية الآن فى هذا كله؟ حسنا، آفة مصر، ابتداء، اثنتان، الطغاة فى الداخل، والغزاة من الخارج. الديكتاتورية فى الداخل، والاستعمار من الخارج. هاتان هما نقطتا الضعف الأساسيتان فى شخصية مصر، ولا نقول النقطتين السوداوين فى الشخصية المصرية. وهما قد تبدو أن للوهلة الأولى شيئين منفصلين، ولكن الحقيقة أنهما جانبان لشىء واحد، والعلاقة بينهما مباشرة، هى علاقة السبب والنتيجة. فنحن كشعب نخضع بانتظام لحكامنا الطغاة، وحكامنا يركعون بسهولة للأجانب الغزاة.

ومن جانبنا كوطنيين، فلقد درجنا تقليديا على أن نبرىء ساحتنا كشعب من مسئولية هذا الوقر المزدوج القاصم لظهورنا، بمقوله أننا ببساطة شعب مغلوب على أمره مفترى عليه، وأن

الفاعل المباشر هو الطغيان، والمجرم الأكبر هو الاستعمار. ومن جانبه، فإن الطغيان الداخلى بدوره يزيح المسئولية عن كاهله مسارعا، بكل ترحيب، بإلقائها على عاتق الاستعمار الآثم الزنيم... إلخ.

والاستعمار، ولا شك آفة وأفعى، احتلال وطغيان معا فى آن واحد، إلا أنه ليس رأس الأفعى ولا الآفة الوحيدة كما يروج بعض السطحيين، ومنظرى عملاء الطغيان. والحقيقة أننا أسرفنا على أنفسنا فى اتخاذ الاستعمار «كمشجب» نعلق عليه كل مآسينا وعيوبنا ومشاكلنا سياسية وغير سياسية. أولا لأنه هدف وطنى (أو ضد – وطنى) سهل مباشر مشروع. لا شبهة فى عدائه وعدوانيته، وثانيا لأننا لا نكاد نجسر على أن نعلق الجريمة والعقاب فى رقبة الطغيان المحلى. لأنه الحاكم المالك وظل الله فى أرضة – أرض مصر... إلخ. وبهذا وبذاك اصطنعنا لأنفسنا سلما مريحا ومرضيا (ولكنه كما سنرى مقلوب رأسا على عقب) من المسئولية، قمته الاستعمار، وقاعه الشعب نفسه، يأتى بينهما – على استحياء

أحيانا! – الطغيان المحلى.

غير أن الحقيقة التاريخية، التى تثبتها مرارا وتكرارا تجربة ألفى سنة مازالت مستمرة معنا حتى اليوم، الحقيقة التاريخية هى أن كبرى الآفتين ليست الاستعمار الأجنبى، ولكن الطغيان المحلى. ذلك أن الذى مكن للأول غالبا، بل استدعاه واستعداه أحيانا إنما هو الحكم المطلق الداخلى، بعجزه عن حماية الوطن فعلا، أو بخيانته له علنا، ومساومته وتواطئه مع المستعمر ليحفظ على نفسه عرشه أو مركزه. إن الذى أتاح للاستعمار الخارجى أن يدخل ويبقى فى كثير من الحالات بصورة غير مباشرة دائما، وبصورة مباشرة أحيانا هو الطغيان الداخلى وحده لا سواه. إنه فى كثير من الأحيان «وجه مصر القبيح» فى الخارج كما فى الداخل (تذكر فقط الخديوى توفيق).

ليس هذا فحسب. وإنما الحقيقة بعد هذا أن مسئولية الطغيان الحاكم تتضاءل بدورها أمام مسئولية الشعب نفسه.

الشعب – ولا أوهام فى هذا – هو المسئول الأول والأخير، الأصلى والأصيل، حتما وبالضرورة. فإذا كان الحكم فى مصر مأساة أو ملهاة، كارثة أو مهزلة، فإن سببها الشعب وحده نظريا وعمليا. وكم كان الكواكبى صحيحا صادقا حين قال: إن مبعث الاستبداد هو غفلة الأمة. ومرفوض مرفوض هو المنطق الانهزامى المعكوس، الذى يعتذر للشعب أو عنه بأنه مغلوب على أمره لا قدرة له على الثورة، مكبل أعزل من السلاح... إلخ. فالطغيان لا يصنعه الطاغية، وإنما الشعب هو الذى يصنع الطاغية والطغيان معا، والشعب مسئول عن الطغيان مسئولية الطاغية نفسه وزيادة. المثل الشعبى المصرى نفسه يقال «قال يافرعون من الذى فرعنك؟ قال لم أجد من يمنعنى». والمثل الإنجليزى المعروف يقول «القوة المطلقة مفسدة، كل سلطة فهى مفسدة all Power corrupts » (ليست مفسدة فقط، بل مذهبة للعقل أيضاً، يمكن للحاكم من خلالها – أحيانا – أن يرى كل حق باطلا، وكل باطل حقا، وفى كل شىء عكس ما كان يراه من قبل بغيرها.) وهذا وذاك

جميعا ما عناه الكواكبى بعبارته النفاذة الثاقبة «الاستبداد أمر طبيعى فى السلطان».

ومن هذه الزاوية فإن الشعب لا يعفى من اللوم، وليس له إلا أن يلوم نفسه أساسا. فهو الجانى مثلما هو المجنى عليه، الفاعل والضحية، ظالم لنفسه كما هو مظلوم بحاكمه. بل ولعل الأوضاع السيئة التى يتردى فيها وإليها كل يوم أن تكون العقاب الطبيعى المستحق لتفريطه فى حق نفسه، وتهاونه فى الدفاع عن حريته وكرامته وعزته وسيادته. فالحاكم الردىء الطاغية إنما هو عقاب تلقائى وذاتى لشعبه الذى سمح له بأن يكون ويبقى حاكما (وقديما كان قادة التتار والمغول من عتاة السفاحين والطغاة يتوعدون ضحاياهم بقولهم عن أنفسهم: إنهم لعنة الله على الأرض أرسلهم نقمة وعقابا!).

أى أن خير عقاب لمصر دائما على ما هى فيه، هو ما هى فيه بالفعل، وكأنها بهذا أيضا تعاقب نفسها بنفسها بانتظام.

والحديث يقول «كما تكونوا يُولّى عليكم»، بينما يذهب القول الفرنسى المأثور إلى أن «لكل شعب الحكومة التى يستحقها
les peuples ont les gouvernments qu'ils deservent»
وأخيرا وليس آخر «فقل لي من حاكمك، أقل لك من الشعب».

علينا إذن أن نعيد ترتيب أولويات المسئولية: الشعب أولا، وكسبب أساسى، الحكم ثانيا، وكسبب مباشر، ثم الاستعمار أخيرا كثالثة الأثافى فقط. أما وقد أصبح هذا الأخير على أية حال من حديث التاريخ، فإن السلم الثلاثى الدرجات يعود فيختزل إلى معادلة ذات حدين وطنيين: الشعب كقطب موجب، والحكم كقطب سالب (وليس العكس). وبهذا تتحول القضية إلى مسألة داخلية، مسألة عائلية بحتة. وبهذا أيضاً يبدو الخطر الحقيقى على مصر، وهو ينبع من داخلها، هو مصر نفسها أكثر من الآخرين أو الغرباء، هو بطش وعجز الحاكم من جانب، ورد فعل الشعب أو سلبيته من الجانب الآخر، هو قضية الديكتاتورية ضد الديمقراطية أو باختصار مشكلة نظام الحكم. وذلك هو التحدى الأعظم الذى

كان الشعب المصرى يواجهه دائما ليثبت نفسه ووجوده وسيادته.

الديموقراطية هى الحضارة

والديكتاتورية على المستوى الفردى هى تعبير مباشر وضمنى عن النقص. فالحاكم الذى يعانى لأمر ما من مركب نقص شخصى أو فكرى أو عملى ... إلخ يعوض عن هذا النقص بفرض إرادته ومشيئته، بالبطش والقهر والتحكم والطغيان، ليثبت لنفسه وللآخرين أنه «الرجل القوى» لا «الرجل الضعيف» ولا «الرجل الصغير» كما يشعر فى قرارة نفسه.

أما على المستوى الجماعى فإن أصل الاستبداد والديكتاتورية هو بلا ريب التخلف، التخلف الحضارى بعامة. فالديكتاتورية هى نتيجة للتخلف وعلامة عليه، مثلما هى سبب أو مضاعف له أيضا. وكل مجتمع استبدادى سياسيا. هو حتما مجتمع متخلف، والمجتمع المتخلف هو لا مفر مجتمع استبدادى سياسيا. ذلك أن الاستبداد والطغيان من خصائص وطبيعة مرحلة البدائية والطفولة

فى كل المجتمعات السياسية. وبينما تتناسب الديموقراطية تناسبا طرديا مع درجة التقدم الحضارى، تتناسب الديكتاتورية تناسبا طرديا مع درجة التخلف الحضارى.

إن الديموقراطية هى الحضارة، والحضارة هى الديموقراطية، بمثل ما أن الديكتاتورية هى التخلف، والتخلف هو الديكتاتورية. وما الديكتاتورية فى وقتنا هذا إلا الصيغة العصرية من عبودية العصور القديمة، فالفرد والمجتمع تحتها عبد للحاكم فى صورة مقنعة أو مبرقعة، مخففة أو ملطفة.

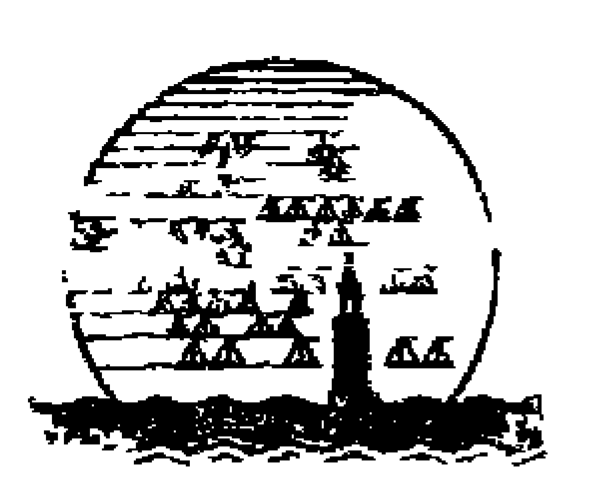
والطغيان والديكتاتورية فى مصر هى ببساطة بقايا الماضى الطويل المخزن من ناحية، والنواتج الطبيعية أو الجانبية لحاضر التخلف من الناحية الأخرى. فإلى جانب إرث الماضى التعيس، يأتى التخلف الحضارى ومعه التخلف الثقافى والفكرى فيحكم على الشعب بالتخلف السياسى. حقا قد تكون مصر شعبا عريقا فى التاريخ، ولكنها فى السياسة – كما فى الديموغرافيا – حدث

فتى للغاية أو صبى يافع. فقد يكون المصرى شيخ التاريخ وحكيم الحضارة، إلا أنه جديد على كل ما هو جديد فى الحضارة العصرية، بما فى ذلك السياسة المعاصرة، ولا نقول كما يريدنا البعض أن نقول أقدم شعب تاريخيا، ولكنه ليس بشعب سياسيا.

لذا فهو من حيث الوعى والنضج السياسى الحديث قد لا يعدو مرحلة الطفولة الجديدة ولا نقول «الطفولة الثانية» أو المرحلة البدائية، ودعك تماما من النظرية المزعومة عن الشعب المريض تاريخيا. وهذا ما يفسر كثيرا من مظاهر الشذوذ والاضطراب التى نلمسها فى العلاقة بين الشعب والحاكم. ومن المسلم به أنه كلما زاد ولاء الشعب وخضوعه واتباعه للحاكم - ظالما كان أو غير ذلك. على خطأ أو صواب. حتى بغير قهر أو بطش - كلما دل ذلك على عدم نضج الشعب وضعفه وسهولة انقياده ولين عريكته. فحجم الحاكم ونفوذه ودوره كلها تتناسب تناسبا عكسيا مع حمية الشعب وصلابته وقوته ومقاومته.

الفصل الثانى

شخصية مصر السياسية



من إمبراطورية إلى مستعمرة

من الغريب حقا أن مصر بعد أن أنشأت أول إمبراطورية فى التاريخ، تدهورت إلى ما يبدو - لأول وهلة على الأقل - أطول مستعمرة عرفها التاريخ! فتاريخ مصر يقع بوضوح فى مرحلتين متناقضتين: مرحلة أولى كانت تمثل فيها قوة طاردة مركزية من الناحية السياسية، انطلقت فيها إلى العالم المجاور، وفرضت عليه نفوذها، ونشرت فيه ظلها السياسى، واستمرت هذه المرحلة أكثر من ألفى سنة متقطعة حتى نهاية الدولة الحديثة تقريبا. ثم تلت هذا المرحلة الثانية التى تصل بنا إلى العصر الحديث بلا انقطاع تقريبا، وفيها تحولت مصر سياسيا إلى قوة جاذبة مركزية خضعت لقوى دخيلة، وأصبحت مستعمرة تابعة، أصبحت مجرد ظل نفسها سابقا.

غير أننا إذا كنا قد ميزنا مرحلة الإمبراطورية ومرحلة المستعمرة، فإنما هو من قبيل الاختزال التبسيطى، إذ لم تخل المرحلة الأولى من فترات انتكاس فقدت مصر فيها استقلالها،

كما أن المرحلة الثانية لم تعدم فترات توهج وانبعاث أكدت مصر فيها وجودها وشخصيتها كاملة أو شبه كاملة، على الأقل موضوعا إن لم يكن شكلا. غير أن السمة العامة لكل من المرحلتين تظل هى السائدة. كذلك نستطيع أن نضيف إلى هاتين المرحلتين، وبينهما مرحلة ثالثة انتقالية تجمع بين خصائص كل منهما، وذلك أيضاً دون أن تتغير الثنائية الأساسية.

وهذه المتناقضة وتلك الثنائية ظاهرة جذرية فى الخلفية التاريخية لمصر، بحيث تستدعى تحليلا دقيقا وتعليلا محددا، لا يضيع فى زحمة آلاف الحقائق الجارية وجزئيات التاريخ، بل يتعصرها اعتصارا، حتى يستصفى منها جوهر شخصية مصر الاستراتيجية الدائمة. والتاريخ كما قيل بحق معمل الجغرافى ومخزن الاستراتيجى، ولكننا هنا إنما نريد «المتوسط» التاريخى، أو «الجذر الجبرى» للتاريخ، ونريده لا كدراما فى الزمان، ولكن أساسا كاستراتيجية فى المكان. ولمثل هذا لابد أن نختزل التاريخ إلى جغرافية تاريخية، والسياسة إلى جغرافية سياسية. وبهذا يكون التاريخ بمثابة العمق الاستراتيجى للجغرافيا، مثلما تقدم الجغرافيا

الأساس الاستراتيجى للتاريخ، دون أن ننزلق فى الوقت نفسه إلى منزلق التفسير الجغرافى للتاريخ، أو نتورط فى فلسفة التاريخ بدلا من فلسفة الجغرافيا.

وبهذا أيضاً تصبح دراستنا دراسة فى الجغرافيا التاريخية السياسية، أو السياسية التاريخية، أى على الترتيب دراسة فى الجوانب السياسية من الجغرافيا التاريخية، أو فى الجوانب التاريخية من الجغرافيا السياسية - إن شئت - ولمثل هذه الدراسة شقان رئيسيان: الچيوبوليتيكا والچيوستراتيچى: الأولى جغرافية السلم والسياسة، والثانية جغرافية الحرب والعسكرية: الأولى أقرب إلى الدراما، والثانية ألصق بالمسرح. وهذا بالفعل هو المنهج الذى سوف نتباه فى كل مرحلة، فنخضع أولا مورفولوچية التاريخ المصرى لمورفولوچية الجغرافى، ثم نحلل المبادىء الاستراتيچية الحاكمة، حتى نصل فى النهاية إلى القوانين العامة والدائمة فى استراتيجية مصر جميعا.

أول إمبراطورية

كانت مصر «أول أمة» فى التاريخ القديم نمت فى نفسها عناصر الأمة بمعناها الكامل الصحيح، وبعدها كانت «أول دولة» بالمعنى السياسى المنظم تظهر على مسرح العالم القديم. ولم يمض قليل حتى كانت أعظم قوة سياسية فيه، كانت «أول إمبراطورية» فى التاريخ حققت لنفسها نطاقا ممتدا من السيطرة والنفوذ، وظلت بعامة أعظم حقيقة سياسية فى الشرق القديم لمدة نحو ألف عام مجتمعة، أو على مدى ألفين متقطعة. وقد انتابت هذه الإمبراطورية دورات متعاقبة من الاتساع والانكماش أو الصعود والهبوط، من مجموعها يتألف نبض مصر التاريخى، وتتشكل مورفولوچية تاريخها القديم.

ولكى نضع هذه المورفولوچية فى إطار جغرافى مركز، فربما لن نجد خيرا من تكنيك دورة حياة الدولة كما طوره فان فالكنبرج. فبعيدا تماما عن نظرية الدولة ككائن عضوى حى بكل تعقيداتها واعتراضاتها الفلسفية، يمكننا أن نميز مع فالكنبرج بين

أربع مراحل تطورية واضحة فى نمو الدولة وانحدارها، لكل منها ملامح سلوكية حادة، ولكن ليس لها أطوال محددة، فقد تختزل الدورة كلها أو بعضها فى صيغة مضغوطة وقبل الأوان، أو قد تمتد ممطوطة، بحسب الظروف السياسية والتاريخية.

فثمة أولا مرحلة «النشأة أو الطفولة»، وفيها تنفق الدولة الجديدة كل اهتمامها فى ترتيب البيت من الداخل، أى فى لم شمل أقاليمها، وتدعيم وحدتها الداخلية، وتحديد وتأمين حدودها والدفاع عنها، مع تحاشى الحروب الخارجية ما أمكن. أما مرحلة «الشباب أو التوسع» فهى مرحلة التوسع بالضرورة. تنطلق فيها بعد أن اشتد عودها داخليا إلى توسيع رقعتها ونفوذها فى الخارج، فتنتقل بذلك من الدفاع إلى الهجوم، وقد تدخل عصر الإمبراطورية وتعرف تطلعات الاستعمار. ومع تحقيق هذه الأهداف وتلك الرقعة تتسع مسئوليات الدولة وتزداد مشاكلها، من تعقيدات الضبط والربط والتماسك والمواصلات، إلى أقليات مضمومة، وثورات تحررية، إلى منافسات إمبراطورية مضادة... إلخ. فهنا تصبح الخاصية الأساسية للدولة هى محاولة المحافظة على الوضع الراهن

status quo ومقاومة قوى التفكك والتحلل فى الإمبراطورية، ولا تعود تجد لها مصلحة فى الحروب الكثيرة إلا الدفاعية منها لتفرض بها «سلامها».

هذه الملامح تعنى أن الدولة قد بلغت مرحلة «النضج أو الاستقرار» التى كل هدفها السلامة والاستقرار. غير أن مرحلة «الشيخوخة أو الانهيار» تحل بالضرورة حين تعجز الدولة عن المحافظة على توسعاتها. فتأخذ المستعمرات تنسلخ عنها بالحرب واحدة واحدة، حتى تنتهى الدولة إلى الانعطاف على نفسها فى قوقعتها الوطنية الأولى، فتتم بذلك دورة جيوبوليتكية كاملة فى تاريخ حياتها.

والآن، وتماما كما نطبق هذه الدورة على دول الإمبراطوريات الحديثة، كالبريطانية والفرنسية فى الجغرافيا السياسية المعاصرة، نجد أن من الممكن إسقاط النظرية بكل فروضها ومعطياتها على تاريخ الدولة المصرية الفرعونية، ولكن مع الفرق الجوهرى بين طبيعة وأغراض التوسع. فنحن نستطيع أن نتعرف

خلال العصر الفرعونى على أربع دورات طويلة تتفاوت كثيرا فى أطوالها، ولكنها عموما تتناقص كلما كانت أكثر حداثة، وترتبط إلى حد ما بتقسيم الدولة القديمة والوسطى والحديثة، وعصور الانتقال بينها وإن كانت لا تتساوق أو تتوازى معها تماما. ويمكننا – مع فيرجريف – أن نعد قمة كل دورة منها «عصرا ذهبيا» بكل معنى.

دورات الإمبراطورية

الدورة الأولى

الدورة الأولى تغطى الأسرات السبع الأولى، أى نحو من ٧٠٠ سنة، فهى ممطوطة بدرجة غيرعادية، مما يشير إلى بطء عمليات التفاعل والاختمار السياسى وإيقاعها فى المراحل الأولى ربما.

الدورة تبدأ مع توحيد – أو إعادة توحيد – مصر من الصعيد بعد أن كانت الوحدة التى فرضتها الدلتا من قبل قد تمزقت،

بينما أنفقت الأسرتان الأولى والثانية نفسيهما فى تدعيم هذه الوحدة، وتشديد قبضة الدولة المركزية على الأقاليم. فهذه بسهولة مرحلة النشأة. ومع بدء الدولة القديمة وعلى امتدادها من الأسرة الثالثة إلى السادسة ندخل بوضوح مرحلة الشباب، بما يعبر عنها من حيوية وازدهار حضارة الأهرام العظيمة فى الداخل، وبما فيها من توسع حربى فى الخارج، سجلته الأسرة الخامسة ضد الليبيين وضد الآسيويين. والسادسة نفسها تمثل مرحلة النضج حيث حافظت على المكاسب السابقة عسكريا، وصدت غارة تاريخية مبكرة للرعاة الأسيويين وسحقتها فى فلسطين (بيبى)، ودخلت فى علاقات اقتصادية وحضارية بعيدة المدى، تؤكد هيبتها السياسية، مع سوريا وبونت، «الصومال» والسابعة التى شهدت ثورة اجتماعية مدمرة عاتية (إيبوير) هى على التحقيق مرحلة الشيخوخة والانهيار التى وضعت نهاية الدولة والدورة معا، حين فقدت مصر بعدها وحدتها وتعددت دويلاتها المستقلة فى عصر الإقطاع، أو الانتقال الأولى. لقد تمت دورة كاملة من قيام وسقوط الدولة المصرية الموحدة.

الدورة الثانية

أما الدورة الثانية، التى تشمل الأسرات ١١ حتى نهاية وتمتد أكثر من ٣٠٠ سنة، فتبدأ حين نجحت الأسرة الـ١١ فى فرض الوحدة بالقوة من جديد ضد استقلال ملوك الإقطاع، وكانت بذلك مرحلة النشأة. هذا بينما تعكس الأسرة الـ١٢، التى بدأت الدولة الوسطى، ملامح الشباب بكل معنى. فهى القمة الحضارية الفوارة، واستصلاحات الأرض الجديدة (الفيوم) فى الداخل، وهى فى الخارج حروب التوسع فى النوبة التى ضمت بنجاح إلى الرقعة السياسية. والأسرة الـ١٣ نجحت فى أن تحافظ على الوحدة - وإن يكن فى شىء من الضعف - ولكنها بسهولة مرحلة المحافظة على الوضع الراهن، أى مرحلة النضج. ثم تأتى - مؤكدة - مرحلة الشيخوخة بعودة التفكك الخطير، وفرط تعدد الدويلات خلال الأسرة الـ١٤، وهو الانهيار الذى تدهور من وفاة طبيعية بطيئة للدولة الوطنية إلى ميتة فجائية كالسكتة على يد الاستعمار الأجنبى، أول استعمار فى تاريخ مصر.

والإشارة بطبيعة الحال إلى غزو الهكسوس الذين يمثلون طوفان الرعاة الحطم، الذى اجتاح الشرق القديم فى القرن الـ ١٨ ق.م آتيا من وسط آسيا. وكما سقطت بابل للكاسيين، سقطت مصر للهكسوس، ولسبب واحد هنا وهناك، هو التفوق التكنولوچى.

فقد أتى الرعاة أبناء الاستبس على عجلات الخيل الحربية، التى هى نتج حضارى مباشر لبيئة الاستبس، بسهولها المنبسطة، وحيوانها العداء (كان البابليون الذين احتكوا مبكرا بوسط آسيا يسمون الحصان «حمار الشرق!» ولهذا أتى غزوة الهكسوس - أى ملوك الرعاة - كما يسمون أنفسهم - أو العامو - أى البدو كما سماهم المصريون - ضربة قاصمة. فهو وإن لم يشمل مصر جميعها، فقد سيطر على الدلتا وجزء كبير من الصعيد حتى ملوى، فضلا عن أنه خضرم قرنا ونصف قرن ابتلع فيها الأسرتين ١٥، ١٦.

وقد حاول الهكسوس استراتيجية مبكرة ستتكرر فيما بعد.

هى استراتيجية الكماشة، فأرادوا - بلا جدوى - دفع النوبة إلى التحالف معهم، ليحاصروا المصريين من الشمال والجنوب. ومن معقل الصعيد المتبقى، وفقط بفضل استعارة سلاح الدخيل نفسه، وبعد حروب عديدة، تم التحرير. ولكن خطر إعادة الغزو لم يرتفع نهائيا إلا بعد أن تعقبه التحرير المصرى إلى جنوب فلسطين، حيث كان الهكسوس قد تركزوا بعد طردهم متخذين منها قاعدة لإعادة الزحف، وهناك أعطاهم هزيمتهم النهائية فى معركة شاروهن. وبذلك انتهى احتلال الهكسوس إلى مجرد جملة اعتراضية فى تاريخ الإمبراطورية.

الدورة الثالثة

وهنا ومع التحرير تبدأ دورة جديدة هى الثالثة، ولعلها القمية، فى حياة الدولة المصرية، تترامى من بداية الأسرة الـ١٧ حتى نهاية الـ٢١، أى عبر نحو ٥٠٠ سنة. والأسرة الـ١٧، التى حققت التحرير وأعادت الوحدة إلى البلد، تمثل من هذه الدورة مرحلة النشأة، التى تنقلنا بسرعة إلى مرحلة الشباب بكل خصائص

التوسعية المثالية. فهذه المرحلة التى تستوعب الأسرة الـ١٨ ، جديرة بأن «العصر البطولى» فى التاريخ المصرى القديم جميعا. فقد عادت الإمبراطورية المصرية تتواثب وتنفجر، كما فعلت دائما فى كل مجالات التقليدية، بل كما لم تفعل من قبل وفى خارج مجالاتها التقليدية، لتسجل أقوى نجاحاتها العسكرية، وأعظم توسعاتها الإقليمية. ذلك كان عصر الإمبراطورية بامتياز، والإمبراطورية الحربية بالتحديد.

غير أن البعض يود فيما يبدو لو جرد مصر من فضل هذا التطور الكبير. فقد حاولو أن يجعلوا من الأسرة الـ١٨ مجرد أسرة هكسوسية متمصرة، على أساس أنها تختلف كثيرا عن الأسرات المصرية الأخرى فى النزعة الحربية وفى الحرب بالخيل، وعلى أساس أن المصريين كانوا فى مراحل الازدهار السابقة يجلبون التجارة برا وبحرا، وربما سيروا بعض الغزوات الحربية كلما احتاج الأمر، أما سياسة الغزو وبناء الإمبراطورية على ذلك النحو البارز «فلم تدخل من قبل نطاق الطموح المصرى». على أن هذه النظرية

محض تكهن بلا دليل، ويظل العصر عصر الإمبراطورية والإمبراطورية الحربية المصرية بالدقة والأصالة.

افتتحه تحتمس الثالث فى القرن الـ١٥ ق.م حين اكتسح فى سلسلة متواترة من الحملات – سبع عشرة عددا – الشام الذى جمع – حرفيا – بضع مئات من الدويلات الضئيلة فى معركة مجدو – أرمجدون التاريخ القديم. ثم استمر المد المصرى حتى عبر نهر الفرات ووصل إلى تخوم الأناضول، كما سيطر على كل سواحل وجزر شرق البحر المتوسط. وقد كانت هذه أول – وآخر – مرة تخضع مصر فيها أجزاء من أطراف العراق. والميتانى فى التاريخ القديم، وسيلاحظ فى هذا أن مصر قد دخلت مع غرب آسيا فى علاقات وثيقة جدا وبعيدة المدى، وارتبط تاريخها بها ارتباطا لم تعرفه من قبل، كما دمغتها بنفوذها الحضارى إلى أبعد حد.

ورغم أن تاريخ الأسرة الـ١٩ لا يقل حربية عن سابقتها، إلا أن المحتمل أنها تمثل مرحلة النضج، من حيث إنها امتازت لا

بالتوسع، وإنما بالمحافظة. فقد تعرضت الإمبراطورية لكثير من الطرقات والأخطار، معا من البر والبحر، وكان كل همها ونشاطاتها الردع والدفاع، كما كان قصاراها ومحصلتها المقاومة أو المساومة. تحت هذا التشخيص تأتى حروب سيتى الأول ضد غزوات الليبيين فى الغرب واختراق الحيثيين - «الخاتى» أو قوة «خيتا» الصاعدة فى آسيا الصغرى - لسوريا فى الشمال، ولكن القمة بلا شك هى معارك رمسيس الثانى الملحمية المطولة فى الشام ضد الحيثيين، حيث دارت قادش غير الواضحة النتائج، وحيث انتهى الصراع بالتحييد والتنصيف بين القوتين. الشمال السورى للحيثيين، والجنوب الفلسطينى لمصر؟

وبالمثل جاءت حروب مرنبتاح المنتصرة ضد غزو الرعاة شرق الدلتا ثم غربها على السواء. ولكن أهم منها معارك رمسيس الثالث فى بداية الأسرة الـ٢٠ ضد الليبيين و حلفائهم من «شعوب البحر See Volker, Peoples of the Sea» كما سماهم المصريون، والتى اجتاحت العالم المتوسطى طوال القرن الـ١٢

ق.م. فمن الساحل الشمالى للمتوسط، ربما تحت ضغط من خلفها من الجماعات الأخرى على القارة، تدفقت شعوب البحر هذه على ساحل المتوسط الجنوبى والشرقى. مخربة مدمرة. حيث أصابت من بين ما أصابت شمال إفريقيا وسوريا. وتشمل هذه الشعوب فى النقوش الفرعونية – لاحظ مدى تحريف الأسماء فيما بعد – الثيكل Thekel أو السيكيلى Sikeli (الصقلين)، والبلست peleset وهم الفلسطينيون فيما بعد، والذين كانوا قبيلة قديمة من كريت، والأكواواشى وهم الآخائيون Achaeans من اليونان، والدنين Denyen (الدانوى Danaoi) ربما من منطقة الدانوب، أو لعلهم البلازجيون Pelasgians سكان اليونان القدماء، ثم الشردن أو الشرادنه Sherden وهم سكان سردينيا، ثم أخيرا الوشش Weshesh والشكلش Shekélesh ... إلخ.

وقد كان خطر هذه الشعوب عظيما، خاصة الثيكل والبلست، غير أن موجاتها تكسرت على سواحل مصر بالذات. حيث أعطتهم هزيمتين على التوالى برا وبحرا. ولعلنا أن نعد هذا

أول تطلع لقوى البحر الأوربية إلى مصر، وأول لقاء أو مجابهة بين مصر وأوربا، وكذلك أول جولة فى تلك المبارزة التاريخية - الجغرافية الحادة والحافلة، وصراع الأضداد المصيرى والقدرى بين ساحلى البحر المتوسط الشمالى والجنوبى، وسيكون سابقة ومؤشرا هاما إلى المستقبل.

على أن صمود وتماسك مرحلة النضج هذه لم يلبث أن أعطى مكانه للتحلل والانكماش فى مرحلة الشيخوخة، التى تضم أعراضها النموذجية أغلب تاريخ الأسرة الـ٢٠ وكل الحادية والعشرين (العصر التانيسى). فإذا النوبة تستقل، وهى التى ظل شمالها بين الشلالين الأول والثانى خاضعاً لمصر نحو ١٨٠٠ سنة، وجنوبها، بين الشلالين الثانى والرابع تابعا نحو ١٠٠٠ سنة. وإذا النفوذ المصرى فى فلسطين ينتهى، وكان ذلك هو الانحسار الذى ترك المجال لظهور مملكة إسرائيل، وخاصة داود... إلخ. وعادت مصر تتشرنق على نفسها داخل حدودها المحلية، لتنتهى دورة جيوبولتيكية كاملة من حياة الدولة المصرية، مثلما انتهى من

قبل عمر الدولة الحديثة من عصر الأسرات.

استراتيچية الإمبراطورية

قاعدة الأساس

السـؤال الأول هو: لماذا أول إمـبـراطورية؟ من الواضح أن عوامل الطبيعة، عوامل الموضع والموقع، تتضافر هنا لتمنح مصر ثقلا غير عادى من البداية. والموضع الجغرافى كما قلنا هو البيئة الطبيعية المحلية داخل مصر نفسها - شكلها وطبيعتها ووزنها. فهى كواحة فيضية تستقطب حول النهر قد تجانست بشريا، وتوحدت سياسيا منذ البداية، وعلمتها دورة النهر النظام والقانون، ثم منحتها زراعة الرى «قاعدة أرضية» تعد بمقياس العصر ضخمة هائلة: قوة إنتاجية سخية، واكتفاء ذاتى تقريبا، وقوة بشرية نادرة قوامها الكثافة لا المساحة. وعلى ضوء إمكانيات الرى الحوضى يمكن أن نقدر قـوة تحـمل مـصـر بالسكان طوال العصـور القـديمة هذه بنحـو ١٢ مليونا، مع احتمالات خطأ معقولة. وحول هذا كله كانت

الصحراء «الرحم الجغرافى» الذى ولد فيه هذا الموضع فى الأول، ثم «الدرقة» الطبيعية التى حمته جميعا بعد ذلك. إن أولى الإمبراطوريات فى التاريخ – رغم فولتير وإمبراطورية المناخ – هى إمبراطورية النيل.

فاذا ما أرسلنا النظر عبر الصحراء رأينا أننا إنما نقف فى واسطة العقد فى كل معنى. فحولنا منتشرا فى كل الجهات شتيت من شعوب وجماعات ضئيلة الحجم والوزن، ضعيفة الموارد والتنظيم: دول رعاة (الليبيون والجزيرة العربية)، أو أنصاف رعاة (سوريا)، ودول ملاحين وصيادين (الإغريق)، وفى النادر دول فلاحين (العراق). ولم تكن رقعة المعمور الفعال حينئذ orbis terrarum تزيد عن هذا الإطار كثيرا، تبدأ بعدها منطقة شبه ظل باهت لا وقع لها ولا خطر، تمثل كما مهملا quantité negligeable إن لم نقل لا شىء res nullius.

والحقيقة أن مصر طوال الجزء الأكبر من تاريخها القديم،

كما كانت النواة النووية لمنطقة حضارية بكاملها، هى معظم العالم المعروف حينئذ، كانت أيضاً من الناحية الاستراتيچية النواة النووية لمنطقة قوة عالمية لا تكاد تختلف فى الامتداد والأبعاد. بلغة ماكيندر، كان الشرق القديم هو «هارتلاند» العصور القديمة، ومصر «محور ارتكازه pivot area».

وبتشبيه عالمى معاصر، فقط مع حفظ النسب بين فجر التاريخ وقمة التاريخ، كانت مصر كدولة وقوة، مثلما كانت كحضارة وإنتاج، أشبه شىء فى العالم القديم بالولايات المتحدة الأمريكية فى عالم اليوم: جزيرة مجازية كبرى. معزولة نسبيا بين بحرين شاسعين من الرمال وسط المعمور، حجم ضخم، طليعة العالم، أقوى دولة... ألخ، وهذه جزيرة قارية عظمى معزولة جيدا بين محيطين هائلين وسط العالم، حجم ووزن بلا حدود، وإنتاج وقوة لا مثيل لها ولا منافس... إلخ. لقد كانت مصر سنة ٢٠٠٠ ق.م هى «أمريكا» العالم، بمثل ما أن أمريكا سنة ٢٠٠٠م هى «مصر» العصر.

بهذا كله كانت مصر القمة والقلب معا: القمة موضعا والقلب موقعا. وبفضل هذا الأخير كان من السهل عليها أن تمد ذراعيها بعيدا يمينا ويسارا وشمالا وجنوبا. وبفضل ذلك الأول ليس من الصعب أن نعلل لسر قوة العسكرية المصرية القديمة Wehrmacht تلك التى تتبدى فى ضخامة الجيوش التى ملكتها منذ فجر التاريخ، والتى مكنت لها بالطبع وفرة الإنتاج القومى وضخامته. وفى هذا المقام، قد تفيد بعض الأرقام.

هيرودوت، مثلا، يذكر أن قوة مصر العسكرية ٤١٠,٠٠٠ جندى، بينما يقدرها سترابو فى طيبه القديمة بنحو المليون. أما ديودور فيخبرنا بأن رمسيس الثانى حشد فى حملته الكبرى ٦٠٠,٠٠٠ من جنود المشاة إلى جانب الفرسان والعربات الحربية. حتى بسماتيك الذى دخل إثيوبيا لم يكن يقل عن ٢٠٠,٠٠٠. هذا، وبالتوازى، لم يكن غريبا أن أهم قوانين وفنون الحرب وقواعد الاستراتيجية والتكتيك، باختصار أهم فصول كتاب الحرب، كانت من وضع مصر القديمة، كما يجمع المؤرخون العسكريون.

من الناحية الأخرى، كان طبيعيا أن يغرى ثراء مصر وخصبها بعض هذه الأطراف الفقيرة. إما فى تسللات متلصصة، أو فى مغامرات تشنجية، لا تخرج فى مجموعها عن طمع من جانب الرمل فى الطين، أو الرعاة فى الزراع. وبهذا أصبحت أرض التخوم بالنسبة لمصر هى أرض المعركة، والمعركة التأديبية أساسا Land of insolence كما يقول الأمريكيون الآن. بينما لا يقل نطاق الأمان من حولها عن الشرق الأوسط تقريبا. ومن هنا توسعت الإمبراطورية إلى حدودها القصوى كلما أمكنها ذلك، لا كاستعمار بالمعنى المفهوم، وإنما لنشر «السلام المصرى Pax Ae-gyptiana. بل إننا لنستطيع أن نزعم بقليل من خشية أن الإمبراطورية المصرية كانت فى جوهرها، وفى معنى ما «إمبراطورية دفاعية» أساسا، حتمتها – كما سنرى – ظروف الصراع الإقليمى والاستراتيجية العريضة فى الشرق القديم.

معادلات الصراع

تلك إذن قاعدة الأساس فى المسرح الطبيعى الذى تمت

عليه دراما الإمبراطورية المصرية فصولا وأدوارا، يمكن بإقناع أن نقدم لها تفسيرا عريضا. غير أنها يمكن أيضاً أن تكشف عن جوانب أخرى من شخصية مصر الإقليمية، وعن العوامل الثابتة والمتغيرة فى توجيهها التاريخى. فأولا، لا يمكن للعين الفاحصة أن تخطىء معادلة قوة بعينها ترين على عصر الإمبراطورية، وتسيطر على كل استراتيجية. وتلك هى معادلة الصراع بين الرمل والطين، أى بين الصحراء والنهر، أو الاستبس والمزروع، أو أخيرا بين الرعاة والفلاحين. والأغلب أن هذه بدأت معادلة محلية نوعا، تسود فى المراحل المبكرة عامة. كما بين مصر وبين ليبيا والنوبة فى الدولة القديمة، ولكنها سرعان ما تتسع إلى آفاق إقليمية واسعة تستغرق دائرة الشرق القديم عموما. كما فى هكسوس الدولة الوسطى. وصراع الرمل والطين هو بالضرورة صراع أضداد لا أشباه، ولكنه فى نفس الوقت صراع بين قوة بر وقوة بر.

أما الصراع بين قوة البر وقوة البحر فنغمة خفيضة متأخرة فى عصر الإمبراطورية، فلا نسمعها إلا مع محاولات شعوب البحر

الفاشلة أيام الدولة الحديثة. وإذا كان الصراع بين البر والبحر لا يقاس قط بصراع الرمل والطين فى ذلك العصر، فينبغى ألا ننسى صراع الأشباه الداخلي، صراع الطين والطين، الذى يعنى أساسا البيئتين الفيضيتين مصر والعراق. ولكن ضرورى أيضاً ألا ننسى أن اللقاءات والمواجهات المباشرة بينهما كانت محدودة، ولم تصل مصر إلا إلى تخوم العراق، بينما تأخر وصول العراق إلى مصر إلى ما بعد، وذلك رغم أنهما كانا أهم طرفين فى السباق من أجل القوة فى المنطقة، وفى صراع الإمبراطوريات.

وهذا ينقلنا إلى توزيع مراكز القوى، ومواقع الصراع من ناحية، وأرض المعركة من ناحية أخرى. فأما عن مراكز القوى كثيرا ما يصور تاريخ الشرق الأوسط القديم فى كتابات الغرب على أنه أساسا مبارزة تاريخية بين القوتين النهريتين الفيضيتين

مصر والعراق. غير أن هذا قد يكون تبسيطا مخلا، وربما مضللا. فطوال عصر الإمبراطورية كانت أقطاب القوة، أو القوى القطبية كما قد نسميها، ثلاثة هى مصر، العراق، آسيا الصغرى (ليديا، ميتانى، الحيثيون، خيتا على التعاقب)، وهى بذلك صراع أشباه وأضداد معا. وإذا كانت الأخيرة قوة رعوية أكثر منها زراعية، فإن الثلاث يشتركون فى أنهم قوى ليست برية مطلقة، وإنما تجمع بين صفتى قوة البر وقوة البحر بدرجات متفاوتات، وكلها تمثل كتلا ضخمة بمقياس العصر.

وبين رءوس المثلث الثلاثة هذه تحددت أرض المعركة برقعة سوريا الطبيعية أساسا والشد والجذب بينهم هو الذى سيحدد مصائر سوريا السياسية، وإذا كانت سوريا هى أكثر الجميع ارتباطا بالبحر، وأكملهم كقوة برمائية، فإن نقطة ضعفها بينهم كانت تكمن

دائما فى ضآلة كتلها العامة، وهى ضآلة يضاعف منها تفتتها الداخلى الشديد المزمن. (والموقف كله يشبه إلى حد ما موقف الأراضى المنخفضة فى العصر الحديث كنقطة الضعف الحرجة بين رؤوس المثلث الضخمة فى غرب أوروبا، ألمانيا وفرنسا وبريطانيا) .

فى هذا المجال كانت خطوط التقدم المصرى تتم على أحد محورين: جنوبى شمالى فى مواجهة آسيا الصغرى، أو غربى شرقى إزاء العراق. وفى الغالب كانت سوريا من نصيب مصر، ولكن الأغلب أنها كانت تسيطر على نصفها الجنوبى، أما النصف الشمالى فإما أن تفرض تحييده أو أن يقع إما للعراق أو لآسيا الصغرى. ولعل بيبلوس والأرز أن تلخصا هذا النفوذ وتلك العلاقة، بينما ترمز إليه الآثار المصرية العديدة حتى اليوم فى كل تلك

المناطق. كذلك يلاحظ أن العمل السياسى المصرى طوال ذلك العصر القديم اقتصر على النصف الشمالى من الشرق القديم. دون أن يتقدم إلى جنوبه فى الجزيرة العربية، فهذا تطور سيتأخر إلى العصور الإسلامية أساسا.

أخيرا، وختاما، هل بولغ بعض الشىء فى تقدير عظمة وضخامة مصر القديمة كقوة چيوبوليتيكية وچيوستراتيچية؟ البعض يرى أن التاريخ قد بالغ إلى حد أو آخر فى تصوير قوة مصر الإقليمية والإمبراطورية عبر الفرعونية، مثلما بالغ - فى زعمهم أيضاً - فى تقييم إنجازاتها الحضارية فى السلم والإنتاج والفن والتكنولوچيا... إلخ. وهم فى هذا يشيرون أساسا إلى أن إمبراطورية مصر القديمة كانت على ضخامتها وطول عمرها أصغر حجما واتساعا وأبعادا من بعض الإمبراطوريات المعاصرة كالآشورية

والحيثية، فضلا عما بعدها كالإسكندر وروما.

وعندهم أنها كانت إمبراطورية قاعدة أو قعيدة بيتها إلى حد مـــا sedentary، لم تغامر بعيدا خارج مجالاتها المألوفة المحيطة بمصر مباشرة، لم تتغلب إلا على القوى الصغيرة كسوريا وليبيا والنوبة، ولكنها لم تصمد أمام الكبار كالحيثيين والفرس وآشور، على الجملة إمبراطورية زراع تقليدية تتضاءل بجانب إمبراطوريات الرعاة الحركية الشاسعة. كالمغول والعرب فيما بعد، أو حتى إمبراطوريات البحر المترامية كالفينيقية أو القرطاجنية من قبل.

حسناً، من المحتمل أن الإمبراطورية المصرية القديمة كانت تستطيع، وربما كان ينبغى، أن تحقق مجالا أوسع مما حققت بالفعل. ولكن يقينا ليس أخطأ من المقارنة خارج السياق الزمنى والطبيعى. فالإمبراطورية المصرية كانت إمبراطورية دفاع وبناء

وتحضير، إمبراطورية سلام باختصار، لم تعرف الغزو للغزو، فضلا عن أنها حققت أوسع مدى ممكن لأطول مدة ممكنة لإمبراطورية زراعية مستقرة، أى جمعت بين الحد الأقصى من التوسع الرأسى مع الحد الأقصى من التوسع الأفقى - إن صح التعبير.

على النقيض من هذا، كانت معظم الإمبراطوريات الأخرى لا تقوم إلا لتسقط، ولا تنساح إلا لتنداح، قصيرة العمر والنفس، وإن كانت سريعة الخطى بعيدة المدى، كانت باختصار كقصور تبنى على الرمال. ولربما كان لبعض تلك الإمبراطوريات بريق خاطف سناه، ودوى صاخب، ولكن إلى حين، فما تلبث أن تهوى بسرعة كما قامت بسرعة. وإنها كالنيازك والشهب بين الأجرام السماوية، حيث كانت الإمبراطورية المصرية كالشموس الثابتة الباقية تشع فى هوء، ولكن بقوة واطراد.

بين الإمبراطورية والمستعمرة

رأينا أن استعمار الهكسوس لم يكن أكثر من جملة
ضية لم تمنع استئناف مسيرة الإمبراطورية المصرية، التى
ت ذروتها بعد ذلك، واستمرت إلى نهاية الدولة القديمة.
كانت الإمبراطورية هى القاعدة، والمستعمرة هى الاستثناء
ذوذ طوال تلك الفترة. أما الآن، منذ الأسرة الـ٢٢ حتى
، فسنجد العكس: المستعمرة القاعدة، والإمبراطورية
اء. فبين سلسلة رباعية من القوى الأجنبية تحكم مصر من
إلى النهاية، لن نجد إلا انتفاضة استقلالية منعزلة فى الوسط
الاتجاه العام، وتجعل من الفترة كلها منطقة انتقال بين
القديم الذى سادته الإمبراطورية أساسا، وبين المستقبل
الذى سيسوده طابع المستعمرة المطلق. وهذا يعطى الفترة

كلها طابعها المميز، ويمنحها وحدة خاصة فى تاريخنا تنفرد بخصائص نادرة فى استراتيچيتها السياسية، بل سنجد أنها فى الحقيقة طور شاذ، ولا نقول غير مفهوم، بصفة عامة.

والبعض يحاول أن يجد للفترة كلها تفسيرا فى صميم تاريخ الإمبراطورية السابق. وبخاصة ذروة الدولة الحديثة، حين كانت مصر قوة حربية متفوقة إلى أقصى حد، وشعبا محاربا بلا انقطاع. فكنتيجة لهذا النزيف المتصل من القوة البشرية – هكذا يرون – تخلخلت القوى الداخلية للبلد، واستنزفت طاقته إلى الحد الذى أعجزه عن صد الغزاة حين تدفقوا عليه. فالضعف والسقوط هنا رد فعلٍ متأخر لفرط القوة والارتفاع. وسواء صحت النظرية أو لم تصح، فإن هذه المرحلة، التى تبدأ حوالى دورة الألف الأولى قبل الميلاد، تمتد نحو سبعة قرون. حيث تنتهي مع الإسكندر.

الاستعمار الصغير

بالاستعمار الليبى تبدأ المرحلة. فبعد أن تحطمت ثلاث محاولات للغزو أمام قوة مرحلة النضج من الدولة القديمة، نجح المد الليبى فى التسرب والتسلل السلمى خلال الدلتا، أساسا كجند مرتزقة، حتى شبهوا «بمماليك» الفرعونية. وكالمماليك من بعد، استولوا على السلطة «بالغزو من الداخل»، فكانت الأسرة الـ٢٢ (شيشنق، من المشويش) التى استمرت قرنين كاملين، إلى أن أعطت مكانها للاحتلال الإثيوبى أو النوبى (طهراقه). وقد بدأ الغزو الإثيوبى من قاعدته الحديثة النشأة فى النوبة، مملكة نباتا، ثم امتد نحو ٨٠ عاما متداخلة مع الأسرات الليبية الأربع (٢٢ - ٢٥) وموزعة على عدة أسرات قصيرة العمر. انتهت بالخامسة والعشرين، وتخللها غزو ثالث هو الآشورى القادم من شمال العراق (أسد حدون وآشور بانيبال) ولم يستطع هذا أن يقتحم مصر إلا عن طريق الصحراء المباشر بعيدا عن كتلة الدلتا، ثم لم يعمر أكثر من العقد إلى القرن بعد. إذ لم تلبث آشور نفسها أن سقطت

لبابل، التى لم تلبث بدورها أن سقطت لفارس. على أنه يلاحظ أن مصر حتى تحت هذه السلسلة من الاحتلال لم تتخل عن نشاطاتها الحربية فى سوريا، خاصة الجنوبية، حيث استمرت صراعات القوى بين دول الشرق القديم.

وفى هذه الثلاثية الاستعمارية تتبدى لنا جوانب استراتيجية دالة وهامة. **فأولاً**، تلك جميعا كانت من قوى الرعاة بدرجة أو بأخرى، إما صحراوية أو شبه صحراوية أو جبلية. فالليبيون رعاة رحل أساسا، والنوبيون رعاة أكثر منهم زراعا، بينما أن الأشوريين أبناء هضبة آشور الجبلية الفقيرة رعاة بقدر ماهم زراع. فهذا جميعا فصل من قصة الصراع بين الرمل والطين، وهو أشبه بغارات البرابرة على الإمبراطوريات الزراعية الكبيرة فيما بعد.

ثانياً، ولهذا، ورغم ميزة الرعاة الحركية، يبدو غريبا أن تتغلب هذه القوى بمستواها الحضارى الأضعف، ووزنها البشرى الضئيل. والغزو الليبى والإثيوبى، اللذين هما أول مرة تخضع فيها مصر لجيران محليين مباشرة، يبدوان أمرا شاذا بوجه خاص، لأنهما

كانا تاريخيا تابعين لمصر غالبا - النوبة مثلا لم تكن أكثر من «محجر» كبير لمصر. على أن هذا الشذوذ قد يفسره أن الغزو الليبى إنما تم على يدى سلالة شعوب البحر، والإثيوبى على أيد مصرية مهاجرة. أما الآشوريون فتلك كانت أول مواجهة بين مصر والعراق تسقط فيها الأولى، وبينما لم تسيطر مصر إلا على تخوم جزئية للعراق، وقعت مصر برمتها له الآن. غير أن الآشوريين لم يصلوا إلى مصر إلا بعد أن كانوا قد كونوا إمبراطورية ضخمة فى كل غرب آسيا، بغيرها ربما ما كان يمكن لهم أن يقتحموا مصر.

ثالثاً، بمثل مجموع هذه القوى الجديدة نمطا جديدا لتوزيع القوة فى الشرق القديم، يختلف جذريا عن النمط السابق. فبعد أن كان توزيع القوى العظمى ينحصر فى مثلث مصر - العراق - الأناضول، انتقل الآن إلى مثلث ليبيل - إثيوبيا - آشور. لقد تبادلت القوى القطبية والبينية القديمة المواقع. وهذه طفرة شاذة، بل وخطوة تدهورية إلى الوراء، لأن هذه أصلا قوى ضئيلة تقع على هامش المثلث القديم وزنا، مثلما تقع بالفعل على

هوامشه جغرافيا. غير أن هذا النمط الطارىء الباهت كان أساسا قصير العمر وسيختفى بسرعة.

رابعاً، يلاحظ فى تسلسل هذه القوى، من الليبين إلى الإثيوبيين، إلى الآشوريين على الترتيب، أنها انتقلت تاريخيا من قوة ضعيفة نوعا، إلى قوة أكبر حجما ووزنا. وبهذا أيضا تحركت جغرافيا عكس عقارب الساعة (وسنرى الغزو الفارسى فيما بعد يتمم هذا الاتجاه). كذلك فإن الكل يرسم رؤوس مثلث حول مصر التى تحولت إلى مجرد قوة بينية داخلها. وكان الصراع بين هذه الأطراف يأخذ شكل مبارزة، أو شد حبل يسقط فيها طرف طرفا آخر، ثم يسقطه الطرف الثالث أخيرا. ولئن بدت مصر الضحية فى هذه اللعبة. فمؤقتا، فقد كانت نفس استراتيجية التصفية هذه سلاحا استغلته فى مضاربة أطرافها ببعضها البعض، ثم ضربها فى النهاية. فكما تصادم الغزو الإثيوبى مع الليبى حتى ورثه، تصادم الأشورى مع الإثيوبى، حتى استطاع البعث المصرى أن يطرد الاثنين.

خامساً، فى استراتيچية التحرير، التى لم تنقطع ثوراتها، تظهر جليا معادلة إقليمية بالغة الدلالة. ففى الصراع بين الإثيوبيين والليبين كما بين الأشوريين والإثيوبيين تكررت مرتين استراتيچية محددة. ففى البداية انتزع الإثيوبيون الصعيد وحده، بينما ظلت الدلتا موزعة بين الأمراء الليبيين، لكنها لم تلبث أن سقطت، وأصبحت مصر كلها تحت الإثيوبيين، وهنا عادت الدلتا فانتزعت استقلالها بالحرب فارتد الإثيوبيون إلى الصعيد مرة أخرى، ولكنهم عادوا فقفزوا منه على الدلتا لتعود مصر جميعا فى أيديهم.

نفس هذه الاستراتيچية، وإنما على نمط معكوس، تكررت بين الأشوريين والإثيوبيين. فبعد عدة لقاءات دامية على أرض الشام صمد فيها الإثيوبيون مرارا وطويلا قبل أن ينتصر الأشوريون، انتقل الصدام إلى داخل مصر نفسها. فانتزع الآشوريون الدلتا وحدها أولا، فانحسر الإثيوبيون إلى الصعيد، وتخندقوا فيه حتى استعادوا الدلتا، فعاود الأشوريون استرداد الدلتا، بينما ارتد الإثيوبيون إلى الصعيد ثانيا، إلى أن اكتسحهم المد الأشورى

فانسحبوا إلى نباتا نهائيا وإلى الأبد.

سادساً، وترتيبا على ما سبق، فإذا كان الصعيد قد لعب دور معقل التحرير ضد الهكسوس، بينما كانت الدلتا هى الضحية، فإن الموقف عموما أكثر تعقيدا، وتوزيع الأدوار الوطنية إنما يتوقف على الموقع، وجهة مصدر الخطر الخارجى. فإن أتى الغزو من الشمال تلقت الدلتا بالضرورة الضربة الأولى، بينما احتمالات الصعيد أكبر فى أن يظل المعقل الأخير، كما حدث مع الهكسوس. وفى الصراع الآشورى - الإثيوبى. والعكس صحيح إذا أتى الخطر من الجنوب، كما حدث فى الصراع الليبى - الإثيوبى.

سابعاً، إذا كان غزو الهكسوس هو أول مرة تتقاسم فيها القوة الوطنية والقوة الغازية أرض مصر بنسبة أو بأخرى، فإن مرحلة الاستعمار الليبى - الإثيوبى - الآشورى هو أول - وستكون آخر - مرة تتقاسم مصر فيها قوتان استعماريتان أجنبيتان فى وقت

واحد. فقد رأينا كيف تكرر مرارا اقتسام أو تنصيف رقعة مصر بين أطراف الصراع خلال مراحل عملية شد الحبل تلك. وهذه الظاهرة النادرة إلى حد الشذوذ فى تاريخ مصر، تميز هذه المرحلة وحدها دون سواها، وهى من الملامح التى تعطيها طابعا خاصا. إنها المرحلة الوحيدة التى يتقاسم فيها الاستعمار أرض مصر بمثل ما أنها المرحلة الوحيدة التى تتقاسم فيها الإمبراطورية والمستعمرة تاريخ مصر.

الإمبراطورية الأخيرة

وهذا ما ينقلنا إلى الانبعاثة الوطنية الأخيرة فى تاريخنا القديم، عصر النهضة الأخير كما يسمى، الذى استعادت مصر فيه استقلالها، وأعادت امبرطوريتها، بحيث يمكننا أن نعود فنطبق عليه مراحل تطور الدولة بمنهج فالكنبرج. غير أن الفورة، التى تتفق مع الأسرة الـ٢٦ ، هى أقصر دورات الإمبراطورية فى تاريخ مصر، أقصرها عمرا وقامة معا، فهى لم تعمر أكثر من القرن وثلث القرن، ولم تصل إلى آفاق الذرى السابقة، كأنما هى الهدوء الذى

يسبق العاصفة.

مرحلة النشأة فى هذه الدورة المختزلة المضغوطة للدولة المصرية تبدأ حين نجح بسماتيك، الليبى الأصل الذى كان قد مصر تماما، فى طرد الأشوريين، ومحو آخر نفوذ للإثيوبيين، وأعاد وحدة مصر الداخلية. وبسرعة، ولكن فى تواضع نسبيا، جاءت مرحلة الشباب، حين استفادت مصر من صراع القوى فى الشرق بين الآشوريين والبابليين لتمد ذراعها إلى مجالها التقليدى فى سوريا، حيث سجلت عدة جولات منتصرة - أبرزها مجدو - وضمت كل سوريا وفلسطين، بل وكادت تطرق أبواب نينوى نفسها عاصمة آشور. وعلى الجانب الآخر تقدمت مصر لمناجزة إثيوبيا بنجاح.

ولكن ظهور قوة بابل الصاعدة لم تسمح إلا مؤقتا وبالكاد بالمحافظة على هذه المكاسب. فبعد انتصار بختنصر فى قرقميش على المصريين، حاولوا استعادة سوريا مرة أخرى، دون جدوى، وأجهضت آخر محاولة إمبراطورية. إلا أن المرحلة شهدت محاولة

قوة أخرى وأخيرة حين خرج نخاو بمحاولاته البحرية: بعثة الدوران حول إفريقيا بحرا، ومشروع قناة البحرين وإن لم يتحقق. وهكذا لتختزل مرحلة النضج قبل الأوان، ولتبدأ مرحلة الشيخوخة التى ضعفت مصر فيها داخليا، وتغلغل النفوذ والتوطن الإغريقى فيها بالتدريج، إلى أن أتت النهاية على يد الغزو الفارسى فى القرن الـ٥ ق.م، فانتهت الدولة والدورة معا.

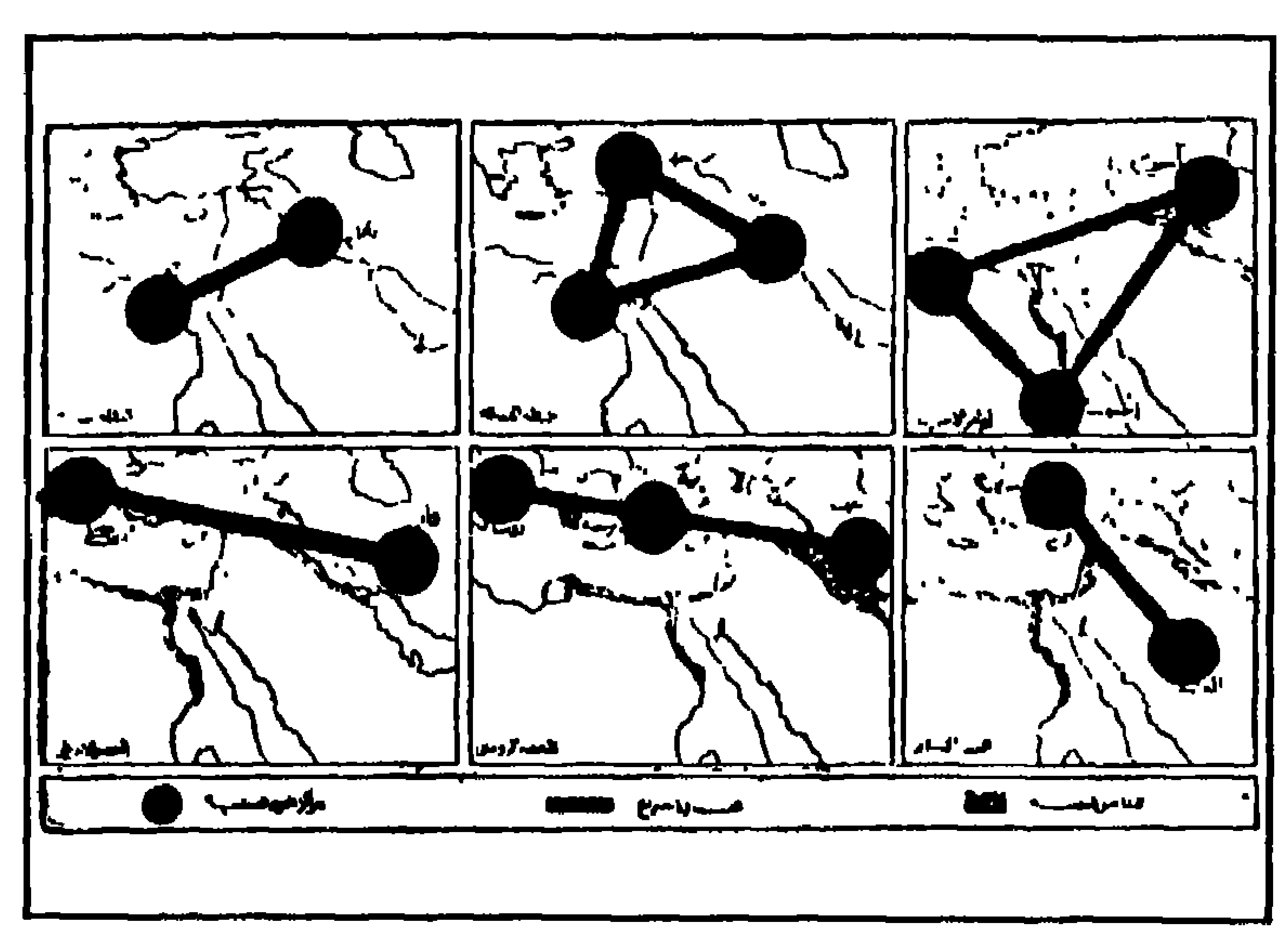
وهنا نعود مرة أخرى من الإمبراطورية إلى المستعمرة، بل ويتداخل الاحتلال والاستقلال تداخلا مربكا بوجه خاص. فمنذ انتصر قمبيز فى معركة بيلوزيوم، وبسط الاستعمار الفارسى نفوذه على مصر خلال أكثر من قرن وأقل من قرنين (الأسرة الـ٢٧)، لم تنقطع ثورات التحرير الوطنية، فسجلت ثلاث انتفاضات خطيرة خلخلت قبضة الفرس كثيرا. ومن الناحية الأخرى استطاعت ثلاث أسر مصرية مستقلة أن تنشأ خارج أو داخل الوجود الفارسى، معاصرة أو مصارعة له، حتى عاد الغزو الفارسى من جديد فى آخرها ليسيطر تماما ويطيح بها، ولكنها هى سنوات

حتى يطيع به هو نفسه الإسكندر.

وهنا لابد أن نلاحظ أن هذه هى أول مرة فى التاريخ تسيطر فيها فارس على مصر، بينما أن مصر لم تسيطر على فارس من قبل أو من بعد. كذلك فإن هذه الغزوة تذكرنا فى مداها وامتدادها، وربما فى مصدرها بموجة الهكسوس إلى حد كبير. غير أن فارس - نصف الرعوية نصف الزراعية - أتتنا مثل آشور من قبل كإمبراطورية كبرى، بعد أن كانت قد توسعت، وأضافت الكثير إلى ثقلها الذاتى المحدود. وإذا كان هذا الغزو الفارسى يتمم اتجاه تنقل مراكز الاستعمار الأجنبى حول مصر فى حركة عكس عقارب الساعة، فأهم منه أنه يشير إلى انتقال توزيع مراكز القوى فى الشرق القديم إلى نمط أو توازن جديد تماما.

فلقد رأينا من قبل كيف انتقلت مراكز القوى من مثلث مصر - العراق - آسيا الصغرى فى العصور القديمة، إلى مثلث شاذ يقع على أطرافه هو مثلث ليبيا - إثيوبيا - آشور. أما الآن فقد استقطبت القوى فى قطبين اثنين جديدين هما فارس واليونان

اللتين لم ترثا القوة فحسب من العراق ومصر أصلا، بل وعلى أيديهما تعلمتا الحضارة، كل على الترتيب. لقد خرجت أركان القوة عن حدود المنطقة التقليدية أساسا. وهذا – سنرى – مفتاح استراتيجية وجيوبولتيكية المستقبل (شكل ١٨).



شكل ١٨ تغير مراكز القوى الاستراتيجية ومحاور الصراع السياسى عبر العصور.
لاحظ كيف بدأت القوة فى مصر، ثم خرجت منها، وتعدد حولها

أطول مستعمرة عمراً ؟

ميزنا - على حدة - مرحلة انتقال من الاستقلال المتقطع، أو الاستعمار المتقطع. تفصل بين عصر الإمبراطورية المطلقة، وعصر المستعمرة المطلقة. وهذا الأخير يبدأ مع الإسكندر، والشائع والمفترض أنه استمر بلا انقطاع حتى الأمس القريب توا - ثورة التحرير المعاصرة - ليجعل مصر أطول مستعمرة فى التاريخ، لم تعرف الحكم الوطنى طوال ألفى سنة (كذا) ! ولئن صح هذا التقدير، أو التأويل شكلا، فينبغى أن نتحفظ منذ الآن موضوعا، فهو بالقطع غير صحيح فى أكثر من معنى - كما سنرى. أما الآن فنكتفى بأن نردف العنوان بعلامة استفهام، لنلتفت إلى القصة الجيوبولتيكية فصولا وأدوارا.

الاستعمار الكلاسيكى

بعد أن كانت اليد العليا لقوة البر فى فجر الصراع بين البر والبحر، وبعد أن سيطرت فارس على مصر، لم يلبث ميزان القوى أن انقلب انقلابا حاسما: لقد ظهر الإسكندر، وعلى يديه انكسرت قوة البر فارس لترثها اليونان البحرية، كالقوة العالمية الأولى. ومنذ فشل أولى هجوم بحرى على مصر أيام شعوب البحر، تبدأ مع اليونان ألف سنة من سيطرة قوة البحر على مصر، ابتداء من الاغريق فى القرن الـ٣ ق.م عبر البطالمة فالرومان، إلى نهاية بيزنطه فى القرن السابع الميلادى، وذلك بعد أن ورثت روما اليونان، واستقطب صراع السيادة العالمية بين روما (Hroma = الجبارة) وفارس (Persae = المخربين). (هذا بينما - للمقارنة - لم تدم السيطرة الإغريقية على العراق بعد الاسكندر إلا قليلا عادت بعدها إلى سيطرة فارس البرية.) وهذا الاستعمار البحرى الألفى إن دل على شىء فإنما يدل على مدى خطورة البعد البحرى فى تكوين

مصر الأمفيبى لا شك.

ومن مفارقات الأرقام فى التاريخ أن هذه الألف سنة تنقسم إلى ثلاث مراحل متساوية تقريبا، طول كل منها حوالى ثلاثة قرون، تنفصل أو «تتمفصل» كلها حول أرقام الثلاثين، أو الثلاثمائة بالتقريب (البطالسة ٣٢٣ ق.م - ٣٠ ق.م، روما ٣٠ ق.م - ٣٣١م، بيزنطه ٣٣١ - ٦٤٠). وبالموازاة، فإن من مفارقات الموقع فى الجغرافيا أن مصر خضعت خلال تلك المراحل لعواصم ثلاث تقع على عروض متقاربة على الجانب الآخر من المتوسط. فعلى التعاقب خضعت لوسطاها أثينا أولا، ثم ليسراها روما ثانياً، ثم ليمناها بيزنطه ثالثاً.

ولكن كيف أتيح ذلك الانقلاب لليونان، الأرخبيل الجزرى الضئيل الحجم والوزن بشريا، ومن بعدها لإيطاليا التى لم تكن قطعا لتزيد عن مصر سكانا، بل كانت بالفعل تقل؟ ذلك جزئيا

لأن الإسكندر - الذى دخل مصر برا من الشرق لا بحرا من الشمال - لم يصل مصر إلا بعد أن كان قد ملك إمبراطورية عظمى فى غرب آسيا. وبالمثل كانت روما حين انزلقت اليونان - ومعها دلفت مصر - إلى فلك إمبراطوريتها العظمى. فيقدر مثلا أن عدد سكان الإمبراطورية الرومانية حوالى العصر المسيحى بلغ مابين ٥٧، ١٠٠ مليون نسمة، مقابل ٨ أو ٨٫٥ مليون لمصر.

الاستعمار اليونانى

ومع ذلك فقد لعبت مصر دورا خطيرا فى السياسة العالمية تحت، ورغم هذا الاستعمار الكلاسيكى. فكانت الإسكندرية - كبرى مدن الهللينية ومنافسة روما - محورا أساسيا من محاور صراع القوى، وقطبا فى السياسة الإمبراطورية. فقد كانت مستقلة فعلا تحت البطالسه، وإن كان الحاكم أجنبيا. وقد حتم هذا أن البطالسة كانوا بلا قاعدة أم أو دولة خاصة بهم يستندون إليها كما كانت مقدونيا مثلا بالنسبة للإسكندر من قبل. فكان عليهم

أن يستقلوا سياسيا بمصر، التى انتقلوا إليها بجذورهم نهائيا، مثلما كان عليهم أن يذوبوا فيها ويتقربوا إلى أهلها حضاريا حتى يمكنهم البقاء، لاسيما بعد أن توقف سيل الهجرة الإغريقية إلى مصر. ومن هذا الوضع الخاص مارست مصر أكثر من حرب ونصر فى سوريا ضد السلوقيين، بينما تداخلت بشدة وبندية مع روما فى سياسة الحكم حينا، كما استقل عنها حكام وطنيون مصريون فى طيبه لسنوات حينا آخر، دون أن تنقطع ثورات التحرير الوطنى كل الأحيان، خاصة فى أقصى الجنوب وفى بحيرات ومستنقعات الشمال.

وفى ضوء هذا الوضع الخاص يجادل البعض بأن مصر البطلمية كانت دولة مستقلة ذات سيادة أكثر منها مستعمرة تابعة أو خاضعة، شأنها فى ذلك شأن الأسرة الليبية أو الإثيوبية فى أواخر الفرعونية، وما بعد الدولة الحديثة من قبل، أو شأن دولة المماليك فى مصر وربما الفاطمية أيضاً من بعد. وعلى هذا الأساس يقترح

أصحاب هذا الرأى أن يعدوا البلطمية ملحقا، أو تذييلا وتتمة لعصر الأسرات المصرية، الأسرة الـ٣١ يعنى. وسواء كان هذا مبالغة لا تستقيم، أو ابتسارا عنيفا للحقيقة التاريخية، فإن المحقق أن مصر لم تفقد شخصيتها السياسية تماما ككيان منفرد تحت البطالسه.

أما عن نوع الاستعمار الإغريقى، فقد كان بطبيعته استعمارا بحريا كاملا. فكانت الأساطيل الحربية والتجارة البحرية والموانى الجديدة من أبرز عناصره ومميزاته. سواء ذلك فى المتوسط أو الأحمر. فمن ناحية احتكر البحارة الإغريق، مع الفينيقين واليهود، تجارة مصر الخارجية. ومن ناحية أخرى لم يكن صدفة أن معظم موانى مصر الجديدة كانت من إنشاء الإغريق. ابتداء من الاسكندرية إلى ميوس هورموس (أبو شعر قبلى حاليا).

بالمثل فى مجال الزراعة، امتاز الاستعمار الإغريقى بعملية استصلاح الأراضى، خاصة فى مريوط والفيوم، حيث ارتبط

بزراعة الكروم والزيتون بصفة خاصة. غير أن هذا النشاط جميعا ارتبط أساسا بظاهرة التعمير والتهجير والتوطن، بحيث اكتسب طابعا سكنيا أو استطانيا لا شك فيه.

فالإغريقى، مجاج بيئة الجزر الجبلية الطاردة الفقيرة، كان من أسبق المستعمرين إلى الاستيطان عبر البحار، كان أول وأقدم استعمار استيطانى ناجح معروف فى التاريخ. وكما رأينا فى دراسة التاريخ الجنسى، فإن حجم المستعمرة الإغريقية المقيمة فى مصر البطلمية، والتى أزمنت بضعة قرون، وربما توطنت نهائيا، بلغ حد مئات الآلاف حسب التقديرات المتداولة. وهذا إن صح قد يتجاوز حجم المستعمرة الأوربية الحديثة فى قرننا الأخير جميعا، ويفوق بالتأكيد حجم الشريحة اليونانية منه. وبهذا الحجم والكثافة لابد لنا أن نفترض أن الاستعمار الإغريقى كاستعمار استيطانى كان استعمارا من الدرجة الأولى، حيث لم يعد الاستعمار الأوربى الحديث فى هذا المضمار الدرجة الثانية إلى الثالثة على الأكثر.

هذا ولما كانت سياسة البطالسه هى التقرب إلى المصريين ومحاولة الاندماج، فإن البعض يشبه الوضع كله بمراكش ليوتى، ويشبه دور يهود الإسكندرية فيه بدور يهود الجزائر قبل التحرير. ولكن كما حدث هنا وهناك، كان الجسم السكانى الوطنى الضخم جديرا بأن يلفظ، أو يبتلع مثل هذا الغزو البشرى السلمى مهما كانت أبعاده. وهكذا بالفعل كان.

الاستعمار الرومانى

فى ظل الرومان، الذين باع لهم البطالسه أنفسهم وسلموا إليهم مصر بأيديهم بلا ثمن، انزلقت مصر إلى مستعمرة، أو مجرد إقليم من أقاليم الإمبراطورية، عملية «تنزيل» لا شك يعنى. ومع ذلك فلقد كان لمصر وضع خاص فى هيكل الإمبراطورية. فكان شعب مصر، وحده من بين كل شعوب الإمبراطورية، لا يعد رعايا رومانيين، وإن كان البعض يذهب إلى أن الجنسية الرومانية منحت فى مصر لا لسكان المدن فقط كما فى سائر أقاليم الدولة، ولكن

لسكان المدن والريف على السواء. كذلك فلقد كانت مصر الوحيدة التى تتبع قيصر مباشرة، كما تدخل المصريون بشدة فى حياة وحكم روما بالسياسيين والمستشارين وأعضاء مجلس الشيوخ الرومانى، وبالمصاهرات الملكية والمؤامرات الأسرية، حتى كانت الإسكندرية أحيانا تنصب الإمبراطور مدعية بذلك مكانة كروما نفسها، وحتى ظهر أحد القياصرة من أصل مصرى، بل وحتى فكر بعض الأباطرة وقتا ما فى نقل عاصمة الإمبراطورية من روما إلى الإسكندرية.

وفيما بعد. فى عصر المسيحية، كان لبطاركة الإسكندرية نفوذ أدبى ومادى ضخم على الأباطرة، ومكانة خاصة جدا لديهم. وفى أواخر العصر الرومانى كانت الكنيسة القبطية تكاد تكون الحاكم الفعلى لمصر، حتى اتخذت الكنيسة «اتجاها محليا فاقعا وتحول أساقفة الإسكندرية إلى فراعنة سافرين» ، فوق وقبل الحاكم الرومانى المحلى بالتأكيد، «ثم حكموا العالم حين انتشرت المسيحية من كنيسة الاسكندرية» . من هنا كان الرومان يقولون إن «مصر

ظل الإله على الأرض، وقدس أقداس العالم». ومن هنا جميعا كان من المستحيل فهم تاريخ روما وبيزنطه بدون الدور المصرى البارز فيه.

ومن هنا، أخيرا، اختلف المؤرخون فى تشخيص نوع العلاقة الحقيقى بين مصر وروما، وعلى تقييم وضع مصر السياسى فى الإمبراطورية. فالبعض يراها ببساطة علاقة التبعية والخضوع، بدليل المعاملة السيئة والاستنزاف والتفرقة بين رعايا الطرفين. ولكن البعض يراها علاقة من نوع خاص، ويرى فى مصر أكثر من مجرد مستعمرة. فعندهم أن الوضع إنما صورة من صور «الاتحاد الشخصى» يقوم على الانضمام لا الضم. وعلى أية حال، فإن بعض المؤرخين يقدر أن العرب حين الفتح لم تر فى مصر إحدى ممتلكات بيزنطه، وإنما بدت لهم مملكة تكاد تكون مستقلة.

أما عن نوعه وطبيعته، فإذا كان الاستعمار الإغريقى سكنيا استيطانيا إلى حد أو آخر، فقد جاء الاستعمار الرومانى - كما

كان دائما - عسكريا فى الدرجة الأولى، استعمار الفيالقى والزوارق legions and galleons، أى أنه استعمار استراتيچى أساسا. وبينما كان الإغريقى استعمار بحريا كامل الصبغة كان الرومان - كما كان فى كل مكان - يجمع إلى الصبغة البحرية شيئا من الصبغة البرية والعقلية القارية. ولأنه كان استعمارا استراتيچيا بالدرجة الأولى، فقد كان توسعه أبعد مدى وأطول نفسا من الإغريقي.

فعلى حين اقتصر هذا الأخير على مجال البحر الأحمر فى الخارج، وعلى تجارته وموانيه، تجاوزه الرومانى فى قفزة واسعة إلى المحيط الهندى والموسميات. وعلى حين اقتصر الاستعمار الإغريقى تقريبا على الوادى فى الداخل بالاستصلاح والتعمير، قصر الاستعمار الرومانى فى هذا المجال كثيرا، ولكنه غامر بقوة واندفاع فى الصحراء شرقا وغربا، مناجم الصحراء الشرقية وواحات الغربية. فدور الرومان فى صحارينا يفوق الدور الإغريقى خارج كل مقارنة،

وكانوا هم أول رواد الصحراء بحق منذ الفراعنة، وبصماتهم فيها ما تزال منتشرة حتى اليوم. لكن الاستعمار الرومانى على الجملة كان توسعا أفقيا أكثر منه رأسيا، له مسطح أكثر مما له عمق. من هنا عقم الرومنة حضاريا، بالقياس إلى الهللنة الأقصر عمرا.

غير أن الاستعمار الرومانى، إلى جانب البعد الاستراتيچى، اتخذ منعطفا اقتصاديا حادا أيضاً. وبهذا كان فى مجمله ثنائى الأغراض: استراتيچيا واستغلاليا. وفى هذا المجال الأخير كان البعد الابتزازى واضحا. بل فاضحا: لمدة أربعة شهور من كل عام عاشت روما – بغير مقابل – على قمح مصر، «صومعة غلال الإمبراطورية». وإلى هذه الحركة فى اتجاه واحد، يضاف النبيذ وزيت الزيتون. فإذا أضفنا أن العصر الرومانى لم يكن عصر استصلاح أو توسع زراعى أو تقدم خاص فى الرى والإنتاج، أدركنا مدى الاستنزاف والاستبداد الذى تعرضت له مصر، والذى وقع عبؤه الأكبر على الفلاح.

وفى العصر البيزنطى، خاصة أخرياته حين تدهور الاقتصاد الزراعى والإنتاج بالإهمال والعجز والبطش إلى حد الانهيار، وصل ابتزاز الفلاح إلى حد المصادرة والإرهاب والتعذيب، حتى أوشك أن ينزلق إلى طبقة من أقنان الأرض فى تقدير البعض وهبطت حالته الاجتماعية إلى نقطة الحضيض فى كل تاريخ مصر تقريبا. وقد كان هذا من أكبر دوافع ثورات المصريين المتصلة على الاستعمار البيزنطى.

وإذا كان هذا الاستعمار، الذى تعاصر مع ظهور المسيحية، قد تحول إلى عصر اضطهاد دينى فى حقيقته صراعا قوميا، وحروب تحرير ضد الاستعمار، أصبحت المسيحية والقبطية فيه رمزا وتعبيرا عن القومية والمصرية، بل كان ظهور نظام الرهبنة به أيضا نوعا من المقاومة الوطنية السلبية - كما يرى البعض - كما كان الموقف السلبى، بل المرحب، من الفتح العربى موقفا إيجابيا ضد الاستعمار المبتز الغاشم.

العصر العربى الاسلامى

ثمة شعور عام أن مصر تراجعت نسبيا فى العصر العربى الإسلامى، تعرضت للتبعية السياسية، تخلفت حضاريا عن المشرق العربى بالذات، وتخلت له عن الصدارة والقيادة السياسية والمعنوية، فلم تعد بؤرة المنطقة. بل عاشت ربما على هامشها، وانزلقت إلى الصف الثانى بين أقاليمها ودولها. باختصار، لم يكن العصر العربى بنوع خاص أعلى وأقوى مراحل تاريخ مصر، ولا كانت هى أبرز مراكز القوة السياسية والزعامة الإقليمية فيه. ولا محل ولا داعى، موضوعيا لإنكار هذه الحقيقة التاريخية.

غير أن الحقيقة العلمية هى أن تلك إنما نصف الحقيقة فقط. أما النصف الآخر، فهو أن هذا التخلف النسبى قاصر فقط على المرحلة الأولى من العصر العربى، قل حتى نهاية الإخشدية، وحتى أثناءها فلقد كان لمصر وضع خاص ومعقد نوعا بين العرب والإسلام، بينما تمثل الفاطمية مرحلة تكافؤ وندية، وتعدد مراكز

بين مصر والمشرق، بحيث يمكن اعتبارها منطقة انتقال من مرحلة التبعية والدرجة الثانية إلى مرحلة استعادة الصدارة المطلقة والمكان الأول، التى ستميز الفترة الأخيرة من العصر الإسلامى.

ففى هذه الفترة، التى تتفق مع الأيوبية والمملوكية، طفرت مصر من جديد إلى المقدمة، واستعادت قيادة المنطقة، وأصبحت كأمر واقع قطب القوة والحضارة والتوجيه فيها. وعلى هذا فليس صحيحا أن الخط البيانى لتاريخ مصر السياسى وقوتها الاستراتيچية فى العصر العربى الإسلامى مجرد خط بسيط هابط إلى أسفل باطراد، وإنما هو منحنى مركب من قوس هابط أولا ثم صاعد بعد ذلك إلى قمة من أعلى ما سجلت مصر فى كل تاريخها. وعلى هذا الأساس وحده ينبغى أن نعالج المرحلة جميعاً.

السيولة السياسية وتعدد المراكز

مع العرب - التى لم تكن أكثر من جيب فارغ على هامش حلبة صراع القوى التقليدية - تبدأ مرحلة جديدة لها

وضعها الخاص فى أكثر من معنى. فالفتح العربى بدأ كقوة برية: لقد رجحت من جديد كفة البر على البحر فى الميزان، رغم عودة بيزنطه إلى مهاجمة الإسكندرية بحرا بعد أن تم طردها برا، ولكنها ردت على أعقابها، ونشر العرب «السلام الإسلامى pax Islami-ca». ولكن العرب إذ ورثت مصر عن روما، فإن هذا على عكس ما تذهب بعض التأويلات لا يعد استبدال استعمار باستعمار – برى أو بحرى لا يهم – بل لقد جاءت الإمبراطورية الإسلامية العربية أساسا «إمبراطورية تحريرية» كما قد نقول، بل وسرعان ما هاجرت نواة السلطة السياسية فيها من موطنها الأصلى، وتنقلت بحرية بين أقاليم الدولة المختلفة، كما لو كانت تؤلف فيما بينها شركة مساهمة أو «كومونولث»، لعله الأولى من نوعه فى التاريخ. وفى ظل هذا الوضع الخاص جدا، كانت الأقاليم تخضع لبعضها البعض بالتناوب وعلى التعاقب بلا عقد أو صراعات.

وعلى هذا الأساس، وهذا الأساس وحده، كانت مصر أيام الأموية تابعة لسوريا لأول مرة فى تاريخهما، كما صارت تابعة أيام

العباسية للعراق، وذلك للمرة الثانية بعد آشور، بينما ما أصبحت العرب وجزيرتهم التى كانت النواة الأولى للإمبراطورية تابعة على التعاقب لسوريا والعراق ومصر جميعا بلا غرابة أو شذوذ. وعلى هذا الأساس وحده أيضاً نفهم ظاهرة ملحة ربما بدت بغيره متناقضة غير مفهومة. فرغم أن مصر ستفقد استقلالها مرات طوالا فى العصور الوسطى لإمبراطوريات أو خلافات واسعة، فكثيرا ما سنجابه بها تتحرك فى الميدان الدولى كقوة لها وزنها الخاص، ولا ينقصها الحكم الذاتى. أو قد تفقد استقلالها لأسرة حاكمة أجنبية، ولكنها من داخل تلك الأسرة تتصرف كدولة مستقلة – دولة داخل الدولة كما قد نقول – وتبرز فيها من جديد خصائص شخصيتها الاستراتيجية الكامنة. ولا مفر لنا لهذا من أن نعد مسألة السيادة أو التبعية فى تاريخ مصر الإسلامية مسألة نسبية أو خاصة تستلزم الاستدراك أو التحفظ فى الحكم.

والواقع أن العصر الإسلامى الوسيط عموما يمتاز سياسيا بخاصية فريدة، بدونها قد نخطىء فهم الخريطة السياسية كلها.

تلك هى «السيولة السياسية» غير العادية فلقد كان العصر عصر الدين، عصر القومية الدينية، وكان الإسلام هو العقيدة والعصبية، والجنس والجنسية، والوطن والوطنية جميعا. وكان روح العصر أن ينتقل المسلمون بحرية وبلا قيود داخل «دار الإسلام» أو الكومونولث الإسلامى. كذلك غلبت فكرة الوطن المحلى على الوطن الإقليمى، فكان المسلم ينسب إلى بلدته أكثر مما ينسب إلى بلده، فيقال البغدادى، أو البصرى أو السامرائى، ولا يقال العراقى، والدمشقى، أو الحلبى أو الطرابلسى، أو المقدسى، ولا يقال السورى، والقاهرى، أو السكندرى، لا المصرى، والقابسى، الوهرانى، والفاسى، لا المغربى، وهكذا.

أما من الناحية السياسية فلم تكن الوحدات الجغرافية الإقليمية بنواتها الطبيعية المحددة، ولا كانت فكرة الوطن والوطنية بمعنى القومية الحديث والولاء الضيق، ظاهرة متبلورة أو جامدة، بل كانت غير واضحة متميعة داخل فكرة الوطن الإسلامى الكبير ومتداخلة معها بصورة شبه هلامية. بالتالى كان العالم الإسلامى

وعاء ضخما، أو هيكلا أخيرا تقوم فيه الدول المختلفة وتتعدد، وتتنافس وتتصارع، ولكنها أساسا تقوم على أصل أو أساس شخصى أو أسرى بحت - أى حكومة عائلة بعينها - أو حاكم بعينه في الاعتبار الأول. ولقد تستقر على نواة إقليم جغرافى كامل، أو محدد بعينه أو أكثر، ولكنها يمكن دائما أن تنتقل أو تتمدد إلى أيما أبعاد إقليمية جغرافية يستطيع أن تصل إليها نفس تلك الأسرة الحاكمة بلا تحديد سوى قوتها السياسية وطاقتها التوسعية، وبلا أى عائق أو حرج قومى ما بقيت فى إطار الوطن الإسلامى الكبير نفسه.

بعبارة أخرى، للدول السياسية الإسلامية أبعاد أو مستويات ثلاثة تتداخل وتترجرج بسهولة، وبلا تحديد واضح. فهى على المستوى القاعدى حكومات شخصية، ودول شخصية، وإمبراطوريات شخصية ابتداء وانتهاء. وهى على المستوى الجغرافى لا ترتبط بنواة إقليمية إلا عشوائيا وكما اتفق. وهى على المستوى الأعلى والنهائي لا ترتبط إلا بحدود العالم الإسلامى الكبير نفسه

أخيرا. إنها، باختصار شديد، دول شخصية لا جغرافية.

من هنا كان الحكام يتحركون من قطر إلى قطر، أو يفتحون أو يضمون قطرا من قطر، دون حساسيات إقليمية أو قومية حادة، ودون أى مدلول أو محمول استعمارى. الاستثناء الوحيد - وبعنف وضراوة عند ذلك - كان فى حالة «الكفار» من وثنيين أو غير مسلمين، كالتتار والصليبية. (ويبدو أن الظاهرة نفسها وبرمتها كانت تسود داخل أوربا المسيحية المعاصرة. حيث كان الجرمان يحكمون فى إيطاليا أو إنجلترا، أو الفرنسيون فى ألمانيا، أو الإسبان فى هولندا ... إلخ).

ليس هذا فحسب. الأكثر منه، وما قد يبدو لنا اليوم الأغرب، أن هذه الدول، تماما مثلما سلم البطالسه أنفسهم من قبل للرومان، كثيرا ما كانت تسلم نفسها بنفسها لبعضها البعض، ربما بكثير من الصراع السياسى والصدم العسكرى، ولكن بغير حساسيات قومية حادة تستثار أو تتراكم، وبلا نعرات إقليمية وطنية تثلم أو تمتهن. وإنما الأقوى والأقدر على المحافظة على الإسلام

والعصبية الإسلامية فى وجه الخطر الأجنبى، أى الكفار، هو ببساطة الذى يدال إليه، وربما يستدعى استدعاء من جانب المدال منه لكى يقوم بالمهمة المقدسة التى تعلو على الطرفين جميعا. أو على الجملة وكما يمثل ويلخص صبحى وحيده، «كان الذين واطأوا الفاطميين ومهدوا لدخولهم مصر عربا لا مصريين... كذلك كان أهل الدولة الفاطمية هم الذين دعوا الأيوبيين إلى إسقاط هذه الدولة، بعد أن عجزت عن الوقوف فى وجه الكفار. وكان الأيوبيون بالذات هم الذين أنشأوا فرق المماليك ومهدوا لهم الحكم. وكان المماليك هم الذين واطأوا بنى عثمان وانهزموا لهم وتعاونوا معهم فى الحكم...».

حتى الرقيق المستجلب إذا أسلم، وكان الأقدر حربيا وعسكريا على المهمة - المماليك مثلا أساسيا وصارخا، وهم كظاهرة تاريخية نتج عصر عدم الاستقرار والاضطراب والاقتلاع البشرى الذى أحدثه الطوفان المغولى المخرب فى وسط آسيا، وحصاد ما صاحبه من أسرى الحروب والمعدمين المقتلعين، وعادة بيعهم

أو بيع أنفسهم كرقيق – حتى هذا الرقيق لا مانع سياسيا أو قوميا أو عنصريا من أن يكون السلطة والحكم والدولة، دون أن يقال إن هذه أو تلك «أمة يحكمها العبيد الأجانب» كما يصور البعض تحريفا وتشويها، ولعل الأصح أن يقال تلك أم تصنع حكامها بأيديها وعلى أيديها.

وأخيرا، ففى ضوء هذه المعطيات يمكن أن نفهم معنى «التبعية السياسية» فى عالم الإسلام الوسيط. فقد كانت الأسرة الحاكمة تنتقل بالفتح من بلد إلى بلد، وتنشىء دولة جديدة دون أن يتبع البلد الأخير البلد الأول سياسيا بالضرورة، أو يعد «مستعمرة» من مستعمراته، بل هى التى تكتسب جنسية وتبعية البلد الجديد بكل بساطة وسيولة. بل لقد تترك تلك الأسرة بلدها الأصلى تماما، كما ترك الفاطميون المغرب، واستقروا بدولتهم فى مصر، «ولعلهم كانوا تاركيها لو أفلحوا فى نزاعهم مع العباسيين». كذلك فلقد كان المماليك يستجلبون ويحكمون فى مصر والشام دون أن يخطر لهم قط أن «يضموا» موطنهم الجديد إلى مواطنهم

القديمة فى قلب آسيا. ذلك أنهم لم يكونوا يأتون كغزاة فاتحين، أو كطبقة أرستقراطية مستعمرة، وإنما كأفراد محاربين للخدمة العسكرية. يفقدون بوصولهم كل علاقاتهم وجذورهم مع أوطانهم الأصلية التى قد لا يعرفونها أحيانا على وجه التحقيق.

هكذا فى ظل هذه السيولة السياسية النادرة دارت القوة طويلا من يد إلى يد داخل الدولة الاسلامية، ولكنها استقطبت بصفة خاصة فى العرب والأتراك - وكل من بيئات رعوية صحراوية أو استبسية أصلا - فاستقطبت فى عرب الجزيرة منذ البداية، حتى آلت كلية إلى الأتراك العثمانيين فى النهاية. وفيما بين البداية والنهاية تسلل الأتراك ومعهم أو من بعدهم الشراكسة والأكراد والتركمان والقوقاز والقوزاق (القفجاق) والديلم والغز بل والأرمن... إلخ، تسللوا منذ العباسية إلى السلطة حتى تنازعوها بالتدريج مع العرب فى لعبة شد حبل تاريخية ممطوطة، كانت ترتكز على أيما قطر إسلامى أتيح لها. فكان مركز القوة يتحرك من قطر إلى قطر بحسب ذلك الشد والجذب، وكان القطر الواحد

تابعا اليوم ومتبوعا غدا على التناوب ودون حرج.

من هنا لم يكن الأمر أمر سيطرة الشام على العراق (الأموية)، أو مصر على الشام (الأيوبية والمملوكية)، أو المغرب على مصر (الفاطمية)...إلخ، وإنما كانت تلك الأقاليم من وجهة النظر الجيوبولتيكية مجرد قواعد جغرافية متعددة لسيادة واحدة متنقلة. وإذا كان الأكراد والمماليك قد حكموا فى مصر، فقد كانوا من قبل يحكمون شمال الشام وشمال العراق. وإذا كانت العناصر التركية قد أسست حكما فى مصر داخل العباسية، فقد كانت تتحكم فى مقر العباسية من الداخل. وهكذا لم تكن الظاهرة قاصرة على مصر، بل تشاركها فيها أغلب دول المشرق العربى. باختصار، كان الأصل فى توزيع القوة السياسية هو نظرية «تعدد المراكز» داخل العالم العربى الإسلامى.

من هنا – وليس من هناك – نفهم كيف توالت على مصر سلسلة من الأسرات الحاكمة، أو الدول المستقلة فعلا، التابعة للعباسية اسما، كالطولونية والإخشيدية، وهما من أصول تركية،

كما نفهم كيف استقلت مصر الفاطمية، وهى التى فتحت من المغرب. بل إن الفاطمية، ذات الأصول العربية، قد يمكن أن تعد فى معنى ما بمثابة إعادة فتح عربى لمصر، وإنما من قاعدة المغرب، أى أنه بعد أن فتح العرب مصر والمغرب، أعادوا فتح مصر من المغرب، استردوها من الترك. ولم يكن معنى هذا أن مصر تابعة للمغرب، بل العكس هو الصحيح - على وجه الدقة والغرابة معا، وظل شمال إفريقيا حتى الأطلسى تابعا لمصر إلى أن انفصل المغرب نفسه عن الدولة الفاطمية فى مصر واستقلت به أسرة محلية حاكمة. أما مصر الفاطمية فلم تلبث أن عاودت التوسع الاقليمى فى مجالها الأسيوى التقليدى، وتحولت إلى خلافة كبرى تنافس الخلافة العباسية فى العراق، وتتطلع إلى السيطرة على الدولة الإسلامية جميعا، بل وحكمت العباسية بالفعل فى سنة ما من السنين.

ومثل هذا قد يقال عن المراحل التالية من أيوبية ومملوكية. فقد كان الحكم يستورد أو يفرض أجنبيا من الخارج، ولكنه لا

يلبث أن يؤلف دولة مصرية مستقلة. إن لم يكن إمبراطورية صغيرة أحيانا، دون أن تتحول مصر بالضرورة إلى تابع سياسى للبلد الذى أتى منه ذلك الحكم. فمثلا بدأت الأيوبية من قاعدة الشام، وانتقلت منها إلى مصر، ولا يقال ضمت مصر إلى الشام، فإن الذى حدث أنها منذ انتقلت إلى مصر دخل الشام معها فى إطار سياسى واحد. والمماليك - الذين كانوا من أصول تركية عريضة، والذين بدأوا بمثابة «انكشارية الدولة العربية» - المماليك حين حكموا مصر لم يجعلها ذلك تابعة لمصدرهم الأصلى فى غرب ووسط آسيا. وهم لم يستقلوا بمصر فحسب، بل أنشأوا بها أكبر دولة إمبراطورية إسلامية معاصرة. حققت وزنا فى السياسة العالمية، فرض نفسه على أوربا تماما، كما تطلعت إلى زعامته واعترفت بها كل دول العالم الإسلامى نفسه (ابتداء من المغرب حتى الهند).

والخلاصة أن مصر الإسلامية، وإن حكمت بعناصر أجنبية دائما وكل الوقت، وإن عرفت شكلية التبعية السياسية للخارج

أحيانا وبعض الوقت، فقد كانت في الحقيقة والواقع قوة لها شخصيتها الذاتية الغلابة. فحتى في ظل التبعية الشكلية في أوائل العصر العربي، كانت الغرب تعترف لها بمنزلتها الخاصة، فكان القول المأثور والدال لعمرو «ولاية مصر جامعة تعدل الخلافة». وثمة متناقضة أخرى فذة، فبينما سقطت قاعدة الخلافة في العراق أمام المد المغولي، سقط هذا المد نفسه أمام مصر الولاية.

وفيما عدا هذا، وابتداء من الفاطمية إلى الأيوبية حتى المملوكية، كان نفوذ مصر السياسي والاستراتيجي، إن لم يستوعب شمال العراق وتخومه، يشمل الشام كله أو جنوبه على الأقل، كما كان يمتد بدرجات متفاوتة إلى النصف الغربي من الجزيرة العربية بحجازه واليمن، وهذا الأخير بعد جديد لمجال النفوذ المصري، لم يكن يعرفه قبل العصر الإسلامي. بل كثيرا ما امتد ظل مصر بعيدا إلى جزر الحوض الشرقي للبحر المتوسط قبرص (قبرس) وكريت (إقريطش) وصقلية... إلخ. وبهذا تمددت إلى إمبراطورية ذات أبعاد برية وبحرية معا، بل وشبه قارية عند ذلك.

ومن السهل هنا أن نرى - مع حسين مؤنس - قصور الافتراض الشائع من أن أول نتيجة للفتح العربى هى سيادة بلاد العرب على مصر. فإذا كانت الخلافات المشرقية قد سيطرت على مصر قرنين ونصف القرن، فإن مصر منذ الطولونية قد بدأت تتمدد شرقا فى ظل الإسلام لتشكل تلك الإمبراطورية فى قلب المشرق أغلب تاريخها الوسيط. والحقيقة أن زعامة العالم العربى، التى كانت قد أصبحت شركة منافسة بين العراق ومصر منذ الفاطمية، انتقلت برمتها شكلا وموضوعا، خلافة وقوة، إلى مصر منذ الأيوبية حتى وصلت إلى أوجها فى المملوكية.

دور مصر بين الصليبيات والمغوليات

بل إن مصر لعبت فى هذه المراحل دور قميا فريدا فى كل تاريخها يكشف عن جوهر ومكنون شخصيتها الاستراتيجية كاملة - ربما أكثر من أى وقت مضى أو تلا، وذلك بغض النظر عن شكلية التبعية أو الاستقلال. بل إن فصلا من أروع فصول هذا الدور لعبته مصر تحت زعامة كانت تخضع أصلا لإحدى

أتابكيات شمال الشام، وبالتالى تتبعها - ولو مؤقتا - من حيث الشكل البحت، ونعنى بذلك قدوم صلاح الدين إلى مصر كعامل فى البداية لنور الدين.

والإشارة هنا بطبيعة الحال إلى الصليبيات والمغوليات. وإذا قلنا الصليبيات والمغوليات، فقد قلنا جغرافيا زحف أوربا وآسيا، وحضاريا خروج الزراع المستقرين والرعاة الرحل، واستراتيجيا قوى البحر والبر مباشرة، وإيديولوچيا الاستعمار الدينى والوثنى على الترتيب. وإذا كان طوفان المغوليات المدمر يمثل حل الرعاة التقليدى لمشكلة ضغط السكان، فكذلك كان الخروج الصليبى على الأرجح هو الحل الأوربى لمشكلة الانفجار السكانى بها فى ظل الإقطاع والدين. وكما كان الأول مدفوعا على الأرجح بموجات الجفاف المناخى فى قلب آسيا الميت، كان الثانى مدفوعا بالجفاف الحضارى الذى أصاب النظام الإقطاعى، وكشف عقمه حين بدأ خطر جرثومة البورجوازية البازغة فى المدن الجديدة يهدده بعد نحو ألف سنة من الاستقرار الزراعى الجامد.

كذلك فإن كلا المدين لم يخرج فى موجة واحدة. بل فى عدة أو عديد من الموجات الكاسحة المتلاحقة، لا تنكسر إحداها إلا لتعلوها غيرها، كما خرجا على حد سواء بجيوش كثيفة جدا بمقياس العصر، وفى أعداد لا يسعها حصر. المؤرخون الغربيون أنفسهم شبهوا الموجات الصليبية «بغزارة رمال البحر ونجوم السماء» ، بينما نعتوا جحافل المغول والتتار بأنهم كأرجال الجراد المنتشر والهيارات الجليدية المنقضة. وبعض الحملات الصليبية تجاوزت المليون محارب، ولم تقل عادة عن نصف المليون، ذلك عدا شرنقة أكثف وأضخم من المتطوعة والأتباع. وبالمثل لم تكن جيوش الفرسان المغول والتتار لتقل عن مئات الآلاف.

وأخيرا، فإذا كان الخطر الصليبى أسبق الاثنين. فقد تعاصرا جزئيا، بل كادا أن يتعاونا على هذا الأساس، وبهذا وجد الشرق العربى نفسه تماما إزاء استراتيجية الكماشة أو الرحى. وهاهنا بالدقة يتحدد موقع ودور مصر المحورى فى تحطيم القوتين على حد سواء. فقد نجحت الصليبيات فى أن تنتزع موطىء قدم لها فى

الشام الساحلى، بضعفه وتفككه التقليدى، بل وحاولت منه أكثر من مرة أن تغزو مصر برا دون جدوى.

ويسجل التاريخ هنا ثلاث غزوات صليبية برا خلال القرن الـ١٢ ، هلكت أولاها فى بيئة الصحراء والمستنقعات بشمال سيناء عند سبخة البردويل، ونجحت ثانيتها فى التسلل بطريق صحراء شرق الدلتا، إلى القاهرة، أما الثالثة فقد انسحبت فى مواجهة المقاومة الشعبية التى تفجرت فى شكل حرب عصابات مرهقة فى شمال الدلتا حول بحيرة المنزلة. وعندها تقدمت مصر فى النصف الثانى من القرن الثانى عشر لتسجل حطين صلاح الدين. التى ستكون بداية النهاية وأرماجدون الصليبيات، بل وغير بعيد بالفعل عن موقع مجدو تختمس.

هنالك أدركت الصيبيات أن مركز ثقل القوة فى كل المنطقة إنما يرقد فى مصر، التى اعتبرتها حرفيا «رأس الأفعى، مستودع الإمدادات». وإلى مصر اتجهت من ثم بطريق جديد، هو

الغزو البحرى المباشر. وهنا أيضاً نجد ثلاث غزوات فى القرنين الـ١٢، ١٣ تركزت جميعا حول دمياط، ميناء الشرق الكبيرة، فأما الأولى فقد جاءت على أساطيل بيزنطة وصقلية، ونزلت دمياط ليتصدى لها صلاح الدين بالحصار المحكم حتى أرغمت على الانسحاب. وأما الثانية – أيام الكامل – فنجحت فى اقتحام المدينة وتخريبها ثم اختراق الريف المحيط، ولكن لتسقط وشيكا فى مصيدة فيضان النيل وشبكة الرى الكثيفة التى قطعت عليها، حيث حوصرت مجمدة عاجزة حتى عن الارتداد، وحتى سلمت بالجلاء. وفى الثالثة – حملة لويس فى منتصف القرن تماما – تكررت الاستراتيجية العريضة، فقد حوصرت فى طريقها إلى المنصورة وسط كتلة السكان والجيش إلى أن سقطت فى حرب مدن حقيقية بفارسكور، حيث أبيدت بالضربة القاضية.

وعادت الشام من جديد أرض المعركة. فتقدمت مصر المملوكية إلى أقصى شمال الشام حتى تخوم الأناضول وأرمينيا والفرات، ولتسحق الصليبيات نهائيا مع نهاية القرن الـ١٣ على يد

بيبرس. ولكن الصليبيات بعد أن قذف بها إلى البحر ارتدت إلى قبرص - بموقعها الجغرافى الملائم - قاعدة أخيرة للهجوم على الشام ومصر، كما كانت فى بدايتها قاعدة للقفز على الأراضى المقدسة فشهد القرن ١٤ غارة قرصنة مخربة على الإسكندرية، ردتها مقاومة سكان المدينة. ولكن كان لابد من قرصنة مخربة على الاسكندرية، ردتها مقاومة سكان المدينة. ولكن كان لابد من حرمان العدو من قاعدة تهديده، فجردت مصر المملوكية عليها فى القرن الـ١٥ ثلاث حملات بحرية حتى ضمتها إلى أملاكها. وهكذا، على البر والبحر، كانت مصر حجر الزواية فى صد القوى البحرية.

وهكذا أيضاً كانت بالنسبة لخطر فرسان الاستبس برابرة الوثنية. فمنذ القرن الحادى عشر بدأ وسط آسيا يلفظ بأعاصيره البشرية الحطمة التى أشاعت الخراب فى كل غرب القارة. فمن قبل اكتسح السلاجقة العراق وسوريا، غير أن أنفاسهم تقطعت دون مصر. ولكن القرنين الثالث عشر والرابع عشر كانا عصر

المغـوليـات الوثنيـة الرهيبـة حقـا، وذلك فى وقت كـان الشـرق الإسلامى يواجه على جبهته الغربية الغزو الصليبى. فشهد القرن الثالث عشر موجة جنكيزخان، ثم هولاكو التى ختمت على مصير العراق إلى الأبد، ثم اكتسحت شمال سوريا فى طريقها إلى الهدف الأكبر والأخير دائما - مصر.

ولسنا بحاجة إلى أن نقرر أن المغول الذين تقدموا نحو مصر هم بالضرورة شىء آخر يختلف كثيرا عن المغول الذين تقدموا من قبل نحو العراق. فالمغول الذى وصل تفوقهم العسكرى كرعاة فرسان محاربين من ناحية، والرعب النفسى منهم بين دول الزراع والإمبراطوريات المستقرة من الناحية الأخرى إلى حد الاعتقاد بأنهم «لا يغلبون»، المغول إنما يجيئون مصر الآن مزودين بقوة مضافة ومضاعفة، وبدعاية داوية بل صاعقة: نصر العراق الساحق بكل مكاسبه المادية والمعنوية، وبكل ما يعنى من عبء حربى ونفسى رهيب على المقاومة المصرية. ومع ذلك فكما فشل الهكسوس فى مصر، بينما نجح الآريون فى الهند قديما، فشل

المغول والتتار الآن فى مصر، حيث نجحوا فى العراق.

فرغم أن الصليبيات كانت قد عبرت خط الزوال حينذاك بعد حطين، إلا أنها كانت لا تزال تستوعب كل المقاومة المصرية. ومع ذلك فقد تقدمت مصر المملوكية تحت قطز لتعطى المغول أول وآخر انكسار لهم فى عين جالوت التاريخية. التى حددت بلا مغالاة مصير الإسلام جميعا. وبعدها وصلو فى مطاردة فلولهم إلى الفرات. الذى حدد بذلك مجال نفوذ مصر الجديد ودورتها التوسعية النادرة. ولكن الموجة الثالثة عادت مع تيمورلنك فى القرن الرابع عشر لتكتسح العراق وشمال سوريا حتى دمشق، ولكنها تعجز دون جنوبها. إذ تتكسر على صخرة المقاومة المصرية مرة أخرى.

ومن الممكن، دون أن يكون من العبث، أن يتكهن المرء بما عساه أن يكون شكل العالم، العالم والإسلامى على الأقل، لو أن مصر فشلت فى قهر المد التتارى المغولى. أكانت العرب تظل حتى اليوم أمة واحدة، أو حتى قائمة؟ ما مصير الإسلام، الأسيوى على

الأخص؟ لا سبيل بالطبع إلى إجابة قاطعة، ولكن المقطوع به أن صورة المنطقة اليوم، وتاريخ العرب الوسيط كله كان حريا بأن يصبح شيئاً مختلفا تماما. على أحسن الفروض، كان العالم العربى كله سيكون عراقا أعظم، مخربا محطما. مصابا بشلل تاريخى رهيب.

مهما يكن، فلابد هنا من وقفة تحليل وتأمل. **فأولا**، لقد جاء انتصار عين جالوت تاريخيا، كما هى جغرافيا، بين قوسين من الانتصار على الصليبيات، أعنى بين حطين وعكا، أى أن مصر الأمفيبية حاربت بنجاح، وفى وقت واحد ضد قوى البر والبحر. **ثانياً**، سنرى أن المتتالية الاستراتيچية التقليدية تتكرر هنا بحذافيرها: أغلب غارات الاستبس تصل إلى العراق الذى يكاد يتاخمه، وقد تصل أحيانا إلى الشام، ولكنها لا تصل إطلاقا أو بالكاد إلى مصر – ربما بحكم المسافة المتزايدة. ولكن قطعا كرد فعل للقوة البشرية. **ثالثا**، نرى بوضوح أن سوريا استراتيچيا جسر برى إلى مصر، على كل من يبغيها أن يعبره، حتى بعض

الصليبيات أتت عن طريق بيزنطه قاصدة مصر عبر سوريا. من هنا نجد كل المعارك المصرية الدفاعية أو الهجومية تتم على أرض الشام، وبالأخص جنوبه الفلسطينى.

ذلك إذن دور مصر الاستراتيجى فى مرحلة لم تكن مستقلة - فى جزء منها - شكلا على الأقل. وهو إن دل على شىء فإنما يدل على أن الاستقلال أو التبعية الشكلية لم تطمس شخصية مصر الاستراتيجية وثقلها المحورى فى المنطقة. بل إنه ليدل على أن مصر فى غضون عصرها الطويل كمستعمرة لم تعدم دورات توسعية لا تقل طموحا وقوة عما عرفت غضون عصرها الإمبراطورى الغابر. لقد كانت القاعدة الأرضية - البشرية، والجغرافية - الاستراتيجية، تؤكد وجودها، وتفرض ثقلها ومغناطيسيتها، وتشع جاذبيتها، بصرف النظر عن القشرة الحاكمة، أو القيادة العابرة التى قد تذهب وتجىء من الخارج أو الداخل. إنه التناقض - الطبيعى احيانا - بين الثوابت الجغرافية الصلبة، والمتغيرات السياسية السطحية.

الاستعمار التركى

وإذا كنا بحاجة إلى مزيد من الأدلة، ففى العثمانية نجدها. فآسيا الصغرى التى كانت قاعدة لقوة قطبية هامة فى التاريخ القديم، لم تستطع قط أن تكون ندا مناظرا أو مكافئا لقوة مصر. ومن هنا كانت كفة مصر هى الراجحة غالبا فى عملية شد الحبل التاريخية بينهما عبر الجسر السورى، فكانت لمصر السيطرة على سوريا فى أغلب الأحيان، وإلا اقتسمتاها فى بعض الأحيان. غير أن الميزان انقلب بين كفتى مصر وآسيا الصغرى مع العثمانية فى القرن السادس عشر، ربما لأن آسيا الصغرى لم تكن الآن مجرد آسيا الصغرى، بل تحمل وراءها إمبراطورية مترامية فى شرق أوربا (قل «أوراسيا الصغرى»)، فى الوقت الذى كانت مصر المملوكية قد فقدت قاعدة أساسية من قواعد اقتصادها، وهى تجارة المرور.

ربما أيضاً لعامل التفوق التكنولوچى. فلقد كانت المواجهة بين المملوكية والعثمانية لقاء بين الفرسان والبارود، بعد أن فشل

الأولون فى إدراك القيمة الاستراتيچية للسلاح الجديد. الذى كان قد التقطة الآخرون مبكرا. وبذلك الفشل، بالإضافة إلى عنصر الخيانة المندسة بين صفوف المقاومة المصرية، سلم المماليك فى الواقع مصر للأتراك. وتلك متناقضة مثيرة بقدر ما هى مؤسفة، لأن ذلك اللقاء كان - حضاريا - لقاء بين زراع ورعاة، وفى كل التاريخ الوسيط جاءت الأسلحة النارية نجدة القدر للزراع، الذين انقلب ميزان الصراع الاستراتيچى لصالحهم لأول مرة وإلى الأبد - كالروسيا مثلا - بعد أن ظلوا طويلا تحت رحمة طرقات فرسان الرعاة.

كذلك فلقد كان اللقاء لقاء بين حضارة مستقرة عريقة راقية، وبين غزاة أشبه بمتبربرى الإمبراطوريات القديمة، فالأتراك العثمانيون ليسوا إلا آخر موجات رعاة وسط آسيا البدائية المتخلفة، التى انطلقت غربا. وشحن سليم للآلاف من مهرة الصناع المصريين إلى استنبول تعبير حاسم عن مستوى الحضارتين، كما كان كلا الطرفين على وعى تام به، حيث يذكر ابن إياس أن

المصرى العادى كان ينظر إلى «عسكرهم كهمج»، بينما كان الأتراك يرددون إلى القرن الـ١٨ أن «المسموع عندنا فى الديار الرومية أن مصر منبع الفضائل والعلوم». غير أن هذا التقدم الحضارى العام لم يجد إزاء التفوق التكنولوچى العسكرى، فكلف هذا مصر استقلالها لثلاثة قرون على الأقل، ولولاه لتغير مصير مصر والشرق العربى جميعا.

فكر فقط، على سبيل الاجتهاد، فيما لو كانت مصر المماليك قد انتصرت على العثمانيين فى مرج دابق أو الريدانية مثلما انتصرت من قبل على المغول والتتار فى عين جالوت والفرات. لا سيما أن الأدلة التاريخية تشير إلى أن الدائرة فى مرج دابق كانت قد أوشكت أن تدور على الأتراك، الذين جاء انتصارهم بذلك عشوائيا إلى حد ما، وأقرب إلى الصدفة التاريخية منه إلى الحتم التاريخى، ولا نقول الجغرافى بالضرورة. إذن لتغير وجه التاريخ والمنطقة جميعا. وعلى الأقل، فلقد كانت مصر حرية بأن تستقطب إلى الأبد زمام القيادة والزعامة فى العالم العربى

الإسلامى، ولعلها كانت قد أقامت صرح الوحدة العربية راسخا ونهائيا منذ ذلك الحين، وأسست دولة الوحدة الكبرى لقرون الآن.

ومهما يكن الأمر، فكما فعلت مصر من قبل بوعى استراتيچى تام، زحفت لمعركتها إلى خط دفاعها الأول جغرافيا وتاريخيا، فكانت مرج دابق خلب على التخوم بين الأناضول وسوريا. وكأنما جاءت الهزيمة لتؤكد التجربة التاريخية التى تحدد مصير مصر على أرض الشام، إذ لم تصمد مصر بعدها فى خط دفاعها الأخير فى قلب أرضها فى ريدانية القاهرة. فكانت تلك أول مرة تقع فيها مصر لقوة استبسية منذ الهكسوس والفرس. وبذلك عادت مصر لتحكم لثانى مرة من متروبول واحدة، استنبول بعد بيزنطه، وكانت تلك أول وآخر مرة من نوعها، كما كانت بذلك أطول عاصمة استعمارية فى تاريخ مصر، نحو ٧ قرون (٣٠٠ سنة تحت بيزنطه + ٤٠٠ تحت العثمانية). وبذلك أيضاً ولأول - ولآخر - مرة انتزعت قوة خارج العالم العربى الزعامة

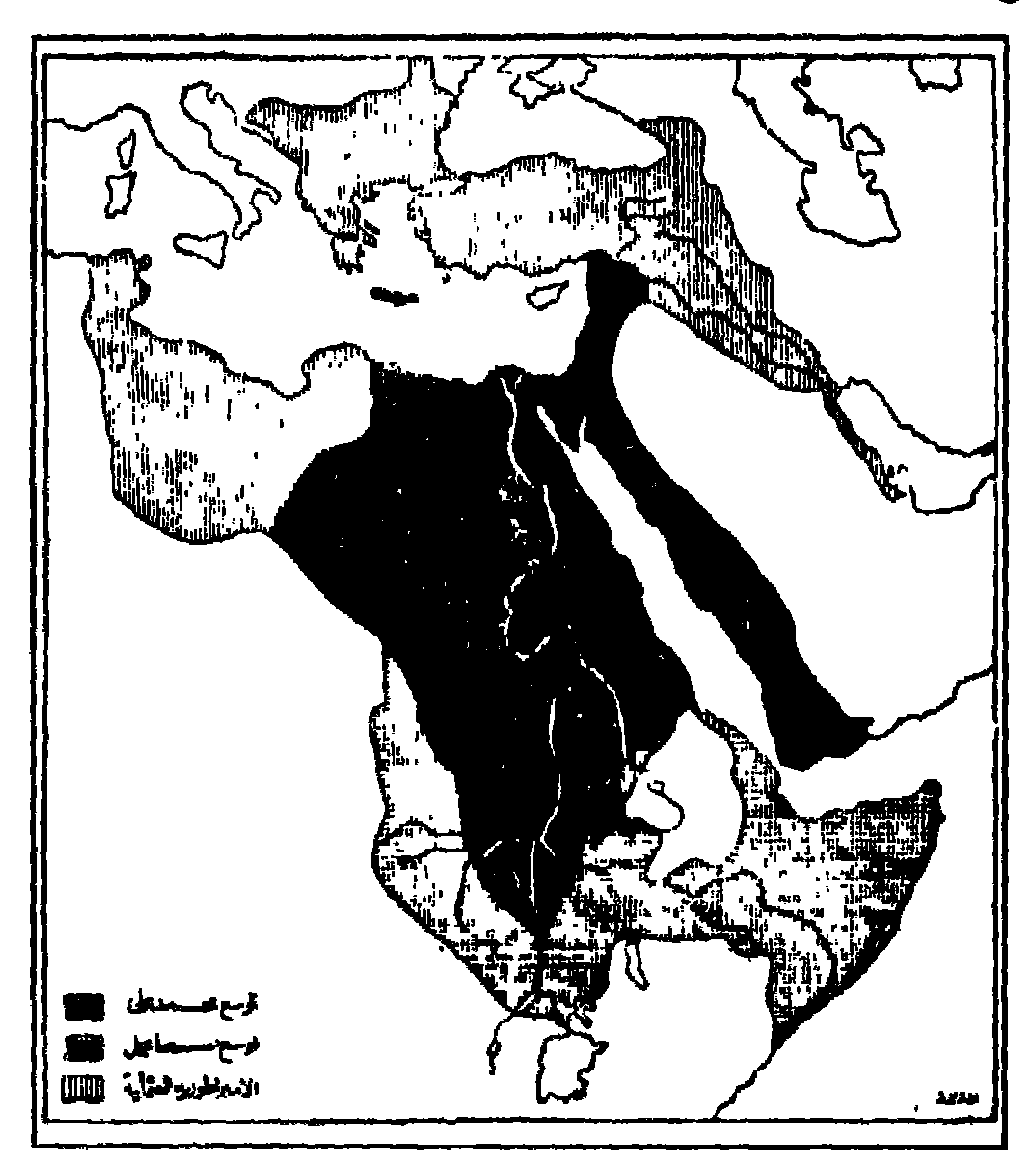
فيه، فحرمت به مصر، ومصر بالتحديد، من دورها الطبيعى، وأنهت بغير حق وقبل الأوان بكثير إرثها التاريخى الذى آل إليها بحق قبل أو منذ الأيوبية على الأقل.

ورغم تبعية قرون أربعة للاستعمار التركى - البعض يعدها ثلاثة باعتبار أن تبعية القرن التاسع عشر كانت صورية بحتة أو نوعا - فإن مصر لم تعدم وضعا خاصا فى كثير من الفترات. ففى حدود هذه التبعية كانت لها ملحقاتها فى الحجاز، وأحيانا فى الشام. ولكن المثل الدال يأتى فى صورة انتفاضات أو انتقاضات جعلتها دولة داخل الدولة، بل كادت يوما ما وفى معنى ما تجعلها دولة فوق الدولة. ولقد نقصد بهذا حركة على بك الكبير فى القرن الثامن عشر. حيث فتح اليمن والحجاز والشام لحسابه، وأنشأ علاقات خارجية بعيدة المدى، خاصة مع البندقية والروسيا العدوة التقليدية لتركيا، فخرج بمصر من المحلية إلى الدولية، غير أن محمد على بلاشك المثل الكلاسيكى الأعلى.

آخر إمبراطورية مصرية

معه - محمد على - تحولت ولاية مصر العثمانية إلى مبراطورية مصرية كاملة. تشمل الحجاز ونجد واليمن وسواحل لخليج العربى والشام والسودان وكريت، وتنشر أسطولها فى لبحرين المتوسط والأحمر، لتصبح قوة أمفيبية حقيقية تسيطر على حوض المتوسط الشرقى، وتكاد تحيل البحر الأحمر بحيرة مصرية خالصة. أو كما يقول بحق دريو «من الخليج الفارسى إلى الصحراء الليبية، ومن السودان إلى المتوسط، وعلى هذا الجانب وذاك من البحر الأحمر، تمتد على مساحة خمسة ملايين كيلو متر مربع: عشر مرات مساحة فرنسا، ونصف أوربا، «إمبراطورية نابليونية أو فرعونية». بل لقد كانت طموحات محمد على تشمل بعد الصحراء الليبية طرابلس وتونس، كما عرضت عليه فرنسا الاشتراك فى حملة الجزائر، وكانت أيضاً تشمل بعد السودان الحبشة، لولا بريطانيا وخوفها من أن يهدد طريق الهند كلية.

وعلى أية حال، فلعل تلك الإمبراطورية قد جمعت بذلك بين أبعاد جغرافية .



شكل ١٩ - الإمبراطورية المصرية في القرن الماضي. لاحظ كيف تزيد مساحتها على نصف مساحة الإمبراطورية العثمانية المتروبول

لم تصلها مصر فى أى عصر من عصورها الإمبراطورية القديمة. فاذا أضفنا أن هذه الإمبراطورية المصرية تكاد تعادل من الإمبراطورية العثمانية نصفها مساحة، لحق القول بأن الإمبراطورية العثمانية فى واقعها ووقتها إنما كانت دون الاسم وقبله مملكة ثنائية dual monarchy كإمبراطورية النمسا - المجر المعاصرة على نحو من الأنحاء، أو إن شئت حكما ثنائيا condominium بين تركيا ومصر بالدقة. فما عادت مصر مجرد ولاية أو إيالة أخرى فى الإمبراطورية، أو حتى كبراها، وإنما المنافس الحقيقى لها، والند والغريم الوحيد.

والحقيقة أن ميزان القوة بين دائرة مصر ودائرة آسيا الصغرى كاد ينقلب فى الاتجاه العكسى حين اخترقت مصر محمد على قلب الأناضول، وهددت الأستانه فى وقت ما - كل أولئك فى إطار التبعية الشكلى! لقد أصبحت مصر «رجل الإمبراطورية القوى» فى الوقت الذى تحولت الإمبراطورية نفسها إلى «رجل أوربا المريض». ويرى البعض هنا أن موقعتى حمص ونصيبين هما

المقابل المضاد لمرج دابق والريدانية تاريخيا واستراتيجيا، بهما ثم الثأر وتصفية الحساب نهائيا بين الدائرتين الجغرافيتين. بل إن البعض ليرجع بالمقابلة إلى التاريخ القديم، فيعدها الرد على تحدى الحيثيين فى العصر الفرعونى.

بل لقد وصلت طموحات محمد على إلى حد الوصول إلى الخلافة فى استانبول نفسها. وبالتالى إلى زعامة العالم الإسلامى. وبدا هذا وشيكا، أو أوشك، حين تكشف عجز تركيا عن مواجهة التهديد الروسى فى المضايق، وبدأت الطبقة الحاكمة فى استانبول تقول علنا «إن المصريين مسلمون مثلهم، ومن الأفضل أن يحكموا هم الأستانه، من أن يحكمها الروس».

ولنا هنا، مرة أخرى، أن نتصور ما كان يمكن أن يحدث فى التاريخ الإقليمى، بل والعالمى لو كانت مصر محمد على قد وصلت إلى الأستانة وفرضت عليها قوتها أو سيطرتها. أكانت تحقق دولة الشرق العظمى الأولى، التى تقف ندا للقوى العظمى

وفى وجه أوربا الاستعمارية، ترث العثمانية، وتستحيى الإسكندر وتكرر نابليون؟ أو على الأقل، هل كانت تحققت دولة الوحدة العربية الكبرى، لا سيما أن محمد على وجيوش إبراهيم كانت بالفعل تحقق الوحدة العربية فى كل معاركها وانتصاراتها؟

القوى واستراتيچية المضاربة

أيا كان الرد، فإذا كانت هذه الفورة قد انتكست فى النهاية وعاد الاستعمار التركى بكامل ثقله، فما ذاك إلا لأسباب تؤكد الوجود المصرى الاستراتيچى أكثر مما تنفيه، وتلك هى استراتيچية صراع القوى، القوى العظمى، وبتحديد أكبر لعبة صراع قوى البحر والبر. فلقد كان يحكم سياسة القوى البحرية العظمى السائدة حينئذ، وعلى رأسها بريطانيا بصفة خاصة، استراتيچية مزدوجة قطباها هما: أولا حصار واحتواء الروسيا - كقوة البر العظمى - ومنعها من التمدد والخروج إلى المياه الدافئة، ثم ثانيا تأمين طريق الشرق أو الهند البحرى عبر الشرق الأوسط.

وللهدف الأول تبنت القوى البحرية سياسة معاونة تركيا بأى ثمن فى وجه الخطر الروسى، والمحافظة على الإمبراطورية العثمانية من الانهيار داخليا أو خارجيا، مما مد كثيرا فى عمر الرجل المريض أطول مما ينبغى. وللهدف الثانى كانت سياسة دول غرب أوروبا البحرية، خاصة بريطانيا، هى ألا تسمح مطلقا بأن يقوم مركز قوة دولى حقيقى فى مصر، وكانت على استعداد لأن تفعل أى شىء لمنع قيامه ولتحطيمه إذا قام.

ومن هنا كان عداء بريطانيا العامد والحاقد لمصر محمد على، ومحاربة محاولتها الاستقلال عن تركيا من جهة، ومن جهة أخرى إيقاف تمدد إمبراطوريتها حين بدأت تهدد طريق الهند تجاه الحبشة والبحر الأحمر والخليج العربى. وبالاختصار، لقد كانت كل زيادة فى قوة مصر، من وجهة استراتيچية القوى العظمى، تعنى انخفاضا فى قوة تركيا، وكل إضعاف لتركيا يعنى زيادة الخطر الروسى فى الشمال، وتهديد طريق الهند فى الجنوب.

من هنا فعلى حين كان محور استراتيچية تركيا من أجل الإبقاء على الإمبراطورية هو سياسة المضاربة stalemate، مضاربة قوى البحر بريطانيا وفرنسا بقوة البر الروسيا، وأحيانا النمسا، كان محور استراتيچية مصر من أجل الاستقلال وتوسع الإمبراطورية هى أيضاً سياسة المضاربة، ولكن مضاربة الكل بالكل، أحيانا بريطانيا بالروسيا، وأحيانا تركيا بفرنسا، ولكن أساسا بريطانيا بفرنسا، وتركيا بالروسيا.

وهذه الخطة الأخيرة هى التى تفسر تأرجح مصر محمد على من حين إلى حين بين محاولة التقارب مع تركيا ومصالحة السلطان والحرب له، وبين الانتقاض عليه والحرب معه، وكذلك التناقض الظاهر أو الكامن بين سياسة محمد على «العثمانية» وسياسة إبراهيم «العربية». والخطة نفسها هى التى تفسر محاولة محمد على من وقت إلى آخر استمالة بريطانيا، والتخفيف من عداء بالمرستون الدائم من ناحية، ومن ناحية أخرى نكوص فرنسا وتخليها عن مصر أحيانا، رغم صداقتها التقليدية أو النسبية لها.

ولهذا أيضاً فاذا كان من الصحيح أن عداء بريطانيا الأساسى والدائم كان فى النهاية من أكبر أسباب انهيار الإمبراطورية المصرية فليس صحيحاً على الجانب الآخر ما كان يزعمه بعض الفرنسيين من أن مصر كانت مدينة باستقلالها لصداقة فرنسا. وإنما بقوة استراتيچية المضاربة، التى فرضتها أصلا بقوتها الذاتية وحدها، استطاعت مصر أن تنتزع استقلالها الفعلى عن تركيا، وأن تحافظ على إمبراطوريتها المتوسعة بين أطماع وعداء الآخرين جميعا، كما لم تسقط هذه الاستراتيچية وتسقط معها مصر إلا حين اجتمع عليها الآخرون.

فكما كلفت سياسة المضاربة هذه تركيا ثمنا باهظا هو التغلغل الأوربى السلمى والامتيازات الأجنبية فى الإمبراطورية، كلفت مصر نفوذ القناصل، وبداية التوغل السياسى والاقتصادى. على أنه نظرا لاختلاف سياسة القوى من الطرفين اختلافاً جذريا، اختلفت المصائر تماما. فعلى حين أدت تلك السياسة إلى مد عمر تركيا قرنا على الأقل أكثر مما كان يمكن لها أن تعيش، فإنها

على العكس فى مصر أدت إلى تقصير عمرها قبل الأوان، ربما قرنا أيضاً على الأقل. ولولا هذا وذاك لربما سقطت الإمبراطورية العثمانية قرنا أو نحو قرن قبل ما حدث فعلا، ولربما كانت مصر بنفس المدى الزمنى دولة مستقلة تماما. بل ولربما ورثت تلك الإمبراطورية فى معظمها أو بعضها.

هذا، وعلى مقياس أكثر تواضعا، وبقوة أقل بروزا، تكررت الاستراتيجية نفسها بعد محمد على، خاصة مع إسماعيل. فقد ظلت القوى بعد محمد على تحاصر مصر وتكبلها داخل حدودها الإقليمية، ومضت تتغلغل داخلها بمصالحها السياسية والاقتصادية والاستعمارية. ومع ذلك استطاعت مصر تحت إسماعيل وباستراتيجية المضاربة أن تكسر حصار القوى مرة أخرى، وتخرج من قوقعة المحلية التى أريدت لها وفرضت عليها. إلا أن استراتيجية إسماعيل فى المضاربة تختلف جذريا عن تلك التى تبناها محمد على، فهى قوة السياسة بدلا من سياسة القوة، واستراتيجية السلم

بدل استراتيچية الحرب.

وفى ظل هذه الاستراتيچية خرجت مصر من جديد إلى المسرح الدولى، وتداخلت بشدة فى السياسة الأوربية، ولعبة القوى العالمية، كما أنشأت إمبراطورية أخرى لا بأس بها، وإن كانت لا تقارن بالطبع بإمبراطورية محمد على الشامخة. فإذا كانت مصر قد فقدت الشام والجزيرة العربية فى الشمال، فقد عوضت بتمدد حاسم وشاسع فى الجنوب، فقفزت إلى هضبة البحيرات والصومال، وشملت القرن الإفريقى، وأشرفت على المحيط الهندى. وبهذا تحرك جسم الإمبراطورية المصرية الجديدة كليا نحو الجنوب، وانتقل من آسيا تماما إلى إفريقيا أساسا، متحولة بذلك من إمبراطورية نيلية - عربية إلى إمبراطورية نيلية - إفريقية. ولكن مرة أخرى اجتمعت القوى جميعا لتضع حدا لهذه الإمبراطورية، بل ولتضع يدها على مصر نفسها. وهذا ما ينقلنا فى الوقت نفسه إلى المرحلة الختامية فى تاريخ مصر مستعمرة.

استراتيچية المستعمرة

فيما عدا هذه المرحلة الختامية، التى تتطلب وتستحق دراسة مفصلة منفصلة، تم لنا الآن استعراض مراحل مصر مستعمرة من الناحية الچيوبوليتيكية. ولقد آن لنا عند هذا المدى أن ننظر إلى هذا الشريط الطويل بلقطاته المتتابعة نظرة تلسكوبية شاملة، تستخرج من تطوراتها أو تكرارها، ومن متغيراتها وثوابتها تلك القواعد والضوابط الأساسية التى يمكن أن تقدم مفاتيحها الاستراتيچية العامة، خفيفة الحمل فى الذهن، مثلما هى شاملة فى التطبيق.

المتغيرات التاريخية

تخلف الموضع عن الموقع

فأولا، لماذا حدث الانقلاب الخطير الذى تحولت به مصر من إمبراطورية عظمى إلى مستعمرة أو شبه مستعمرة؟ من الصعب أن نجد تفسيرا لهذا فى تغييرات داخلية فى الموضع نفسه، أو فى الموقع

الخارجى، ولكن من السهل أن نتقصاه فى تغييرات خارجية فى العلاقة النسبية بين الموضع وبين الموقع. لقد ظلت موارد مصر وإنتاجيتها وطاقتها البشرية، بالقوة إن لم يكن بالفعل، عاملا ثابتا أساسا فى المعادلة. وذلك باعتبارها وظيفة دائمة للرى الحوضى. صحيح أنها كانت تتعرض لذبذبات خطيرة أو طفيفة. إما بعوامل طبيعية كالفيضان. أو بشرية كسوء الإدارة وضبط النهر، ولكن مثل هذه الذبذبات ليست حادثة. طارئة بل هى كامنة فى نظام البيئة الفيضية.

أما الموقع فقد ظل هو قلب العالم المعمور المتوسع – على الأقل حتى كان كشف الرأس. أما هذا الكشف فكل ما حدث هو توسع المعمور إلى آفاق جديدة مترامية لم تفعل سوى أن أكدت خطورة موقع مصر، وزادت من توسطها، وجعلتها ركن الزاوية بحق بين عوالم وقارات «جديدة» أكثر منها مجرد نواة فى حلقة أو دائرة مغلقة. بل إن الأبعاد الحقيقية والشخصية الكامنة لموقع مصر لم تكتمل وتبرز فى الحقيقة إلا بعد هذا التوسع فى

العالم المعمور. فمن قبل لم تكن إلى حد بعيد أكثر من مجرد رقعة غنية – موضع أثير – بين مجموعة من المواضع الفقيرة.

أما الآن فقد أصبحت موقعا فذا. بصرف النظر عن ثروته أو عناه: لقد أصبحت «مفتاحا جغرافيا» لكل الأبواب – أبواب الشرق والغرب، الهند وروما، وأبواب البر والبحر، فارس واليونان... إلخ. ولم تعد معادلة الصراع بين الرمل والطين تكفى لتفسير التاريخ المقبل، بل قد طغت عليها معادلة جديدة. ظهرت مع توسع المعمور، وهى صراع البر والبحر. وقد كان من الممكن نظريا أن تطفر الإمبراطورية المصرية القديمة مع هذه الطفرة الجغرافية إلى إمبراطورية عالمية من مقياس يزرى بما عرفته من قبل، وذلك بحسبانها تملك الآن الموقع المفتاح الجديد. إلى جانب الموضع الغنى القديم. ولكن العكس هو الذى حدث فعلا. لقد فقدت مصر استقلالها عند أول لقاء بين القوى الجديدة. فلماذا؟

لقد تكشف المعمور المتمدد عن قوى جديدة، مواضع

أغنى، وقواعد أرضية وبشرية من مقياس أضخم من المقياس المصرى. وفى صراعاتها فيما بينها، أو فيها بينها وبين القوى القديمة وجدت هذه القوى أن المفتاح يرقد دائماً فى أرض الزاوية تلك - مصر، ومن هنا أصبحت قبلة الغزاة. ونظرا لأن وزن موضعها لم يعد يسعفها إزاء هذه القوى الأكبر جرما، فقد وقعت مصر فريسة لها. بمعنى آخر، إن الانقلاب الذى حدث فى مصير مصر، هو أن خطر موقعها زاد كثيرا عن قوة موضعها. لقد تخلف الموضع عن الموقع، ولم يواكب تطوره، ولم تعد إمكانيات الأول التقليدية ترقى إلى متطلبات الثانى الباهظة.

الأخطار الخارجية

تعدد الأخطار الخارجية

رأينا فى عصر الإمبراطورية أن مواقع القوة العالمية القديمة كانت محددة بصرامة بين مثلث مصر - العراق - آسيا الصغرى. ولكن عصر المستعمرة بدأ حين أصبحت مراكز وزمام القوة فى

الشرق الأوسط تقع خارجه. ومع هذا التطور تحدد التغيير الجذرى فى موقع مصر الاستراتيجى - كما فى موقع الشرق الأوسط كله - فى معادلة أساسية، وهى أنه تحول من «قوة قطبية» أى قوة مركزية فى ذاتها تحصر بينها مناطق نفوذ وقوى تابعة، إلى «قوة بينية» أى منطقة تابعة محصورة بين قوى قطبية جديدة. وفى هذا الموقف الجديد أصبحت بالضرورة «جبهة ارتطام أو تصادم» بين تلك القوى القطبية الجديدة.

وإذا كانت أهم القوى القطبية فى عصر الإمبراطورية تتركز فى مصر والعراق الفيضيتين، فإنها فى عصر المستعمرة سوف تستقطب أساسا فى الجزيرة العربية وتركيا الرعويتين. شبه الصحراويتين. أى أن محور القوة داخل المنطقة انقلب من قاطع عرضى إلى قاطع طولى. وإذا كان الصراع بين الرمل والطين هو النغمة السائدة فى عصر الإمبراطورية، فإن الصراع بين البر والبحر هو الذى سوف يسود فى عصر المستعمرة. وهذا التطور والتوسع يعكس تزايد مجال الأخطار الخارجية على المنطقة.

ويبقى بعد هذا أن نميز بين ثلاث مراحل وتطورات هامة فى طبيعة ومصدر القوى الغازية. فإذا كنا من قبل قد وجدنا الصراع التاريخى يختزل نفسه فى معادلة الصراع بين الرمل والطين فى الدرجة الأولى، أى بين قوى البر والبر أساسا، فهاهنا تبرز إلى جانبها وعلى قدم المساواة، بل وعلى التناوب، معادلة الصراع بين البر والبحر. فالمرحلة الأولى - من الغرب - مرحلة استعمار بحرى استطالت إلى ١٠٠٠ سنة كاملة. تتمثل فى الاستعمار الكلاسيكى اليونانى والرومانى والبيزنطى من القرن الـ٣ ق.م إلى القرن الـ٧م. والمرحلة الإسلامية، أو الوسيطة من العرب حتى الأتراك تعود فيها السيطرة لقوى البر من الشرق لأكثر من ١٠٠٠ سنة أخرى، حتى القرن الـ١٩. وفى المرحلة الثالثة والأخيرة يعود الاستعمار البحرى الغربى الحديث ممثلا فى الحملة الفرنسية ثم الاحتلال البريطانى.

تطور خطر البر والبحر

غير أن مصائر مصر ستختلف فى جوانب عن مصائر نظير

قديم كالعراق. فالجانب البحرى فى مصر أوضح منه فى العراق وإن جمعت بينهما الطبيعة الأمفيبية بدرجة أو بأخرى. فبحكم موقعه قريبا من قلب العالم الآسيوى، وبعيدا عن أوربا البحرية، كان العراق أكثر تعرضا من مصر لأخطار قوى البر، بينما قل أن تمتد ذراع القوى البحرية إليه. أما مصر فإن موقعها على ناصية القارتين بعد بها عن قلب آسيا الفارسى البرى، ونأى بها كذلك عن أعماق إفريقيا. قارن مثلا أطوال عمر الاستعمار الفارسى البرى (البارثى والساسانى) والاستعمار الكلاسيكى البحرى (الإغريقى والرومانى) فى كل من العراق ومصر: فالأول خضرم فى العراق قرونا مقابل عقود فى مصر، بينما أزمن الثانى فى مصر طويلا. حيث لم يقم فى العراق إلا عابرا. قارن أيضاً ارتباط مصر دون العراق تقريبا بالصليبيات البحرية، فى مقابل ارتباط العراق أكثر بالمغوليات البرية.

لذلك فكثيرا ما سنجد متتالية چيوبولتيكية تكاد تتكرر كالقانون، وتتخلص فى أن موجات القوى الأسيوية التى تستهدف

المنطقة، غالبا ما تكتسح العراق، ولكنها لا تنتزع إلا نصف سوريا الشمالى، بينما قل أن تتقدم إلى مصر. ولعل هذا أوضح ما يكون فى موجات المغوليات المتوالية. فهاهنا عمق استراتيچى واضح لمصر بالنسبة إلى أخطار قوى البحر من الغرب. وجزء طويل من تاريخ مصر كمستعمرة يرتبط بالاستعمار البحرى، لعله أطول من ارتباطاتها بالقوى البرية، وهو أطول بالتأكيد من نظيره فى العراق مثلاً. مصر إذن أكثر تعرضاً بالطبع لأخطار البحر من العراق المهدد برياً أكثر. ولكن لما كانت أخطار البر هى السائدة والمباشرة فى العصور القديمة، بينما لم تظهر أخطار البحر إلا متأخرة نسبيا، فقد كان العراق معرضا أكثر فى الماضى، ومصر فيما بعد.

وعلى الجملة، فإن الفروق بين مصر والعراق، ليس فقط من حيث الأخطار الخارجية وموجات الجيوش واستراتيچية الحرب، ولكن أيضاً، وكما يتفق من حيث طبيعة التركيب البشرى، وموجات التعمير، ودرجة التعقيد الجنسى، يمكن أن تتلخص

جميعا وتتجسد جيدا بالمقارنة الجغرافية مع غرب وشرق أوربا على الترتيب، لا سيما أن مصدر موجات الأخطار والتعمير فى الحالين واحد، هو قلب آسيا الرعوى الكبير.

فبحكم الموقع، كان وضع مصر أشبه بوضع غرب أوربا إلى حد ما، موقع ومنطقة انتهاء، ومحطة وصول نهائية، أبعد ما تكون عن مصدر الغزو والهجرة، ولذا أقل تعددا وتعقدا جنسيا وتعميريا، وأكثر هضما وتشربا وتجانسا، مثلما هى أقل تعرضا واهتزازا واضطرابا من الناحية الاستراتيچية والسياسية.

أما العراق، إلى الشرق أكثر، وقريبا من قلب آسيا، فهو كشرق أوربا. محطة طريق، وأرض عبور، وهجرات وغزوات متعاقبة لا تنقطع، وبالتالى فهو منطقة عدم نضج وتبلور أو هضم بشريا، متعدد الموجات التعميرية، ومن ثم معقد التركيب للغاية جنسيا، شديد التعرض للغزوات العديدة المتواترة التى لم تفقد عنفوانها بعد، وأخيرا، وفى النتيجة، يسمه الاضطراب والقلقلة سياسيا

وعسكريا.

اتساع محيط الخطر الخارجى

سيلاحظ أن مراكز القوى الأجنبية التى سيطرت على مصر بدأت قريبة منها، ثم تباعدت عنها بالتدريج وباستمرار حتى وقتنا هذا. وقد ترتب على هذا أن مصر ستقع منذ الآن فى أيدى قوى لم تسبق أن وقعت - ولن يحدث أن تقع هى يوما - فى يدمصر. أى أن علاقة التبعية ستكون منذ الآن من جانب واحد للأسف، وليست متبادلة بين الجانبين، كما كان الغالب فى الماضى.

ويمكن جغرافيا أن نتتبع حركة الاتساع والتباعد هذه بحيث تتنضدد فى أنماط إقليمية، وبيئات طبيعية متتالية. سواء على البر أو عبر البحر على النحو التالى. فعلى البر نجد نطاقا من القوى الصحراوية على كل من ضلوع مصر الغربية والجنوبية (الليبيين والإثيوبيين) ثم الشرقية والشمالية (الجزيرة العربية). يلى هذا من الناحيتين، وعلى بعد متزايد نطاق من القوى الجبلية

والهضبية، فإلى الغرب كان المغرب (الفاطمية) وإلى الشرق كان الفرس قديما (البارثية والساسانية) والأتراك حديثا (العثمانية).

أما على البحر، فرغم الانقطاع التاريخى الواسع بين الاستعمار الكلاسيكى والاستعمار الحديث، فإن الكل يرسم - سواء من حيث الترتيب التاريخى أو الجغرافى - محورا قاطعا، يمتد من جنوب شرق أوربا إلى شمالها الغربى: فإذا كان أول استعمار أوربى أتى مصر من وراء البحر هو الإغريقى، فقد انتقل مركزه بعد ذلك بانتظام نحو الشمال الغربى: إلى روما، إلى فرنسا نابليون، إلى بريطانيا القرن التاسع عشر. وإذا كان انتقال مركز الاستعمار الرومانى من روما إلى بيزنطه يمثل ارتدادة عكسية داخل هذا الاتجاه تاريخيا، فإنها لا تكسر ذلك المحور القاطع، بل تكمله جغرافيا. وبذلك أيضاً تبدو آسيا الصغرى، وكأنها حلقة الوصل المشتركة بين مجالى الاستعمار البرى شرقا، والبحرى غربا. وبذلك أيضاً سنلاحظ أن مصر تعرضت للاستعمار من أشباه الجزر الثلاث فى شرق البحر المتوسط، وهى الأناضول واليونان وإيطاليا.

ومن الممكن بعد هذا أن نحدد المجال الاستعمارى الشامل الذى تعرضت مصر لأخطاره عبر تاريخها كله، وذلك من مجموع توزيع تلك القوى الغازية القارية والبحرية. فنجد هذا المجال أشبه بنطاق قاطع يترامى من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى، ويمتد من الجزر البريطانية حتى هضبة إيران، ومن جبال المغرب حتى الجزيرة العربية. والملاحظ أن هذه رقعة أرضية متصلة عموماً تمتد ما بين المحيط الأطلسى غرباً والهندى شرقاً، وتحدها السلسلة الألبية فى آسيا وأوربا من الشمال، والصحراء الكبرى من الجنوب، ولا يستثنى داخلها أو يخرج منها إلا أيبريا أبعد وآخره أشباه جزر البحر المتوسط.

تعدد أغراض الاستعمار

جمعت مصر على مدى تاريخها، سواء على التتابع أو التعاصر، بين كل أنواع الاستعمار فى تصنيفاته المعروفة. فاذا كان الاستعمار الاستغلالى قاسما مشتركا أعظم فى كل استعمار، فقد

عرفت أيضاً الاستعمار الاستراتيجى بأهدافه العسكرية البحتة، كما حدث مع الرومان قديما وبريطانيا حديثا، كما تعرضت (بدرجة أقل كثيرا) لمشاريع الاستعمار الاستيطانى. إما كتجربة واقعة، وإن تكن محدودة أيام الاغريق، وفى ظل الاستعمار البريطانى، وإما كأحلام كما عند نابليون.

أما لماذا هذا التعدد فى أغراض الاستعمار، فلأن مصر من البلاد القليلة التى تجمع بين الموضع الأمثل، والموقع الأمثل، والمناخ الأمثل. فهى بإمكانياتها الزراعية والانتاجية تغرى بالاستعمار الاستغلالى، بينما تعد بموقعها قطب الجاذبية لكل مغامر استراتيجى، فى حين أن مناخها المعتدل دون المدارى شبه المتوسطى لا يعوق مشاريع الاستيطان إذا وضعت، ولو أن كل هذه المشاريع بالذات قد فشلت وأجهضت، لأن حيوية مصر البيولوجية والحضارية كانت كفيلة دائماً - إما بابتلاعها أو لفظها فى النهاية. وقد كان هذا التعدد فى أنواع الاستعمار من العوامل التى مكنته من البقاء طويلا، وأغرته بالتشبث كثيرا، وبنفس القدر ألقى

من الأعباء على حركة التحرير والمقاومة الوطنية.

الأخطار المركبة

لم تكن مصر فريسة هينة فى أى الأحوال، ولم تكن قط «القشة الهشة المكسورة» التى توهمها المتنبىء العبرى، فرغم أنها وقعت ضحية لكثير من القوى الأجنبية والغزاة، فإنها بفضل قوتها الذاتية، وضخامة حجمها لم تقع بسهولة، ولا لأسباب بسيطة، وإنما لعوامل مركبة غالبا، شاذة غير عادية أحيانا. ولعل هذا ما يفسر كيف نجحت بعض القوى فى الاستيلاء عليها، وهى أقل منها حجما ووزنا، وهى متناقضة تبدو بغير ذلك غير مفهومة، وغير منطقية إلى حد بعيد.

من هذه العوامل، التى قد تعمل منفردة أو مجتمعة، ثمة أولا عامل القوة المضافة أو المضاعفة، ونعنى به أن يأتينا الغزاة لا كقوة بسيطة فى ذاتها، بل كقوة مركبة بما أضافت إلى نفسها قبلا من فتوح سابقة، ضاعفت من وزنها وقدراتها ومواردها. فهذا

لقاء ليس بين إقليمين بسيطين سياسيا ومتكافئين، وإنما بين إقليم بسيط وإقليم مركب، بين بلد وإمبراطورية. تلك ظاهرة لا ترقى إلى الإسكندر فحسب، بل تسبقه مع الآشوريين والفرس، ولا تستثنى روما نفسها، وتصدق على العثمانية صدقها على الاستعمار الأوربى الحديث ذاته. وباستثناء هذا الأخير، كانت مصر عادة أكبر وأضخم وحدة فى تلك الإمبراطوريات الاستعمارية، بل غالبا ما كانت تفوق المتروبول على حدة، وتضارعها وتنافسها. والدرس الذى تعلمه هذه الحقيقة بوضوح هو أن مصر ينبغى ألا تقف وحدها فى وجه القوى المركبة المضاعفة.

وهناك عامل آخر، وهو التفوق التكنولوچى. فقديما لم يتغلب الهكسوس إلا بالحصان والعربة، بينما تغلب الأتراك فى العصور الوسطى لتخلف فروسية المماليك وقصورها أمام بارود البندقية، فى حين عجز الأتراك والمماليك فيما بعد ببنادقهم أمام مدفعية نابليون. والواقع أن التخلف التكنولوچى يرقى عمليا فى بعض الحالات إلى أن الاستعمار سلم مصر لبعضه البعض، حتى

لكأنما هو تداعى أو توارث الاستعمار، وذلك كما فعل المماليك للأتراك، وربما كذلك الأتراك للإنجليز، ومثلما فعل اليونان قديما للرومان. ومهما يكن، فالدرس الواضح هو أن مصر، أكثر من أى بلد آخر ربما، لا تملك أن تتخلف عن العصر تكنولوچيا – أو تدفع الثمن باهظا.

دور الرعـــــاة

حكم الرعاة

لقد ألفنا أن نردد عادة، أو دائما كم أصيبت مصر عبر تاريخها بالاستعمار الأجنبى، وكم طال هذا الاستعمار، ولكننا غفلنا غالبا أو تقريبا عن دور الرعاة بالذات فى هذا التاريخ. فلعل أغرب حقيقة فى تاريخ مصر السياسى، ولعلنا أيضاً أقل ما نكون وعيا وإدراكا بها، هى غلبة الرعاة، وحكم الرعاة على الجزء الأكبر من تاريخنا الاستعمارى، وبعض تاريخنا المستقبل. فلا يكاد أحدنا يدرك أو يتصور – أليس صحيحا؟ – أن الرعاة والبدو استأثروا

وحدهم بالسيطرة والحكم فى مصر لنحو خمسى مجمل تاريخها العام من مينا إلى اليوم. ليس هذا فحسب، بل إنهم ليمثلون أطول أنواع ومراحل السيطرة والاستعمار فى كل تاريخنا، حتى ليبلغ ضعف تاريخ الاستعمار البحرى على الأقل. وأخيرا، وفضلا عن هذا، فإن هناك نمطا أو إيقاعا تاريخيا لنمو وتطور هذا الاستعمار وذاك يختلف ويتغير بالتدريج ما بين العصور الفرعونية والعصور الاسلامية. وللتوضيح، إليك هذا الجدول المقارن.

فأول حكم للرعاة فى مصر هو الهكسوس، قرنا ونصف قرن، يأتى فى قلب العصر الفرعونى، ولذا يبدو ظاهرة منفردة معزولة فيه إلى حد الشذوذ تقريبا. فقط بعد فاصل زمنى ألفى، يعاود الرعاة الظهور، ويعودون إلى الحكم والسيطرة، ولكن هذه المرة فى سلسلة متصلة، أو فى متتابعة تناوب فيها الليبيون، ثم الإثيوبيون ثم الآشوريون، وأخيرا الفرس السيطرة على مصر. والغريب أن الليبى كان أطول مراحل هذه السيطرة نحو قرنين، على عكس الإثيوبى والأشورى، فى حين طالت إقامة الفرس إلى

إلى نحو إقامة الهكسوس قديما، زهاء قرن ونصف قرن.

حكم الرعـــاة			الاستعمار البحرى		
القـوة	التـاريخ	المدة بالسنة	القـوة	التـاريخ	المدة بالسنة
الهكسوس	حول القرن ١٨ ق.م	١٥٠	–	–	–
الليبيون	الأسرة ٢٢ – ٢٥	٢٠٠	–	–	–
الإثيوبيون	الأسرة ٢٥	٨٠	–	–	–
الآشوريون	الأسرة ٢٥	١٠٠	–	–	–
الفرس	الأسرة ٢٧	١٥٠	–	–	–
–	–	–	الإغريق	٣٢٣ق.م–٣٠م	٢٩٣
–	–	–	روما	٣٠ق.م – ٣٣١م	٣٦١
–	–	–	بيزنطة	٣٣١م – ٦٤٠م	٣٠٩
العصر الإسلامى	٦٤١ – ١٩١٧	١٢٧٦	–	–	–
–	–	–	فرنسا	١٧٩٩–١٨٠١	٣
–	–	–	بريطانيا	١٨٨٢– ١٩٥٦	٧٤

وعلى الجملة يبلغ مجموع هذه «البطارية» الاستعمارية حوالى ٥٠٠ سنة متصلة، تصل إلى ٦٥٠ سنة بإضافة الهكسوس. وبهذا يمثل حكم الرعاة خلال العصر الفرعونى البالغ طوله نحو ٣٠٠٠ سنة (من ٣٤٠٠ أو ٣٢٠٠ ق.م إلى ٣٢٣ ق.م) أكثر من خمسه، معظمه يتركز فى نهايته، بل ويحتكرها تماما.

ولكن هذا كان أيضاً نهايته هو نفسه، ولو إلى حين. فبعدها وضع الاستعمار البحرى قدمه فى حذائه لمدة ألف سنة متصلة تفصل بين الفرعونية والإسلامية وتمثل نحو خمس التاريخ المصرى كله. وبذلك أديل تماما من حكم الرعاة إلى حكم الملاحين، أو من قوة البر إلى قوة البحر، كما كان هذا التحول إيذانا بتحول مصر من التوجيه القارى الآسيوى - الإفريقى إلى التوجيه البحرى المتوسطى. ومرة أخرى تتابع الاستعمار الجديد «كبطارية» موصولة متكافئة الشحنات تقريبا، تعاقبت فيها اليونان فروما فبيزنطه بنحو ≠ ٣ قرون لكل .

وقد كان هذا أطول مرحلة للاستعمار البحرى فى تاريخ مصر جميعا، بل وربما الوحيدة الحقيقية عمليا. فرغم عودة هذا الاستعمار فى نهاية العصر الحديث مع الحملة الفرنسية ثم الاحتلال البريطانى، فإن مداه يقصر دون القرن بكثير، بحيث لا يعدو نسبيا تذييلا أو ملحقا أخيرا للتاريخ الاستعمارى عموما. ولهذا أيضاً - فرغم ما يبدو من تعاقب - فلعل الأصح أن نقول إن الأخيرة أتت كفاصل بينى، قل «كانترميتزو أو كسندويتش»، داخل الأولى.

مع الإسلام يتذبذب البندول مرتدا مرة أخرى إلى التوجيه الآسيوى القارى من ناحية، وإلى حكم الرعاة معه من الناحية الأخرى. وهاهنا تجبهنا أغرب مرحلة على الاطلاق فى تاريخنا السياسى أو الاستعمارى جميعا. فلمدة ١٣٠٠ سنة متصلة، أى طوال العصر الإسلامى برمته، سيطر حكم الرعاة على مصر. ففضلا عن العرب أنفسهم، لم تكن الأسرات الطولونية، فالإخشيدية، فالفاطمية، فالأيوبية، ثم المماليك فالأتراك من بعدهم

إلا عناصر من الرعاة البدو أساسا، أو على أكثر تقدير من الرعاة - الزراع تجاوزا. أى أن مصر، سواء أكانت ولاية تابعة، أو دولة مستقلة ذاتيا، كانت طوال العصر الإسلامى تحت حكم الرعاة الرحل الغازين أو الوافدين. إن العصر الإسلامى هو عصر حكم الرعاة الأكبر بالضرورة، والامتياز فى تاريخ مصر جميعا.

هذه المرحلة وحدها تعادل إذن ضعف حكم الرعاة القديم فى الفرعونية وزيادة، كما تفوق وحدها مجموع مراحل الاستعمار البحرى قديمه وحديثه. كذلك فبينما سادت سيطرة قوى البحر فى الماضى القديم ثم تقلصت إلى حد التلاشى أو الضآلة عبر التاريخ، فإن سيطرة قوى الرعاة زحفت على العكس صعدا عبر التاريخ من استثناء وحيد فى قلب الفرعونية، إلى مرحلة مؤثرة فى نهايتها، إلى القاعدة المطلقة فى العصر الإسلامى.

أما إذا أضفنا طول حكم الرعاة فى الفرعونية إلى طوله فى العصر الإسلامى، فإن المحصلة هى نحو ١٩٥٠ سنة، أى نحو

ضعف طول الاستعمار البحرى من جهة، أو من ثلث إلى خمسى مجموع تاريخ مصر العام من مينا إلى اليوم (٥٤٠٠ – ٥٢٠٠ سنة). فكأن أطول سيطرة خارجية فى تاريخ مصر إنما تحققت للرعاة الرحل البدو وأشباه الرعاة الرحل البدو. حقيقة مذهلة كأنها الاكتشاف الجديد.

كيف حدث هذا، ولماذا؟ كيف أتيح «لتراب البشرية pous-siére de l'humanité» المخلخل المشتت المشردهذا، كما يسميه برون، أن يطغى على تلك «الإرسابة البشرية» الكثيفة السميكة المستقرة الوطيدة؟ متناقضة جغرافية وتاريخية فذة، لكنما تلك ببساطة هى قصة الرعي والرعاة عموما مع الزراع جميعا فى العالم القديم بعامة، وحول آسيا بخاصة. فغزو الرعاة للبلاد الزراعية المستقرة وسيطرتهم عليها هو أحد أبرز الثوابت والمتكررات التاريخية على امتداد القوس المحدق بقلب آسيا الميت. ابتداء من الصين، إلى الهند، إلى العراق حتى الروسيا وشرق أوربا. وهو يرتبط طبعاً بالفارق الاستراتيجى فى القوة والصراع بين حركية وفروسية الرعاة

الديناميـة الهـجـوميـة وبين استـقـرار الدول الزراعيـة، التى كـانت بالضرورة على الدفاع.

وفى حالتنا فلقد كانت الصحراء، ومعها الرعاة، «فى ظهر» مصـر دائمـا، ومن الظهر قـفـزوا إلى الكـتـفين، ثـم اسـتـقـروا على الرأس. وهذا إنما يشـيـر إلى خطورة الصـراع بين الرمل والطين، ومدى إمكانية طغيان الأول، وإن كنا أميل عادة إلى الاستخفاف بقدراته وإمكانياته، على الأخير الذى نبالغ عادة فى الاطمئنان إلى قوته ومنعته. وفى كل الأحوال، فكمـا أن الصحراء بعد أساسى فى كيـان مـصـر الطبيـعى، فإن الرعـاة بعـد جـوهرى فى تاريخ مـصـر السيـاسى، ودورهم فيه أخطر مما نظن أو نتوقع تقليـديا مثلمـا هو أكبر يقينا مما يتناسب وحجمهم الطبيعى.

ميكانيزم قيام وسقوط الدولة

حين نستعرض تاريخ مصر الجيوستراتيجى بعد الفراعنة، بل منذ الأسرات الأخيرة من الفراعنة، نجد الصورة العامة تتلخص فى

دورة محددة تتكرر بانتظام: دولة أو أسرة حاكمة من الغزاة تقوم ثم تسقط بعد حين طال أو قصر، لتقوم على أنقاضها دولة أو أسرة جديدة من غزاة جدد تلقى بدورها المصير نفسه. والملاحظ كما رأينا توا أن كثيرا من هذه الأسرات، إن لم يكن معظمها، هى من الرعاة الغزاة تؤسس دولا زراعية في بيئة هى جغرافيا كالواحة فى الصحراء، وذلك كجزء من الصراع التقليدى بين الرمل والطين. وهذا وذاك يشير على الفور إلى نظرية ابن خلدون الشهيرة فى العمران والعصبية، ودورهما فى قيام وسقوط الدول.

فابن خلدون شخص وفسر التاريخ العمرانى والسياسى لمناطق واسعة من عالم الصحراء والمزروع فى شمال إفريقيا وغرب آسيا بفكرة العصبية والبداوة، أو عصبية البدو والبادية. فبفضل حياة البداوة الجافة القاسية وخشونتها وصعوبتها، يملك البدو الرحل من الرعاة عصبية حادة متماسكة نادرة التلاحم، تمنحهم قوة وحيوية فى الانقضاض على الدول الزراعية الحضارية المستقرة المجاورة، تضمن لهم الغلبة والاستيلاء عليها، فيئول إليهم الحكم

والملك، وتقوم لهم دولة بالقوة وبحد السيف.

غير أن هذه الأسرة القبلية الحاكمة، التى تعتمد فى سلطانها أساسا على عصبية قبيلتها أو قبائلها الأقارب، لا تلبث أن تتسرب إليها أمراض الحضارة والاستقرار من الدعة والليونة والترف والرفاهية، فيدب إليها الضعف والوهن بالتدريج، إلى أن تفقد عصبيتها فى النهاية، وتتحول إلى سلسلة من الملوك أو الحكام الضعفاء، لا تلبث أن تقع فريسة ناضجة سهلة لأسرة جديدة غازية من الرعاة لاتزال فيها عصبية البداوة البكر، وقوة شكيمة الحياة الرعوية، وغلظتها الخشنة، ولكن الصحية. وهنا تقوم دولة جديدة من الغزاة الرعويين على أنقاض سابقتها، التى بدأت رعوية بدوية وانتهت زراعية مستقرة، لتلقى بدورها نفس الدورة والمصير. وهكذا إلى ما لا نهاية.

والنظرة التحليلية المتعمقة تكشف بسهولة أن نظرية ابن خلدون تكاد بحذافيرها أن تنطبق على مصر، بحيث تقدم مفتاحا

أساسيا لميكانيزم قيام وسقوط الدول والأسرات بها طوال تاريخها كمستعمرة. فتعاقب وتتابع الأسرات الحاكمة، وتوالى دولها العديدة من عرب الفتح أولا، إلى طولونية إلى إخشيدية، إلى فاطمية، فأيوبية بعد ذلك، ثم إل مملوكية برجية فبحرية، ثم أخيرا إلى تركية عثمانية. بل حتى ألبانية محمد على، كل هذا إنما هو ببساطة حلول أسرة رعوية حاكمة جديدة غازية، أو نارحة محل أخرى تدهورت وتحللت بعد أن استقرت، وتحولت عن البداوة والعسكرية إلى الزراعة والحضارة والرفاهية، وتحولت معها إلى الخمول والعقم والعجز. حتى فى العصر الفرعونى المتأخر يصدق القانون نفسه. فالليبيون، ثم النوبيون، فالأشوريون، والفرس على لترتيب، ومن قبل الهكسوس، ما هم إلا رعاة أغاروا واستقروا وحكموا، ثم ضعفوا وسقطوا.

ولعل من أبرز المؤشرات الدالة على هذا العقم والعجز الذى نتتهى إليه كل أسرة وافدة ما وصلت إليه الفاطمية، بربر وعرب لمغرب الجبلى الرعوى، التى دخلت مصر، ووضعت يدها عليها

بثقة واعتداد نادرين، كأنما هى إرثها الطبيعى، والتى أقامت بها صرحا باذخا وادعاءات أعرض. ففى نهايتها بلغت الفاطمية من الاتضاع المؤسف المخجل، والانهيار التام والعجز المطلق عن تصريف الأمور ومواجهة الأزمات ما حتم استدعاء أجنبى وافد — بدر الجمالى — من أرمينيا الرعوية الجبلية لإنقاذ الموقف. وبالمثل وضع صلاح الدين الأيوبى من كردستان المماثلة نهاية للفاطمية، إلى أن وضع المماليك المجلوبين من جبال القوقاز نهاية للأيوبية بدورها.

كذلك فلقد رأينا كيف تدهور المماليك كعصبية ورجال حرب. فعزفوا عن القتال وحمل السلاح، وانزلقوا إلى حياة التجارة والأسواق والدعة والترف. بل وانحط بعضهم إلى الاستجداء... إلخ. لقد فقدوا بالتدريج هم الآخرون عصبيتهم وشكيمتهم ودورهم كمحاربين أشداء. فكان الفشل والإحباط والفوضى الشاملة التى آلت إليها المملوكية هى التى مهدت الطريق للغزاة الجدد من رعاة الأناضول العثمانيين الذين مازالوا على غلظتهم البكر وشراستهم البربرية.

ولقد كان ما أصاب مصر من تدهور مخيف، كجزء مما أصاب الدولة العثمانية في أخرياتها، هو بدوره الذى مكن لمحمد على أن يرثها من باطنها بعصبية جديدة، هى قبيلته التى لم يلبث أن استقدمها من موطنه فى هضباب وجبال ألبانيا ومقدونيا الرعوية. (هل نضيف فى النهاية أن التخبط والعجز الفاضح فى مصر ما قبل الثورة يحقق النظرية والدورة حتى آخر لحظة فى تاريخ مصر الحديثة، بحيث كان هو الذى وضع نهاية – ليس فقط لدورة الأسرة الحاكمة، ولكن لدورة عصر المستعمرة برمته، وبدأ الحكم الوطنى لأول مرة منذ ٢٠٠٠ سنة؟)

الاستعمار الأوربى الحديث

الصراع الاستعمارى

منذ طرد الرومان، ومع فشل الحملات الصليبية البحرية، وإلى أن ظهر الاستعمار الأوربى الحديث، لم تخضع مصر لقوة بحرية أجنبية، أو تتعرض لأخطارها جديا. ولكن مع ظهور

الإمبراطوريات البحرية المأموث بمصالحها الكوكبية واستعمارها العالمى، لم يكن مفر من أن تصبح مصر قطب الجاذبية فى الاستراتيچية البحرية، ولن تلبث أن تكون أرض معركة فى كل صراع عالمى. لقد كانت قوى الاستعمار ترى فى مصر منطقة أهم من أن تترك لنفسها، وأهم بالتأكيد من أن تترك لغيرها. حتى قبل القناة - قناة السويس - ذلك. بل حتى قبل الحملة الفرنسية. فنحن غالبا ما نغفل عن أن الفيلسوف ليبنتز، منذ أكثر من قرن قبل نابليون، وبالتحديد فى ١٦٧٢ ، كان يقترح على لويس الرابع عشر أن يضرب الهولنديين الذين رادوا البحار ما بين أوربا والهند فى ذلك الوقت «rouliers des mers, wagoners of the sea» وذلك باحتلال مصر. بل أكثر من ذلك نغفل عن أن لويس الـ١٤ عرض على تركيا مشروع شق قناة مباشرة بين البحرين عدة مرات دون جدوى، وأن فرنسا ما برحت طوال القرن الـ١٨ تدرس سرا إمكانية الاستيلاء على مصر، لكى تكون مستعمرة فرنسية. وبالمثل ومن قبل فكرت وتطلعت النمسا.

الحملة الفرنسية

ولكن نابليون هو أول من وضع هذه الصيغة موضع التنفيذ، وكانت الحملة الفرنسية أولى محاولات القوى البحرية للسيطرة على أرض الزواية، التى اعتبرها نابليون أهم موقع استراتيچى فى العالم أجمع. حتى قيل من بعده: «قل لى من يسيطر على مصر، أقل لك من يسيطر على العالم». ومهما يكن من أمر، فقد جددت مصر موقع واحدة من كبريات مواقع الصراع البحرى الفاصلة – أبو قير. وبديهى أن اللقاء بين فرنسا نابليون ومصر المماليك كان أول لقاء منذ الصليبيات بين حضارتين لاندية بينهما الآن قط. وعدا هذا التخلف الحضارى العام، كان التخلف التكنولوچى يعنى مباشرة أنه مواجهة بين المدفعية الحديثة وبنادق الفرسان، لعلها الأخيرة من نوعها فى التاريخ بين فروسية العصور الوسطى «وقنبر» العصور الحديثة. فكانت النتيجة محتومة، وكررت التركية – المملوكية بذلك قصة المجابهة بينهم هم أنفسهم من

قبل، منذ ثلاثة قرون.

وقد كانت خطة نابليون العظمى أن تصبح مصر «لؤلؤة الإمبراطورية الفرنسية»، بمثل ما كانت الهند «لؤلؤة الإمبراطورية البريطانية». ويبدو أن نابليون – الذى كان يحاول أن يكرر الإسكندر – كان يستهدف فى النهاية نوعا أو آخر من الاستعمار الاستيطانى على نحو ما فعل الإغريق فى مصر من قبل قديما، أو شبه ما فعله الفرنسيون فى الجزائر من بعد. فقد كتب كبير علماء الحملة موبخ يقول «لو أن ٢٠ ألف أسرة فرنسية استوطنت هذه البلاد، ليعمل أفرادها بالمشروعات التجارية والمؤسسات الصناعية... إلخ، لأصبح هذا البلد أجمل مستعمراتنا وألمعها وأفضلها موقعا». ومن قبل عد البارون دى توت مصر مستعمرة مثالية، لخصوبة أرضها، وصلاح مناخها لإقامة المستعمرين الفرنسيين.

ومن بعد كشف نابليون بنفسه أحلامه فى اعتراف صريح فى مذكراته فى المنفى Memorial St. Heléne، إذ كتب يقول:

«تأمل ما تصبح عليه حال هذه البلاد الجميلة بعد خمسين سنة من الرخاء والحكم الصالح. إن المخيلة لترتاح إلى صورة جذابة: ألف هويس تتحكم فى طول البلاد وعرضها، لتوزع ماء الفيضان، وثمانية أو عشرة ملايين قامة مكعبة من ماء النيل، تضيع كل عام فى البحر، يمكن أن توزع على كل منخفضات الصحراء، وفى بحيرة موريس حتى تبلغ الواحات، وأبعد منها إلى الغرب. أما إلى الشرق فتبلغ البحيرات المرة، وكافة منخفضات برزخ السويس، وفوق امتداد الصحراء بين البحر الأحمر والنيل. وعدد كبير من الطلمبات البخارية أو طواحين الهواء ترفع المياه إلى خزانات عالية ينحدر منها الماء لرش الأرض وريها». ثم يسترسل نابليون فيمضى إلى هدفه الأبعد قائلا: «وتأمل هجرات إلى مصر، غفيرة الأعداد، من أعماق إفريقيا، ومن بلاد العرب والشام واليونان وفرنسا وبولندا وإيطاليا وألمانيا، تضاعف عدد سكانها أربع مرات».

وإذا كانت الحملة قد فشلت لعوامل ليس أقلها المقاومة

لوطنية الصامدة الممثلة فى ثورات القاهرة، فقد لفتت الأنظار بصورة درامية إلى موقع مصر الحاكم بعامة، وكشفت للغريمة لبحرية بريطانيا بخاصة أن مصر هى «عنق الهند» الذى يمكن أن تخنق منه الإمبراطورية. حتى إذا كانت قناة السويس أصبح عنق الهند فى نظرها هو «شريان الإمبراطورية وخط الحياة» فيها. ومن هذا وذاك تحددت استراتيجية الاستعمار البريطانى فى مصر: تحطيم قوتها البشرية والعسكرية أولا، ثم الاستيلاء عليها ثانياً. ومن المنطلق الأول، كانت خططها - كما رأينا - لتحطيم إمبراطورية مصر محمد على (حملة فريزر) وتدمير قوتها البحرية الصاعدة (معركة نفارينو) وإخضاعها للاستعمار التركى ولاية أو إيالة متقوقعة (معاهدة لندن). ومن المنطلق الثانى، ناورت لتشارك فى شركة قناة السويس بعد أن حاربتها طويلا، وجاءتها صفقة أسهم القناة لتكون - بتشبيه الكاتب الإنجليزى هـ. ا. ل فيشر - كمن تعثر صدفة فى ثروة ضخمة. ظل غيره يكدح فيها (فرنسا) فالتقطها هو ببساطة (بريطانيا). ثم تقدمت منها وبعدها، لتضع يدها على مصر ذاتها.

بين الحملة والاحتلال

مقارنة استراتيچية

وإذا كان لابد هنا من مقارنة جيوستراتيچية بين الحملة الفرنسية والاحتلال البريطانى، فإن علينا أولا أن نلاحظ الفرق الجذرى بل المفارقة الساخرة فى وضعيات الصراع فى الحالين. فرغم أن كليهما غزو استعمارى سافر ومبيت من جانب أكبر قوة أوربية بحرية حديثة فى عصرها، ورغم أن المواجهة كانت أبعد شىء عن الندية والتكافؤ فى الحالين، فقد كان الفرق الحضارى والعسكرى فى حالة أكبر منه بكثير فى حالة الاحتلال.

حقا لم تأت فرنسا الحملة فى نهاية القرن الـ١٨ إلا عشية أو قبيل الانقلاب الصناعى، كما كانت قد فقدت إمبراطوريتها الاستعمارية الأولى قبل الثورة، بينما أتت بريطانيا فى ثمانينيات القرن الـ١٩ فى أوج الانقلاب الصناعى الذى صنعته وقادته، وذلك أيضاً على قمة موجة أكبر إمبراطورية استعمارية حديثة

عرفها العالم حتى ذلك الوقت، ومع ذلك فلقد كانت مصر في الحالة الأولى ما تزال في أعماق عصورها الوسطى وعصر الفرسان، بينما كانت في الثانية قد تحولت إلى دولة عصرية متطورة نسبيا ذات حضارة وجيوش على الطراز الأوربي الحديث. ومع ذلك فقد جاءت الحملة لتذهب، بينما جاء الاحتلال ليبقى.

التفسير الوحيد، رغم استبسال المقاومة الشعبية في الحالين على حد سواء، هو خيانة النظام الحاكم في الحالة الأخيرة، ذلك الذي استدعى الاحتلال الأجنبي لحمايته من الثورة العرابية الشعبية. ولولا ذلك لكان مصير الاحتلال البريطاني على الأرجح كمصير الحملة الفرنسية، ولما عمر أطول مما عمرت.

أما عن استراتيجية المعركة، فلنلاحظ أولا أنه بينما أتت الحملة من الغرب، جاء الاحتلال من الشرق. فقد اندفعت الحملة الفرنسية من الإسكندرية عن طريق فرع رشيد حيث قوبلت بمقاومة نظامية وشعبية عنيدة في سلسلة من المواقع

المتعاقبة، وإن كانت قد تخطتها بانتظام: الإسكندرية، صحراء البحيرة، دمنهور، الرحمانية وشبراخيت، ثم أخيرا إمبابه. حيث كانت الموقعة الفاصلة.

أما بريطانيا، التى كانت من قبل قد تلقت درسا من المقاومة الشعبية فى بداية القرن فى حملة فريزر. حيث هزمت حتى انسحبت فى رشيد، فقد نزلت أولا فى الإسكندرية، لكنها تلقت الدرس ثانية فى كفر الدوار. حيث عجزت عن التقدم أمام دفاع القوات العرابية. هنالك استدار الاحتلال إلى بور سعيد والقناة، ليطعن مصر من الخلف عن طريق وادى الطميلات، بعيدا بقدر الإمكان عن كتلة كثافة السكان الرئيسية، وعن أكثف إمكانيات المقاومة الشعبية.

ولو قد ردمت العرابية القناة كما اقترح عليها وقتئذ، لسدت الطريق على الأسطول البريطانى ولربما تغير مصير الغزو والمعركة ومصر جميعا. ولكن فرنسا، كما خذلت مصر محمد على سنة

١٨٤٠ ، خدعت العرابية بحياد القناة الدولى المزعوم الذى أكده لها دى لسبس. وبين الخيانة من الداخل ومن الخارج، فى السياسة وفى الميدان، وفى صفوف القوات كما فى النظام الحاكم، جاء الانكسار الأخير فى التل الكبير. لقد بدأ الاستعمار الحديث.

بين الاستعمار الجماعى والثنائى

عند هذه النقطة ينبغى أن نلاحظ أن الاحتلال البريطانى إنما وضع نهاية (أو جاء قمة) لمرحلة متميعة وعاجزة. بدأت بعد انهيار محمد على، واختطلت فيها طلائع تدفق استعمار استيطانى أوربى على مصر. كادت تصل إلى نوع من «الاستعمار الجماعى» الأوربى مع صراع استعمارى سياسى ثنائى بين فرنسا وبريطانيا، كاد يقترب من «حكم ثنائى» خفى إلى أن اختزلته بريطانيا بالاستعمار المسلح. ذلك أن مصر، منذ ما بعد محمد على بالتحديد أو حوالى منتصف القرن بالتقريب، لم تلبث أن تحولت

إلى ميدان للصراع الإمبريالى السافر والباطش بين فرنسا وبريطانيا، بحيث قد يمكن وصف هذا التدافع «بالتكالب على مصر Scramble for Egypt» ، كما يمكن اعتباره الطليعة المتقدمة وإشارة البدء للموجة الأكبر فيما بعد، وهى «التكالب على إفريقيا Scramble for Africa» .

وقد اشتد التوغل الأوربى بعد ذلك فى حياة مصر السياسية والاقتصادية والمالية، فكان فى هذا بداية فقدان مصر لاستقلالها الحقيقى. وبسبب، أو بذريعة، ديون إسماعيل خاصة، تحول التغلغل المالى بالذات إلى نوع من «الاستعمار المالى» ، الذى لم يلبث أن تحول إلى ذلك الغطاء المكشوف من الوصاية المزدوجة، أو الحكم الثنائى بين فرنسا وبريطانيا. وقد تأكد هذا الوضع مرة ثانية بعد أن اكتسبت الأخيرة لنفسها موطىء قدم وثيق فى شركة القناة.

غير أن هذا الحكم الثنائى كان فى الوقت نفسه قمة

الصراع الاستعمارى الثنائى، إلى أن حسمته بريطانيا بالقوة المسلحة. وبهذا حسم الصراع الإمبريالى الطويل الذى بدأ منذ نهاية القرن الـ١٨ واليد العليا لفرنسا (الحملة) وانتهى فى أواخر القرن الـ١٩ لصالح بريطانيا (الاحتلال). غير أن المنافسة الفرنسية لم تنته عند هذا الحد. فبفضل وجودها أو نفوذها البشرى والثقافى والمادى الأكبر والأقدم، ظلت فرنسا تناوىء الاستعمار البريطانى فى مصر، إلى أن عقدت الصفقة الاستعمارية النهائية والشاملة فى «الوفاق الودى Entente Cordiale» حوالى دورة القرن، تلك التى بمقتضاها أطلقت يد بريطانيا فى مصر، فى مقابل إطلاق يد فرنسا فى مراكش.

أما داخل مصر، فإن الوضع كله أثناء تلك المرحلة كان أقرب إلى سياسة المضاربة التقليدية المعهودة، التى حاولت بواسطتها أن تحافظ على استقلالها بمضاربة الدول الأوربية ببعضها البعض، أساسا فرنسا وبريطانيا - نفس وضع تركيا نفسها فى مرحلة «المسألة الشرقية». وحتى بعد الاحتلال البريطانى، ظلت مصر على

نفس السياسة، أملا فى استعادة استقلالها، إلى أن كانت صفقة الوفاق. وفى هذا كله كانت القناة فى مصر هى محور الصراع والتوازن، مثلما كانت البواغيز فى تركيا، إلى أن تحولت مع الاحتلال من بوابة ذهبية تجاريا إلى بوابة دموية استراتيجيا، إذ أن القناة كما لا يخفى كانت مدخل الاحتلال جغرافيا وعسكريا، مثلما كانت تاريخيا وسياسيا.

الاستعمار البريطانى

وما إن استقرت بريطانيا فى مصر حتى تحولت هذه إلى أكبر قاعدة حربية لها عبر البحار، وثانية أكبر وحدات الإمبراطورية بعد الهند. وخلال الحربين العالميتين تحولت مصر إلى أرض معركة رئيسية. بل ونقطة تحول حاسمة فى مصيرهما، ابتداء من سيناء والحملة التركية، إلى العلمين وغزو المحور. وفى هذا كله لم تكن مصر مجرد قاعدة أرضية استراتيجية عظمى، وإنما قاعدة بشرية كبرى كذلك. فالحقيقة أن بريطانيا استغلت كثافة السكان فى

مصر كمصدر للقوة البشرية أثناء الحرب، كما فى وقت السلم، على غرار ما كانت تفعل فرنسا فى الجزائر، كبديل عن نقص القوة البشرية بالمتروبول.

استغلال القاعدة البشرية

وأبسط، كما هو أبشع، نموذج لذلك: قوة العمل («أنفار السلطة») التى انتزعتها بريطانيا قسرا من بين الفلاحين وأبناء مصر، وحشدتها كالقطيع أثناء الحرب الأولى، وسخرتها فى آلة الحرب وجهاز الاحتلال تحت ظروف أسوأ من عصر السخرة والكرباج، داخل القطر وخارجه، فى سيناء وفلسطين والعراق وجزيرة مودروس ببحر إيجه. بل وحتى فرنسا. وتختلف المصادر فى تقدير حجم هذه القوة. فهى فى تقدير نحو ١٢٥ ألفا، خدم ٢٣ ألفا منها فى فرنسا. وفى تقدير آخر أن الجهاز الأساسى للسلطة Egyptian Labour Corps، شحن فى ١٥ - ١٩١٦ نحو ٨٥٠٠ رجل إلى العراق، ١٠٫٥٠٠ إلى فرنسا. وابتداء من ١٩١٧

ارتفع طلب السلطة إلى ١٧٫٠٠٠ رجل كل شــهــر، ثم إلى ٢٦٫٠٠٠ فى ١٩١٨. وفى نهاية الحرب كان هناك ١٣٥ ألفا من المصريين يعلمون فى سوريا.

بالإضافة إلى هذا فإن الجهاز الثانوى، **Camel Transport Corps**، جند ١٧٠ ألف رجل. بل لقد وصل إلجود بتقديره لمجموع القوة العاملة المهاجرة حتى نهاية الحرب إلى رقم لا يكاد يصدق، وهو ١٫١٧٠٫٠٠٠ شخص، لم يتم التأكد من عودة بعضهم إلى الوطن. وعلى أية حال، فقد كانت الخسائر فى الأرواح فادحة، بالآلاف، وربما بعشرات الآلاف، حتى لقد انعكس هذا فى معدل الوفيات العام فى مصر ككل، حيث ارتفع متوسط الوفيات من ٣٠٠ ألف سنويا قبل ١٩١٤ إلى ٥١٠ آلاف فى ١٩١٨.

فى الحرب الثانية أيضاً كانت مصر الصناعة («الأورنص ordnance») والإنتاج والزراعة قاعدة أساسية فى تمويل وأعاشة

قوات الحلفاء بملايينها من كل أرجاء الإمبراطورية والدنيا. وفى كلتا الحربين كانت السلطة الاستعمارية تخضع كل موارد البلد لأغراض التمويل العسكرى والجيوش... إلخ.

قاعدة التوسع الاستعمارى

من مصر أيضاً لم تشدد بريطانيا قبضتها على الهند والشرق الأقصى فقط، وإنما كذلك اتخذت منها قاعدة للمزيد من التوسع الاستعمارى الدائرى فى الشرق الأوسط. فكما اتخذت فرنسا من الجزائر قاعدة ارتكاز دوارة tourne-table للتوسع الاستعمارى شرقا فى تونس، وغربا فى مراكش، اتخذت بريطانيا من مصر قاعدة مماثلة «كالصينية» زحفت منها جنوبا إلى السودان، ثم شمالا إلى فلسطين والأردن، ثم استدارت منها فيما بعد غربا إلى ليبيا.

فبدعوى استرجاع السودان من تمرد المهدية، وتحت قناع الحكم الثنائى المصرى - الإنجليزى الذى كان فى حقيقته استعمارا بريطانيا مزدوجا لكلا مصر والسودان، والذى وصف بحق

بأنه على أساس «– خمسين: خمسين حصانا وخمسين أرنبا» (!)، تمدد الاستعمار البريطانى من مصر إلى السودان، ليسيطر بذلك على معظم حوض النيل من منبعه إلى المصب، ومن البحر الأحمر حتى المتوسط، وليتصل الوجود البريطانى فى شمال شرق القارة بوجوده فى وسط وجنوب القارة ممتدا بلا انقطاع من القاهرة إلى الكاب.

أما التوسع فى فلسطين والأردن. فقد جاء دوره فى الحرب الأولى ضد تركيا، وبعد الحملة التركية على سيناء والقناة. وكما كان فى هذا التوسع بذور نكبة فلسطين، وبداية الكيان الإسرائيلى، فإنه حقق للاستعمار البريطانى طريقا بريا، واتصالا جغرافيا مستمرا ما بين مصر والعراق، أو المتوسط والخليج. وبالمثل فى الحرب الثانية، بعد صراع المد والجزر الرهيب بين الحلفاء والمحور، فيما بين مصر والمغرب، توسع النفوذ البريطانى غربا إلى ليبيا. حيث ورث الاستعمار الإيطالى الذى كانت أطماعه فى مصر نفسها قد أصبحت علنية سافرة، والذى كان يهدف إلى أن يتخذ منها قاعدة

ارتكاز لإمبراطورية نيلية تضم السودان، وتصل بذلك رقعة الاستعمار الإيطالى الليبية فى شمال إفريقيا، وبين رقعته الحبشية والصومالية فى شرق إفريقيا.

وإلى هذا المدى، نستطيع أن نلاحظ تشابها - إن لم يكن تناظرا دالا - مثلما هو مثير فى اشتراتيچية الصراع الاستعمارى حول كل من مصر وتونس، وإن كان الصراع الأول بين بريطانيا وفرنسا، والثانى بين فرنسا وإيطاليا، بينما تدخل إيطاليا بطريقة ما حلقة وصل جغرافيا واستراتيچيا فى الحالين. فرغم أن الأطماع الفرنسية فى مصر أسبق (نابليون)، والنفوذ والوجود والجالية الفرنسية أسبق وأقوى بكثير (إسماعيل)، نجحت بريطانيا بعد مرحلة صراع أو تعايش ثنائى فى أن تزيح فرنسا من مصر، وتنفرد بها بقوة العمل المسلح.

بالمثل فى تونس: كانت الأطماع الإيطالية أقدم، والجالية الإيطالية أقوى وأكبر بكثير، ولكن فرنسا نجحت - مع ذلك -

فى أن تنتزع تونس لنفسها بفضل القوة العسكرية. وكما ظلت فرنسا بعد ذلك تناوىء بريطانيا فى مصر إلى أن تمت صفقة التسوية فى الوفاق الودى، فكذلك ظلت إيطاليا شوكة فى جنب الوجود الفرنسى فى تونس إلى أن تمت التسوية فى اتفاق موسولينى – لافال فى الثلاثينات. حيث انتزعت إيطاليا لجاليتها امتيازات خاصة.

غير أن إيطاليا عادت بعد ذلك أيام الفاشستية لتتطلع من قاعدتها الاستعمارية البينية فى ليبيا إلى السيطرة على كل من مصر شرقا، وتونس غربا على السواء، وانتزاعهما من كل من بريطانيا وفرنسا على الترتيب. فمقابل ادعاءاتها وأطماعها غير المكتومة فى مصر، كانت هناك صيحة «تونس لنا Tunisia Nos-tra» على الجانب الآخر. ورغم أنها شاركت بالفعل أثناء الحرب الثانية فى غزو كلا القطرين، فإنها فشلت فشلا ذريعا ومخجلا فى الحالين، قبل أن تتم تصفية الاستعمار جميعا من المنطقة برمتها.

على أن المهم بالنسبة لمصر أننا من هذا كله نفهم لماذا تشبث الاستعمار البريطاني مستميتا بالبقاء، وكيف أزمن أكثر من ٧٠ سنة في مصر، وهى التى وقفت طوال الجزء الأكبر من القرن الـ١٩ ندا للقوى الكبرى، وكانت الدولة الوحيدة فى إفريقيا التى فرضت عليها معاملتها «كقوة» بالمعنى الأوربى - رغم تبعيتها الشكلية لتركيا، بل وكانت أحيانا طرفا موجبا فى لعبة السياسة الدولية - شأنها شأن تركيا. ومن هذا كله أيضاً نفهم كيف وصل التكالب ببريطانيا إلى حد التفكير الجدى فى تحويل مصر إلى «مستعمرة» تابعة للتاج كالهند (كذا!) - كما كشفت الوثائق أخيرا - ولو أن مشروعا كهذا كان محتوم الفشل فى ظل القوة الحضارية والعراقة التاريخية والحيوية السكانية لمصر. ومن هذا كله، أخيرا، نفهم ضراوة المقاومة الوطنية، التى بدأت من ثورات التحرير الشعبية الكبرى فى الوادى (١٨٨٢ ، ١٩١٩) وانتهت بحروب التحرير الميدالية الحقيقية فى القنال (١٩٥١ ، ١٩٥٦) حيث نذفت بالاستعمار فى البحر إلى الأبد.

دورة رائـــدة

وفى هذا المقام، تفرض نفسها ملاحظة ختامية توحى بقدر ما تلخص. لقد كان التدافع على مصر هو بداية التدافع على إفريقيا، مؤشرا إليه ومؤذنا به. فإذا كان الاحتلال البريطانى لمصر ١٨٨٢ قد تعاصر مع الحرب السبيعنية ومؤتمر برلين الذى قسمت فيه إفريقيا بين القوى، فإن الصراع على مصر يرقى إلى أيام الحملة ومؤتمر فيينا. كذلك فلأن الاستعمار الاستغلالى – الاستيطانى فى مصر سبق الاستعمار الاستراتيجى – السياسى، على العكس مما حدث فى معظم إفريقيا المدارية. حيث بدأ الاستعمار «بوضع اليد» أولا ثم «وضع القدم» بعد ذلك، فقد كانت جالية الاستعمار الأوربية فى مصر من أولى الجاليات فى إفريقيا باستثناءات معينة فى الجزائر والمستعمرات البرتغالية وجنوب إفريقيا.

هذا من ناحية. من الناحية الأخرى، ولكن فى الاتجاه

العكسى، كانت مصر أولى دول إفريقيا تصفية للاستعمار، وبداية الخروج الأبيض، أى كانت النموذج المكبر، بل المحرك الحقيقى لتصفية الاستعمار والإمبراطورية فى كل إفريقيا والعالم الثالث. وبهذا وذاك، سواء بداية ونهاية، فى التدافع أو فى التصفية، كانت مصر بمثابة دورة رائدة، كما هى مضغوطة مختزلة لتاريخ الاستعمار الأوربى فى القارة.

غير أن مصر، ككل الرواد، دفعت الثمن باهظا مرتين. أول مرة حين فقدت استقلالها أيام إسماعيل وبعده، بسبب الديون كما تذرع الاستعمار. وسواء صحت هذه الذريعة أو كانت مجرد غطاء للأطماع الإمبرالية، فكم ذا من دول العالم اليوم، والعالم الثالث بالذات، تستدين بمئات وآلاف الملايين، بل كم دولة لا تستدين، دون أن يكون واردا أدنى خطر أو تلويح بالاحتلال والاستعمار؟

ثم دفعت مصر الثمن ثانى مرة حين انتزعت استقلالها بقوة إرادتها، وبإرادة القوة لما أممت القناة، ومصرت الاقتصاد، وصفت

الاستعمار الاستيطانى فى الخمسينيات. والآن ينظر المرء بدهشة وتعجب إزاء السهولة والبساطة التى يتم بها استقلال الدول بالعشرات فى إفريقيا وغيرها فى الستينيات دون أن يحرك الاستعمار القديم أو الجديد ساكنا وبلا رد فعل مسلح عنيف. بل إن المرء ليقف مذهولا أمام حالة تصفية الاستعمار الاستيطانى بعد ذلك فى الاستعمار البرتغالية كمجرد مثال. أما مصر فهى وحدها تقريبا التى دخلها المستعمرات بحرب ولم يخرج منها إلا بحرب، وفيما بين الحربين تحملت ضراوة الاستعمار فى أعلى مراحله: عصر الاستعمار العتيق الشرس، وعصر ديبلوماسية البوارج المسلحة.

مثال آخر أقرب وأغرب. حين أممت مصر قناتها فى الخمسينيات، أقام الاستعمار والغرب الدنيا وأقعدها، وألب العالم كله عليها، وحاول حصارها وعزلها، ثم شن عليها أقذر حرب فى القرن العشرين ونعنى بذلك العدوان الثلاثى المتآمر. والآن فى السبعينيات، وبعد الجهد المصرى فى حرب أكتوبر، واستثمارا لهذا الجهد مباشرة، أممت كل دول البترول العربية وغير العربية فى

الشرق الأوسط وإفريقيا بترولها بجرة قلم. وأخطر من هذا وأفدح، ضاعفت سعر بترولها أضعافا مضاعفة فى ضربة واحدة - نحو ١٦ بل ٢٠ مثلا فى بضع سنين حتى الآن فقط - مما ألقى بالعالم بأسره وبالغرب على رأسه فى دوامة اقتصادية رهيبة - بل قاتلة - تكاد آثارها وأبعادها تعادل أو تفوق كل عملية تصفية الاستعمار القديم فى العالم أجمع وتجريد الغرب من إمبراطورياته السابقة ومكاسبها جميعا. كل أولئك - عائدات قناة مصر لا تعدو أو تعدل عائد حقل واحد متواضع من عشرات حقول بترول الشرق الأوسط - دون أن يحرك الغرب والاستعمار ساكنا سوى تمثيلية التهديد اللفظى الأجوف، بل مع الرضوح والركوع لما عده «ابتزازا» ونهبا سافرا من قبل البتروليين، إن لم نقل مع محاولة التقرب والتودد إليهم وكسب رضاهم. وبدلا من التلويح بالسلاح أو شنه عليهم، أغرقهم به - صفقات وتسليحا وتدريبا... إلخ.

ومن قبل، وكمثال آخر سابق لعصر التأميم، ولكنه معاصر لعصر الاستعمار، فبينما وقعت مصر فريسة للاستعمار الأوربى

الحـــديث فى أوج عنفـــوانه وعنفـــه، لغناها وثرائهـــا وأهميتهاالاستراتيچية والماديه، نجا قلب الجزيرة العربية من لعنته، ربما للعامل الدينى حيث أراضى الإسلام المقدسة، ولكن يقينا، وفى الدرجة الأولى لفقـره الصحراوى الذى لا يجذب بقدر ما يطرد. ثم ماذا؟ - ثم حين تدفق البترول بغزارة، ثم بصورة خرافية فى الجزيرة، وأصبحت لها كل الأهمية الاستراتيچية وكل الجاذبية الاقتصادية والمادية، بحيث يمكن أن تكون مطمعا مغريا جدا للاستعمار المباشر، كان هذا قد زال وصفى من العالم كله. من ثم فبينما جاءت ثورة وثروة القطن فى مصر فى القرن الماضى أداة ومدعاة وجاذبا للاستعمار - رغم كل مقاومتها وكفاحها، جاءت ثورة وثروة البتـرول العربى فى القرن الحالى أداة للتحرير وطرد الاستعمار دون جهد مقاومة يذكر. وهكذا نجت دول الجزيرة من قبضة الاستعمار وهى فقيرة وغنية على السواء، بينما كان محكوما على مصر أن تكون الضحية غنية وفقيرة على السوا.

كيف حدث هذا، وما الذى حدث؟ فقط تغير روح العصر، انتهى عصر الاستعمار القديم وصفيت الإمبراطورية. وكانت مصر بالذات بكفاحها وتضحياتها ونضالها وفدائها أحد أبرز عوامل هذه النهاية وتلك التصفية. وبسبب هذا الدور بالتحديد عوقبت بأشد مراحل ومظاهر الاستعمار عنفا وبطشا. لقد كان لها القياد، وكان للآخرين الاقتداء. كانت هى التى وضعت السابقة وضربت المثل ورسمت النموذج، وسار الآخرون على خطاها، وترسموا طريقها. ولكن، بالمقابل، كان عليها الغرم والخسارة مرتين، وكان لهم الغنم والمكاسب مرتين. سخرية الأقدار؟ - كلا أو ربما، ولكن ذلك هو قدر الرواد دائما. ومصر فى هذا كله إنما افتدت قارتها، التى لم تلبث أن اقتدت بها، ثم العالم الثالث الذى لم تلبث هى أن خلقته وقادته. وما يحصده هذا العالم وتلك القارة الآن إنما هو ثمرة العمل المصرى الرائد والفدائى، الذى مهد الطريق أمامهما بدمه ونضاله.

المستعمرة الأوربية فى مصر

ارتبط بالاستعمار الأوربى الحديث فى مصر وجود بشرى على شكل جاليات أجنبية («النزالة») لعبت دورا غير عادى فى حياتها السياسية والاقتصادية والمالية، وكذلك المادية والحضارية والاجتماعية. وقد آن لنا الآن فى ختام هذا الفصل أن نحلل بصورة مفصلة نوعا طبيعة ذلك الاستعمار وأنواعه وأنماطه وخصائصه ومظاهره، سواء ذلك على المستوى السياسى أو الاقتصادى أو البشرى، وأن نضع تلك المستعمرة الأجنبية أو الأوربية فى مصر تحت المجهر.

والمألوف فى هذا الصدد أن الاستعمار الحديث يرتبط فى مصر بالاستعمار البريطانى أساسا، وأن الاستعمار البريطانى بدوره يرتبط بالاستعمار الاستراتيجى أساسا. غير أن الحقيقة هى أن الاستعمار الحديث فى مصر أوسع من الاستعمار البريطانى وأسبق، كما أن الاستعمار البريطانى نفسه أوسع من الاستعمار

الاستراتيچى وأسبق. صحيح أن الاحتلال البريطانى يحدد بداية الاستعمار الرسمى، كما يمثل منعطفا حادا وحاسما فى تطور وتصعيد المد الاستعمارى بعد ذلك، فضلا عن أنه بدأ استراتيچيا، ولكنه انتهى متعدد الأغراض. لكن يبقى أن الاستعمار الحديث فى مصر كان أوربيا جماعيا، أكثر منه بريطانيا أحاديا، وبدأ اقتصاديا قبل أن يصير استراتيچيا. وعلى الجملة فقد كان استعمارا مثلثا: استراتيچيا فى الدرجة الأولى، استغلاليا فى الصف الثانى، واستيطانيا فى المحل الثالث.

فلقد بدأ التدافع على مصر، أو التكالب، منذ محمد على، أو بعده على الأصح، مارا فى ثلاث مراحل. فمع مشاريع الرى والاستصلاح وزراعة القطن والتحضير الجديدة، تدفقت الاستثمارات ورؤوس الأموال الأوربية فى تغلغل مالى يشكل طلائع الاستعمار الاقتصادى أو الاستغلالى. ومع توسع عملية لتنمية الاقتصادية والحضارية والعمرانية - خاصة أيام اسماعيل -

تدفق آلاف المهـاجـرين والمسـتـوطنين من أوربا، فكان فى ذلك بدايات الاستعمار الاستيطانى أو الديموغرافى. وأخيرا مع الاحتلال البريطانى بدأ البعد الثالث والأخير، وهو الاستعمار الاستراتيجى أو العـسكرى. وهكذا بدأ المد باسـتـعـمـار «زاحف»، «فـجـمـاعى»، «فرسمى».

معنى هذا أن الاستعمار الفعلى سبق الاستعمار الشكلى، كما أن الاستعمار العسكرى لم يسبق الاستعمار البشرى، وإنما لحقه. غير أن الاستعمار العسكرى، بالمقابل، ما أن تحقق حتى فتح بدوره الباب على مصراعيه لشكلى الاستعمار الآخرين، فبدأت المرحلة الانفجارية المدية فى الموجة الاستعمارية. ورغم أن المستعمر البريطانى نفسه لم يمارس الاستعمار الاستيطانى تماما، فقد جذب وجوده، ونمى هو حول نفسه، شرنقة كثيفة للغاية من المستوطنين والمعمرين عششت فى مصر طويلا، وتغلغلت فى حياتها اليومية.

وحتى لا يكون شك فى حقيقة هذا البعد الاستيطانى، فلقد

وصل عدد الأوربيين فى قمته فى ١٩١٧ إلى ٢٦٠ ألفا، وهذا من مجموع قدره ١٢٫٧ مليون. يعنى ٢ ٪. بل لقد سبق أن بلغت نسبة الأجانب فى ١٩٠٧ نحو ٢ ٪ أيضاً من مجموع السكان. وتلك أبعاد تزيد، مثلا، عن الاستعمار البريطانى فى أوجه فى كينيا سواء على النسبة، أو على الإطلاق (٠٫٦ ٪، ٦٦ ألفا على الترتيب). وإذا كان الاستعمار الاسيطانى ينقسم بحسب كثافته وحجمه إلى ثلاث درجات، أولى وثانية وثالثة، فإن وضعه فى مصر كان يجعله من استعمار الدرجة الثانية على وجه التحديد أو التقريب.

تلك المرحلة – الظاهرةتدور إذن، لحسن الحظ أو لسوئه، داخل مربع أضلاعه الاقتصاد – التحضر – الهجرة – الاستعمار. وبهذا اختلطت سلبياتها بإيجابياتها، إن لم تكن قد طغت عليها. فإذا كان القطن هو بداية ومحور كل شيء ماديا، وكانت الحضارة الحديثة هى الهدف النهائى تاريخيا، فقد جاءت الهجرة الاستيطانية لتفسد اجتماعيا، وتسلب اقتصاديا، بينما جاء الاستعمار فأضاف

إلى النكسة الاجتماعية والاقتصادية النكبة السياسية.

مثلا رغم كل خطط اسماعيل للتحضير، لم ينجح فى أن يحول مصر إلى «قطعة من أوربا» كما أراد بقدر ما فتحها - إذا سمح لنا بهذا التعبير الدارج - «على البحرى»، مجازيا بالاسراف والاستدانة والسفه، وحرفيا حيث فتحها على الشمال الأوربى فانتقلت إلى مصر بدلا من ذلك «قطعة من أوربا» فى صورة الجاليات الأجنبية.

كذلك فإن هذه الجاليات بدورها لم تكن من أدوات الاستعمار الفعلى فحسب، ولكنها صارت أيضاً من مبرارته الشكلية. فقد اتخذ الاحتلال البريطانى دائما من ضمان أمن وتأمين «الأقليات»، بما فى ذلك الأقليات الأوربية الوافدة، ذريعة لاستمرار وجوده، كما نرى فى تصريح فبراير ١٩٢٢ حيث كانت الأقليات بندا من بنود «التحفظات الأربعة». وهكذا تصاعد المد الاستعمارى كالحلقة المفرغة أو اللولبية، وتكاثف باطراد ككرة

الثلج المتضخمة.

أيضاً فإن تلك المرحلة – الظاهرة تشبه ما نراه اليوم فى منطقة الخليج العربى الذى يعيش عصر البترول، حيث نجد «تكالبا» جماعيا جديدا موضعيا مسعورا، وهجرة دولية عالمية دافقة ومنقضة على مكاسب البترول وفرصه وإمكانياته الخرافية فى بيئة تخرج من البداوة إلى عتبة التحضر. فمع حفظ النسب الجغرافية والطبيعية وفروق العصر والتطور الحضارى، كان دور القطن فى مصر القرن الـ١٩ هو كدور البترول فى الخليج فى القرن الـ٢٠.

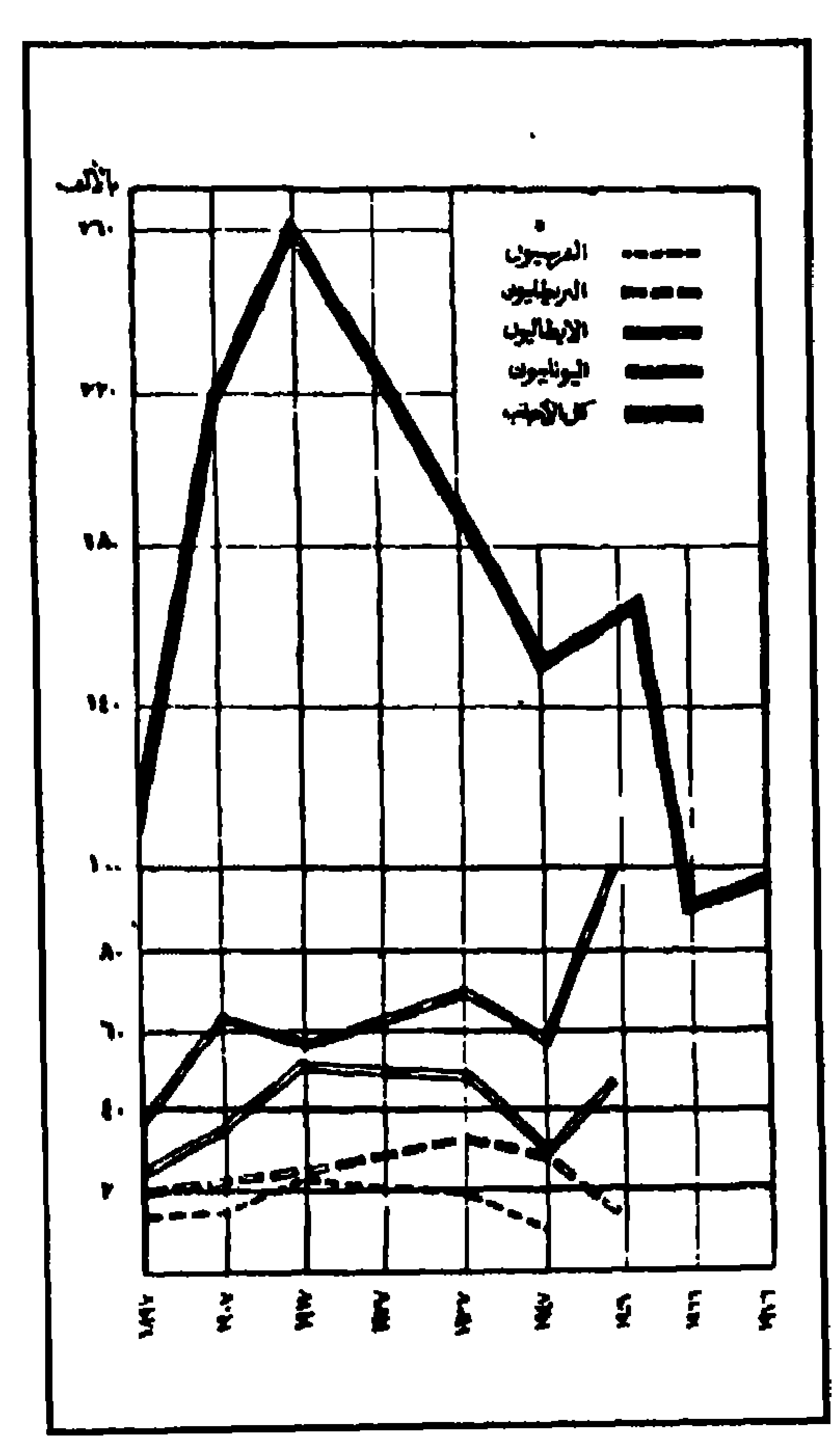
وإذا كانت الدورة المصرية أسبق بقرن على الأقل، فلعل الدورة الخليجية أسعد حظا نسبيا بحكم السياق الزمنى وروح العصر، فنجت من كثير من الشرور المأساوية التى تعرضت لها مصر، لا سيما على الجانب السياسى. بل لعل من المثير أن نلاحظ أنه فى حين ترتب على الدورة المصرية قدوم الاستعمار، ترتب على الدورة الخليجية ذهاب الاستعمار.

وعلى أية حال. فإذا عدنا إلى الصراع الاستراتيجى حول المستعمرة أو الجالية الأوربية والأجنبية المقيمة فى مصر، فإن الملاحظة الأساسية هى أنه كما جاءت دفعة الاستعمار الاستيطانى الأساسية من وجود الاحتلال، وفى ظل وحماية الاستعمار الاستراتيجى، جاءت نكسته ثم تصفيته شبه الكاملة فى النهاية على يد المقاومة الوطنية الصاعدة. ثم ثورة التحرير والاستقلال الكامل، حتى عاد عدد الأجانب والأوربيين المقيمين فى مصر اليوم كما كان تقريبا فى بداية الاحتلال البريطانى. وتمت بذلك دورة كاملة من قيام وسقوط الاستعمار الاستيطانى فى مصر.

موجـــة الهجـــرة

السنة	عدد الأجانب (١)	مجموع السكان	الأجانب ٪
١٨٣٦	٣,٠٠٠	؟	؟
١٨٤١	٦,١٥٠	؟	؟
١٨٤٦	٦٠,٠٠٠	٤,٤٦٧,٤٤٠ (٢)	١,٣
١٨٧١	٧٩,٧٠٠	٥,٢١٠,٢٨٧ (٣)	١,٥
١٨٨٢	٩٠,٨٩٠	٦,٧٠٥,٨٢٥	١,٤
١٨٩٧	١١٢,٥٧٠	٩,٦٣٤,٧٥٢	١,٢
١٩٠٧	٢١٦,٥٨٠	١١,١٨٩,٩٧٨	٢,٠
١٩١٧	٢٦٠,٢٥٠	١٢,٧١٨,٢٥٥	١,٧
١٩٢٧	٢٢٥,٦٠٠	١٤,١٧٧,٨٦٤	١,٦
١٩٣٧	١٨٦,٥٠٠	١٥,٩٢٠,٦٩٤	١,٢
١٩٤٧	١٤٦,٠٠٠	١٩,٠٤٠,٤٤٨	٠,٧٦
١٩٦٠	١٦٦,٠٠٠	٢٦,٠٨٥,٣٢٦	٠,٥٥
١٩٦٦	٩٠,٠٠٠	٣٠,٠٧٥,٨٥٨	٠,٣٠
١٩٧٦	٩٥,٠٠٠	٣٨,٢٢٨,١٨٠	٠,٢٦

ملامح وبروفيل الموجة المدية مكتملة الوضوح بالطبع. سواء ذلك فى سفحها الصاعد أو الهابط. طول الموجة بكاملها يزيد نوعا عن القرن، من حوالى ١٨٤٦ حتى ١٩٥٦، أى من بعد محمد على وفك احتكاراته، إلى تأميم القناة وتمصير اقتصاد البنوك والشركات الأجنبية. وسلوك هذه الموجة يرسم منحنى بيانيا حاد القمة، وقمته التى تتركز حوالى ١٩١٧ تكاد تتوسطه وتنصفه بحيث يتعادل عمر الجانب الصاعد والساقط تقريبا، نحو ٦٠ سنة كل، ولو أنهما بعيدان نوعا عن التناظر أو السمترية. حيث بدأ الصعود بالتدريج، ثم ارتفع فجأة وصارخيا، بينما بدأ الهبوط بحدة، ثم أصبح تدريجيا مذبذبا بعض الشىء. وبعامة تنقسم الموجة كلها إلى ثلاثة مراحل: الانطلاق، القمة، الانحدار.



شكل ٢٠ – موجة الاستعمار السكني في الاستعمار الأوروبي الحديث، الجاليات الأجنبية الرئيسية بالتفصيل، من المد إلى الجزر

المرحلة الأولى : الانطلاق

أيام الحملة الفرنسية، حوالى ١٨٠٠ ، لم يزد عدد الأجانب بمصر عن ١٠٠ نسمة، وقبل ١٨٤٠ لم يزيدوا عن حفنة أو بضعة آلاف. ولكن بعدها، أى بعد محمد على، بدأ فك احتكاراته، فكان هذا إشارة البدء بالانطلاق. ولذا كانت الأربعينيات هى بداية مرحلة الانطلاق. ففى غضون ٥ سنوات فقط، أى فى ١٨٤٦ ، كان عدد الأجانب قد تضاعف ١٠ مرات مثل ما كان عليه فى ١٨٤١ ، كما بلغ ٢٠ مرة مثل ما كان عليه منذ ١٠ سنوات - أى فى ١٨٣٦ . وقد تباطأ معدل الارتفاع نسبيا بعد ذلك حتى بداية الثمانينيات، وإن وصل الحجم الحقيقى إلى أرقام ضخمة، فبلغ حوالى ٨٠ ألفا حوالى ١٨٧٠ ، ٩٠ ألفا حوالى ١٨٨٠ تقريبا. وعلى هذا يمكن اعتبار الفترة من بداية الأربعينيات حتى بداية الثمانينيات، نحو ٤٠ سنة، بمثابة الموجة الأولى فى تاريخ الهجرة الأوروبية إلى مصر.

وإذا كـان تصـاعد هذه الموجة مرتبطا بعـوامل الجـذب ب
مصر، ممثلة في مشاريع التوسع الاقتصادى الحديث بصفة عام
ومشاريع وتوسعات وتحديث إسماعيل الطموحة، ورخاء القط
وقصب السكر بصفة خاصة، فيبدو أيضاً أنها تعكس عوامل الط
في أوربا المعاصرة. فالملاحظ من الجدول أن السنوات الحرجة ف
تزايد عدد الأجانب بمصر، هى حوالى سنوات ١٨٤٨ ، ١٨٧٠
وهى سنوات الثورات الكبرى في تاريخ أوربا السياسى. والمعروف أ
تلك نفسها هى سنوات الهجرة المليونية الخارجة بالجملة إل
العالم الجديد.

على أنه يبدو أن هذه الفترة كانت بصفة خاصة جدا مرح
دخول وخروج للأجانب لا ينقطع، أكثر منها مرحلة دخول وإقا
بلا رجعة. فالسجلات تشير إلى أن عدد الأجانب الذين كان
يدخلون مصر كل عام كان عددا هائلا بأى مقياس، بل بمعدا
لا يكاد يتصور. فمن ١٨٥٧ إلى ١٨٦١ ، دخل مصر أكثر م
٣٠ ألف أجنبى كل عام. وفى ١٨٦٢ كان الرقم هو ٣٣ ألفا
وفى ١٨٦٣ نحو ٤٣ ألفا، وفى ١٨٦٤ نحو ٥٦ ألفا، وفي

١٨٦٥ حوالى ٨٠ ألفا، حين اتخذت حركة الهجرة الأوربية «أبعاد الغزو» كما يقول بحق المؤرخ صبرى السوربونى. غير أنه مع أنهيار أسعار القطن فى ١٨٦٦ انخفض حجم الغزو إلى ٥٠ ألفا. ويبقى مع ذلك كله إن هذه الأعداد الغفيرة كانت عابرة غير مقيمة كما قلنا، بحيث أن، أو بدليل أن، صافى مجموع الجاليات الأجنبية فى ١٨٨١ لم يزد عن ٩٠ ألفا.

المرحلة الثانية : القمة

منذ الثمانينيات تبدأ الموجة الثانية فى المد الأوربى. وكان الاحتلال البريطانى - بطبيعة الحال - هو الزناد والمحرك. ففى أواخر القرن بلغ عدد الأجانب بمصر علامة المائة ألف لأول مرة، ولم يلبث أن تجاوزها ليسجل نحو ١١٣ ألفا فى ١٨٩٧. حتى إذا ما وصلنا إلى دورة القرن تجبهنا إلى حد صادم أغرب فترة فى تاريخ التدافع، بل التكالب، على مصر. فلمدة عقدين على التوالى، ضاعف عدد الأجانب نفسه مرة كل عقد تقريبا. فمن

١١٣ ألفا فى ١٨٩٧ ، طفر إلى ٢١٧ ألفا فى ١٩٠٧ ، ثم إلى ٢٦٠ ألفا فى ١٩١٧ إبان الحرب العالمية الأولى.

بذلك يكون قد أضيف إلى عدد الأجانب نحو ١٥٠ ألفا فى غضون ٢٠ سنة فقط، أو أكثر بكثير جدا مما أضيف من قبل خلال ٦٠ سنة سبقت. ولهذا لابد أن تعد هذه الموجة، التى تركب نهايات القرن الـ١٩ وبدايات القرن الـ٢٠ ، الموجة القمية فى تاريخ النزوح والاستيطان الأجنبى بمصر. وبذلك أيضاً بلغ العدد علامة ربع المليون لأول مرة، وبعد نحو ثلاثة أرباع القرن من بداية الانطلاق. وقد كان هذا هو الرقم القياسى الذى سجلته حركة النزوح والتوطن على الإطلاق.

المرحلة الثالثة : الانحدار

غير أن هذه القمة كانت بداية الانحدار أيضاً، فمن بعدها بدأ الجزر والتناقص، أو الضلع الساقط فى الخط البيانى. ففى ١٩٢٧ هبط عدد الأجانب إلى ٢٢٥ ألفا، ربما كنتيجة لظروف

الحرب. ولكن الهبوط استمر بعد ذلك، فسجل تعداد ١٩٣٧ الرقم ١٨٦ ألفا، أى لأول مرة ارتد حجم المستعمرة الأجنبية إلى أقل من علامة المائتى ألف. ومنذ ذلك الحين أصبح الهبوط ظاهرة مستمرة ومطردة، وإن بالتدريج، فهبط الرقم إلى ١٤٦ ألفا فى ١٩٤٧ ، لاشك أيضاً بسبب ظروف الحرب الثانية، ولكن كذلك بفضل قيود الهجرة المتزايدة، التى جعلت تفرضها الدولة الوطنية، مما حد من معدل النزوح الداخل، وعجل بعملية النزوح الخارج.

على أن جزءا لا يستهان به من هذا الهبوط، دعنا نتذكر، صورى بحت، لأن حركة التجنس بالجنسية المصرية اشتدت بين الأجانب منذ الحرب الأولى، واستمرت حتى السنوات الأخيرة نفسها. فكانت منتشرة بصفة خاصة بين رعايا الدولة العثمانية لاسيما من الأتراك والأرمن أيام الحرب الأولى، وانتقلت إلى اللبنانيين والسوريين. خاصة فيما بين الحربين، ثم شملت بعض اليونانيين فى العقود الأخيرة منذ الستينيات. وهذا كله – كما يعقد الصورة – يفسر أيضاً تضارب الأرقام وعدم دقتها أحيانا. على

أن هذا لا ينفى بحال اطراد الاتجاه نحو التناقص التدريجى — إلى أن كانت عملية الاختزال والتصفية التاريخية فى الستينيات.

فلقد صاحب ولاحق عملية تأميم القناة وحرب السويس وتمصير البنوك والاقتصاد وتمام ثورة التحرير الوطنى عملية جلاء وإجلاء للجزء الأكبر من معظم الرعايا الأجانب. خاصة من دول أوربا والغرب. فإذا النزوح بالجملة، وإذا بأرقام المستعمرة الأجنبية تهوى فجأة. وخلال عقد واحد من آفاق المائتى ألف إلى أفق المائة ألف، وإذا ما بناه الاستيطان بالتراكم فى قرن يهدمه التحرير بضربة واحدة فى عقد — كذلك «الخروج».

فمن ١٦٦ ألفا فى ١٩٦٠، انخفض عدد الأجانب إلى نحو ٩٠ ألفا فى ١٩٦٦، وهو الآن لا يزيد عن ذلك بالكاد، ٩٥ ألفا فى تعداد ١٩٧٦، قل حوالى علامة المائة ألف، تقريبا نفس العلامة سنة الاحتلال ١٨٨٢. وبهذا «الخروج الأبيض white exodus» تم تصفية الاستعمار المركب فى مصر، ودفنت آخر بقاياه،

وتمت دورة كاملة من قيام وسقوط المستعمرة الأوربية فى مصر عبر نحو قرن من بداية الاحتلال الأجنبى إلى نهاية التحرير الوطنى. لقد تحول الاستعمار الحديث إلى آخر فصل فى جغرافية مصر التاريخية، بعد أن كان أسوأ وأسود فصل فى جغرافيتها السياسية.

تشريح المستعمرة

من أين، وكيف، ولماذا أتت هذه الموجات التى تقاطرت على مصر بلا هوادة لتشكل استعمارا ديموغرافيا حقيقيا؟ فى الأساس، جاءت الأغلبية الساحقة من هؤلاء المستوطنين من أوربا وحوض البحر المتوسط. ورغم إنها شملت عناصر من الشرقيين من آسيا وإفريقيا، فقد كان السواد الأعظم من الغربيين الأوربيين. كذلك فرغم أن الاستعمار البريطانى نفسه لم يشكل إلا أقلية ضئيلة من المستوطنين، فقد شجع وراءه ولحسابه رتلا من «طفيليات الاستعمار colonial parasites» و «توابع المعسكر

camp-followers» من رعايا إمبراطوريته، ومن حوض المتوسط، ومن كل دول أوربا.

فمن مناطق الازدحام السكانى المزمن والفقر الاقتصادى الشديد فى جنوب أوربا المتوسطية، خاصة إيطاليا واليونان وجنوب فرنسا، بالإضافة إلى جزر البحر، خاصة مالطه وقبرص وصقلية، جاء التيار الشريانى الأكبر. ومن وراء البحر، خاصة من إمبراطورية النمسا - المجر الخلاسية. التى كانت متحفا بشريا وسجنا كبيرا للأقليات المضطهدة الناقمة، استكمل التيار حمولته الأوربية. ومن اللفانت شرق البحر المتوسط جاء الشوام المسيحيون بمختلف أقاليمهم وأقلياتهم، ثم الأرمن ويونان الأناضول وتركيا الأوربية، هربا كلهم من التعصب والاضطهاد التركى، هذا عدا الأتراك أنفسهم، بالإضافة إلى أعداد من اليهود الأوربيين. ويمكن القول إن هذه العناصر الشرقية ركبت موجة الهجرة الأوربية بنجاح كبير. فى النهاية، يكمل ذيل القائمة روافد ثانوية للغاية من بربر المغرب غربا، والفرس شرقا، والنوبيين والسودانيين جنوبا.

من هنا جميعا تمثل موجة الاستيطان الأوربى فى مصر خلال القرن الـ١٩ جزءا من عملية غزو الساحل الشمالى أو الأوربى للبحر المتوسط لساحله الجنوبى أو الإفريقى، تناظر نصفها الغربى الذى عرفه المغرب العربى، كما تمثل صورة مصغرة، ولكنها مبكرة للاستعمار الأوربى فى إفريقيا المدارية. وإلى حد ما، كان هذا الانحدار البشرى من الساحل الشمالى إلى الجنوبى للبحر وظيفة مباشرة للانحدار الحضارى بينهما فى تلك المرحلة. وبقدر هذا الفارق أيضاً، كانت الصدمة الحضارية الرهيبة والمساوىء والشرور الاجتماعية البشعة التى صحبته وترتبت عليه.

بيئة مقتلعة

وفى البدء، ربما جاءت الحركة بأعداد معقولة كأسراب الطيور المهاجرة، ولكن من المسلم به أنها لم تلبث أن انقضت وتدفقت كأرجال الجراد المنتشر الشرهة، التى تحط على الأخضر فتحيله يابسا. فمن موانى البحر المتوسط ابتداء من مرسليا وجنوا

ونابولى إلى تريست واسطنبول وأزمير وبيروت، ومن قرى مالطة وصقلية وقبرص، كانت خطوط الملاحة، وكل أنواع السفن تنقل حمولاتها البشرية النهمة، لتلقى بها على أرصفة الاسكندرية. التى أصبحت بوابة الاستيطان وأكبر مراكزه، تماما مثلما كانت مدينة الجزائر فى المغرب العربى.

كذلك فلعل منها عناصر طيبة صالحة بالمستوى العلمى والفنى، أو بالمقياس الأخلاقى، لكن تلك هى الأقلية النادرة. بل الاستثناء الشاذ. فالمسلم به، حتى بإجماع المؤرخين الأوربيين أنفسهم، أنها فى معظمها تمثل مجاج الشمال و «نفاية أوربا écume de l'Europe» و «حثالة البحر المتوسط rebut de la Méditerrane» . فتقريبا معظم هؤلاء المهاجرين الأوربيين كانوا من المغامرين والأفاقين، وأصحاب السوابق والمزورين واللصوص والمجرمين، والهاربين من يد العدالة من كل صنف، بلا تعليم أو حرفة أو مهنة غالبا، وبلا خلاق على الأغلب، وعلى الأفضل من المرابين والسماسرة، وأصحاب الأعمال المشبوهة، و «الكل تقريبا لا

هدف له إلا أن يصنع ثروة بالحلال أو الحرام، والحرام بالدرجة الأولى» ، وذلك فى ظل الامتيازات الأجنبية و «عصر القناصل» ، أو «العصر الذهبى للقناصل» .

ومما له دلالته أن بعضهم كان يغير اسمه فى مصر، ومعظمهم يخفى اسم عائلته. وحتى أكثرهم «احتراما» بين المستعمرة الأوربية لم يكن فوق الشبهات. وكان من أصول مشكوك فيها. وهذا ما يذكرنا على الفور بالاستراليين المهاجرين الأوائل الذين كانوا من المنفيين وطريدى العدالة والمجرمين المحكوم عليهم... إلخ، وحيث كان من غير اللائق اجتماعيا - حتى وقت قريب للغاية - أن يسأل أحد أحدا عن اسم عائلته أو أصلها... إلخ! ويكاد المرء يخلص من هذا كله إلى أننا إلى حد بعيد بإزاء «مافيا» عظمى، إلا أنها - للتناقض والأسف - مافيا فوقية لا سفلية، على قمة المجتمع الضحية. لا فى قاعه كما ينبغى على الأقل.

وهذا بدوره ما يضع أيدينا على خلاصة طبيعة الاستعمار الاستيطانى فى مصر. فلقد كان أقرب عموما فى طبيعته ونوعيته وفى دوافعه ونشاطاته إلى الاستعمار الاستيطانى فى العالم القديم منه إلى نظيره فى العالم الجديد. هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان أشبه بخليط متعدد من الاستعمار الاستيطانى فى كل من إفريقيا السوداء وآسيا الموسمية واستراليا البيضاء. وعلى الجملة، يمكن القول إن الجاليات الأوربية فى مصر كانت تمثل وجه أوربا القبيح، بمثل ما أن الاستعمار عموما هو الوجه القبيح للحضارة الأوربية الحديثة.

وإذا صح أن الامتيازات الأجنبية كانت جديرة بأن تفسد رجالا أفضل منهم، فالصحيح أيضاً أنهم كانوا عناصر فاسدة بالأصل. وإذا كان البعض يزعم أنه لم يكن بديل لهذه الجاليات كأداة للتحضير والاحتكاك الحضارى و «الأوربة» ، فانه حقا لثمن باهظ جدا. بل ورهيب ذلك الذى دفعته مصر ماديا ومعنويا، إنسانيا وبشريا، فى سبيل الحصول على الحضارة الحديثة.

فعلى المستوى المعنوى والاجتماعى، فإن المستعمرة الأوربية رغم أصولها الاجتماعية السفلى جاءت لتفرض نفسها فى مصر كأرستقراطية طبقية دخيلة على قمة الهرم الاجتماعى الوطنى، كمجتمع فوق المجتمع، بل ولتتحول بفضل الامتيازات الأجنبية ونظام الحماية والمحاكم المختلطة إلى «دولة داخل الدولة»، تكاد تمثل فى مواطنها الجديدة نوعا من «الامتيازات الإقليمية extra-territorialities» التى عرفتها موانى الشرق الأقصى فى وقت معاصر.

ولما كانت هذه العناصر تمثل أساسا هجرة ذكرية مختلة من البالغين. لا هجرة عائلات متكاملة متوازنة، فقد كانت بالضرورة مجتمعا مقتلعا ومزروعا، أو بالأصح «مشتولا» فى آن واحد. ولكن بمرور الوقت. وبعد أن استقر التيار وتوطدت أوضاعهم، بدأ المهاجرون يستوردون عائلاتهم، فارتفعت نسبة الإناث إلى الذكور تدريجيا، وأخذ الميزان الجنسى المختل يعتدل

شيئاً فشيئاً، حتى أصبح فى النهاية ميزانا طبيعيا تماما كميزان الوطنيين أنفسهم. وبالمثل تعدل حتى اعتدل هرم الأعمار والتركيب السني. وهذا وذاك في حد ذاته دليل قاطع على أننا أصبحنا بإزاء استعمار استيطاني حقيقي. مثلا في ١٩٤٧ في القاهرة، كانت النسبة الجنسية للأجانب ١ر١٠٢ أى ١ر١٠٢ أنثى لكل ١٠٠ ذكر.

من الناحية الأخرى، مع ذلك وبحكم الحاجز الدينى، فإنهم كانوا وظلوا أيضاً مجتمعا معزولا مغلقا على نفسه. أشبه بالمعسكرات، غير قابل للاختلاط أو الذوبان فى المجتمع الوطنى، حتى مع الأقباط. والنتيجة الصافية هى مجتمع منقول بكامل جذوره وبيئته ومناخه الحضارى والاجتماعى، باختصار جزر أوربية فرضت على الأرض المصرية، قطعة من أوربا فى مصر، التى لم تصبح بهم على أية حالل قطعة من أوربا.

سكان مدن

وكحل لهذه المعادلة الصعبة، وكمعظم الجاليات الأجنبية فى العالم، تحولت المستعمرة الأوربية إلى سكان مدن ومجتمع مدن فى الدرجة الأولى. بل بدرجة مطلقة تقريبا. ففى ١٩١٧ مثلا كان ٩٠٪ من الأوربيين يسكنون فى المدن. ولعل هذه النسبة ظلت ثابتة طوال عمر المستعمرة. ففى تعداد ١٩٧٦ بلغ عدد الأجانب فى المحافظات الخمس القاهرة والجيزة والإسكندرية وبوورسعيد والسويس ٩٠٫٤٪ من مجموعهم فى مصر. وحتى العشر الباقى إنما يتركز فى عواصم المحافظات والمدن الإقليمية.

ليس هذا فحسب، فما كان الأجانب فى مصر سكان مدن وكفى، وإنما سكان مدن كبرى. أى مدن متروبوليتانية فى الدرجة الأولى. وهذا ينصرف توا إلى العاصمتين. فكما يوضح الجدول أدناه، كانت العاصمتان تستقطبان فيما بينهما بين ثلثى وأربعة أخماس الأجانب فى مصر جميعا. بل أكثر فى الحقيقة، لأن هذه

الأرقام لا تشمل الجيزة التى هى جزء لا يتجزأ من مجتمع القاهرة، والتى كان يتكدس فيها دائماً حشد كبير من الأجانب. ففى ١٩٧٦ مثلا كان عدد الأجانب فى الجيزة نحو ٢٠ ألفا، وبهذا كان مجموعهم فى القاهرة مع الجيزة إلى الإسكندرية نحو ٨٤ ألفا من المجموع الكلى البالغ ٩٥ ألفا، أو بالدقة بنسبة ٨٨٫٤٪، أى نحو تسعة الأعشار إلا قليلا.

السنة	مصر	العاصمتان	النسبة المئوية
١٩٠٧	٢١٦٫٦٠٠	١٣٩٫٤٠٠	٦٧٫٢
١٩١٧	٢٦٠٫٢٠٠	١٥١٫٧٠٠	٦٤٫٢
١٩٤٧	١٤٦٫٠٠٠	١١٩٫٦٠٠	٨١٫٦
١٩٧٦	٩٥٫٣٠٠	٦٥٫٢٠٠	٦٨٫٣

وفى كل الأحوال فلنلاحظ - عابرين- أن تركز الأجانب فى المدن كان يعنى دائما أنهم يمثلون نسبة لا يستهان بها من حجم

المدينة وحياة المدن فى مصر، خاصة فى مراحل تمدين مصر المبكرة، وكان هذا بالتالى «يزيف» إلى حد ما حقيقة أرقام وإحصائيات السكان والمدن فى البلد، بمعنى أن مجمل سكان مصر ونسبة تمدينها كانت تبدو أكبر نوعا من واقع السكان المصريين، ومن درجة التمدين المصرى البحت.

ومنذ البداية كانت الاسكندرية هى المحل المختار للجاليات الأوربية، وظلت إلى النهاية تقريبا «عاصمتهم» فى مصر، وليس العاصمة القاهرة، ومن هنا كان الوصف الشائع للإسكندرية بأنها تبدو مدينة أوربية أكثر منها مصرية. ولكن الوضع انقلب تماما بعد الخروج الأبيض، فأصبحت القاهرة هى الملجأ الأخير، ولا نقول القلعة الأخيرة للجالية الأوربية والأجنبية بمصر. والجدول الآتى يلخص هذا التطور أو الانقلاب بوضوح.

السنة	مجموع الأجانب بمصر	الإسكندرية			القاهـــرة		
		عـدد الأجانب	٪ من أحانب مصـر	٪ من المدينة	عـدد الأجانب	٪ من أجانب مصـر	٪ من المدينة
١٨٦٤	؟	٦٠-٦٠ ألفا	؟	الثلث	٥-٦ آلاف	؟	؟
١٨٧٨	٦٨,٦٠٠	٤٢,٨٠٠	٦١,٥	؟	١٥,٧٠٠	٢٣	؟
١٨٩٧	١١٢,٦٠٠	٤٦,١٠٠	٤٠,٩	١٤,٥	؟	؟	؟
١٩٠٧	٢١٦,٦٠٠	٨٦,٤٠٠	٣٩,٩	٢٤,٤	٥٣,٠٠٠	٢٤,٥	٨,١
١٩١٧	٢٦٠,٣٠٠	٨٤,٧٠٠	٣٢,٥	١٩,٠	٦٧,٠٠٠	٢٥,٦	٩,٠
١٩٢٧	٢٢٥,٦٠٠	٩٩,٦٠٠	٤٤,١	١٧,٤	؟	؟	؟
١٩٣٧	١٨٦,٥٠٠	٨٨,٤٠٠	٤٧,٣	١٢,٩	؟	؟	؟
١٩٤٧	١٤٥,٩٠٠	٦٣,٥٠٠	٤٣,٥	٧,٠	٥٦,١٠٠	٣٨,٠	٢,٥
١٩٧٦	٩٥,٣٠٠	١٤,٢٠٠	١٤,٩	٠,٦	٥٠,٩٠٠	٥٣,٤	١,٠

قصة المدينتين

واضح أن قصة تطور توزيع الأجانب بين المدينتين الكبريين تبدأ والاسكندرية مركز الثقل الطاغى. بل المطلق تقريبا، ثم بالتدريج يقل طغيان الإسكندرية وتثقل كفة القاهرة قليلا، قليلا فتقل الهوة بينهما نوعا، ثم يتم قدر من التقارب الملموس نسبيا، ولكن تظل كفة الإسكندرية دائما هى الراجحة حتى منتصف القرن العشرين، ثم أخيرا وبعد ذلك فقط يتم الانقلاب الكامل. حيث ينتقل مركز الثقل إلى القاهرة بصورة طاغية - تماما عكس النمط فى البداية. لقد تبادلت المدينتان مواقعهما النسبية.

ففى ١٨٦٤ كان عدد الأجانب بالاسكندرية عشرة أمثاله بالقاهرة. وفى ١٨٧٨ انخفضت تلك النسبة إلى نحو ثلاثة الأمثال، وكانت الاسكندرية تستقطب نحو ثلثى أجانب مصر، مقابل أقل من الربع للقاهرة. وخلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأولى من القرن الحالى كانت القاهرة حوالى ثلثى الإسكندرية

فى عدد الأجانب، وكانت الأخيرة تستقطب عادة نحو نصف أجانب البلد، وعلى الأقل ثلثهم، مقابل الربع إلى الثلث على الأكثر للأولى. حتى إذا كان منتصف القرن وصلنا إلى نقطة التعادل تقريبا - الفارق بضعة آلاف فقط لصالح الإسكندرية - ولو أن الإسكندرية تظل مستأثرة بأقل قليلا من نصف أجانب البلد، مقابل أكثر قليلا من الثلث للقاهرة. غير أن هذه المقارنة تستبعد الجيزة من حساب القاهرة، والمحقق أن إضافتها إليها ترجح كفتها على الإسكندرية فى تلك المرحلة.

لكن بعد هذا على أية حال جاء الخروج الأبيض فى الستينيات على حساب الإسكندرية تماما وأساسا. فهوى عدد الأجانب بها - وكان قد سجل علامة المائة ألف فى ١٩٢٧ - إلى ١٤ ألفا فقط فى ١٩٧٦، أى نحو سبع رقمها القياسى. هذا بينما لم تكد القاهرة تفقد شيئاً مذكورا فى الخروج، فظلت فى حدود الخمسين ألفا، أى أكثر من ثلاثة أمثال الإسكندرية. فإذا أضفنا إليها الجيزة لارتفع مجموعها إلى ٧٠ ألفا، أى خمسة

أمثال الإسكندرية. وبهذا أصبح نصف أجانب مصر مركزين فى القاهرة، أو نحو ثلاثة أرباعهم (٧٣٫٤٪) فى القاهرة والجيزة، مقابل أقل من السدس فى الإسكندرية، وذلك بعد أن كانت الأولى تتراوح بين الربع والثلث، والثانية بين الثلثين والنصف.

بهذا أيضاً انقلبت نسبة الأجانب فى كلتا المدينتين. فباستبعاد ١٨٦٤ حيث كانوا يمثلون ثلث سكان الإسكندرية جميعا، فلقد كانت نسبتهم تتراوح عادة بين الخمس والعشر، وإن ارتفعت إلى الربع فى ١٩٠٧ وانخفضت إلى ٧٪ فى ١٩٤٧. هذا بينما لم تزد نسبتهم قط بالقاهرة عن العشر كحد أعلى، بل وهبطت إلى ٢٫٥٪ فى ١٩٤٧. أما اليوم فقد أصبحت نسبتهم فى القاهرة نحو ضعفها فى الإسكندرية، وأعلى نسبة لهم فى البلد. لقد تم الانقلاب الكامل بعد التطور البطىء بين المدينتين فى مجال توزيع الأجانب.

إلى جانب الإسكندرية والقاهرة، كانت مدن القناة هى

معظم أقطاب الاستيطان الأجنبي. وقد بلغت نسبة الجاليات الأجنبية في بعض هذه الحالات ربع السكان أحيانا، وهي نسبة خطيرة، وإن كان ذلك باستثناء الإسكندرية مرتبطا بالمدن الأصغر حجما، كما كان قاصرا على المراحل المبكرة فقط، ثم انخفضت النسب إلى الثمن على الأكثر مع نمو حجم المدينة الكلي. والجدول الآتي يعطي النسبة المئوية للأجانب من مجموع سكان هذه المدن.

المدينة	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٧٦
الإسكندرية	٢٤٫٤	١٩٫٠	١٧٫٤	١٢٫٩	٠٫٦
القاهرة	؟	٩٫٠	؟	؟	١٫٠
بورسعيد	٢٥٫٩	٢٠٫٠	؟	١٢٫٥	٠٫٥
الإسماعيلية	٢٠٫٠	٢٠٫٠	؟	٨٫٥	٠٫١
السويس	؟	١٤٫٠	؟	؟	٠٫٣

أخيرا، وفى كل هذه المدن، فلقد كان الأجانب يتجمعون فى كتل متراصة للحماية، وليس كأفراد مبعثرين، لا يكاد يستثنى من ذلك سوى اليونانيين، وأحيانا بعض الايطاليين. من ثم نجد أنهم إن لم ينفردوا بأحياء، أو بضواحى بكاملها، كالابراهيمية فى الإسكندرية، والمعادى فى القاهرة، فانهم كانوا يمثلون الأغلبية فى مناطق واسعة. وعموما كان «الحى الافرنجى» ظاهرة مرتبطة بوجودهم باستمرار.

كذلك فقد كانوا أميل إلى التجمع فى جزر أو أسافين مختلفة بحسب الجنسية، كل جالية فى تجمع أساسى. وفى هذه التجمعات كانت درجة العزل عن الوطنيين تتفاوت بحسب انعزالية، أو تعالى كل جالية، فأكثرها الإنجليز فالفرنسيون، وأقلها اليونانيون فالإيطاليون، حيث كانت الأخيرتان تختلطان بحرية نسبيا فى أحياء البورجوازية المصرية واللفانتية.

أما خارج الأحياء السكينة فقد كان طغيان الجاليات

الأوربية يصل إلى أوجه فى قلب المدينة التجارى، حيث كانوا يسودونه اجتماعيا، مثلما كانوا يسيطرون عليه اقتصاديا. فقلب الإسكندرية أو القاهرة كان يبدو أوربيا أكثر منه مصريا، قطعة من أوربا حقا، أو قلب أوربى لمدينة مصرية، سواء ذلك فى اللاندسكيب أو الأفراد أو النشاطات أو الطابع الحضارى... إلخ.

دور النهب الاقتصادى

من الناحية المادية والاقتصادية ارتبطت الجاليات أساسا بالقطاع الحديث من اقتصاد البلد، الذى يرتبط بدوره بعملية التغلغل الاقتصادى الأوربى، وبالتالى بالإمبريالية والاستعمار. فتركز نشاطهم بالدرجة الأولى فى الحرف الثالثة أى التجارة والخدمات. محتكرين فيها المواقع الاستراتيجية، ومفاتيح الاقتصاد والنشاطات الكومبرادورية. ابتداء من التصدير والاستيراد، خاصة لقطن، إلى تجارة الجملة ونصف الجملة، إلى الأعمال المالية المصرفية والسمسرة والرهونات، هذا عدا المهن الحرة والوظائف

الحكومية العالية، وكثيرا من الخدمات والمحلات العامة والحوانيت الأقل مستوى، وذلك دون أن نذكر النشاطات غير المشروعة أو غير الأخلاقية، كالتهريب والمخدرات والجريمة والرذيلة... إلخ.

وكانت الصناعة أو الحرف الثانية تأتى بعد الثالثة، فكانوا هم الذين أدخلوا أو بدأوا كثيرا من الصناعات الحديثة، لاسيما الاستهلاكية الصغيرة، ومنها أيضاً الضار أو غير الضرورى كالتقطير والخمور... إلخ. وبعامة فلقد كانوا يحتكرون نحو نصف النشاط الصناعى فى البلد. وحتى أصغر الصناعات وأبسطها كانوا يشاركون فيها، أو يسيطرون عليها. فى مطلع القرن مثلا، نجد صناعة الأحذية، وكذلك تصليحها برمتها تقريبا فى أيدى اليونانيين والأرمن والمالطيين، وتجارة الأصواف والأجواخ. أى الأقمشة فى أيدى اليهود والسوريين والأوربيين، بينما تتركز صناعة الخياطة فى أيدى اليهود، واللحام فى أيدى المالطيين، والتصوير فى أيدى الأرمن... إلخ.

أما الزراعة، أى الحرف الأولى، فكانت أقل ما انصرف إليه المقيمون الأجانب، وذلك أساسا ككبار ملاك، وكشركات عقارات واستصلاح استغلالية واستثمارية بحتة.

وكنموذج للتركيب الحرفى للجاليات الأوربية وتطوره، خذ أرقام ١٨٩٧، ١٩٣٧. فواضح من الجدول، الذى يشير إلى النسب المئوية من مجموع المشتغلين، أن الأجانب، رغم بعض التطور الضئيل، تركزوا على عكس الوطنيين فى الصناعة والتجارة والخدمات. تاركين الزراعة تماما (١٪ على الأكثر). حتى منذ ١٨٩٧ كانو أيضاً يتخصصون فى المهن الحرة والوظائف العامة، فقد كانوا يمثلون ثلث القوة العاملة فى المهن الحرة، ونحو الربع فى قوة الوظائف العامة.

الحرفـــة	١٨٩٧		١٩٣٧	
	المصريون	الأجانب	المصريون	الأجانب
الزراعة	٦٤	٧ر٠	٥٩	١
الصناعة والنقل	١٧	٥٠	١٠	٢٤
التجارة والمال	١٧	٥٠	٦	٢٢
الخدمات	؟	؟	٥	٢٠

من هذا التركيب والتحليل تتبدى لنا على الفور وظيفة الجاليات الأجنبية فى مصر. فكما كانت هى التجسيم المباشر للاستعمار الاستيطانى، كانت الأداة المباشرة والمترجمة للاستعمار الاستغلالى، الذى كان بلا مواربة استغلالا هدميا وابتزازيا انتهازيا بلا هوادة ولا رحمة Raubwirtschaft ، فشكل بالتالى نزيفا رهيبا بالنسبة للاقتصاد الوطنى. ويمكن القول بسهولة إن المبدأ الأساسى الحاكم فى نشاطاتها ودورها هو «حلب البقرة»، أو أفضل -

«نزع القشدة skim the cream» ، فلهم زبد الاقتصاد وللوطنيين الزّبد.

وتوضيحا لهذا نذكر فى مجال الملكية الزراعية أنه فى ١٩١٩ كان نحو ١٥٠٠ أجنبى من فئة الملاك + ٥٠ فدانا يملكون وحدهم نحو ٦٠٠ ألف فدان، بمتوسط ٤٠٠ فدان للفرد، مقابل ١٥٠ فدانا لكبار الملاك المصريين من الفئة نفسها. وبوجه عام كان الأجانب يملكون عشر الأراضى الزراعية فى مصر. وقد قدر أن الملاك الأجانب الذين كانوا لا يزيدون عن ٥٪ من مجموع طبقة كبار ملاك الأراضى الزراعية فى مصر، كانوا وحدهم يستأثرون بنحو ثلث دخل هذه الطبقة، كما قدر متوسط الدخل السنوى للفرد بين كل ملاك الأراضى الأجانب - كبارا وصغارا بنحو ٤٥ مرة مثل نظيره بين المصريين.

أما اقتصاد المدن، الذى كان الأجانب يستأثرون بنصفه، فقد قدر أن الطبقات البورجوازية كانت تمثل ٣٪ من مجموع السكان

ولكنها تحصل على ٢١٪ من الدخل غير الزراعى، نصيب الأسد منها للأجانب. أما عن الدخل القومى عموما، فقد قدر أن الأجانب الذين كانوا أقل من ٢٪ من السكان كانوا يخرجون منه بأكثر من ١٥٪، وأن نصيب الفرد الأجنبى فى المتوسط كان بالتالى نحو ٩ – ١٠ أمثال متوسط دخل الفرد بين السكان عموما.

تركيب الجاليات

يبقى أخيرا أن نضيق عدستنا قليلا، لنضع عناصر المستعمرة الأجنبية فى البؤرة ،ولنرى طبيعة العلاقات فيما بينها هى نفسها. فاذا بدأنا بأصول المصدر – أى بحسب الجنسيات، كان لابد أولا أن نميز بين الأوربيين، ولهم الأغلبية والغلبة المطلقة، وبين الشرقيين وهم أقرب إلى توابع المعسكر. بل بعضهم أحيانا من عملائه. ثم علينا ثانيا أن نحدد مركز الثقل فى الطائفة الأولى فى رباعية سائدة، وفى الثانية فى رباعية أخرى ثانوية. ولعل من

الأفضل أن نفرغ من هذه الأخيرة أولا، لنتفرغ لتلك الأهم.

الكتلة الشرقية

رباعية الشرقيين هى الشوام، الأتراك، الأرمن، اليهود. ولأن معظم الشوام هنا مسيحيون، فإن المجموعة تسودها الأقليات الدينية. لأن بعض اليهود والأرمن من أصول أو ارتباطات أوربية، فإن المجموعة أيضاً أقرب جزئيا إلى الأوربيين المستشرقين، أو الشرقيين المستغربين. وأخيرا، فلأن معظم الأتراك والشوام اكتسبوا الجنسية المصرية مبكرا، بينما هاجر معظم اليهود مؤخرا، فقد تقلصت أعداد المجموعة عموما بالتدريج.

الشوام، الذين يرجعون إلى سوريا ولبنان وفلسطين بلا تفرقة، أهم عناصر المجموعة عددا ودورا. بدأوا فى الوفود أيام محمد على، وزادت هجرتهم بعد مذابح ١٨٦٠ ثم بعد الاحتلال البريطانى. وقد تمصر معظمهم بعد ذلك. بلغ عددهم نحو ٦٠ ألفا فى

١٩٣٧، وقدر بنحو ١٠٠ ألف فى ١٩٥٦، معظمهم جنسية مصرية. وبطبيعة الحال فإنهم أقرب الجاليات إلى المصريين، وأشدهم اندماجا فيهم. وللدين دور فى هذا، فالسوريون المسلمون سرعان ما يتمصرون فى غضون جيل على الأكثر، أما السوريون المسيحيون فلازالوا غير ممتصين بعد ستة أو سبعة أجيال من الإقامة المتصلة فى مصر.

من الناحية الأخرى كان الشوام، بفضل معرفتهم باللغات الأجنبية، حلقة وصل بين المصريين والأوربيين، فعملوا فى الترجمة والقنصليات الأجنبيةوالمصالح الحكومية، إلى جانب نجاحهم كرجال أعمال. فقد برز السوريون واللبنانيون فى المجال الثقافى والفكرى، خاصة الصحافة، إلى جانب التجارة التى شاركهم فيها الفلسطينيون، خاصة البقالة (حتى قريب كان البقال يسمى «الشامى»). هذا بالإضافة إلى الاستيراد والأعمال الحرة ومرابى القرى، ثم الوظائف العامة والمهن الحرة وقليل من الصناعة.

أما الأتراك فحسب تعداد ١٩٠٧ كان هناك نحو ٢٧,٦٠٠ من الأتراك الحقيقيين، بالإضافة إلى حوالى ٤٢,٢٠٠ يحملون الجنسية التركية، ولكنهم من أبناء أقاليم الإمبراطورية العثمانية كسوريا والجزيرة العربية وأرمينيا. وقد كان الأتراك فى مصر مركزين فى المدن أغلبهم، وفى الوظائف الحكومية والجيش، وبعض التجارة غالبا. وقد تم تجنس معظم هذه الأعداد بالجنسية المصرية فى أوائل القرن ولم يعودوا يمثلون أقلية خاصة منذ ذلك الحين. بحيث لم يزد الأتراك عن ٦٫٠٠٠ فى ١٩٤٧.

عن الأرمن، الذين لعبوا كأفراد دورا سياسيا هاما فى الحكم فى القرن الـ١٩، فإن أغلبهم من لاجئى الحرب الأولى. كان عددهم فى ١٩٣٧ نحو ٢٠ ألفا، وقدروا فى ١٩٥٦ بنحو ٤٠ ألفا. قدرتهم على التأقلم والتلاؤم، كقدرتهم اللغوية، غير عادية. ولعل دورهم ومكانهم أشبه وأقرب ما يكون إلى الشوام، حيث عملوا بالوظائف الحكومية إلى جانب الأعمال الحرة. غير أن

مجالهم محدود بالصناعة والحرف والتجارة، ولكن منهم كثيرا من الجواهرجية والصاغة الأغنياء، كما احتكروا تقريبا مهنة التصوير الفوتوغرافى وصناعة الحفر والزنكوغراف.

أما اليهود، الذين بلغ عددهم أيام الحملة الفرنسية نحو ٧ آلاف، فترجع أصول بعضهم جزئيا إلى البلقان وآسيا الصغرى ومن قبل إلى إسبانيا – سفارديم، ولكن البعض هاجر حديثا من رومانيا – الشلختية. وهم كانوا دائما حريصين على أن ينعزلوا وألا يتوحدوا بأرض الوطن. فحتى فى ١٨٩٧ كان بعضهم من رعويات أجنبية، وظلوا كذلك فى ١٩١٧. بلغ عددهم فى ١٩٣٧ نحو ٦٣ ألفا، أغلبهم سجل كمصريين، ولكن أيضاً كيهود إسبان وطليان وفرنسيين. وكما تركز اليهود فى العاصمتين، تركزوا فى المال والبنوك والسمسرة والمضاربة، بما فى ذلك أعمال الصيارفة وتسليف النقود... إلخ. وقد هاجر معظمهم إلى إسرائيل بعد قيامها، بحيث لم يتبق منهم سوى بضعة آلاف،

نحو ٣ – ٤ آلاف.

الكتلة الغربية

إذا انتقلنا إلى الجاليات الأوربية، لوجدناها تمثل الجسم الأساسى من الأجانب فى مصر، ٦٠٪ على الأقل إلى ٩٠٪ أحيانا. والفرق بين الحدين الأخيرين يشير إلى زيادة أو نقص الكتلة الشرقية من الأجانب. هذا مع ملاحظة أن عدة آلاف من المقيمين الشرقيين، بما فى ذلك بعض المصريين أنفسهم، كانوا مدرجين باستمرار ضمن الجاليات الأوربية باعتبارهم من رعوياتهم أو حماياتهم، مما يجعل أرقام الغربيين تبدو أكبر، والشرقيين أقل من حقيقتها نسبيا. وبتصحيح الأرقام على هذا الأساس نجد عدد الغربيين حقيقيين فى ١٩٤٧ مثلا نحو ١٤٢٫٨٠٠ بدلا من المجموع الظاهرى ١٨٤٫٤٠٠ تقريبا. وفيما عدا هذا،

الجنسية	١٨٧٩	١٨٨٢	١٨٩٧	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٥٦
اليونانيون	٣٠,٠٠٠	٣٧,٣٠٠	٣٨,٢٠٠	٦٣,٠٠٠	٥٦,٧٠٠	٦٩,٠٠٠	٥٧,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
٪	؟	٤٠,٠	٣٣,٨	٢٩,١	٢١,٨	٣٧,٠	٣٩,٠	؟
الإيطاليون	١٤,٥٠٠	١٨,٧٠٠	٢٤,٥٠٠	٣٥,٠٠٠	٥٠,٢٠٠	٤٨,٠٠٠	٢٨,٠٠٠	٤٥,٠٠٠
٪	؟	٢٠,٥	٢١,٦	١٦,١	١٩,٣	٢٦,٠	١٩,٠	؟
الفرنسيون	١٤,٣٠٠	١٥,٧٠٠	١٤,٢٠٠	١٤,٦٠٠	٢١,٣٠٠	١٩,٠٠٠	١١,٠٠٠	؟
٪	؟	١٧,٢	١٢,٥	٦,٧	٨,١	١٠,٠	٧,٠	؟
البريطانيون	٣,٨٠٠	٦,١٠٠	١٩,٦٠٠	٢٠,٧٠٠	٢٤,٤٠٠	٣٢,٠٠٠	٢٨,٠٠٠	١٥,٠٠٠
٪	؟	٦,٧	١٧,٣	٩,٥	٩,٤	١٧,٠	١٩,٠	؟
النمسا – المجر	٢,٥٠٠	٨,٠٠٠	٧,١٠٠	٧,٧٠٠	٢,٨٠٠	؟	؟	؟
٪	؟	٨,٩	٦,٣	٣,٥	١,١	؟	؟	؟
الألمان	٩٠٠	٩٠٠	١,٣٠٠	١,٨٠٠	٢٠٠	؟	؟	؟
٪	؟	١,٠	١,١	٠,٨	٠,١	؟	؟	؟

المصدر : شارل عيسوي ، ص ١٦٣ – ١٦٧ ، لوران ، ص ١٩٩ – ٢٠٠ ؛ أنور عبد الملك ، ص ٧٢ – ٨٠ .

فبدورها، وبنفس النسب المئوية تقريبا، تمثل رباعية اليونانيين - الإيطاليين - الفرنسيين - البريطانيين صلب الجاليات الأجنبية فى البلد - غربية وشرقية معا، أو غربية على وحدة.

فيما عدا هذه الرباعية، فقد كانت هناك أقلية مذكورة من أبناء وسط وغرب أوربا، من رعايا إمبراطورية النمسا - المجر أساسا، ثم الألمان وبعض البلچيكيين. وقد كان رعايا النمسا - المجر والألمان نحو عشر الأجانب فى مصر، تسعة أعشارهم من النمسا - المجر، والعشر فقط من الألمان. ولكنهم جميعا كانوا فى تناقص مطرد خلال أواخر القرن، حتى انقرضوا عمليا حوالى الحرب الأولى وبسببها.

أما الرباعية السائدة فقد كانت أوزانها النسبية فى تغير مستمر، ولكنها جميعا وككل بدأت أولا بنسبة عالية (حوالى ٨٧٪) ، ثم تعرضت لانحدار محسوس منذ بداية القرن الحالى (+ ٦٠٪) ، ولكنها عاودت الارتفاع بعد ذلك حتى عادت منذ حوالى

الحرب الثانية إلى حيث بدأت (حوالى ٩٠٪). وهذا المنحنى يصدق بصفة منفردة على كل من اليونانيين والإيطاليين، الذين انتهوا ونسبتهم كما بدأت تقريبا، بينما يبدى الفرنسيون انخفاضا متواصلا باستمرار تقريبا، وعلى العكس البريطانيون الذين كانوا أكثر تذبذبا ما بين ارتفاع وانخفاض.

على أن التوازنات والعلاقات والمقارنات بين أطراف الرباعية لا تقتصر على الحجم فقط، بل تمتد إلى درجة الأقدمية أو الحداثة، وإلى مدى الانتشار أو التركيز فى التوزيع الجغرافى، ثم إلى المهن والانتخاب الحرفى، وأخيرا إلى النفوذ والمكانة المادية والأدبية، ليس فقط داخل الجماعة الأوربية ذاتها. بل وفى المجتمع المصرى نفسه أيضاً.

فأولا، اليونانيون. هؤلاء أقدم الجاليات الأوربية بمصر إطلاقا، وأطولهم وأعمقهم جذورا بترابها. ولا ننس أن اليونان هى أول وأقرب دولة أوربية عرفتها مصر القديمة، وأن اليونانيين هم أول

جالية أجنبية أقامت استعمار استيطانيا حقيقيا فى مصر تحت البطالسة. هذا إذن فى الحقيقة هو الاستيطان اليونانى الثانى فى مصر. وفيه كانوا دائما أكبر الجاليات حجما وعددا. وقد انتهوا كما بدأوا، وهم يشكلون نحو خمسى الأجانب فى مصر. إلا أن نسبة أعدادهم كانت فى تناقص تدريجى فيما بين الطرفين حتى هبطت إلى الخمس فقط أثناء الحرب الأولى. وقد كان لطرد اليونانيين من آسيا الصغرى وتركية أوربا ومجازر الحرب وعمليات تبادل السكان دور كبير فى تدفقهم من جديد على مصر بعد الحرب الأولى.

وفى البدء كان اليونانيون وحدهم نحو نصف الأوربيين تقريبا، ونحو الجاليتين التاليتين عدديا معا، وهما الايطالية والفرنسية. ولكن مع تزايد الأوربيين عموما، انخفضت نسبة اليونانيين من النصف إلى الثلث إلى الربع ببطء وهدوء، إلى أن عادت فاقتربت من النصف فى النهاية وقبل الخروج، حين وصل عددهم إلى أوجه وناهز المائة ألف، وهو أقصى ما حققته جالية

أجنبية فى مصر باستثناء الشوام أو مثلهم تقريبا. كل هذا مع ملاحظة أن بضعة آلاف من اليونانيين كانوا يدرجون دائما ضمن الجنسيتين البريطانية والإيطالية بوجه خاص.

ولعل أهم من الأقدمية والحجم بين اليونانيين التركيب الاجتماعى والتوزيع الجغرافى، حيث يبدون فى الجانبين تناقضا وتفاوتا حادا لا تعرفه جالية أخرى. فتوزيعا هم بلا جدال أكثر الأوربيين انتشارا وتغلغلا فى كل تضاعيف مصر غير مقتصرين – كمعظم الآخرين – على العاصمتين، ومع ذلك فهم أكثر الجاليات تركزا فى إحداهما ونعنى بذلك الاسكندرية.

فعلى الجانب الأول نجدهم فى المدن المتوسطة والصغرى وحتى القرى وصميم الريف، فهم وحدهم من بين كل الأوربيين الذين يتوزعون كأفراد، وليس ككتل بالضرورة. وكما يلخص المثل الانجليزى المعروف، فإن «تحت كل حجر فى مصر يونانيا Under every stone in Egypt there is a Greek» أو كما قال كرومر

«حيثما توجد أدنى فرصة للشراء رخيصا والبيع غاليا، فسيوجد المسوم اليونانى الصغير». أو كما يقول لوران، «ما من كفر فى مصر، لا تلقى فيه بعض اليونانيين، يأتون بلا أية موارد، يعيشون الحياة البسيطة لأفقر فلاح، ثم بسرعة يكونون تجارة صغيرة فى الغلال، ثم يفتحون دكان بقالة، مخبزا، أو صيدلية»... إلخ، إلى أن يصنعوا ثروة محترمة. وقد كان مطحن الحبوب، تماما كالبقالة والحانة، علامة مؤكدة على «جريجى» القرية.

أما على الجانب الآخر، جانب التركز المدنى، فليس كمثلهم جالية تتركز فى، وتسيطر على، الإسكندرية. فنسبتهم، على عكس بقية الجاليات الأخرى، أعلى منها فى سائر مصر وفى أى بقعة أخرى منها، بما فى ذلك القاهرة. ففى الإسكندرية كان يتكدس أكثر من نصف مجموعهم فى مصر، كما يفوق عددهم بها عدد كل الجاليات الأخرى مجتمعة. إذ يبلغ نصف مجموع الأجانب بها. وفضلا عن ذلك فإنهم كانوا يمثلون تقريبا كل أرستقراطية المدينة. (من هنا ازدحام الاسكندرية بأسماء الأماكن

اليونانية الحديثة خاصة، فضلا عن القديمة، مثل حدائق أنطونياديس، وشاطىء جليم (جليمونوبولو) وأتنيوس وجاناكليز... إلخ.) لقد كادت الاسكندرية ترتد بهم مدينة شبه «هيللينية» من جديد مثلما بدأت فى القديم!

أما عن تركيبهم الاجتماعى، فكما كانت الجالية اليونانية من أعرق المستوطنين وأنجح رجال الأعمال، فقد كانوا أيضاً من أحط طبقات المهاجرين – كما يقال – كما كانت لهم شهرة سيئة فى الجريمة والسرقة والقتل... إلخ. على أنهم أساسا كانوا من التجار المهرة، رغم شدة تنوع حرفهم المختارة. فإلى جانب تجارة التجزئة، خاصة البقالة، ونصف الجملة، وتجارة القطن وحلجه والمضاربة فى بورصته، كانوا وحدهم بين الأوربيين الذين نجحوا فى التجارة خارج حدود مصر، فكانت كل تجارتها مع السودان تقريبا فى أيديهم.

كذلك دخلوا ميدان الملكية الزراعية وشركات استصلاح

الأراضى بنجاح كبير (كثير من العزب الجديدة فى شمال الدلتا تحمل أسماء يونانيين، كذلك كثير من أصناف القطن الممتازة المبكرة مثل الكلاريدس الزاجوراه...إلخ) . وأخيرا فإنهم إذا كانوا قد ارتبطوا بشدة وتقليديا بحرف الفندقة والمطاعم والمقاهى والحانات وغيرها من الخدمات الصغيرة، فقد اتجهوا فيما بعد إلى المهن الحرة إلى حد بعيد، غير أنهم كانوا بعيدين تماما عن الوظائف الحكومية.

يلى اليونانيين فى الأهمية العددية الإيطاليون. بدأوا نحو نصف اليونانيين عددا، ولكنهم كانوا يزدادون بسرعة مطردة. بحيث كانت الفجوة بينهم وبين اليونانيين تضيق بانتظام، حتى كادوا يقتربون منهم أحيانا كما مرحلة الحرب الأولى، حين بلغوا نحو ثلث الأوربيين عددا، وإن جنحو إلى الهبوط فى النهاية فصاروا نحو الربع. وقد سجل الإيطاليون فى أوجهم ثانى أعلى قمة عددية بين الجاليات الأوربية بمصر، نحو ٥٠ ألفا، وذلك قبل الحرب الثانية حين تعاظم نفوذهم المادى والأدبى. الاجتماعى

والسياسى فى البلاد. غير أن أعدادهم انخفضت بشدة، كما انحسر نفوذهم أثناء الحرب، وإن عادت بعدها إلى الزيادة نسبيا.

وكما أنهم من أقدم الجاليات الأوربية تدفقا وإقامة بمصر، فإنهم من أوسعها انتشار وتغلغلا بعد اليونانيين. فلم يكونوا يتركزون فى العاصمتين فحسب، بل وينتشرون فى المدن الإقليمية الثانوية والصغرى، كالمنصورة وطنطا والزقازيق. وإلى جانب مشاركتهم فى نشاطات القطن والتجارة الخارجية والجملة، كان منهم العمال المهرة والفنيون والفنانون، وكثير من المهن الحرة. ولكن أكثريتهم كانت من طبقة صغار التجار البسطاء.

أما الفرنسيون فرغم أنهم بدأوا بأعداد كالإيطاليين، فلعلهم كانوا أقرب العناصر الأوربية إلى الثبات. بل الجمود من حيث الحجم المطلق. فقد كان عددهم يرتفع ببطء شديد ومعدل منخفض للغاية، مما يفسر أن نسبتهم المئوية كانت فى تناقض حاد شبه مطرد. بل إنهم وحدهم تقريبا الذين خبروا تناقصا حقيقيا فى

عددهم المطلق فى أحد العقود فى أواخر القرن الماضى. وعموما فإنهم لم يزيدوا فى «سقفهم» عن العشرين ألفا تقريبا، أى نحو عشر الأوربيين لا أكثر. هذا مع ملاحظة أن الفرنسيين الحقيقيين من ذلك العدد لم يكونوا يتجاوزون النصف، أو نحو ١٠ آلاف، إذ كان يندرج تحت الجنسية الفرنسية كثير من أبناء المغرب الكبير واليهود وغيرهم من الرعايا الفرنسيين. فى ١٩٤٧ مثلا كان عدد الفرنسيين الحقيقيين ٩٦٠٠، وأبناء المغرب الكبير ٣٢٠٠، من مجموع الجالية الفرنسية البالغ ١٧٫٨٠٠ تقريبا.

مع ذلك فقد كان النفوذ الحضارى والثقافى الأكبر والسائد هو للفرنسيين بلا نزاع، حيث كانوا يتركزون فى المهن الحرة والتعليم والوظائف الحكومية الفنية والعالية، بجانب التجارة والأعمال والقناة. وكمؤشر إلى أهمية هذا النشاط التجارى الأخير، كانت استثمارات رؤوس الأموال الفرنسية فى مصر أكبر من أى استثمارات أخرى. وقد كانت معظم طبقة العمال المهرة

الممتازة من بينهم، وكذلك كانت لهم معظم محلات التجارة الراقية.

على النقيض تماما من الفرنسيين، الإنجليز لا شك هم أكثر الجاليات الأوربية تفاوتا من حيث الحجم والعدد. فكما كانوا آخر الوافدين وأحدثهم عهدا، فإنهم بدأوا بأرقام متواضعة لا تذكر ولا تقارن البتة بالجاليات الثلاث السابقة. ولكنهم منذ الاحتلال كانوا فى صعود مطرد، بحيث تفوقوا على الفرنسيين منذ أواخر القرن، وظلوا كذلك إلى النهاية، حين قاربوا نصف اليونانيين أو نحو ١٧ ٪ من الأوربيين، ولو أن من الضرورى أن نلاحظ أن أرقام الجالية البريطانية كانت تتضمن دائما قوة جيش الاحتلال المقيم.

وعموما يمكن القول إن البريطانيين إذا كانوا قد أزاحوا جالية أوربية أخرى بعينها، وحلوا نسبيا محلها، فتلك الجالية بلا ريب هى الفرنسية. والواقع أن الجاليتين قد تبادلتا المواقع النسبية وزنا ووظيفة. فقد انتقلت السيطرة على الوظائف الحكومية والإدارة

العليا والخبراء والفنيين والخدمات الفنية والصناعة الحديثة إلى البريطانيين بعد أن كانت عادة من نصيب الفرنسيين. أيضاً تغلغل الإنجليز فى تجارة التصدير والاستيراد والبنوك والصناعة والمواصلات والنقل الداخلى والخارجي والرى والزراعة. وكانت تجارة القطن خاصة، وتجارة الجملة والشحن البحرى والمالية والتأمين، باختصار مفاتيح الاقتصاد فى أيديهم، تماما مثلما احتكروا الوظائف القيادية والسلطة.

على أن الإنجليز كانوا مركزين بعنف فى العاصمتين بعيدا عن الانتشار أو التوغل فى أعماق البلد. كذلك فقد كانوا، كالفرنسيين، نصفهم أو أكثر رعايا بريطانيين، بينما لم يزد الإنجليز الحقيقيون عن نحو ١٥ ألفا كحد أقصى. وتلك الرعويات البريطانية، كان أهمها المالطيون والقبارصة، وحتى بعض الهنود المسلمين. مثلا من ٣١٫٥٠٠ بريطاني مسجل فى ١٩٤٧، كان ١٣٫٣٠٠ فقط من الإنجليز الحقيقيين، ونحو ٧٨٠٠ من المالطين، ونحو ١٠٠٠ من الهنود. وقد كان هؤلاء المالطيون

يمثلون نسبة كبيرة من أعدادهم فى المهجر عموما، والتى ثبت أنها كانت أكبر من أعدادهم فى وطنهم الأب. وقد اكتسب المالطيون بالذات فى مصرِ سمعة سيئة فى الجريمة، أسوأ مما كان لأدنى طبقات اليونانيين. ولكن كثيرا منهم كان من التجار والحرفيين، خاصة صناعة الأحذية واللحام... إلخ.

هرم المستعمرة الطبقى

بهذا تم لنا الآن مسح عام لعناصر الجاليات الأوربية كل على وحدة، وهاهنا نصل إلى الهيكل الحقيقى للتركيب الاجتماعى والثقل المعنوى للمستعمرة الأوربية والأجنبية ككل. فكما فرضت المستعمرة نفسها على، أو قرب الهرم الطبقى الوطنى، تنضدت هى نفسها فى هيراركية طباقية على نمط هرمى أو عنقودى متراتب، ودرجات هذا الهرم أو طبقاته واضحة تماما الوضوح.

فقاعدته هى بالضرورة أكبرها حجما ومساحة – أى أوسعها

انتشارا جغرافيا، وأقدمها وأقربها التصاقا بالوطنيين وتداخلا معهم، كما هى أقلها ثراء ومكانة بحكم المهن والحرف. ومسافة البعد، وبالتالى، بينهم وبين المصريين أقل ما تكون. وهذا يعنى اليونانيين على الفور وبلا جدال، كما يمكن أن نضيف إليهم بسهولة رباعية الشرقيين من شوام وأتراك وأرمن ويهود، فلأغلبهم نفس ملامح وخصائص اليونانيين كجاليات.

أما الطبقة الوسطى، أو جسم الهرم، فيتألف من العناصر الأقل حجما وانتشارا والتحاما بالسكان الوطنيين، والأكثر ثراء ومكانة أدبية ومادية بحكم الوظائف والدخول. وبسهولة تامة ينصرف هذا إلى الايطاليين والفرنسيين معا. وأخيرا، وعلى قمة الهرم، ضيقة باردة، متباعدة. إن لم تكن مترفعة، تأتى الجالية البريطانية الحاكمة بنفوذ المستعمر المسيطر، وبأعدادها المحدودة اللصيقة بالمدن العواصم فقط، وبمواقعها القيادية.

والآن، ومن وجهة نظر جغرافية الاستعمار، ماذا يعنى هذا

الهرم بدرجاته وطبقاته؟ فى معادلة موجزة وجامعة، وبحسب الخصائص والملامح المحددة التى عرضنا، يمكن أن نقول إن قاعدة الهرم هى أقرب عناصره إلى الاستعمار الاستيطانى بمعنى الكلمة، ووسطه هو أقربها إلى الاستعمار الاستغلالى فى أوضح صوره، بينما تأتى قمته أقرب ما تكون إلى الاستعمار الاستراتيجى بمعناه الكلاسيكى. وتلك جميعا نتيجة منطقية فى الواقع، إن لم نقل تحصيل حاصل. فرغم أن الجاليات جميعا شاركت بدرجة أو بأخرى فى أبعاد الاستعمار الثلاثة. من استيطان واستغلال واستراتيجية، فلا جدال أن اليونانى تقليديا كما فى كل مكان ألصق ما يكون بالاستيطان، بينما كان الإنجليزى أبعد شيء عنه، وأدخل ما يمكن فى لعبة الاستراتيجية والمواقع العسكرية، فى حين كان الإيطاليون والفرنسيون أكثر اهتماما بالاستثمار والاستغلال.

وثمة ملاحظة أخيرة فى الختام. فكما كان المصريون يتبادلون العداء مع الانجليز كمستعمرين، كانت سائر الجاليات

الأوربية تتبادل معهم حبا مفقودا، وحقدا دفينا - رغم ما كانت تتمتع به من حمايتهم، وزغم أنها كانت تعمل فى ظلهم. وفيما عدا هذا فلقد كان القاسم المشترك الذى يجمع بينهم هو امتصاص دم المصريين، أو فلنقل اعتصار مصر، إلى أقصى حد ممكن. ومع ذلك فقد دخل المصريون طرفا فى هذه التوازنات، فكانوا بقدر المستطاع يحاربون الاستعمار البريطانى بتلك الجاليات الأوربية المضادة. إنه ببساطة منطق التوازن واستراتيجية المضاربة.

الفصل الثالث

الاستمرارية والانقطاع
فى
الشخصية المصرية



الاستمرارية والانقطاع

لعل أنسب مكان لهذه الخاصية المتأصلة فى الشخصية المصرية، الاستمرارية ونقيضها أوقرينها الانقطاع، هو نهاية المطاف أو قريبا منها، لأنها صفة مشتركة بين كل جوانب الشخصية الأخرى. فما من كاتب تعرض لتاريخ مصر أو حضارتها دون أن يصر فى إلحاح على عنصر الاستمرارية فى كل مقوماتها ومقدراتها، ابتداء من الأرض إلى الناس، ومن الجنس إلى الاقتصاد. ومن أعلى النظم السياسية والاجتماعية إلى أصغر دقائق وتفاصيل العادات والتقاليد اليومية، بل والأمثال والمأثورات الشعبية... إلخ. وبغير حكم مسبق، فإن المهم هومدى صحة تلك المقولة الأساسية، إلى أى حد بالدقة تذهب هذه الاستمرارية، وعند أى نقطة بالضبط يظهر نقيضها الانقطاع.

ولكى نضع معادلة الاستمرارية - الانقطاع فى ميزانها الصحيح، ونقيمها على نصابها الدقيق، لابد أن ندرك أولا أ

لى بساطتها الأولية والأساسية معادلة مركبة معقدة متعددة حدود والأطراف، تحت السطح وعند التفصيل. فهى إذ تشمل ؟رض والناس ابتداء، فإنها تضم النواحى المادية واللامادية جميعا، على حد سواء. وهى إذ تضم الجوانب المادية واللامادية، فإنما طوى الحضارة والثقافة معا، وعلى السواء، الأولى للأولى، والثانية ثانية، أعنى الحضارة للماديات، والثقافة للاماديات.

أيضا، إذا كان لنا أن نستبق التحليل بقليل، فإن لنا أن نضيف أن الاستمرارية تتركز خصوصا فى النواحى المادية. سواء ن الأرض أو الناس، بينما أن الانقطاع ألصق بالجوانب اللامادية. صيغة أخرى أكثر تحديدا ووضوحا، الاستمرارية للحضارة أساسا، الانقطاع للثقافة بالأساس.

فإذا ما انثنينا لنستعرض شريط تاريخ مصر الطويل الحافل زاخر استعراضا شاملا محلقا من هذا المنظور، فلعل أكبر وأخطر نط التحول وعلامات التطور التى تبرز فيه أن تنحصر فى أربع

نقاط أساسية. أولاها بالطبع اكتشاف الزراعة، وبدء الحضارة نفسها فى فجر التاريخ، وثانيتها تتأخر طويلا جدا إلى الإسلام والتعريب، وقد تلى بعد فترة قصيرة نسبيا نقطة تحول التجارة إلى طريق الرأس، إلى أن نصل أخيرا إلى الحضارة الغربية الحديثة ودخولها على النحو الذى نعيشه ونعرفه اليوم. لا كأكبر وأوقع حقيقة فى واقع وصميم حياتنا المعاصرة، ولكن أيضا كأخطر وأعمق انقطاعة فى تاريخنا ووجودنا جميعا.

كل واحدة من هذه الرباعية كانت إذن انقلابا كاملا وانقطاعا جوهريا ثوريا مثيرا ومؤثرا. ومن مجموعها نحصل بطريقة ما على نوع التطور بطريق الثورة «evolution by revolution». ولكن بالمقابل، ففى ظل الترامى الشديد للوراء التاريخى لمصر، فلقد تبدو تلك الثورات فى مجملها غير متعارضة مع الاستمرارية العامة. وهناك إذن فى معنى ما «ثورة بطريق التطور revolution by evolution» وفيما بين هاتين المعادلتين العريضتين جدا يستقطب

تاريخ مصر العام بصفة عامة.

ولكن فيما عدا هذا فإن أطراف تلك الرباعية الثورية تختلف كثيرا فيما بينها قوة ووزنا. فلقد تكون أولاها وهى بدء الزراعة والحضارة أشدها خطرا فى تاريخ مصر المادى والحضارى، لأنها فى مجال المقارنة وميزان الحساب يحسن أن تستبعد من بين تلك العلامات الفارقة، باعتبارها نقطة ابتداء لا تقاس إلى ما قبلها. أو هى قاعدة الأساس أى الأصل والأساس جميعا fons et origo.

بالمثل، فلعل تحول التجارة لا يعد تحولا جذريا على مستوى الوجود والكيان. حيث لم يكن تغييرا بقدر ما كان هبوطا وانحدارا. والواقع أنه لا يقارن ولا يقف على نفس مستوى العلامات الأخرى الثلاث، ولعله أدنى أن يقارن بضياع البرارى فى الداخل، إن لم يكن أدنى منه. لذا يحسن استبعاده هو الآخر من القياس أو السياق.

أما الانقلاب الحضارى الحديث والمعاصر فلقد يراه البعض

أخطر عملية انقطاع حضارى فى تاريخ مصر إطلاقا. ولعله كذلك بالترجيح، بل إنه لكذلك بالتأكيد، إلا أننا ينبغى أن نذكر على الفور أن هذا لم يكن مقصورا على مصر، أو بضع حالات غيرها، بل أتى ظاهرة عالمية معدية. فالحضارة الغربية الحديثة كطارىء حادث جدا تعد بالفعل أول حضارة عالمية فى التاريخ.

بهذا فإنها لا تخص مصر خصيصا وتحديدا، بحيث قد يجوز لنا أن نقطعها من شريط الزمن، فتتبقى لنا حينئذ ودون تناقض استمرارية نادرة فى الحضارة المادية عبر القطاع الأكبر من التاريخ المصرى. تترامى وتغطى ما بين بدء الزراعة والحضارة الفرعونية، وما بين قدوم الحضارة الغربية الحديثة.

بهذا أيضا لا يتبقى لنا من العلامات الأعلام بين المتغيرات الجذرية فى تاريخنا سوى انقلاب الإسلام والتعريب الذى من بعده أصبحت مصر جزءا لا يتجزأ من العالم العربى، وعاشت غالبا إقليما أو رأسا فى دولته السياسية، وفى ظل وحدته القومية. وواضح

أننا مهما قلنا فلن نستطيع أن نبالغ فى القطع بأن مركب الإسلام - التعريب كان أخطر انقطاع فى تاريخ مصر. حيث انتقلت به من الفرعونية إلى العروبة.

ولكن من البديهى فى الوقت نفسه أن التعريب والإسلام هو انقطاع ثقافى فقط. أى ينصرف إلى النواحى اللامادية وحدها، أى الثقافة بمعناها المحدد. أما النواحى المادية، أى الحضارة عموما، وخاصة قاعدتها الأساسية الزراعة، فقد استمرت كما هى فرعونية الهيكل والبناء حتى مجىء الحضارة الغربية الحديثة فى القرن الماضى.

وعلى هذا فإذا كنا نقول مثلا إن بريطانيا تمتاز عموما بالاستمرارية السياسية والانقطاع الاجتماعى، فيما تمتاز فرنسا على العكس بالاستمرارية الاجتماعية والانقطاع السياسى، فإن لنا أن نقول إن مصر تمتاز تاريخيا بالاستمرارية فى الحضارة المادية، وبالانقطاع فى الحضارة اللامادية. أو بصيغة أخرى وأوضح،

يتلخص جوهر الموقف فى معادلة أساسية هى: استمرارية حضارية وانقطاع ثقافى.

غير أن هذه المعادلة لا تنتهى عند هذا الحد، أو هى - إن شئت - تنتهى عند هذا الحد، بمعنى أنها تنقلب بعده رأسا على عقب، وإلى النقيض المطلق منذ دخول الحضارة الغربية الحديثة. ذلك أن تلك المعادلة القديمة إنما تصدق بطبيعة الحال على الماضى منذ بدايته الأولى حتى بداية العصر الحديث وقدوم الحضارة الغربية. أما بعد ذلك، أى الآن فى مصر الحديثة والمعاصرة، فكما فى سائر بلاد الدنيا بلا استثناء حدث أخطر وأعمق انقطاع حضارى فى تاريخنا. حيث دخلت مصر الحضارة الغربية الحديث مع الداخلين، ليشارك الجميع فى حضارة واحدة لأول مرة هى الحضارة الغربية العالمية التى دشنها ونشرها الغرب.

فى الوقت نفسه فإن هذا الانقطاع الجذرى إنما اقتصر بالطبع على النواحى المادية أو الحضارة، بعيدا تماما عن النواحى

اللامادية، أو الثقافة كما تتمثل فى العربية والعروبة والكيان والتراث العربى، فضلا عن الدين والعقيدة... إلخ. وهكذا بعد أن كانت المعادلة «الألفية» القديمة هى الاستمرارية الحضارية (الزراعة والفرعونية) والانقطاع الثقافى (التعريب والإسلام)، أصبحت المعادلة «القرنية» الجديدة منذ القرن الماضى هى الاستمرارية الثقافية (العروبة والإسلام) والانقطاع الحضارى (التغريب والأوربة).

وبهذا وذاك تصبح لدينا معادلتان أساسيتان لمرحلتين أساسيتين فى تاريخ مصر، كل منهما على طرف النقيض من الأخرى، والجمع بينهما يعطينا ثنائيتى الفرعونية – العروبة على الجانب الثقافى القومى والأصالة – المعاصرة على الجانب الحضارى المادى، ولكن عدم التفرقة بينهما فى دراسة مصر المتغيرة، أو متغيرات مصر يمكن أن يؤدى إلى أحكام خاطئة وخلط فى الصميم. من ثم فبهذه المفاتيح الأولية نبدأ دراستنا هنا بالماضى أولا، وبالاستمرارية منطقيا.

الاستمرارية

ولعل خير ما تفعل لتقصى واختبار قاعدة الاستمرارية هو أن نتتبع مظاهرها ودلائلها فى مختلف الجوانب الطبيعية والبشرية جانبا جانبا على التوالى، وبذلك نحدد الثوابت والمتغيرات فى كل منها تباعا. ولقد أتيح لنا بالفعل أن نتعرف على كثير منها خلال فصول الكتاب السابقة، وليس علينا هنا إلا أن نجمع بينها ونفصل فيها القول، لنصل منها إلى القول الفصل فى بؤرة واحدة مركزة. وفى تصنيف هذه الجوانب يحسن أن نبدأ بمظاهر الأرض الطبيعية أولا، تلك التى قد تحملنا بعيدا بعض الشىء. بعض الوقت عن معادلاتنا الأساسية السابقة بمبناها الحضارى، غير أنها قاعدة الأساس منهجيا، ومنها على أية حال نتقدم منطقيا إلى اللاندسكيب الحضارى والسكن والمسكن، ثم من هذه إلى الاقتصاد، وخاصة الزراعة، إلى أن تختتم أخيرا بالجوانب البشرية المباشرة كالنظم السياسية والاجتماعية والحياة اليومية.

مظاهر الاستمرارية الطبيعية

فى الأرض

فإذا نظرنا إلى أرض مصر أولا، فسنجد أن رقعتها الثابتة المحددة تقريبا لم تتعرض لتغيرات أو تقلصات مثيرة خلال العصور التاريخية. فالمنطقة، منطقة الوادى، نهرية أساسا، وليست سيسمية بأى درجة تذكر. ولذا لم تعرف أى تغيرات نكبائية أو فجائية، مما قد يصيب المناطق البركانية والزلزالية مثلا. وقصارى ما تعرضت له من مظاهر تغير السطح يقتصر على الحافة الساحلية، كمجرد مماس، حيث حدثت بعض عمليات انخفاض فى قطاعات معينة، خاصة فى العصور الوسطى، اتسعت أو انكمشت بعدها بعض البحيرات الشمالية، لكن دون أن تتغير الطبيعة الجغرافية الأساسية المحلية.

وخلف الساحل أيضا تعرضت أرض الشمال إلى كارثة نشأة نطاق البرارى الملحية القلوية، فانتقل من المعمور إلى اللامعمور، أو

ارتد إلى نطاق المستنقعات البرية الذى كانه فى عصور ما قبل التاريخ. على أن هذا التغير قد لا يكون مسئولية الطبيعة، وإنما نتيجة لأعمال (أو إهمال) الإنسان، أو لعله الاثنان معا.

وفيما عدا هذا، فعلى الأطراف أيضا، أطراف الوادى الصحراوية، كانت تحدث تغيرات مستمرة من زحف الصحراء، أو توسع الأرض السوداء، أى كمظهر من مظاهر الصراع الطبيعى بين الرمل والطين، غير أنها كانت كقاعدة تغيرات محلية بحتة، وطفيفة هامشية عند ذلك.

أما فى قلب الوادى فليس ثمة إلا تغيرات الإرساب والتعرية النهرية المستمرة والدؤوب فى مجرى النيل وعلى جانبيه، وهذه أيضا طفيفة مثلما هى بطيئة، ولعل أبرزها هو زحف رأس الدلتا الهادىء إلى أسفل ونحو الشمال.

وحتى إذا نظرنا إلى شبكة ترعنا الكثيفة المعاصرة، فليس من العسير أن نتعرف فيها على أجزاء وقطاعات من أصل قديم. فكثير

من فروع الدلتا القديمة، سواء كانت سبعة كما يقول هيرودوت وسترابو، أو تسعة كما يقول بطليموس، إذا كانت قد اندثرت كفروع طبيعية، فقد تحولت إلى ترع للرى يمكن بسهولة تحديد مساراتها ومجاريها فى ترع اليوم. ومن الممكن أن نرسم خريطة واحدة متعددة الألوان لمجارى الدلتا، تحدد بكل تفصيل القطاعات القديمة والحديثة فيها كل بلون معين، وفيها سنجد الألوان المشتركة هى القاعدة السائدة أكثر منها الاستثناء العابر.

وإذا نحن اعتبرنا اللاندسكيب الطبيعى على العموم فيمكننا أن نقول – مع وهيبة – إن التطورات فى جغرافية مصر الطبيعية تمضى متثاقلة. كما أن التغيرات التى طرأت على استغلال الأرض و على حياة الناس «ربما لم تمس جوهر الأشياء» مثلا، سطح الأرض، وجه مصر نفسه، لم يكد هو الآخر يعرف تغيرا أساسيا أو محسوسا فى شكله ومظهره العام عبر تاريخه الألفى الأخير. فالمنطقة بلا غطاء نباتى طبيعى مذكور كما نعرف، فلم تتعرض لما تعرضت له مناطق أخرى كثيرة، كعملية إزالة الغابات التاريخية.

ولا عرفت مشكلة تعرية التربة وغير ذلك، مما كان له أكبر الأثر فى تغيير طبيعة وشكل الحياة فى تلك المناطق.

عن المناخ

هل تغير مناخ مصر؟ هل تغير، يعنى، عبر العصور التاريخية وما قبل التاريخ، أى بعد وبعيدا عن تغيره المحقق فى البلايستوسين والعصر المطير؟ أم أنه يبدى من الاستمرارية ما يسير بالموازاة والموازنة مع أرض مصر؟ إن المناخ تغير فى العصور التاريخية قضية أثيرت فى مصر مثلما أثيرت فى كثير من بلاد العالم، وعلى مستوى العالم نفسه. وتنقسم أدلة التغير عادة إلى قسمين: وثائقية تشمل رسوم الأقدمين، وكتابات المؤرخين والتربة وآثار النبات والحيوان.

غير أن المشكلة أن المناخ بطبيعته «هوائى» حول قلب على مستوى الأحوال العادية نفسها، ويندر أن يكرر نفسه بحذافيره فى عامين متتالين يوما بيوم، حتى وإن أتى الفارق طفيفا للغاية. من

ثم فهو بالضرورة نظام متغير، سواء بصفة جارية وعشوائية بلا نظام أو بنظام دورى أو فترى غامض، سواء على المدى القصير أو الطويل... إلخ. وفى أغلب الأحوال فإن هذه التغيرات ونتائجها قد تكون طفيفة بدرجة غير حاسمة أو قاطعة. من هنا يمكن أن تخضع شهادات وشواهد الماضى للتفسير المتناقض.

والغالب فى هذه الحالة أن النتائج والمظاهر التى يردها البعض إلى المناخ، يردها البعض الآخر إلى العوامل البشرية والتاريخية البحتة، كالحرب والحكم والإدارة واستغلال الأرض. ومن هنا كانت القضية دائما خلافية، وكانت هناك دائما مدرستان: المؤيدون والمنكرون. وفى مصر تضم مدرسة التغير. ضمن آخرين، حزين ومرى وبوتزر، كما تغطى نظرية التغير عصور ما قبل الأسرات والفرعونية والكلاسيكية والعصور الوسطى.

قبل التاريخ

عن العصر الحجرى الحديث وما قبل الأسرات، فإن مما يشير إلى مطر غزير (نسبيا) وجود طبقة أو طبقات رقيقة من الحصى والرمال الخشنة فى مواضع حلات الحفائر. إذ لا ترسب مثلها سوى التعرية المائية الغطائية sheetfooding كالسيول أو الأودية. مثل هذه الطبقة نجدها فى مرمدة فوق طبقات السكنى النيوليثية الأولى، وكذلك فى المعادى فى فترة ما بعد جزره، ثم فى الفيوم فى عصر ما قبل الأسرات، بينما عثر فى أرمنت على طبقة من رواسب الأودية الدقيقة فوق طبقات سكنى البدارى.

ومن هذه الشواهد يستنتج بوتزر حدوث فترة مطر ثانوية أو نسبية subpluvial فيما بين سنتى ٥٠٠٠، ٢٣٥٠ ق.م تخللتها عدة ذبابات مناخية أكثر ثانوية. ويبدو أن هذه الفترة ارتبطت بقدر من الدفء أو الحرارة الاضافية، بدليل وجود بقايا لأحياء مدارية فى بعض المواقع فى الدلتا والفيوم. وفى الاتجاه نفسه تشير آثار

التعرية المائية النشطة فى مرتفعات جنوب الصحراء الغربية. فإذا صح هذا لكانت هذه الفترة الرطبة الدافئة فى مصر مناظرة ومعاصرة للفترة الأطلنطية فى أوربا Athantic phase .

على أن الجفاف عاد من جديد كما كان الحال قبل سنة ٥٠٠٠ ق.م وذلك فى عصر الدولة القديمة. بدليل غزو الكثبان الرملية لوادى النيل فى مصر الوسطى، كما أن أقوال إيسوير فى الأسرة التاسعة حوالى ٢١٠٠ ق.م يمكن أن تشير إلى غزو الرمال. حيث يصيح «لقد أصبحت مصر العليا صحراء».

من الأدلة الهامة أيضا رسوم الكهوف القديمة فى الصحراء الشرقية والجلف - العوينات. فكلها تدور حول حيوانات سافانية مدارية حارة، كالفيل والخرتيت والغزال والنعام فى الصحراء الشرقية، والزراف فى الجلف - العوينات، مما يدل قطعا على مناخ مطر ومطر غزير.

ويحدس مرى فى هذا الصدد أن محور مرتفعات الصحراء

ربما كان يتمتع فى العصر الحجرى الحديث باجتماع وتطابق أو تداخل نطاقى المطر الشتوى من والصيفى من الجنوب، وأن «هذه المنطقة الأنسب جديرة بأن تتغير بحدة وبمأساوية إلى واحدة من الأقل مطرا، حالما تتراجع الأمطار الشتوية والصيفية نحو الشمال والجنوب على الترتيب».

ومهما يكن، فمنذ جرزه (٣٦٠٠ ق.م) بدأت هذه الحيوانات تنقرض، إلى أن اختفت تماما قبل عصر الأهرامات فى الأسرة الرابعة، التى شهدت بذلك آخر أمطار الفترة المطيرة.

وتعطى البقايا النباتية نفس الدلالة. فقد عبر بقايا جذوع أشجار ضخمة من السنط والأثل والجميز وغيرها فى مواقع جافة الآن بقلب الصحراء بعيدا عن الوادى، مما يعنى أن الصحراء المنخفضة فى عصر ما قبل الأسرات، وحتى الدولة القديمة لم تكن صحراء مطلقة. بل مزيجا من صحراء السنط والسفانا البستانية.

والخلاصة كما يذهب بوتزر أن الفترة ٥٠٠٠ – ٢٣٥٠ ق.م كانت أرطب نسبيا مما يسود اليوم. وبالتفصيل، وقعت قمة الرطوبة قبل فترة نقادة الأولى (العمرى)، بينما حدثت نوبتان من الجفاف الشديد فى فترة الانتقال بين النقادتين (حوالى ٣٧٠٠ ق.م) وبين الأسرتين الأولى والثالثة (حوالى ٢٨٥٠ – ٢٦٠٠ ق.م). ومع الأسرة الخامسة كانت الأمطار قد انقطعت تقريبا، فى حين تحدد الأسرة السادسة (حوالى ٢٣٥٠ ق.م) نهاية الفترة المطيرة جميعا.

العصر التاريخى والكلاسيكى

إذا انتقلنا إلى العصر التاريخى بمعناه الدقيق، فإن مرى يجد الكثير من الأدلة على تغير المناخ. أدلة الجفاف الشديد منذ بداية عصر الأسرات متوفرة، منها وجود جثث فى حالة جيدة من الحفظ بمقابر نوبية، ترجع إلى عصر ما قبل الأسرات. بساطة وقلة ملابس المصريين القدماء بدرجة أقرب إلى العرى أحيانا، كما

صور الرسوم الفرعونية، موح آخر بشدة الجفاف والحرارة.

بالمقابل، ثمة أدلة على رطوبة غير عادية فى جنوب الصحراء فى جانب والساحل الشمالى فى الجانب المقابل. فى الأولى، هناك أدلة على استمرار سكنى الصحراء النوبية حتى الدولة الوسطى أى حتى ٢٠٠٠ ق.م. فقد عثر هناك على آثار حظائر الماشية. حيث تستحيل حياة الماشية اليوم. إذن كان المطر أغزر، على الأقل فى المرتفعات، كالجلف والعوينات، ومن باب أولى فى مرتفعات الصحراء الشرقية.

أما فى الساحل الشمالى، فلابد أن المطر كان أغزر، أو أن نطاق المطر كان أعرض وأعمق نحو الجنوب. وذلك إبان الفترة الكلاسيكية - أى الألف الممتد على جانبى الميلاد من ٥٠٠ ق.م إلى ٥٠٠ ميلادية. (هذه الفترة كانت على المستوى العالمى بالفعل فترة زيادة فى المطر. وهى التى تعرف فى التاريخ المناخى العام «بفترة قمة المطر الكلاسيكية Classical Rainfall Maxi-mum»).

نقول لابد، بدليل وجود آثار معبد ديني على بعد ٣٥ كم من الساحل. وفيللا سكنية على بعد ٦٧كم منه تحتوى أيضا على بقايا جذوع أشجار أرز وبلوط، مما لا ينبت أو يمكن أن ينبت في مصر الآن.

وبمناسبة الفترة الكلاسيكية، فإن هذا ينقلنا إلى أكثر من وثيقة تاريخية شهيرة عن طقس الإسكندرية. الأولى هى وثيقة كلاوديوس بطليموس فى القرن الأول الميلادى (وهو غير بطليموس الجغرافى الكبير). الوثيقة - لا قياسات بالطبع - ثبت وصفى تسجيلى بأيام المطر واتجاه الرياح والحرارة والعواصف الرعدية على مدار السنة فى المدينة. السجل ينطوى مع ذلك على ظاهرات أو نتائج محيرة وغريبة.

فهو يشير أولا إلى نسبة عالية من الرياح الجنوبية والغربية فى الصيف، بدلا من الشمالية السائدة الآن تماما. أيضا كانت العواصف الرعدية تحدث فى الصيف. حيث لا تعرف الآن قط.

أما المطر فكان موزعا على شهور السنة، كما كان أكثر انتظاما مما هو عليه الآن. وعموما يفهم من السجل أن الأمطار كانت تسقط طول السنة، وإن لم تتغير كميتها.

وقد تساءل هلمان Hellmann، الذى أثارت إعجابه الصفة العلمية للسجل، عما إذا كان يتنمى أو يشير إلى مكان آخر غير الإسكندرية مثل سالونيك بالتحديد شمال اليونان. ولكنه، وعبثا لم يجد دليلا أى دليل على ذلك، انتهى إلى واحدة من اثنتين: إما أن ينقل السجل إلى الشمال، وإما أن تنقل العواصف إلى الجنوب.

وعلى أية حال، فهناك سجل آخر، أقل دقة، لأنتيوخوس، حوالى سنة ٢٠٠ ميلادية، يؤكد صحة السجل الأول. ثم فيما بين الاثنين، يأتى سجل ثالث احتفظ به الجغرافى بطليموس نفسه حوالى منتصف القرن الثانى الميلادى. ويبدو أنه يغطى سنة واحد، ولكنه يؤكد السجلين السابقين من حيث كثرة الأيام الممطرة فى شهور إبريل، يونيو، سمبتمبر، أكتوبر، الجافة اليوم.

وبينما تعرضت كل هذه الوثائق للنقد والشك العميق عند لبعض، فإن البعض الآخر يقبل بها وبدلالاتها. فلا يعترض مرى مثلا على سجل كلاوديوس بطليموس ومعناه، بينما يستنتج هنتنجتون أنه «يبدو على هذا أنه فى أوائل العصر المسيحى كان مناخ شمال مصر، حتى فى الصيف، خاضعا للاضطرابات الإعصارية مع رياح غربية شائعة، ورخات رعدية عابرة» وأيا كان نصيب هذه التخريجات من الصحة، فإن من الإنصاف موضوعيا أن ندرك، أو نستدرك أن مما يؤيدها فى خطها العريض دلالة قضية أخرى فى تغير مناخ مصر الكلاسيكية وما بعد الكلاسيكية، وهى قضية إقليم مريوط، نقطتنا التالية.

مناخ مريوط

هذه القضية، التى تعد نموذجا كلاسيكيا على تأرجح التُفسير التقليدى ما بين العوامل المناخية والعوامل البشرية، تتلخص فى أن هذا الإقليم كان شديد الخصوبة، غنى الإنتاج والسكان فى

تلك العصور الكلاسيكية، وربما قبلها أيضا. فقد كانت له كما رأينا شهرة دواية أيام الإغريق خاصة، والرومان أيضا، والعرب كذلك.

تدهور الإقليم بعد هذا حقيقة تاريخية، وواقع ملموس لا خلاف عليه. فقد تحول إلى إقليم هامشى فقير، عار من الغطاء النباتى تقريبا، لا يسكنه سوى مجموعات مخلخلة من الرعاة الرحل أو أنصاف الرحل على نحو ما نرى اليوم ونعرف. على أن من الثابت هنا، أو مما يلزم إثباته، أن الإقليم لم يتدهور فجأة، بل كان ما يزال غنيا حتى أواخر العصور الوسطى العربية، وذلك بشهادة المؤرخين العرب مثل المقريزى والمسعودى خاصة.

فإلام يرجع هذا الانتكاس؟ يقول المناخيون إنه تغير المناخ، وبالتحديد تناقص المطر، وبالذات منذ سنة ٥٠٠ ميلادية، أى بعد انتهاء فترة قمة المطر الكلاسيكية الشهيرة. ولمثل هذا – يضيف بعضهم – لا يلزم بالضرورة أن يقل متوسط كمية المطر، أو أن

يقل قلة كبيرة، فقط بكفى أن يتغير نظام المطر، أو أن يقل قلة طفيفة، ولكنها فى منطقة حدية مناخيا كهذه يمكن أن تكون مدمرة للنبات والزراعة. بل إنه ليكفى أن تزيد السنوات التى يفشل فيها المطر، ويمتنع لكى تقضى على المحاصيل الشجرية عامة، والزيتون والكروم خاصة. أيضا ربما كفت زيادة طفيفة فى درجة الحرارة لتقل الفاعلية الحقيقية لنفس كمية المطر rainfall effec-tiveness.

غير أن الكثرين مثل ويدون يرفضون هذا التفسير المناخى وينكرون نظرية تغير المناخ أصلا، ويرون أن التفسير الوحيد المقبول هو العامل البشرى. وهذا العامل يتمثل فى دخول الرعاة والرعى إلى الإقليم بعد تعرضه لغزواتهم وحروبهم المتكررة المخربة... إلخ. ومثل ويدون - بل قبله - ذهب كيلينح. فهو يعترف بأنه كانت هناك مناطق مزروعة غرب الإسكندرية قبل العرب، «ولكن المطر على طول الساحل هو حتى الآن عشر بوصات فى السنة، وما من شك أنه يمكن لسكان كثيرة أن تحيا حياة مستقرة على امتداد

سواحل المتوسط»، كل ما فى الأمر أن الإقليم اكتسحه الرعاة.

وتمضى المناقشة سجالا بعد هذا فى منطق آخر. فإذا كانت الأدلة الوثائقية مشكوكا فى صحتها أو فى تفسيرها، فإن دلالة الصهاريج سلاح ذو حدين. فعند المعارضين أن كل صهاريج وآبار وخزانات الرومان إنما تؤكد أن المناخ على أيامهم كان صحراويا جافا، وإلا فلم بنيت هذه المنشآت؟ ثم لماذا يقتصر تغير المناخ على مريوط أو مرمريكا مصر دون سائر ساحل البحر المتوسط غربا من برقة إلى المغرب؟

ولكن المناخيين يردون على السؤال الأول بأن صهاريج الرومان إنما أنشئت بهذه الكثافة لتخزن مطر الشتاء الغزير حينذاك للرى والشرب فى الصيف. الذى كان جافا مثلما هو الآن. وعلى التساؤل الثانى يردون بأن منطقة مريوط كانت دائما أقل أجزاء ساحل المتوسط الجنوبى مطرا، أى أكثرها حدية، فكانت هى وحدها التى تأثرت تأثرا محسوسا بنقص المطر الطفيف.

ومهما يكن الرأى فى التفسير المناخى، فإن مرى، من جهة أخرى، لا يرى أن انخفاض منسوب مياه الآبار فى المنطقة مرجعه تناقص المطر، وإنما تناقص أو توقف تسرب مياه النيل إليها بعد انخفاض ساحل الدلتا وانقراض الفرع الكانوبى، تماما مثلما حدث فى شمال سيناء، نتيجة لاندثار الفرع البيلوزى على الجانب الآخر من الدلتا. ومن جهة أخيرة، لا يستبعد وهيبة الجمع بين العوامل المناخية والبشرية معا.

المناخ والفيضان

لا يبقى لنا أخيرا من نظريات تغير المناخ فى مصر سوى دراسة جيليت Gillette على ذبذبات فيضان النيل فى العصر الحديث وما يرتبط بها، أو ما يربطها هو بها، من ذبذبات فى مناخ إقليم سحيق البعد هو نيوإنجلند. فقد تتبع جيليت سجلات الفيضان خلال القرنين الأخيرين تقريبا من ١٧٣٥ ميلادية حتى بدايات القرن العشرين، فوجد أنها تتفق إلى حد بعيد للغاية مع

ذبذبات المطر فى نيوإنجلند، بحيث يتشابه منحنى كل منهما تشابها قويا، ويتناسبان صعودا وهبوطا. وقد انتهى جيليت من هذه المقارنة إلى أن المناخ قد تغير، وأنه خضع فى تغيره هذا لدورة طويلة المدى تبلغ ١٥٠ سنة على الأقل.

والآن، فى الختام، هل تغير مناخ مصر فى العصور التاريخية؟ واضح أن القطع بالإيجاب أو بالنفى صعب جدا، والرد ان واردان بنفس القوة والمنطق. الشىء المؤكد، مع ذلك، أنه إذا كان قد حدث تغير، فليس جذريا، ولا يزيد عما أصاب أرض مصر نفسها، أى اللاندسكيب الطبيعى من تغير على أكثر تقدير. أو إذا كان قد حدث، فقد اقتصر على أطراف مصر الهامشية، التى هى بطبيعتها مناطق حدية مناخيا، سواء ذلك شمالا أو جنوبا. وعلى الجملة يمكن القول بأن مناخ مصر التاريخى أدخل فى باب الاستمرارية منه فى باب الانقطاع.

وفى كل الأحوال فقلما كان لهذه التغيرات الطفيفة

المفترضة - إن وجدت - أثر محسوس على وادى النيل نفسه المستقل بنهره عن ضبط المناخ المحلى أو الإقليمى المباشرة. ولقد ظل نظام الحياة فى الوادى - أولا تغيرات - أقرب إلى الثبات والاستمرار، دون تغير ملموس، أو انقطاع حاسم، على الأقل منذ الفرعونية حتى العصر الحديث.

المظاهر البشرية

اللاندسكيب الحضارى

وإذ ننتقل من اللاندسكيب الطبيعى والمناخى إلى الحضارى، بما يحمل من جغرافية السكن والمسكن، أو الاستقرار والعمران، فإن الجغرافيا التاريخية التفصيلية كثيرا ما تكشف لنا عن ثبات واستمرار محقق، بل ونادر ومثير أحيانا، فى مواضع كثير من الحلات، من قرى ومدن. فنفس الكوم الطينى، الربوة الصناعية التى ترفع القرية وتحميها من الفيضان، كان يحمل حلة فرعونية، تعلوها حلة كلاسيكية، فقبطية، فعربية، كل منها تنهض على

أنقاض سابقاتها، كأنها طبقات متراتبة. تزداد حداثة كلما ارتفعت، أو كأنها إسابة جغرافية - تاريخية، وكأن الكوم - الأساس هو أوتاد الأرض وجذور السكنى فى مصر الفيضية.

وأحيانا يرتبط بهذه المتتابعة العمرانية متتابعة دينية أصغر أبعادا: فقد يتتابع على نفس الرقعة بلا تحرج معبد فرعونى، فكنيسة قبطية، فمسجد إسلامى، ولعل أبرز مثل مسجد أبو الحجاج بالأقصر الذى يحتل ركنا عاليا من معبد آمون بالكرنك. وخلف هذا كله تظل الحلة نفسها، القرية، خلية متشابهة أساسا من البداية إلى النهاية، خامة وشكلا وتركيبا، حتى بأبراج الحمام الشاهقة المضفرة شديدة التميز.

إن جغرافية السكن والمسكن فى مصر الفيضية - تكاد نتنتهى - هى، كجغرافية السكان والكثافة فى مصر المتناهية الرقعة، أقرب إلى أن تتغير أو تتطور إلى أعلى، بالتوسع الرأسى والتراكم العمودى منها إلى التغير أو التوسع الأفقى، وذلك أيضا دون تغير نوعى فى النسيج الداخلى نفسه فى الحالتين.

الرى ، الزراعة ، الاقتصاد

لاشك أن الزراعـــة المصـــرية علم بارز، إن لم تكن أبرز الأعلام، على الاستمرارية فى حياتنا الاقتصادية ، وما يتداعى عنها من عناصر حياتنا الحضارية عموما. بل لقد يمعن البعض فى تأكيد هذه الاستمرارية والضغط عليها إلى حد يتجاوز القصد والاعتدال، ربما إلى التحريف والتشويه. فبينما يضغط لوران مثلا بحق على «الاستمرارية الألفية للزراعة المصرية» ، فإنه لا يفتأ يكرر كيف مارسها المصريون «دون أدنى تغيير، خلال أجيال متعاقبة» .

ومهما يكن من أمر، فلا شك أن نظام الرى هو الذى يكمن خلف هذه الاستمرارية. فمنذ أرسيت أركان الرى الحوضى، لم يتغير نظام الرى، ولا المركب الزراعى من مينا إلى محمد على - أكثر من ٥٠٠٠ سنة. وبالمثل أدوات الزراعة بكل أنواعها وتفاصيلها، فما نراه منها فى الحقول اليوم نراه بحذافيره على النقوش والرسوم الجدارية الفرعونية، بل أحيانا باسمه

الفرعونى نصا، كالفأس والطوب. كذلك فإن فصول السنة الزراعية الثلاثة المعروفة حاليا، الشتوى - الصيفى - النيلى، هى نفسها الفصول الفرعونية.

حتى التقويم الزراعى الذى يحكم الفلاح المصرى إلى اليوم هو التقويم الفرعونى، المسمى حاليا بالتقويم القبطى، والذى يبدأ مع قمة الفيضان فى سبتمبر (توت)، وينتهى بأغسطس (مسرى)، ويستمد أسماءه من أسماء آلهة الخصب والنماء والوفرة والحصاد والحرارة والشمس الفرعونية... إلخ. ورغم إدخال التقويم العربى (الهجرى) والغربى (الجريجورى)، فما استطاعا قط إزاحته أو إزاغته، حتى ليشبه لوران بالتقويم المناخى الذى أدخلته الثورة فى فرنسا، مع هذا الفارق الجذرى، وهو أن هذا الأخير كان اصطناعيا بحتا. محكوما عليه بالفشل، فى حين أن التقويم الفرعونى القبطى انبثاق طبيعى فصله الفلاح كما لو بالغريزة على قد البيئة النيلية.

على جانب الإنتاج، لايغير من هذه الاستمرارية ما تعاقب

من تطورات وتغيرات مختلفة في الفن الزراعى، أو المركب المحصولى، أو التوجيه الاقتصادى. فهناك استمرارية ملحوظة فى المركب المحصولى الأساسى. فمركب القمح - الشعير - الكتان الفرعونى القديم - كما عرفه هيرودوت - عاش فى مصر حتى أوائل القرن الماضى، كما سجلته الحملة الفرنسية على يد جيرار، وكما عرضه كرواتشلى، بكل ملحقاته من البقول والنيلج والعصفر و القرطم... إلخ. فنحن طبعا لم نأكل الذرة ولا عرفناها إلا بعد كشف أمريكا، وتاريخها فى مصر لا يعدو ١٥٠ - ١٧٥ سنة تقريبا. وعلى الجملة. يمكن القول إن مركب الزراعة الفرعونى ظل خلال وطوال العصر العربى يمثل أكثر من ثلاثة أرباع المركب المحصولى، وهو الآن، ومنذ محمد على لا يقل عن النصف.

وليس أدل على الاستمرارية بعد هذا من دور البقول والمقات، مثلا، فى مركبنا الزراعى، بل وفى مركبنا الغذائى. فكلاهما ورد ذكره فى كلا التوراة القرآن. فللبصل مع اليهود فى

مصر شهرته التوارتية، وفى القرآن أكثر عن «بقلها وقثائها وفومها وعدسها وبصلها». بل إن كثيرا من أصناف الأطعمة والأغذية الأساسية أو الشعبية المعاصرة انحدر إلينا كما هو من المطبخ الفرعونى، بل وبأسمائه الفرعونية نفسها - كما يقال - كالفول المدمس والطعمية والبصارة وأنواع الفطير وكعك العيد (بنفس نقوشه). حتى «البتاو» - الخبز والكلمة - فرعونى أيضا، كذلك لفظ النعناع... إلخ.

هذا عن المحاصيل الغذائية، أما الصناعية فقد ظلت الألياف والأصباغ والفنون والمهارات ثابتة على خطوطها العريضة: الكتان والتيل أساسا، وقليل من الصوف، النيلج والقرطم والعصفر، المغزل اليدوى والنول المنزلى. ولا تنس كذلك القباطى والجلابية، الأولى التى تستمد اسمها من القبط، الذين برزوا فيها كنوع من النسيج والملبس الممتاز، فأخذها عنهم العرب الأول، والثانية التى هى تحريف لكلمة يونانية بعد أن أخذها المصريون عن الاغريق أيام الاستعمار الاستيطانى البطلمى، كبديل عن المئزر الفرعونى القديم

فورثته لتصبح الرداء الوطني للمصرى حتى اليوم.

ومن المثير بعد هذا أن بعض المراكز المتخصصة ذات الشهرة التاريخية الخاصة في بعض خطوط الصناعة حاليا ترقى بشهرتها إلى أصول فرعونية. مثال ذلك أخميم، وصناعة النسيج المتوطنة بها منذ الفرعونية وحتى الآن، رمزا بليغا للاستمرارية الصناعية النادرة. وفي العصور العربية الإسلامية، إذا أجدنا قراءة الكتاب العرب من رحالة وجغرافيين ومؤرخين وحوليين، فإن الانطباع الوحيد الذى يفرض نفسه علينا، هو أن أهم مراكز صناعة الغزل والنسيج وقتئذ هى غالبا نفس مراكزها الكبرى حاليا، لاسيما فى شمال الدلتا الرطب.

عن أسماء الأماكن

فى مجال الاستمرارية، تقدم لنا دراسة أسماء الأماكن أرضا واسعة خصبة، وإن تكن بكرا، للبحث التفصيلى المطول، الشيق والشاق معا. ومن أسف أن دراسة أسماء الأماكن فى مصر، وهى

أساسا مسئولية الجغرافى، بالتعاون مع المؤرخ فضلا عن اللغويين، لم تتقدم بعد كثيرا على نحو ما فعلت مثيلاتها فى غرب أوربا. خاصة بريطانيا وفرنسا. حيث طفرت إلى علم كامل قائم بذاته، بالغ النشاط والحيوية. ومازلنا نفتقد خريطة كاملة تفصيلية لجميع أسماء الأماكن محققة فى مصر، توزعها مصنفة بحسب أصولها التاريخية. سواء فرعونية أو كلاسيكية، أو قبطية، أو عربية.

ومهما يكن، فعلى العكس من مثيلاتها فى غرب أوربا. حيث نجد مقاطع الأسماء ونهاياتها تعكس عديدا من المؤثرات المتعاقبة، تتوزع فيما بينها أسماء الأماكن الراهنة بنسب متفاوتة (كالكلتى والبريتون والأنجلو - ساكسونى، والنورس، أو النرويجى والدانيش، أو الدانمركى، والنورماندى فى بريطانيا)، فإن أسماء الأماكن فى مصر لا تحتفظ ببقايا وتأثيرات العناصر الدخيلة العابرة إلا غرارا ولماما. بحيث لفظتها، أو سقطت منها معظمها، فبادت ولم تصل إلى جغرافيتنا المعاصرة، أو تتأصل فيها إلا فى الأقل النادر. وهكذا لم يبق إلا أقلية من الأسماء الفرعونية الأصلية،

المحرفة بالطبع، وأغلبية من الأسماء العربية النقية. وما عدا هذه وتلك فاستثناء محدود، أو شذوذ نادر.

فمن المعروف مثلا أن اليونان غيروا معظم الأسماء المصرية الفرعونية. إما إلى أشكال محرفة على لسانهم، أو إلى أسماء جديدة تماما بلغتهم - كما سنرى بعد قليل - ولكن هذه وتلك جميعا (فيما عدا القلة التى احتفظت بالجذر المصرى الصميم) انقرضت وعادت الأسماء المصرية الأصيلة لتفرض نفسها كالأعلام المتوطنة. أما الرومان فقد استعاروا الأسماء الإغريقية دون تأثير تقريبا. وهو ما يشير مرة أخرى إلى فارق النوع بين الاستعمارين، هذا استيطانى إلى حد بعيد، وهذا عسكرى بحت. من هنا فإن الأسماء الإغريقية والرومانية الباقية ضئيلة للغاية، يتركز معظمها فى منطقة الإسكندرية وفى الفيوم، بينما لا أثر ألبتة للمؤثرات الآشورية أو الفارسية فى القديم، أو حتى التركية فى الحديث.

وهكذا، فى المحصلة، تستقطب أسماء الأماكن المصرية الحية

حاليا فى قطبين اثنين أساسا: قطب سالب متنحٍ فرعونى، وقطب موجب سائد عربى. ولقد يتم تحريف الأسماء الفرعونية إلى العربية من خلال الأشكال الإغريقية، ولكن هذا قلة معدودة، والأكثر شيوعا هو أن يتم ذلك من خلال الأشكال القبطية، التى ليست إلا صورة معدلة من الأصل الفرعونى. وبهذا تعد القبطية وحدها حلقة الوصل الحقيقية بين القطبين الأساسيين. الفرعونى والعربى. ويبقى أن من خلف الواجهة العربية السائدة بين أسماء أماكننا تكمن أو تبرز القاعدة أو الأرضية الفرعونية المتنحية. والمهم فى هذه الثنائية الأساسية مغزاها الواضح، من حيث الاستمرارية عبر الأجيال والعصور، ومن حيث قدم الحلة والاستقرار المصرى.

والواقع أن بعضا من الأسماء التى تبدو لنا لأول وهلة عربية بحتة، ليست إلا تعريبا لجذور فرعونية، مثال ذلك: قوص والقوصية، وقنا وأبو شوشة. إلخ. وقلما يطلق اسم عربى تماما على أعلام فرعونية أو قبطية قائمة بقوة، وإنما هى تعرب. فقط، أما الاستثناءات فمحدودة مثل الأقصر (طيبة) التى هى جَمْعُ جمع،

أو صيغة مبالغة الجموع لقصر، لما راع العرب من كثرة القصور بها. وهكذا فإنها تقتصر على، وتنصرف إلى، حالات خاصة بعينها.

ولنفصل الآن هذه القواعد ببعض الأمثلة المختارة، أو العشوائية. النيل نفسه، إذا بدأنا بالأكبر فالأصغر، ومن الواسع إلى الضيق، قد لا يكون اسما فرعونيا - نيلوس من مصدر رومانى عن مصدر إغريقى غيير معروف الأصل هو نايلوس. لكن البعض لا يستبعد أن يكون ذلك المصدر تحريفا عن أصل قبطى فرعونى هو نيالو، بمعنى ماء أو نهر.

بالمثل اسم مصر نفسيا. فإذا لم تكن مصر مشتقه من مسرى شهر فيضان النيل، أى إذا لم يكن اسم القطر من اسم النهر بطريق غير مباشر - كما يذهب ماسبرو - فقد تكون مستمدة من ثلاثة مقاطع هيروغليفية ما - سى - رع بمعنى بلد أبناء الشمس . فإذا لم يثبت هذا الأصل الفرعونى، فلقد تكون مصرايم التوراة عبرية. كما أن مصرى ومشرى ومصرم ومصرين أشورية، أو بابلية،

أو كنعانية، أو فينيقية. أو قد تكون مصر نسبة إلى مصر ابن بيصر ابن حام ابن نوح.

بالمثل كلمة قبط. إما إنها نسبة إلى قبط ابن حام ابن نوح رأسا، وإما إلى مدينة قفط المنسوبة بدورها أصلا إلى قبط بن حام، وإما إلى هيكوبتاح (هيقبطاح) Ha-ku-ptah, Hikuptah الاسم الدارج للعاصمة منف، وعلى أى الحالات، فعن هذا الأصل اشتق الاسم اليونانى المحرف ايجيبتوس Aiguptos الذى أصبح بالتبنى علما على مصر فى اللغات الأوربية.

ولن نذكر هنا تلك النظرية الغامضة أو المغربة التى تتتبع أصل اسم القاهرة العربى إلى جذر فرعونى هو «إن - كا - هى - رع» كان يطلق فى الدارج على منف، أو على قطاع منها. إن لم يكن لافتراضها الإفلاس المدقع فى القدرة على الابتكار فى محض التسمية، فللفاصل الزمنى الكبير بين نهايات الفرعونية وبدايات الفاطمية، وإلا لكانت الفسطاط ولواحقها المباشرة أولى بهذا الاقتباس المحرف أو التحريف المقتبس - أليس صحيحا؟

فيما عدا هذه الأسماء الإقليمية العامة، فلعل من الأفضل أن نوجز تسلسل أو تتابع الاشتقاق أو التحريف فى أسماء المدن فى شكل جدول مركز يعطى الأصل الفرعونى، فالتعديل القبطى، فالتغيير الإغريقى، وأخيرا التحريف العربى. ومن هذا الجدول، الذى يجرى مرتبا بحسب الموقع من الجنوب إلى الشمال بعامة، نستطيع أن نرى بسهولة تامة الاستمرارية الأساسية والمثيرة فى الأسماء بين الماضى والحاضر، ورغم كل التحريفات والتصحيفات. على أنه سيلاحظ أن هذه الظاهرة أوضح وأكثر حدوثا فى الجنوب وتقل كلما اتجهنا شمالا على مستوى البلد. فهى أكثر انتشار فى جنوب الصعيد عنه فى شماله، وفى الصعيد ككل عن الدلتا ككل، وفى الدلتا تكاد تقتصر على أقصى حوافها وأطرافها الجنوبية والشرقية والغربية، بينما تقل فى قلبها الداخلى.

وفيما عدا هذا فإن من الواضح تماما كيف يأتى النهر الإغريقى فى الجدول كرافد غريب دخيل تماما. منبت الصلة

مقطوع النسب بما قبله وبما بعده، فرض ليسقط، بينما تترابط الحلقات الثلاث الفرعونية والقبطية والعربية فى سلسلة واحدة متداعية. والاستثناء الإغريقى الوحيد يكاد يقتصر على حالة أبوتيج (أبوتيكا) فى الصعيد (تعنى المخزن أو المستودع)، ونقراش (نوقراطيس) إلى جانب بعض الأسماء فى الفيوم، فضلا بالطبع عن الإسكندرية نفسها وضواحيها، ومعظم هذه الحالات هى مدن جديدة من تأسيس الإغريق أنفسهم.

هذا. ولعل من المفيد أن نضيف أن الجدول، الذى لا يغطى للأسف كل حلقات أو مراحل التاريخ فى كل الحالات، يستمد معظم مادته من مصادر شتى عديدة ومتفرقة من مراجع التاريخ القديم والآثار، ولكن بصفة خاصة أميلينو عن جغرافية العصر القبطى، ثم قاموس رمزى الجغرافى، ثم كتابات شارل كينتز. ولنا أيضا أن نشير إلى الاختصارين المعروفين فى حالة الأسماء الكلاسيكية: M. = Magna الكبرى، P. = Parva = الصغرى.

أخيرا، فثمة بعض إضافات فى حالات معينة لا يتسع لها الجدول. فمثلا، السويس كما هو معروف تستمد اسمها العربى القديم. القلزم من كلوزما أو كليزما الإغريقية. وتمى الأمديد الحالية هى المنديد عند العرب. هكذا.

العربى	القبطى	الفرعونى	الإغريقى
	الصعيد		
أبو سمبل		Ipsambuul	
أسوان	Suan	سونه	Syene
(جزيرة) فيله	Pilakh	Pi-lak	Philae
إدفو	Atbo	Tbot	Appollonopolis M.
الكاب		Nekhab	Eileithyiaspolis
الكوم الأحمر (طينه)		Nekhen	Hierakonpolis
إسنا	Sne	Te-snet	Latopolis
أصفون (المطاعنة)		Hesfun	Asphynis
أرمنت		Per-Mont	Hermonthis

الأقصر		weset	Thebes (Diospolis
قوص			M.) Apollonopo-
قفط		kebtoyew	lis P
قنا			Koptos
دندره		Enet-te-ntore	Kainepolis
هو			Tentyra
قاو	Phbow		Diospolis
العرابة المدفونة		Abotu	
أبو شوشه		Per-zoz	Abydos
أبو طشت (أبو تشت)		بونشت	
أخيم	Shmin	Khente-Min	
قاو			Panopolis, Chemmls
كوم إشقاو			Antaeopolis
أبو تيج			Aphroditesoplis
أسيوط	أسيوط		Apothka
القوصية		Syout	Lycoplis
باويط	باويت	Gosu	Cussae
تل العمارنة			

		ملى نت ون	ملوى
		رودت	الروضة
Hermopolis	Khmunu	Shmun	الأشمونين
أنتينوبولس		أنصنا	الشيخ عبادة
		دميت	الشيخ تمى
		منعاوت	المنيا
Cynopolis	Kais	تاهناور	طهنا
Heracleopolis M.	Henen-nesut		القيس
Aphroditopolis	Tep-yeh	Hnes	إهناسيا المدينة
Ptolemais Hormos?	Le-hone	Petpeh	أطفيح
Arsinoee	Phiom, Te-she		اللاهون
Moeris	Me(r)-wer,Mwer		الفيوم
Crocodlioplis,	Shedet		بركة قارون
Arsinoe			مدينة الفيوم
Pesnuris			سنورس
philadelphia	Sokar		الربعيات
Memphis	Men-nofer /Men-nefru-Mire	Menfe	سقارة
Troja	T-royu, To-ro-uu		ميت رهينة – البدرشين
Busiris	Bu-usir		طره
			أبو صير

شرق الدلتا			
كوم أتريب			Athribis
تل بسطه		Per-Baste	Bubastis
شلشلمون	شنشلمون		
هربيط		Pharbaethus	Khorbeta
صان الحجر	صوعن	Zanet	Tanis
تمى الأمديد			Thmuis+Mendes
بهبيت الحجارة		Hebet, Per-ehbet	Iseum (الرومان)
سفط الحنة		Per - Sopt	Phakusa
تل المسخوطة		Per-Atum	Pithom
تل الدفنة			Daphnae
السويس			Klysma

شرق الدلتا			
طرانه			Therenuthis
منوف			Onouf
طنطا		طندتا	
سمنود	Jemnuti	Zeb-unter	Sebnnytos
صا الحجر			Sais
سخا			Xois
شباس			Cabassa
سنهور		San-hur	
تل البلامون		بر – آمون	

			غرب الدلتا	
نقراش				Naukratis
دمنهور			Tamen-hur, Time-en-Hor	Hermopolis P.
راقوده				Rakotis
أبو صير				Taposiris M.
أبو قير				Bukiris

عن الأسماء الصغرى والأخرى

هذا عن المدن أو الأماكن الأكثر أهمية أو شهرة، والحصر صعب، أما فى حالة القرى، وسائر المواقع الصغيرة فإنه مستحيل – كتب كل من أميلينو ومحمد رمزى فى هذا وحده قاموسا جغرافيا كاملا. فكثير جدا من أسماء قرانا قد لا نجد له معنى مفهوما بسهولة، ومهما امتد الخيال يتعذر تصور أصول عربية له، وفى الوقت نفسه لن نخطىء رنينه الفرعونى ومقاطعه الهيروغليفية. والأمثلة يقينا بالآلاف، وكل حالة تحتاج إلى التحقيق على حدة، لكن تكفى بعض العينات العشوائية أو الجزافية البحتة.

خذ أولا : بيهمو، سنرو، تزمنت، أشمنت، منتوت، نبتيت، إخناواى، إشناواى، برهمتوش، سندبسط، سندسيس، سنديون، سندنهور، مطوبس، شابور، بحقيرة، دمهوج، بهرمس، طهرمس، شرمساح، دمسيس، سمادون، سرياقوس، سلامون، أسطال، سيليين، فيديميين، شرشابة، دهدورة، شنتنا الحجر، شندويل، أهريت، طبهار، طنيخ، بهجورة.

أو اعتبر مجموعة المقطع شبرا - بمعنى تل، وتحريفا عن شبرد. فمنه مئات تنتشر على وجه الدلتا، ولو أنه يختفى تماما أو تقريبا من الصعيد. ومن الأمثلة: شبراطو، شبراتنا، شبراويت، شبراخيت، شبرامنت، شبرابخوم، شبرا النملة، شبرابلولة السخاوية، شبرا اليمن، شبراملس، شبراباص، شبرازنجى. وكشبرا، ولكن أقل شيوعا وانتشارا بكثير، يأتى المقطع طوخ، الذى لا يبدو له لا مدلول، ولا أصل عربى مفهوم، ومن ثم قد ينحدر عن أصل فرعونى بالغ القدم (؟). من هذه المجموعة نجد: طوخ الملق، طوخ دلكة، طوخ طنبشا، طوخ البراغتة، طوخ الأقدام، طوخ مزيد، منية طوخ، قشطوخ، وكلها - سيلاحظ - فى جنوب الدلتا بالمنوفية والقليوبية، وأقصى جنوب الغربية والدقهلية.

وهذه سلسلة أخرى لا نرى كيف يمكن أن تكون عربية الأصل: كمشيش، فرنوى، هربيط، دسونس، كوم اسفحت، باقور، دناصور، دلبشان، بجيرم، طبشا، طنبدى، بلقطر، شنراق، سنتماى، نامول، طنبول، طنامل، البشالوش، خربتا، ميدوم، أتليدم،

دلهانس، مشتول، أنفسط، سنسفط.

بين السكان والانسان والمجتمع

فاذا ما التفتنا أخيرا إلى الجوانب البشرية بادئين بالعرق والعقيدة، فالأفضل أن نقتبس حسين مؤنس بلا تعديل. «ولعل بلدا من بلاد الأرض لا تصدق على حضارته صفة الاستمرار كما تصدق على مصر، فإن مصر التى ولدت من نحو وخمسة آلاف سنة لازالت هى بعينها اليوم: لم يتغير فيها الدين على طول هذه الأحقاب إلا مرتين، ولم تتغير اللغة إلا مرتين أيصا، على حين أن بريطانيا مثلا لا يرجع تاريخها إلى أبعد من ألفى سنة، تغير الدين خلالها مرتين واللغة أربع مرات على الأقل، وإسبانيا يرجع تاريخها إلى ألفين وخمسمائة سنة، تغير الدين خلالها ثمان مرات، واللغة ست مرات. أما جنسنا فلم يتغير فى جملته خلال هذه الأعصر إلا تغيرات طفيفة، فى حين أن بلدا كإيطاليا تعاقبت عليه أجناس كثيرة غيرت عنصر السكان تغييرا هاما أكثر من مرة. ونتيجة ذلك

أن طبيعة الحياة فى مصر وجوهرها لم يختلفا كثيرا رغم هذه الأحقاب المتطاولة، بل إن العين تقع اليوم على مشاهد كانت موجودة كما هى اليوم أيام الفراعنة» .

وفى المعنى نفسه، فحسبنا هنا أن نعود فنذكر بما قيل بصيغ مختلفة فى ظاهرة ثبات واستمرار وبقاء النمط المصرى عبر التاريخ persistence، وكيف أن الإضافات العديدة والمتواترة إلى التركيب الجنسى لمصر، والدفقات الدموية المتجددة لم تغير جذريا أو جديا من جوهرها الأصلى والأصيل.

وإذا سمح لنا بقليل من التكرار، فدونك قولة كيث المكثفة عن الفلاحين الذين يؤلفون جسم الأمة اليوم، وكيف أنهم هم «النسل المباشر لفلاحى سنة ٣٣٠٠ ق.م» . ومقولة برودريك المباشرة التى تذهب إلى أبعد من ذلك فى الزمان وفى وحدة النمط الأساسى بين «البداريين، وأهل النقادتين، ومصريى الأسرات والفلاحين، الذين تراهم يعملون فى الحقول اليوم» .

ومع أننا من جانبنا أميل إلى التحفظ نوعا إزاء هذه الاستمرارية المفرطة والمطلقة، التى تتجاوز فيما نرى الثبات إلى الجمود والتجانس، إلى التجميد والمرونة الحيوية، إلى الأقفاص الحديدية، فلا خلاف على سلامة الجوهر مبدئيا. وتلك إذن فى كل الأحوال استمرارية نادرة المثال والمنال، تتحدى التاريخ كالجغرافيا، وربما حتى الجغرافيا قبل التاريخ.

فإذا كان هناك اليوم ملايين من المصريين يبدون مختلفى السحنة واللون، أو التقاطيع والقوام كثيرا أو قليلا عن النمط الفرعونى الذى تصوره لنا النقوش والتماثيل، فإن هناك بالمقابل عشرات الملايين يبدون كنسخ حية متحركة من تلك التصاوير والتماثيل ذاتها. ولقد رأينا كيف وصلت الاستمرارية الإثنية إلى حد أن تشابه التشابه بين القدماء والمحدثين على عمال الحفائر، بينما يرى البعض فى وجود الأقباط اليوم تجسيدا مباشرا فى حد ذاته للاستمرارية الإثنية والدينية وغير ذلك، فهم فى النهاية ليسوا

إلا حلقة حية بين مصر الفرعونية ومصر المعاصرة.

فى السياسة ونظام الحكم

ثبات أو استمرارية الجنس واللغة والدين هذه لا يقل عنها إثارة للانتباه ثبات أو استمرارية الهيكل الأساسى للنظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى المصرى، ومركب ملامحه المكملة عبر العصور، بكل ما فيها من مزايا ومثالب. الوحدة السياسية المطردة بلا انقطاع تقريبا، مثلما هى المبكرة بلا سابق كذلك تقريبا، المركزية السياسية العالية بل العارمة، بما فى ذلك أسسها الطبيعية من جانب ونتائجها الإدارية من الجانب الآخر، بما فى ذلك حتى عبادة الميرى (١)، النظام الاقطاعى الجامد الغاشم، الذى لم يكف عن الوجود والنمو منذ البداية، ولا عن الاستغلال الشرس حتى النهاية، وبين الاثنين لم ينفصل قط - لا عن نظام الطغيان الشرقى، ولا عن النظام النهرى والمجتمع الهيدرولوچى، دون أن نضيف العلاقة المستمرة بين نظام الملكية ونظام الملكية - تلك

فقط ثلاثة أو أربعة رؤوس موضوعات تندرج تحت باب الاستمرارية المطلقة أو شبه المطلقة فى الوجود المصرى، منذ كان وحتى الآن، وهى تغنى تماما عن كل إطناب.

ولا شيء، يقينا، ككلمة الفرعونية يلخص ويشخص مأساة مصر السياسية المستمرة بلا انقطاع طوال التاريخ، والمجسدة بلاحياء ما تزال فى صميم حياتنا المعاصرة. فلقد صارت هذه الكلمة التعسة «السيئة السمعة» علما على الطغيان المصرى البشع البغيض فى كل مراحله، حتى وإن اختلفت التسميات والمسميات، أو تطورت الأشكال والشكليات. فالسلاطين والمماليك فى العصور الوسطى هم كما أوشك المقريزى أن يضعها فراعنة ولكن مسلمون، مثلما كان الفراعنة أنفسهم أباطرة وقياصرة وأكاسرة، ولكن مصريون، هذا بينما عد محمد على بعد ذلك آخر المماليك العظام، وأول الفراعنة الجدد. إن الفرعونية، بوضوح مطلق الآن، هى لا شك أبرز، مثلما هى أسوأ مظاهر الاستمرارية فى كيان مصر جميعا.

أما العلاقة بين الحاكم والمحكوم فهى تقليديا علاقة قهر ومقت، إكراه وكره، استبداد وحقد، بينما العلاقة بين الحكومة والشعب هى الريبة والعداوة المتبادلة بكل التفاهم الصامت، إن لم تعد الأولى، فإنها – لسوء الحظ أكثر – عرفت غالبا «العصابة الحاكمة» (ولا نقول أحيانا «الحثالة الحاكمة») بمعنى عصبة مغتصبة تستمد شرعيتها من القوة غير الشرعية. ومن هنا فلئن كانت مصر الطبيعية حديقة لا غابة، فقد كانتبشريا غابا لا حديقة، وإن كانت زراعيا مزرعة لا مرعى، فقد كانت سياسيا مرعى – لا مزرعة للأسف. بالتالى فكثيرا ما كانت مصر إلى حد بعيد حكومة بلا شعب سياسيا، وشعبا بلا حكومة اقتصاديا.

وهذا ما يصل بنا فى النهاية إلى ذروة النظام – وذروة المأساة أيضا. لقد كانت مصر أبدا هى حاكمها، وحاكمها هو عادة أكبر أعدائها، وأحيانا شر أبنائها. وهو على أية حال يتصرف على أنه «صاحب مصر»، «ولى النعم»، أو الوصى على الشعب القاصر الذى هو «عبيد إحساناته»، وظيفته أن يَحكم ووظيفة الشعب أن

يُحكم، وأن الشعب الأمين هو شعب آمين، والمصرى الوطنى الطيب هو وحده المصرى التابع الخاضع، إن لم يعتقد حقا أن المصرى لا يكون مصريا إلا إذا كان عبدا أو كادا!

والحقيقة أن حاكم مصر طوال تاريخها الماضى - إن لم يكن ينظر غالبا إلى الوطن كضيعته الخاصة، وإلى الشعب كقطيع، فقد كان على أحسن تقدير يتبنى فكرة الراعى الصالح، والرعية التوابع، أى فكرة الأبوة والأبوية العتيقة paternalism، الطيبة أو القاسية بحسب الأحوال، وبحيث كان الحكم المطلق أشبه عمليا بالحكم الرومانتيكى، والدولة الفردية أقرب فى الواقع إلى «الدولة الشخصية personal state».

بالمقابل أو فى الاتجاه المضاد، ولكن للمزيد من الأسف والأسى أيضا، فإن مصر المحافظة أبدا. المفرطة الاعتدال جدا، والتى لا تؤمن بالطفرة، ولكن بالتدريج الوئيد أساسا، لم تعرف الثورة الشعبية بالكاد، ولكن الانقلاب العسكرى فقط وبالتحديد، وذلك

منذ الفراعنة والمماليك حتى اليوم بلا استثناء ولا اختلاف. استمرارية، يعنى، فى قاعدة الانقلابات، وغياب الثورات.

فخلال أكثر من ٥٠٠٠ سنة لم تحدث أو تنجح فى مصر ثورة شعبية حقيقية واحدة بصفة محققة مؤكدة، مقابل بضع هبات أو فورات فطيرة. متواضعة أو فاشلة غالبا، مقابل عشرات بل مئات من الانقلابات العسكرية. يمارسها الجند والعسكر دوريا كأمر يومى تقريبا منذ الفرعونية، وعبر المملوكية، وحتى العصر الحديث ومصر المعاصرة.

وهكذا بقدر ما كانت مصر تقليديا ومن البداية إلى النهاية شعبا غير محارب جدا، أو إلى حد بعيد فى الخارج. كانت مجتمعا مدنيا يحكمه العسكريون كأمر عادى فى الداخل. وبالتالى كانت وظيفة الجيش الحكم أكثر من الحرب، ووظيفة الشعب التبعية أكثر من الحكم. وفى ظل هذا الوضع الشاذ المقلوب، كثيرا ما كان الحكم الغاصب يحل مشكلة الأخطار الخارجية والغزو

بالحل السياسى، وأخطار الحكم الداخلية بالحل العسكرى، أى كان يمارس الحل السياسى مع الأعداء والغزاة فى الخارج، والحل العسكرى مع الشعب فى الداخل، فكانت دولة الطغيان كقاعدة عامة استسلامية أمام الغزاة. بوليسية على الشعب.

من هذا وذاك - كيف لا ؟ - جاءت لعنة خضوع الحكم العسكرى الاغتصابى الاستسلامى للاستعمار الأجنبى على المستوى الخارجى. ولعنة خضوع الشعب السلبى المسالم للحكم البوليسى فى الداخل. وهى جميعا سلسلة متناقضات ساخرة، بقدر ما هى قطعة من الاستمرارية المأساوية المحزنة المخجلة.

هذا فى الداخل. أما فى الخارج فإن الأمر - لحسن الحظ - نوع يختلف نسبيا أو جزئيا. فالاستثناء الوحيد تقريبا من قاعدة الاستمرارية فى مجال السياسة والوجود السياسى المحزن يكاد يقتصر على موضوع الاستقلال والاستعمار أو الإمبراطورية والمستعمرة، فهو وحده الذى يجمع أو يتوزع بين الاستمرارية والانقطاع.

فلنحو ألفى سنة عاشت مصر دولة مستقلة، أو إمبراطورية بلا انقطاع تقريبا، ولكن لنحو ألفى سنة أخرى باتت مستعمرة، أو تابعة بلا انقطاع كذلك.

من الحياة اليومية

تبقى أخيرا الجوانب البشرية والتقليدية فى الحياة العادية اليومية للمجتمع المصرى بكل ما فيها من أشياء صغيرة ولكنها بالغة الدلالة على كوامن الشخصية المصرية. فكثير جدا من العادات والتقاليد والممارسات والطقوس، وكذلك من المعتقدات والأفكار، وحتى الخرافات والأساطير، عدا الألفاظ والأمثال، فضلا عن الاحتفالات والأعياد... إلخ، انحدر إلينا من مصر القديمة وظل حيا لآلاف السنين دون تغيير أو تحريرا أو إضافة أحيانا. وبعض هذه المظاهر مرتبط بطريقة أو بأخرى بالبيئة، والبعض الآخر مجرد وراثة اجتماعية، ومحافظة مكتسبة. وبعضها سابق للإسلام ولكنه استمر بعده، أو تحور فقط فى ظله... إلخ.

من الأولى عيد وفاء النيل، وعيد الغطاس، وشم النسيم، وكلها من فولكلور الطقس، وتراث البيئة المحلية، وترتبط وثيقا بالنهر ودورة الفيضان السنوية. ولكل منها طقوسه الجماعية الثابتة والمحددة. فوفاء النيل – يوم الزينة فى القرآن – هو عيد النهر وطقوس بلوغ الفيضان سن الرشد، وهو مستمر بموكبه المائى منذ الفراعنة حتى الآن. قبل الإسلام بغير «ضحيته البشرية» التى زعم البعض، وبعده «بحجته الشرعية» التى يعرفها الكل. وقديما كان هناك عيد الصليب (١٤ توت)، فيه تفتح الترع إذا كان الماء زائدا.

أما شم النسيم – النيروز فى أصول الشرق القديم – فهو عيد الربيع والطبيعة ودورة الفصول والطقس. وكما كان المصريون يتقاطرون بالزوارق النهرية على بوبسطه أثناء أعيادها فى القديم، نشهد اليوم الرحلة النهرية التقليدية إلى القناطر الخيرية.

أما الغطاس (١١ طوبة) فهو أصلا وأساسا الاحتفال بموت

وبعث أوزوريس في الأسطورة الفرعونية، وبالتالى كان عيدا مصريا بحتا وقبطيا خالصا، وكان له شأن عظيم، حتى شارك فيه المسلمون. وهو فى جوهره طقس تعميدى مسيحى اختلط بالطقس الفرعونى الوثنى. ففيه يستحم الأقباط فى النهر المسكوبة به المياه المقدسة، استمرارا فى الواقع لاحتفالات الفراعنة بالنهر تبركا وتبريكا. كذلك فإن ليلة النقطة، التى تمثل بداية الفيضان عادة (١١ بؤونه - ١٧ يونيو)، إن هى إلا امتداد «لدمعة إيزيس»، أول قطرة فى الفيضان فى ملحمة الفرعونية الكبرى.

وفى هذا المجال، فلعل أشد وأغرب مظاهر الاستمرارية وأكثرها مدعاة إلى الدهشة مهرجان سيدى أبو الحجاج السنوى بالأقصر فى رمضان، فهو يكرر فى طقوسه مهرجان الإله آمون السنوى بطيبه. بحيث يكاد يكون نسخة إسلامية من الأصل الفرعونى. فكلاهما يرتبط بالنهر، ويتم بالزورق والقارب المقدس فى دورة متشابهة داخل دائرة ساحة معبد الكرنك وطرق المدينة، وتحت الأعلام والبنود، وبين مظاهر الاحتفالات الدينية والتجارية

والترفيهية المتشابهة.

من الظاهرات المكتسبة كذلك والتى تحولت إلى موروثة عادة الختان وتحريم الخنزير. وكلاهما يرتبط فى رأى البعض بالبيئة الحارة والضرورات الصحية، كلاهما كذلك ولذلك سابق للإسلام بل ولليهودية والمسيحية جميعا. ولذلك أيضا يكاد يكون مشتركا بين الطائفتين اليوم.

والاستمرارية واضحة بعد ذلك بقوة فى كثير من التقاليد الشعبية فى الزراعة، وعادات الزواج والولادة والأفراح (ليلة الحناء، الصباحية، النقوط، السبوع)، ثم المآتم والدفن وزيادة المقابر (خميس الميت، فطير الرحمة، الأربعين، والأخير ما هو إلا ترجمة أو انعكاس لفترة تحنيط الجثة قديما والبالغة ٤٠ يوما).

كذلك الأمر فى الأكلات والأطعمة الشعبية والوصفات الطبية والأدوية البلدية (بما فى ذلك الششم لفظا ووظيفة!). بالمثل عن خرافات التفاؤل والتشاؤم وما يرتبط بها من خزعبلات «العين»

والأحجبة والتعاويذ والتمائم (بما فى ذلك حتى «طاسة الخضة» !). وعن الخرافات بالذات يعتقد ماسبرو «أنها هى معتقدات مصر الفرعونية - تلك تعيش فى الأعم الأغلب فى خرافات مصر الحالية».

والفنون أيضا

حتى الرقص (الرقص الفرعونى) والموسيقى (الهارب والربابة... آلخ) ظلت معنا حتى اليوم. (الغريب والطريف أن الرقص والغناء كانا من الصادرات الثقافية لمصر الفرعونية إلى الشام واللفانت منذ بيبلوس وفينيقيا... إلخ، تماما مثلما هما الآن.)

حتى أساليب الفن وتعبيراته من رسم ونحت وعمارة ظلت ثابتة بلا تغيير ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ سنة، وبعضها انحدر إلينا حتى اليوم، أو تشكل فى قوالب جديدة. ففيما عدا تطورات العصر والعقيدة، فإن العمارة الفرعونية مستمرة خلال العمارة القبطية، وهذه حلقة اتصال بينها وبين العمارة الإسلامية.

القبة، مثلا، بدأت كما رأينا فى الفرعونية، ولو أنها وصلت إلى القمة فى العمارة الإسلامية، حين اقتبس اسمها، فى رأى، فى اللغات الأوربية: couple، cupola. وفنار (منار) الإسكندرية الشهير هو الأب الفنى للمئذنة الإسلامية، وليس المرادف الأوربى للمئذنة minaret سوى، تحريف أو تصغير لتلك المنارة. وآخرون يربطون بين المسلة المصرية القديمة وبين مئذنة الجامع.

بالمثل فإن فن المقرنصات stalactites، الذى يعد جوهرا فى العمارة الإسلامية، ثبت أن أصوله وسوابقه ترجع إلى مصر البطلمية، وعلى الحالين فإن البعض يربطه بإيحاء شكل شجرة النخيل الحتمية.

وعدا هذا وذاك فإن المؤرخين يحصرون لنا قائمة ليست باليسيرة من الكلمات المصرية القديمة، التى مازالت تعيش فى حديثنا اليومى بالعربية الدارجة الآن، قاموس كامل فى الحقيقة اختلف فى الرسم والشكل، ولكن اللسان بقى، تماما مثلما حدث من قبل مع الديموطيقية. ومثل ذلك مجموعة من الأمثال

والمأثورات الشعبية.

وعلى الجملة. فإن من السهل دائما، كما يقول أنور ؏
الملك في عمله الكبير، إثبات «بقاء التراث الفرعوني في الـ
اليومية للأقباط» بصفة خاصة، وقد أثرى الإسلام بكل ما جا
هذه الحياة ونوعها كثيرا. لكن «دون أن يطمس هذه الاستمرار
(ص ٣٠٠).

إلى هذا المدى إذن تذهب الاستمرارية في دقائق وتفاص
الحياة اليومية الجارية، حتى لقد ضربت مس بلاكمان مثلا مع
حين كرست كتابا كاملا لهذه الأشياء الصغيرة. تتبعتها فيه
التاريخ، منذ الفراعنة حتى الوقت الحالي من خلال عشر
الخطوط، وعلى عديد المستويات. بالمثل يفعل كتاب محرم كـ
عن بقايا الفراعنة فينا اليوم. بل إن البعض ليذهب إلى حد القـ
بأن كتاب وليم لين عن «عادات وتقاليد المصريين المحدثين»
في معنى ما، إلى حد، نسخة حديثة، أو ترجمة معاصرة ليس
لكتاب ويليكنسون عن «عادات وتقاليد قدماء المصريين»!

حدود الاستمرارية

علام يدل هذا كله، أيا كان؟ - ذلك هو السؤال الآن. ولأول وهلة فلقد نرى الماضى، فى الرد، يعيش دائما فى الحاضر أو يرقد خلفه. وربما بالغ البعض وأسرف فى المبالغة فقال «مصر التى لا تتغير Immutable Egypt» . ثم راح يتحدث عن «حضارة أبى الهول» . وربما استنتج البعض الآخر أن روح المحافظة الشديدة، والتمسك بالماضى، والحرص على تراثه، وعدم التخلى عنه هى طابع قومى عميق الجذور. إلى آخره، إلى آخره.

الاستمرارية القاعدية

ومن الناحية الموضوعية، فلا شك أن الأشياء فى مصر تميل كقاعدة إلى أن تستمر فى اتجاهها الواحد، وعلى خطها المستقيم دون تغيير أو انحراف مالم، وإلى أن، تصطدم بقوة مضادة لها فى الاتجاه ،ومساوية لها فى القوة. ولهذا فما من شك أيضا أن التاريخ المصرى مستمر متصل بلا انقطاع، كالنيل فى جريان مائه،

ومراحله رسوبية تراكمية متعالية كطبقات طميه. وما من شك بعد هذا كله أن مصر تعد فى أكثر من معنى من أبرز ثوابت التاريخ، بل لعلها أقدم وأكثر بلد عاش أسير جغرافيته الخاصة. وعلى الجملة فإن من المرجح جدا أن القاعدة العامة فى الخلفية التاريخية لمصر هى الاستمرارية بقدر أو آخر.

لكن الاستمرارية القاعدية هذه، أو تلك القاعدة الاستمرارية، من المهم مع ذلك ألا نبالغ فى تقديرها أو تقريرها. أيمكن، مثلا، أن يكون صحيحا تماما، أو أيصح فى المنطق أن يقال، أن الحياة فى مصر كانت تكرارا لا نهائيا لمعادلة ميكانيكية، كما يصور مارش فيلبيس بقوله «إن مصر بالتأكيد – من بين كل بلاد العالم – هى التى تقترب فيها الطبيعة منذ أشد ما تقترب من الانتظام الميكانيكى والتكرار الميكانيكى. ونمط ترتيب الإقليم نفسه نمط رياضى بسيط من التكرار الذى لا يتقدم ولا يتغير» .؟ ومثله يفعل فيدن حين يقول عن مصر الحديثة المعاصرة «... أمامك ترقد مصر القديمة بلا تحنيط، وإنما محفوظة فى بلسم الشمس،

وفى غرائز السكان المحافظة». هذا بينما يصورها لوران كبلد «لم يكد يتطور منذ أصوله التاريخية»، ثم يستمد «من هنا الغياب شبه الكامل للتقدم منذ العصور القديمة». بالمثل يقول جوبليه «الفلاح المصرى الحديث ونظيره أيام الفراعنة متشابهان جدا، لأن تطور البيئه الجغرافية والاقتصادية قد توقف» (ص ٩٧).

فالمغالاة الكاسحة هنا وهناك جد واضحة، تكاد تصل إلى حد التشوية – أليس كذلك؟ أفلا تجعل من مصر متحفا حيا لا أكثر، ومن جغرافيتها الحية جغرافية تاريخية باستمرار؟ وإلا فهل يمكن أن ننكر أن الاستمرارية بهذا المعنى إنما تقابل الجمود، وترادف الرتابة، وتحيل التاريخ نسخة آلية معادة لا وظيفة للزمن فيها سوى التكرار؟ ثم، أخيرا، ألا يتناقض هذا كله مباشرة، وعلى الفور مع الحيوية البالغة والمرونة المؤكدة فى كيان مصر، فضلا عن توسطها والاعتدال؟

المقاييس الموضوعية

أين إذن تقع الحقيقة العلمية بالضبط؟ ثمة مقياسان ضروريان لهذا الهدف الموضوعي. أتنفرد مصر دون سواها بهذه الجوانب والحالات من الاستمرارية النادرة؟ إن هناك دائما خطرا حقيقيا أن ننسب إلى مصر وحدها ما تشارك فيه بلاد أخرى كثيرة. ثم ما نوعية الاستمرارية فى مصر، وهل هى تنفى التغير والتطور أو النمو؟

عن الأولى يمكن أن نعود إلى مظاهر الاستمرار التى عرضنا لها، لنجد بسهولة أنها ظاهرة عامة أو شبه عالمية، لا تقتصر بالضرورة على مصر. ففى أسماء الأماكن مثلا، من القواعد العامة أنها محافظة بطبعها. غائرة الجذور فى التاريخ القديم، ولا تقتلع بسهولة، وإن تحولت بالتحريف. فبريطانيا المعاصرة تحفل بأسماء أماكن تعود إلى أصول كلتية أو رومانية قديمة... إلخ، وكذلك تفعل فرنسا وغيرها. وإذا كانت طبيعة مصر الفيضية قد ثبتت

عديدا من القرى في مواضعها الثمينة المكتسبة بمشقة، فما أكثر الحلات في بلاد أوربا التي ثبتتها منذ القدم ضوابط طبيعية مختلفة، كموارد الماء أو المواضع االتلية الحصينة... إلخ. ثم ما أكثر المواضع التي تعاقبت عليها المؤسسات الدينية هناك بلا انقطاع: معبد وثني، ثم كنيسة مسيحية على رأس تل واحد.. إلخ. إن قدرا كبيرا من الاستمرارية في مصر إن هو إلا صفة مشتركة عامة بين مختلف الأقطار، لأنه ببساطة طبيعة الأشياء، أو بالدقة طبيعة الجغرافيا.

أما عن نوعية الاستمرارية. فهي لم تكن في مصر مطلقة، ولا كفت عن التطور والنمو. فحتى الأساس الأرضي نفسه عرف التغير، وإن كان محدودا: اختزال فروع الدلتا نفسه وتغيرها المستمر، تقلص مستنقعات الشمال وانحسارها، ثم نشأة البراري، التغيرات الصغيرة الدائمة في انحناءات النهر واختفاء الجزر وظهورها... إلخ. والتكوين الجنسي، وإن لم يعرف قط ما عرفته بعض بلاد أوربا أو آسيا من تغيير جذري، فقد تلقى كثيرا من

المؤثرات الخارجية الثانوية، التى لا يمكن إلا أن تكون قد عدلته فى كثير من التدريج وإن يكن فى قليل من التغيير. وأكثر من الاثنين الجانب الحضارى، فإن انصباب المؤثرات الخارجية أدخل دائما الكثير من الأفكار والخبرات والإضافات الجديدة، جددت شباب مصر أكثر مما جددت دماءها.

وفى الجانب المادى مثلا، إن صحت نظرية المدينة الفرعونية، المخططة تخطيطا هندسيا كمربع أو كمستطيل، لكان هذا دليلا ينتقض الاستمرارية، ويؤكد الانقطاع. وفى الجانب غير المادى، تعاقبت على مصر الأديان الثلاثة، الأولان جزئيا، حتى نسخهما الثالث، وساد نهائيا، وفى الجوانب المادية أيضا تلقت الزراعة المصرية باستمرار محاصيل وآلات جديدة. باختصار: رغم الاستمرارية العريضة كانت مصر دائما تتغير ولكن ببطء وتدرج، وفى متتالية تصاعدية كالآتى: اللاندسكيب أقرب ما فيها إلى الثبات، يليه التركيب الجنسى بجرعات ضئيلة، يليه المركب الحضارى بإضافات متباعدة، ولكنها هامة.

تراكمية لا تكرارية

حقيقة الأمر إذن، وهو صفوة القول أيضا، أن الاستمرارية المصرية لا تعنى التكرار repetitive، بقدر ما تعنى التراكم cumu-lative. فالاستمرارية المصرية، إن كانت تعنى شيئا، فإنما تعنى أن القديم فيها لا يعيد نفسه فحسب، ولكنه يضيف إلى نفسه الجديد أيضا، استمرارية إن قل فيها أن ينسخ القديم تماما، فإنه لا يتناسخ وكفى، وإنما هو أيضا يتحور ويتطور داخليا وخارجيا، وإن وقع هذا وذاك بهدوء وئيد، وتدريج أشد تؤدة.

وفى هذا المعنى، فلعل قولة نيوبرى العابرة أدنى إلى أن تلخص لنا المواقف بطريقة معبرة. فمصر، يقول هو فى عبارة موجزة موفقة وموحية. تصيب كبد الحقيقة، دون دماء وبلا دموع، «مصر وثيقة من جلد الرق، الإنجيل فيها مكتوب فوق هيرودوت، فوق ذلك القرآن، وخلف الجميع لا تزال الكتابة القديمة مقروءة جلية». وليس لنا بعد هذا إلا أن نضعها قاعدة

عامة. أنه إن تكن جغرافية مصر تراكبية أساسا»، فإن تاريخها تراكمي في الدرجة الأولى.

والواقع أن استمراريتنا تمثل في التحليل العلمي مزيجا من «التوازن الاستكاتيكي - الديناميكي dynamic-staic equilib-rium»، بحيث يأتي في جوهره أبعد ما يكون عن التوازن الميت. وإنما هو بلغة هربرت سبنسر «توازن متحرك moving equilib-rium» يمضي قدما، ويتقدم دائما بفضل جرعات صغيرة من التغير، أو تغيرات صغيرة كالجرعات وحركات قصيرة - قد تكون بندولية أحيانا، ولكنها تراكمية في النهاية.

كلا، لم تكن استمراريتنا محصلة سبق حضاري مبكر، مضروبا في عزلة طبيعية محكمة بعد ذلك، ولا كانت بعد هذا وذاك مجرد اجترار حوصلي، وإنما عملية هضم بناء وبناء مستمر.

ولعل أبرز ما يتضح هذا يتضح في الزراعة على وجه الخصوص، تلك التي تمثل أيضا العمود الفقري للحضارة المادية

واللامادية المصرية بطبيعة الحال. فتاريخ الفن الزراعى المصرى ينقسم - كما رأينا بوضوح - إلى عدة مراحل جيوتكنية، واحدة منها بعينها تحتل الجزء الأكبر من تاريخ مصر، وتلك هى مرحلة االفن القديم أو المرحلة الباليوتكنية.

ولكن هذه المرحلة إذا كانت قد خضرمت وأزمنت طويلا وعاشت تاريخا ألفيا مديدا، فإنها لم تكن فراغا بلا إضافات. فمصر كما نعلم أخذت منذ أيام اليونان بالطنبور والساقية، ومنذ البطالسة أدخلت الجاموس، ومنذ الفرس الإبل والسمسم، ومنذ العرب القطن والأرز... إلخ.

ضوابط الاستمرارية ودوافعها

البيئة الطبيعية

وليس من الصعب بعد هذا أن نفسر تلك الاستمرارية النادرة أو أن نعلل لها. وهناك على الأقل ثلاثة أو أربعة أسباب وضوابط أساسية فى القضية. فى المقدمة. فإنها، تلك الاستمرارية، ترتبط

بالطبع بالبيئة الطبيعية من الداخل مباشرة، البيئة النهرية الفيضية كما نعرفها جيدا فى طبعتها وطبيعتها الجغرافية العامة، ولكن بالذات فى طبعتها ونسختها المصرية الخاصة.

فهناك عوامل طبيعية مستقرة فى أسس الحياة المصرية، تعمل بانتظام وباستمرار وبلا تغيير، كتتابع الفصول والفيضان فى نسق كامل منتظم الحركة، فضلا عن أن التغيرات نفسها تخضع أيضا لنظام دورى رتيب. والواقع أن دورة العام وتوقيت الفيضان فى يوم محدد بالضبط ... إلخ هى من عوامل عدم التغير فى مصر، مثلما هى من مظاهره. وفى بيئة كهذه لابد أن يجرى جهد الإنسان على وتيرة منتظمة رتيبة، والعمل المتواصل ثابت، «ولا نعرف بلدا تجرى فيه العوامل الاقتصادية نحو نتائجها المقدرة دون تمهل أو انحراف كمصر».

بل يبلغ الأمر بسيطرة الظروف الطبيعية على حياة مصر أنها ترسم لساستها وقادتها خطط إدارتها واستغلال مواردها، إلى حد

أن أعمال أى من الفراعنة أو السلاطين تكاد تتكرر فيما عدا الأسماء والتواريخ، وبحيث تبدو كذلك أسس الرخاء والحكومة الصالحة واحدة فى الماضى والحاضر، فالوزير الماهر «يوسف» آخر، واستغلال الفلاح لم يفتر منذ فرعون، بينما يبدو الفلاح فى القرن ١٩ وكأنه يعيش كما كان يعيش أجداده فى عصر الأهرام، نمط حياته، وزراعته، واستغلاله تمثل وحدة المصرى عبر التاريخ، ووحدة الحياة على ضفاف النيل.

وسواء عد هذا التفسير مبالغا فى الحتمية، أو قيل إنه أمر طبيعى فى كثير من البلاد الأخرى، فهذا لا يغير من حقيقة الاستمرارية من حيث المبدأ، ولا من حيث أساسها الجغرافى من حيث المبتدأ.

الموقع

هذا عن البيئة من الداخل، أى عن الموضع. غير أن للموقع أيضا دوره الحاسم بعد دور الموضع الحاكم. فالموقع الصحراوى

وفرلواحة مصر الحماية الطبيعية - ليس فقط للنمو والبقاء والارتقاء، ولكن أيضا للثبات والاستمرار والاستقرار، بعيدا عن الهزات العنيفة أو الانقطاعات الحادة الفجائية. وذلك ببساطة إنما هو دور الصحراء الذى عرفناه جيدا كماصة للصدمات بعد دورها كمصفى للترشيح، وهذا وذاك حضاريا كما هو جنسيا، وتاريخيا مثلما هو جغرافيا.

ويبرز هذا الدور بصورة مجسمة وأكثر تجسيدا إذا نحن وضعناه موضع المقارنة مع نظير قريب كالعراق الشقيق مثلا. فلا شك أن دور الصحراء فى مصر كان سلبيا أكثر منه إيجابيا إذا ما قورن بالعراق، فهو فى مصر منع إغراق الحضارة المحلية فى طوفان من التيارات الأجنبية. بينما أن العراق مكن للتيارات أن تتوالى بلا انقطاع، وأن ترج الوجود الحضارى والبشرى المحلى كل مرة. ولا شك أن دور البداوة والرعاة فى تاريخ العراق الواحة الاستبسية أقوى منه بكثير فى تاريخ مصر الواحة الصحراوية، كما أن موقع مصر كان أبعد عن قلب آسيا. مصدر الهجرات والتيارات التاريخى.

وبينما خضع البدو والرعاة المحيطون لمصر فى أغلب مراحل التاريخ، خضعت العراق فى مراحل كثيرة لحكم الرعاة البدو.

لهذا فإن الموقع والموضع وفرا لمصر استمرارية تاريخية، تخلو من الرجات العنيفة والتخلخلات المباغتة، بعكس العراق تقريبا. وفى النتيجة والخلاصة، فإن «الحضارة المصرية، معزولة بالصحراء، احتفظت بتوطنها، حتى بعد أن فقدت استقلالها».

تجانس البيئة

فيما بين الموضع والموقع، لنا أن نضيف ما يراه البعض من تجانس البيئة ورتابتها عموما. فهناك من يرى أن مصر كرائدة فى استكشاف عناصر الحضارة، إنما نمت فى بيئة متجانسة رتيبة، فأصبحت متخصصة فى النمو فى اتجاه واحد فقط. فلقد كانت الخلفية الطبيعية لهذه الحضارة الرائدة هى الصراع بين الصحراء والمزروع. وظلت هذه الخلفية عاملا ثابتا فى كل تقدمها من المدينة الصغيرة إلى الإمبراطورية الكبرى. حتى حين غزاها مغيرو

الصحراء، فإنهم خضعوا تلقائيا للقانون الذى اصطنعته هى لضمان البقاء فى المزروع. ولقد كان الصراع من أجل إقامة واطراد المؤسسات والنظم اللازمة فى بلد لم تتغير المشكلات الأساسية به، هو بعينه ما جعله متخصصا فى التطور الأحادى، أو وحيد الخط، ومنع ظهور ابتعادات وتنويعات جديدة.

إيكولوچية الحضارة

ونحن نتقدم خطوة أخرى فى فهم أسباب استمراريتنا حين نتقدم من البيئة نفسها إلى إيكولوچية الحضارة، أعنى عملية نشأة وتطور الحضارة فى إطارها البيئى الطبيعى بكل معطياته الخاصة. والواقع أن لآليات هذه العملية جدليتها أو ديالكتيكها الحضارى الخاص، الذى يفسر الصعود فى البداية - كما يفسر الهبوط فى النهاية، ثم الاستمرار أو الانقطاع فيما بين الطرفين.

فعلى الجانب الأول، فإن المركب الحضارى الذى نمته مصر منذ البداية كان يمثل، واقع الأمر، حالة تلاؤم بيئى

symbiosis محكمة، وحقق بتعبير برستون جيمز «علاقة فعالة Workable connection» مع ظروف البيئة الطبيعية لم يكن من السهل دائما التقليل من قوتها أو التجويد عليها، ومن هنا بدت حضارة بطيئة الخطى. ثقيلة القدم – كما يقول برودريك – لقد تكيف السكان مع البيئة وكيفوها بصورة فريدة ومبكرة. بحيث لم يعد هناك مجال واسع للتغيير – كما يقول جيميل – وبعبارة أخرى فإن التفسير الأساسى للاستمرارية إنما يكمن فى ضخامة الإنجازة الأولى. بحيث قفزت فى ضربة واحدة تقريبا قريبا من «سقف» البيئة، ووصلت قرب أعلى آفاق إمكانياتها الحضارية، بحيث لم تكد تترك الكثير ليضاف أو يتغير فيما بعد.

هذا على طرف البداية والجانب الإيجابى، أما على الاتجاه المقابل، فإن جوردون تشايلد مثلا يجد كل شيىء تقريبا فى خلق الحضارة المصرية مركزا بعنف فى فترة التوحيد، أو ما بعدها مباشرة، وبعدها فكل شيىء تقريبا هو مجرد استمرار فقط. حتى فى الفنون التشكيلية، أليس الملاحظ أن قمة فن النحت، وربما

العمارة أيضا، هى عصر الأهرامات والأسرة الرابعة، وبعدها حدث تدهور نسبى بالتدريج؟ على أية حال، فإن تشايلد نفسه يرى أن نفس أسباب الطفرة الأولى لم تلبث فى الغالب أن أصبحت هى نفسها، وبطريقة ديالكتيكية، أسباب الثبات وعدم التغير اللاحق.

واتصالا بهذا التفسير يرى البعض أنه فى بداية الحضارة تكون الشرعية مسألة بالغة الأهمية. لأنها شرط الوجود البازغ، ورابط للحياة الجديدة، غير أنها إذا زادت عن الحد تصبح نيرا على كل نشاطات المجتمع، وتئد التنوع والتجديد والابتكار. وإنما يكون التقدم حيث تكون الشرعية وسطا بين التنميط والتنويع. إن أسرع المجتمعات والدول إلى الظهور والتطور هى أقدرها على صب وتجميد «كعكة» القانون منذ وقت مبكر، ولكنها لا تتقدم بعد ذلك ولا ترقى ولا تتطور نحو الأعلى والأفضل إلا «بكسر» تلك الكعكة ذاتها - وإلا فإنها «تتحجر» معها ومثلها. وهذا بالدقة ما أصاب مصر القديمة على يد الفرعونية منذ البداية وحتى النهاية.

الـزراعـــة

أخيرا، وليس آخرا، فلا ننسى أن الزراعة والاقتصاد الزراعى، التى تطغى تماما على حضارة مصر، أدعى بطبيعتها إلى قدر من المحافظة، التى ترتاح إلى المألوف، وقد تتهيب مغامرة التجديد، أو تنفر منها، فتورث الاستمرارية. وقد ربط البعض مثل توينبى ظاهرة المحافظة المصرية بنظام النيل والرى الصناعى، وما يستدعيه من نظام مقرر مطاع.

هذا بينما ذهب البعض الآخر كالعقاد إلى طبيعة الزراعة نفسها مباشرة، فأشار إلى أن قدم عهد مصر الزراعية بالحضارة أصل فيها حب الأسرة، ومكن للنظام البيتى، وتعود استقرار النظام، أو الرتابة التى تشبه أن تكون ركودا من طول ألفتها، وتغرى النفس بالاستنامة إلى الوضع السائد ضمانا من مغامرة الاقتحام والتمرد بما فيه من وحشة التوحد وانفراد العصيان.

سلاح ذو حدين

تلك إذن صفوة القول، ومجمل الحقيقة فى استمراريتنا ضوابط وحدودا ودوافع ودواعى. إن تكن ثمة استمرارية مصرية - واستمرارية لا شك هناك، واستمرارية مصرية - واستمرارية لا شك هناك، واستمرارية لا شك هى - فتلك إذن استمرارية معتدلة ونسبية أساسا، وبهذا المعنى المنضبط فإن الاستمرارية فى مصر، كما أنها ليست ظاهرة تنفرد بها وحدها فى العالم ودون العالمين، فإنها لا تختلف بها عن غيرها إلا فى الدرجة لا النوع. وبهذا الحجم الصحيح. فليس صحيحا أنها كانت شرا مطلقا، أو خطرا محققا، وإنما الأصح أنها سلاح ذو حدين.

وبالفعل، فإن هناك ابتداء ومبدأ ودائما وأبدا وجهتين من النظر فى أمر قضية الاستمرارية: اتجاه يرى فيها علامة قوة وظاهرة صحية موجبة، واتجاه آخر يراها دليل جمود وسلبية. وواقع الأمر بطبيعة الحال أن الاستمرارية كما قد تعنى الأصالة والعراقة المعتقة،

يمكن أن تختلط مع السلفية، وقد تتداخل مع المحافظة. بل والرجعية. ومن هنا يخشى أن تكون، كالأصالة نفسها. التى لعلنا أفرطنا فى الحديث عنها والتفاخر بها، سلاحا ذا حدين.

ومع ذلك يبقى فى النهاية أنها، الاستمرارية، مجرد سمة، وليست يقينا بوصمة أو سبة، بل وربما نقطة قوة أكثر منها نقطة ضعف، وسبب للأصالة، مثلما هى نتيجة لها. وليس هذا دفاعا عن الاستمرارية أو دفعا ضدها ، ولكن بعيدا عن منطق «لم يكن فى الامكان أبدع مما كان» أو «ماترك الأولون للآخرين شيئا» ، فإن لنا نسجل حقيقتين دالتين، ودلالتهما جد مؤشرتين، وإشارتهما أكثر من كاشفتين.

من نقط القوة

فأولا، ومنذ فقدت مصر استقلالها السياسى، تعاقبت عليها عشرات القوى الأجنبية الحاكمة. التى تمثل بيئات وحضارات مختلفة. ابتداء من البطالسة، إلى الرومان، إلى العرب بجميع

أسرهم حتى الأتراك. ومع ذلك فإن كل هؤلاء الغزاة، مستعمرين كانوا أم معمرين، تركوا نظام الحياة والإنتاج الأساسى فى البلد دون أن يتدخلوا فيه على الاطلاق. واقتصر دورهم على الإشراف والتوجيه العلوى، أو بالأخرى على وظيفة جباة الخراج أو الجزية.

وبصفة خاصة فإنهم تركوا الرى والزراعة وكل فنون الأرض والمساحة والتعمير فى يد الفلاح يجرى على نظامه النيلى الألفى، دون أن يجرءوا على التدخل فيه، أو أن بنجحوا فى تطويره، أو إدخال أى إضافة جذرية أو هامة عليه. ولو قد كان فى استطاعتهم أن يفعلوا، لفعلوا. ولكن بقدر ما فرضوا أنفسهم على البلد من أعلى، مقدر ما فرض البلد نفسه عليهم من أسفل، فتقولبوا به أكثر مما صبوه فى قالبهم. الاستثناء الوحيد بالطبع هو الحضارة الأوربية الحديثة. غير أن هذا شيء مختلف تماما.

الحقيقة الثانية: أننا أنفسنا حتى اليوم مازلنا نتبع كثيرا من أسس وتقاليد وأدوات الزراعة والإنتاج المصرية القديمة، ابتداء من

الفأس والمحراث إلى ترع الرى والمساكن والملابس... إلخ. أى أن كثيرا من عناصر الحضارة الفرعونية المادية والإنسانية مازالت حية حتى قلب القرن العشرين. وبعيدا عن اى دفاع عن التخلف، فهذه الاستمرارية إن دلت على شيء فإنما تدل على وظيفة وتبيؤ الإنجازة الفرعونية العتيقة، وهى الرد المقنع على ما يستغربه أو يستنكره البعض من أن الحضارة الفرعونية بعد أن سجلت قمة شامخة وبداية رائعة أصيبت بسرعة بالجمود والتوقف وتصلب الشرايين لآلاف السنين.

موت حضارة

ثم ماذا؟ حسنا، إذا كان منا يخشى من المغزى السلبى للاستمرارية على تطورنا الحاضر والمستقبل، فلامحل حقيقة للقلق لأن ذلك - كما حددنا من البداية - إنما يصدق على الماضى حتى القرن الأخير فقط، وينتهى عنده، ونحن الآن ومنذ الأخذ بالحضارة الحديثة نعش مرحلة جديدة تماما، وفى مصر جديدة

ومختلفة لا حد لآفاق تغيرها وانطلاقها.

ذلك أن الحضارة الأوربية الحديثة منذ نهضة مصر فى القرن الماضى، قد جاءت لتضع إلى الأبد نهاية للاستمرارية المادية القديمة. استمرارية الحضارة التاريخية، بحيث أصبحت الاستمرارية تمت إلى الماضى فقط، كما تنصب عليه وحده، تاركة مكانها نهائيا لانقطاع أكثر حدة وجذرية وتاريخية. لقد انتهت الاستمرارية المصرية الألفية. ومعها انتهت الحضارة الفرعونية العتيقة.

وإذا كان شبنجلر - بفلسفته الخاصة - يعتقد أن «الحضارة المصرية وجدت نفسها تتحرك هابطة فى مسار حياة ضيق ومحتوم سلفا لتمثل فى النهاية أمام قضاة الموت. فإن توينبى - بلا نظرية مسبقة - يقول إنه عبثا بحث عن الحضارة الفرعونية فى كيان مصر الحديثة، ويعلن لذلك أن الحضارة الفرعونية قد ماتت من قديم.

وهذا صحيح بالتأكيد فى الجوانب اللامادية، كما يصدق

كذلك على كثير من نوحى الحضارة المادية. ولو أن هناك بقايا ورواسب مادية ما زالت تكمن - ربما على استحياء وفى خفاء - فى النسيج الحضارى المادى المعاصر. ولعل الزراعة الحوضية كانت أهم هذه الخيوط. نعم، هى كانت تحتضر منذ قرن وزيادة، ومع ذلك فلم يدفنها نهائيا إلا السد العالى. واليوم، فى كل الأحوال، لم تعد مصر الفرعونية إلا مكدسة فى المتاحف أو معلقة كالحفريات على سفوح الهضبتين. أما فى الوادى فلقد انقرضت كما انقرضت من قبل تماسيح النيل من النهر.

ولهذا فنحن ننتهى، مع توينبى، إلى أن الحضارة الفرعونية قد ماتت فى مجموعها بعد تلك الاستمرارية النادرة والناضرة، المحورية والمحيرة، التى سادت حضارتنا المادية ورانت على تاريخنا الحضارى آلاف السنين. على يد من ماتت؟ الموت الطبيعى التاريخى البطىء من الداخل أو بالضربة التاريخية القاضية على يد الحضارة الأوربية الحديثة لا ندرى بالضبط؟ ولو أن الأرجح كلاهما معا. وهذا على أية حال، ما ينقلنا من الاستمرارية إلى

الانقطاع، موضوعنا التالى.

الانقطـــاع

غير أننا إذ ننتقل هنا إلى الانقطاع، فإنما نقصد الحضارى بالطبع، أى انقطاع الحضـــارة المادية وحـدها فـقط مع دخـول الحضارة الغربيـة الحديثة. ولكن هناك من قبل ومن باب أولى انقطاعا لا يقل خطرا وحسما، وهو الانقطاع الثقافى مع دخول الإسلام والعروبة منذ أكثر من ألف سنة قبل الانقطاع الحضارى. لهذا، ولاختلاف طبيعة هذا الانقطاع الثقافى ومجاله تماما، وحتى لا يقطع علينا خيط الدراسة، وخط الحضارة المادية، فلعل من الأفضل أن نرجىء دراسته إلى ما بعد ذلك، ليكون تلقائيا مدخلا مناسبا للباب التالى عن مصر والعرب، موصلا إليه وموصولا به.

فإذا ما أثنينا لدراسة الانقطاع الحضارى، فكما تتبعنا مظاهر الاستمرارية فى خطوطها المختلفة، فإن علينا الآن أن نتتبع

مظاهر الانقطاع الجديد والجديدة بنفس الترتيب والتسلسل. علينا، يعنى، أن نسأل أنفسنا: ما الذى تغير بالضبط فى مصر فى الفترة الحديثة منذ أوائل القرن الماضى، وإلى أى حد ومدى؟ وما احتمالات المستقبل والتغير المستقبلى؟ لنستعرض إذن جوانب حياتنا المادية المختلفة، بادئين بالمركب الطبيعى البيئى.

الأرض والناس

وجه مصر

فمن ناحية اللاندسكيب، لا شك أن انقلاب الرى والزراعة الحديث قد غير وجه مصر تماما، وأحدث انقطاعا أساسيا فى كيانها. كان عملية تتابع للسكنى sequent occupance بكل معنى الكلمة. لقد غير وجه اللاندسكيب الحضارى كلية حين خلق حالة من «الهيدرولوچيا المقلوبة inverted hydrology».

فبعد أن كانت مصر تتحول أثناء الفيضان إلى بحيرة موسمية كبرى متصلة تنقطها القرى وحلات الأكوام، وتختطها

الجسور النحيلة.، انعكست الصورة تماما. فأصبح الوادى الآن جافا إلا من آلاف الترع والمصارف. ومع هذا الانقلاب الهيدرولوچى تحرر المسكن القروى من إسار القرية النووية المجمعة، وانطلق نحو التبعثر بدرجة أو بأخرى سواء كعزب أو كتراب من المنازل pous-siére de maisons.

وأبسط تعبير عن هذا الانقلاب السكنى أن مصر اليوم يتألف جسمها العمرانى من نحو ٣٥٠٠٠ خلية أو وحدة سكن، ٤٠٠٠ وحدة منها من القرى والكفور الضخمة أو النووية المجمعة، ٣٠٠٠٠ من العزب الصغيرة المبعثرة كالشظايا. ومن المتصور أن تملك مصر القديمة مثل الشطر أو النوع الأول أو أقل منه كثيرا أو قليلا، أما الثانى فخارج كل تصور أو حساب. ولهذا الاختلاف آثاره العديدة على الإنتاج والمواصلات وطرق النقل وأنماط العلاقات البشرية، فضلا عن النفسية والشخصية مما يجعل التغيير لا ماديا أيضا مثلما هو مادى أصلا.

جسم مصر

وكما تغير وجه مصر، تغير جسمها. فبعد الرى الحوضى وزراعة الفصل الواحد. تضاعف حجم مصر الطبيعى والبشرى بالرى الدائم. فمع إدخال وتعميم الزراعة الصيفية، إضافة إلى الشتوية القديمة، وتحول الزراعة إلى زراعة دائمة طول العام، تضاعفت المساحة المزروعة و / أو المحصولية. فبالرى الدائم أصبح حكم مصر حكم البلاد الممطرة طول السنة بعد أن كانت فى حكم البلاد الممطرة شتاء فقط. وبالزراعة الدائمة ازدوجت المساحة المحصولية، وارتفعت كثافة الزراعة من طابق وحيد إلى طابقين.

جنبا إلى جبن مع هذا التوسع الرأسى، توسعت رقعة مصر المزروعة أفقيا إلى أقصى آفاق الوادى. بل ووسعت حدود حوض النهر نفسه محليا. لقد نمت أرض مصر جزئيا. وربما تنمو إلى الضعف فى المستقبل.



الفصل الرابع

بين الوطنية المصرية
و
القومية العربية



بين الوطنية المصرية والقومية العربية

بعد أن فرغنا فى الفصل السابق من دراسة الاستمرارية
لانقطاع على المستوى الحضارى المادى، فقد آن لنا أن ننتقل
ى الاستمرارية والانقطاع على المستوى اللامادى أى الثقافى.
ـالانقطاع الثقافى والروحى الذى أحدثه ويجسده الاسلام
لتعريب، هو بلا مبالغة أخطر تغير طرأ على كيان مصر منذ نشأة
حضارة الزراعية قبل الفرعونية وحتى قدوم الحضارة مؤخرا.

وصحيح أن الانقطاع لم يكن بالمعنى «الجنسى» إطلاقا
ندر ما كان بالمعنى الحضارى، وكان إلى ذلك بمعنى الحضارة
لامادية لا المادية. وصحيح أيضا أن التعريب، وأكثر منه التبشير
لإسلام، مضى أبطأ وأقل مدى فى مصر منه فى بلد كالعراق
ذى هو أقرب موقعا إلى البلد الأم، وأدخل موضعا للبدو والرعاة.
لكن هذا الانقطاع يظل أعظم حقيقة فى تاريخ مصر الثقافى

والروحى، ويمثل نقطة تحول حاسمة، وخط تقسيم فى وجودنا اللامادى. ولا شيء يرمز إلى الجمع بين تلك الاستمرارية وهذا الانقطاع كالقاهرة بجناحيها الفرعونى الحفرى المحنط فى الغرب، والاسلامى الحى المضطرم فى الشرق: الأول، وإن كان ميتا إلا أنه يشير إلى الاستمرارية المادية، والثانى، وإن كان قائماً يدل على الانقطاع اللامادى.

فرعونية أم عربية؟

ومن البداية لابد أن ندرك (أو نعترف؟) أن إهمال هذه الحقيقة أو الاهتمام بها قد أصبح له مغزاه السياسى الخطير. فهناك من يحاول أن يبالغ فى جانب الاستمرارية فى كياننا. لا ليبرز أصالة ما، ولكن ليقلل من جانب الانقطاع، وبالتالى ليضخم فى البعد الفرعونى فى تاريخنا فيبعدنا بذلك عن عروبتنا ويطمس معالمها. هم يفعلون ذلك حين يتساءلون فى كلام له خبىء: «فرعونية أم عربية؟». ونود أن نضيف، بين قوسين، أنهم قد

يخفون السؤال نفسه وراء قضية أخرى جديدة، هى المقابلة بين الوحدة العربية والوحدة الإفريقية. فهم يرتبون على المقدمات السابقة أن مصر «ليست عربية، ولكنها مستعربة» ، «ليست عربية، ولكنها متكلمة بالعربية» ، «ليست عربا، ولكن أشباه عرب» .

لقد اندثرت كلمة «المستعرب Mozarabe» فى المغرب الأوربى ومعه، ولكن هناك الآن من يبدو أنه يعمل لبعثها فى المشرق العربى. والهدف من كل هذه الدعاوى هو دائما تخريجات سياسية واضحة، ترمى إلى التشكيك فى عروبة مصر، وبالتالى إلى عزلها عن العالم العربى.

ونبدأ فنقول: إن مصر لم تكن الوحيدة التى أثير حولها هذا الجدل. فالسودان وصف بأنه إفريقى وليس عربياً، والمغرب زعموا أنه بربرى لا عربى، وقيل عن لبنان حينا، والشام حينا آخر إنه فينيقى، أو سورى، وليس عربيا. والعراق كذلك لم ينج من الاتهام. بمعنى آخر: إن كل أجزاء العالم العربى خارج الجزيرة

العربية دمغت بصورة أو بأخرى بأنها ليست عربية، ولكنها مستعربة على أساس أن السكان قبل التعريب لم يكونوا عربا «جنسيا».

ولكن هذا الأساس ينهار من اللحظة التي يتطلب فيها «عروبة جنسية».، فالعروبة مضمون ثقافي لا جنسي أولا. ومع ذلك فكل الغطاء البشرى الذى يغطى ما يعتبر الآن العالم العربى هو أساسا فرشة واحدة من جذر واحد. وعلى الأقل فإن الاختلاط والانصهار الدموى بين العرب الوافدين والسكان الأصليين حقيقة تاريخية بعيدة المدى.

على أن الذى يكشف خواء المناقشة من أساسها، ويجعلها جوفاء حقا أنها تمثل منطق مزايدة وهروب. ففى عقر دار العرب ستظل نجد «العرب العاربة» و «العرب المستعربة»! ولكننا لا نسمع من يقول إن عرب الشمال ليسوا عربا وإنما متكلمون بالعربية. ولا ندرى إلى أى مدى يمكن المضى فى تجريد جزء آخر من العرب العاربة بدورها من أصالته!

والواقع أن هذا المنطق من شـــأنه أن يجـــعل العـــرب كالأمريكيين: فهو يخلق فى الذهن ما يمكن أن يسمى hyphen-ated-Arabs على غـرار – hyphenated Americans، بمعنى أنه يخلق لنا فى مصر شعبة فرعونية (فرعونية – عربية) وفى العراق شعبة أشوريية (أشورية – عربية).. إلخ! وكل هذا يتجاهل أن أكثر من أربعة عشر قرنا تجمع بين الجميع فى إطار واحد يجب مثل هذه العرقية الشعوبية. وهو أكثر من هذا يتجاهل أن العروبة نقيض الأمريكية تماما فى أصولها: فالأخيرة نشأت من هجرة أجزاء من شعوب متنافرة، لتتصاهر وتنصهر معا فى بوتقة وطن جديد عبر المحيط، بينما أن العروبة قامت من هجرة جزء من شعب واحد لتتصاهر وتنصهر مع شعوب متباينة فى أوطان قديمة متلاصقة. الأولى تحولت فى الواقع إلى أوروبا الصغرى Liate Eurcpe، بينما خلقت الثانية بلاد العرب الكبرى Greater Arabia.

الثقافة لا الجنس

أين الحقيقة إذن فى عروبة مصر؟ أين هى من الفرعونية - القديمة؟ أهناك حقا فارق بين نوع العروبة شرق السويس وغربها كما يزعم بعض الدعاة؟ ثمة عدة حقائق. فإذا بدأنا من البداية، فإن أول ما يجبهنا هو أن الفرشة الجنسية الأساسية التى كانت تغطى نطاق الصحارى فى العالم القديم من المحيط إلى الخليج كانت تنتمى إلى أصل واحد متوسطى. وفى العصر المطير، حتى كانت الصحراء سفانا، يسودها صيد الحجرى القديم، كانت كثافة السكان مخلخلة جداً، ولكنها غطائية عالمية عميقة بصفة عامة. وفى هذا الإطار كانت الحركة والهجرة والترحل ظاهرة دائمة، ومن ثم كان الاختلاط الجنسى أساسيا، ولا محل لعزلة أو نقاوة ما.

وكل الذى حدث بعد ذلك مع عصر الجفاف أن تجمعت كل مجموعة من هؤلاء السكان فى رقعة محدودة، بذلك تحول

الغطاء العالمى إلى الأرخبيل الجزرى الذى نعرف الآن. ومعنى هذا أنه حدث «تقطع» فى الغطاء القديم المتجانس جنسيا إلى عدة رقع متباعدة جغرافيا. ولكنها تظل متجانسة جنسيا. وهذا بالدقة مفتاح أنثروبولوچية عالمنا العربى.

فشعوب المنطقة - قبل العرب والإسلام - هم أساسا وأصلا أقارب انفصلوا جغرافيا، ابتداء من العراق إلى الشام إلى الجزيرة العربية، ومن مصر إلى المغرب أو السودان. والتوطن المحلى والمؤثرات الدخيلة الموضعية، والتزاوج الداخلى الذى حدث بعد ذلك، لا يمكن أن ينتج أكثر من ابتعادات محلية ضئيلة لا تغير من وحدة الأصل الدموى وتجانس العرق فى كثير، وإن تطورت اللغات والألسن ما بين سامى وحامى. ويظل العالم العربى، أو بيت العرب الجغرافى الكبير هو «دوار العرب»، بمعنى الأسرة الموسعة التى تضم عدة أسر نووية أو خلوية. هذه واحدة.

أما الثانية فحقيقة تاريخية تؤكد السابقة، وإن كنا نغفل عنها

دائماً. نحن نعرف - دينيا وتاريخيا - أن إسماعيل هو أبو العرب العدنانيين، لكننا نعرف أيضا أنه ابن إبراهيم العراقى من هاجر المصرية، كما نعرف أن العرب العدنانيين هم أبناء إسماعيل من زوجة مصرية أيضاً. وإذا كان لهذا أى معنى أنثروبولوچى، فهل يمكن - أليس كذلك؟ - أن يكون إلا شيئاً واحداً، وهو أن العرب أصلا أنصاف عراقيين - أنصاف مصريين؟

قد يبدو هذا للوهلة الأولى تخريجا ثوريا، ولكنه منطق أولى للغاية. ويكفى أن النبى نفسه - الذى تزوج مارية المصرية - هو القائل عن مصر للعرب إن «لكم فيها ذمة ورحما»، وكما أن عمرو هو القائل «أهل مصر أكرم الأعاجم كلها. وأقربهم رحما بالعرب عامة، وبقريش خاصة». صلة مصر بالعرب إذن نسب ودم قبل أن تصبح صلة ديانة ولغة.

وكم يبدو غريباً أن يلح على أن العرب واليهود «أبناء عمومة» لأن إسحق أبا اليهود أخ غير شقيق لإسماعيل أبى

العرب، بينما نتغافل عن علاقة الأبوة والبنوة بين المصريين والعرب، فضلا عن العلاقة، غير المباشرة بين المصريين والعراقيين، على نفس الأساس. هذا فضلا عن الحقيقة العلمية الأنثروبولوچية الأخطر، وهى أن اليهود ليسوا من بنى إسرائيل بعد أن ذاب هؤلاء وضاعوا فى الشتات بالاختلاط الجنسى مع «الجوييم» أو الأغيار والتحول إلى غير اليهودية من ناحية، ودخول ملايين الأوربيين فى اليهودية من الناحية الأخرى. فكان من نسلهم السواد الأعظم من يهود العالم اليوم. وتأسيسا على هذا، أفلا يكون تعريب العراق أو مصر فيما بعد عملية زواج أقارب مباشرة، ولا نقول نوعا من التلقيح الذاتى، أو الزواج الداخلى على نطاق جغرافى عريض؟

وثمة بعد هذا حقيقة لغوية تؤكد علاقة القرابة. فالثابت المحقق الآن أن اللغة المصرية القديمة، وهى حامية تصنيفا، كانت تشمل نسبة هامة من المؤثرات والكلمات السامية. وقد أثبت البعض اشتراك أكثر من عشرة آلاف كلمة بين المصريين والعربية حتى ليعتبرها بعض الفيلولوچيين لغة انتقالية بين الحامية والسامية.

وقد كتب فى هذا كثير بما لا يدع مجالا لإطناب.

ثم يأتى أخيراً عامل الهجرة. فمن الثابت كذلك أن عرب الجزيرة لم يكفوا عن الخروج منها والتدفق على مصر، أو التسلل إليها طوال التاريخ المكتوب وقبله. ومن المتفق عليه بعامة أن ما لم يسجل التاريخ أكثر مما سجل من موجات سامية قديمة إلى مصر. وكانت صحراء سيناء وأطراف الدلتا بالنسبة لهم منطقة انتقال وتأقلم، إلى أن يتم اندماجهم وتشربهم. ومن العلماء من يرجع سكان الدلتا إلى أصول أسيوية دخلت عبر سيناء، بينما يقول ابن خلدون إن صحراء مصر الشرقية وسيناء كانتا عامرتين بعرب الشمال.

وعلى أية حال، فلقد عرفت مصر قبل الإسلام فرعى العرب الكبيرين: القحطانيون الزراع كانوا يعبرون البحر، ويستقرون فى الوادى، ويختلطون بسكانه. والعدنانيون كانوا يجوبون الصحراء الشرقية كبدو رحل، ولهذا لم يختلطوا كثيراً بالمصريين وهم الذين

حاربهم الفراعنة طويلا. ويعنى ذلك بوضوح أن تعريب مصر سبق فى بدايته الفتح العربى والعصر الإسلامى، وأنه قديم فى مصر مثلما كان قديما فى السودان، وإن كان الفتح نفسه هو الخطوة الحاسمة.

ولعلنا الآن، بعد هذه المؤشرات والمفاتيح، بحيث نستطيع أن نحدد حقيقة تعريب مصر. فحين التقى العرب بالمصريين وتصاهروا واختلطت دماؤهم، لم يكن ذلك فى الحقيقة إلا لقاء أبناء عمومة، أو أخوة فى المهجر، أو هو كان لقاء آباء بأبناء، أو أجداد بأحفاد. وقد يكون الأصح أن نقول إعادة لقاء – بعد أن باعدت بينهم الصحراء التى استحدثها عصر الجفاف.

وإذا كانت قد تبلورت بعض ابتعادات ثانوية، أو تعديلات جسمية مكتسبة على المدى التاريخى والبعد الجغرافى، فقد جاءت الموجة العربية فى مصر – كما فى غيرها من البلاد العربية – أشبه بعملية «خض» أو تقليب عميق لجزئيات مثالية أصلا، تعيد

مزجها حتى لا تتخثر أو تتحجر. والمد العربى بهذا وبنتائجه يبدو - فى معنى - كما لو كان عودا إلى نمط العصر المطير، حيث نشر العرب مؤقتا شبكة غطائية متجانسة على وجه المنطقة جميعاً، وصلت ما انقطع، وأعادت تأكيد الوحدة الأولية.

وانطلاقا من هذا مرة أخرى؟ يمكن أن نصفى بعض المتناقضات التى تبدو على السطح فى العلاقة بين الفرعونية والعروبة. فإذا صحت دلالة السند الدينى عن الجانب المصرى فى أصل العرب، فقد عاد العرب بدورهم ليعطوا مصر جانباً عربيا فى أصلها. عادوا ليعطوها أبوة جديدة. فالعلاقة الدموية إذن علاقة متبادلة على التعاقب والتناوب، وهى علاقة دائرية أكثر منها خطية، الكل فيها أب وابن على التوالى، والكل فيها فى النهاية مضاف ومضاف إليه أكثر منه فاعلا ومفعولا به.

ولكن لما كان العرب هم الأب الأخير فى السلسلة، فإن القول بأن مصر فرعونية أصلا عربية مصاهرة قد يكون منطقا

«جاهليا» - منطق ما قبل الإسلام يعنى - ونوعا من الردة التاريخية تنسب الابن إلى الجد دون أبيه، أو قبل أن تنسبه إلى أبيه. وإنما الأصح أن نقول إن مصر فرعونية بالجد عربية بالأب، وكل من الجد والأب من أصل جد أعلى واحد مشترك. غير أن العرب هنا، وقد غيروا ثقافة مصر، هم للدقة والتحديد «الأب الاجتماعى» فى الدرجة الأولى، وليسوا «الأب البيولوچى» إلا فى الدرجة الثانية. حيث كانوا بالضرورة أقلية عددية جدا بالقياس إلى المصريين.

ولنفس هذه الأسباب يمكن أن نفهم لماذا يقال إن العرب إذا كانوا قد عربوا مصر ثقافيا، فإن مصر قد مصرتهم جنسيا. فأما تعريب مصر ثقافيا فأمر لا يحتاج إلى تفسير. وأما تمصير العرب جنسيا - الذى قد يبدو مناقضا للأصل الجنسى المشترك الواحد بين الطرفين - فليس فى الحقيقة إلا من قبيل تغليب الأغلبية العددية على الأقلية، دون أن يعنى فارقا أساسيا فى الأصل والنوع بين الطرفين.

أخيرا، ولكن ليس آخرا وبالتأكيد، نصل من هذا كله، فى الخلاصة والمحصلة، إلى الفارق العملى الواقعى والحاسم بين الفرعونية والعروبة. فالفرعونية تنتمى إلى الماضى، بينما العروبة حاضر ماثل واقع. الفرعونية اسم، حيث العروبة فعل. أو إن كان ولابد، فإن الفرعونية فعل ماض، فيما العروبة فعل مضارع. من ثم ففى حين تمت الفرعونية إلى الماضى، تطل العروبة على المستقبل. ومن ثم بالتالى كان مصير مصر عربيا من الناحية السياسية، بمثل ما أن مصير العرب مصرى من الناحية الحضارية.

على هامش التاريخ

ثم تبقى أخيرا لمحة طريفة من التاريخ الرياضى، أو ترويض التاريخ تبسط الصورة اللفظية المركبة فى معادلة حسابية مباشرة. إذا عتبرنا التاريخ المكتوب، فإن تاريخ مصر الفرعونية أو بالأحرى ما نبل العربى أو الأسلامى يتراوح بين ٣٩٠٠، ٤١٠٠ سنة ٣٤٠٠ ق.م أو ٣٢٠٠ ق.م + ٧٠٠م)، قل بالتقريب

٤٠٠٠ سنة. هذا هو التاريخ المكتوب وحده، أما ما قبله فلا سبيل إلى حسابه بالطبع. على أن البعض قد يصر، له الحق، أما ما قبله سبيل إلى حسابه بالطبع. على أن البعض قد يصر، وله الحق، على إنهاء التاريخ الفرعونى مع الإسكندر على الأكثر فى القرن ٣ق.م. وحينئذ يقتصر، أو يقصر طوله إلى نحو ٣٠٠٠ = ٣١٠٠ سنة، ثم يأتى تاريخ مصر العربى أو الاسلامى بنحو ١٤٠٠ سنة الآن.

معنى هذا أن تاريخ مصر العربى يساوى نحو ٣٥ ٪ من تاريخ مصر الفرعونى بحساب الحد الأقصى للأخير، أو نحو ٤٥ ٪ بحساب حده الأدنى. أما من تاريخ مصر المكتوب كله. فيكون التاريخ الفرعونى إما ٧٤ ٪ كحد أقصى أو ٥٧ ٪ كحد أدنى، مقابل ٢٦ ٪ للتاريخ العربى. أى أن طول تاريخنا العربى يعادل نحو ثلث إلى نصف تاريخنا الفرعونى تقريبا، ونحو ربع تاريخنا كله. حقا، إنها – مرة أخرى – فرعونية بالجد، عربية بالأب.

على هامش الجدل الثنائى

هذا. ولقد يكون من الطريف والمنور بصدد الجدل الفرعونى – العربى فى مصر أن نذكر أن مثله ليس قاصرا على مصر أو أى بلد عربى آخر، ولكنه موجود ومحتدم فى بلاد أخرى أوربية وغير أوربية. ولعل المثل البريطانى هو أبرزها وأقربها شبها بالحالة المصرية. ولقد رأينا من قبل تشابها مثيرا فى تاريخ الغزوات والموجات البشرية، أو الاستعمار والتعمير بين كل من مصر وبريطانيا. لكن الجديد بل الغريب الذى يمكن أن نضيفه هنا، والذى قد لا يعلم به البعض، هو أن ثمة فى بريطانيا جدلا انتمائيا ما بين الأنجلو – ساكيونية وما قبلها. يمكن أن يضيف بعدا آخر إلى التشابه مع مصر.

فالبعض يحتج بأن نسبة سكان بريطانيا إلى الأنجلو – ساكسون هى نسبة خاطئة. لأنها تتجاهل الأصل الكتلى، وهذا تماما مثلما تنسب فى مصر إلى العرب دون الفراعنة. ولذا يرى

جوبليه مثلا أن النسبة أو الصفة الأصح هى أنجلو – كلتى أو كلتى – ساكسونى. ولكن بعض البريطانيين المحدثين شعر بالغربة نوعا ما نحو الكلتية وما قبل الأنجلو – ساكسونية، تماما كما يشعر المصريين المعاصرين بشىء من الغربة أمام الفرعونية وما قبل العروبة. ومن الناحية الأخرى، فإن هناك من يدعو إلى إسقاط النسب النورماندى لبريطانيا، والاقتصار على النسب الساكسونى. وهذا يشبه من يدعو عندنا إلى الانتساب إلى الفرعونية وحدها، وإسقاط العروبة.

هكذا تتناظر مشكله الانقطاع التاريخى وازدواج الانتماء فى كلتا الحالتين. غير أن الحقيقة العلمية فى كلتيهما هى أنك لا تستطيع أن تنتخب وتستبعد من تاريخك القومى بالإرادة أو بالمزاج أكثر مما يمكنك أن تختار أو تستثنى جيرانك فى الجغرافيا، فكلاهما – التاريخ والجغرافيا – كل لا يتجزأ، وأمر واقع تم وحدث. وتظل مصر فرعونية – عربية معا، كما أن بريطانيا كلتية – أنجلوساكسونية – نورماندية فى آن واحد.

عن الرجعة التاريخية

وعند هذا الحد من المناقشة يمكن أن ننظر إلى الفرعونية وغيرها من دعاوى الرجعة التاريخية historicism والوطنيات الضيقة كالفينيقية والأشورية.. إلخ، من زاوية جديدة ومنظور علمى. لا شك أن المقصود بمثل هذه الدعوات نفى القومية العربية ونسخ العروبة، ومضاربة القومية الشاملة بالوطنية المنغلقة. وهى لهذا مرفوضة ابتداء ودون مناقشة.

ولكن من الناحية العلمية، ينبغى أن ندرك أنها إنما تقوم على الجهل وحده، وأنها فى الحقيقة سلاح مفلول يرتد إلى صدور أصحابه. فهم لا يدركون أنهم إذ يهربون من الحاضر القومى الواحد، ويرتدون إلى وطنياتهم الشعوبية القديمة البائدة ليعتصموا بها منه، فهم عبثا يحاولون الإفلات، ولا يثورون عليه إلا ليقعوا ثانية فى دائرته المحيطة الغلابة.

فكل هذه الوطنيات هى - أصلا وقبل العرب - أجزاء لا

تتجزأ من أصل واحد مشترك قديم، وكانوا جميعا أقارب بمثل ما أن أصحابها اليوم وبعد العرب أقارب.وفى النتيجة فإن دعاواهم الشعوبية الضيقة فاشلة علميا فى الإفلات بهم من العروبة، أما كل ما تنجح فيه عمليا فهو أن تصمهم بالحفرية والتحجر والردة التاريخية التى تضع الماضى الميت قبل حاضر حى واقع ينبض ويتفجر بالحيوية.

وهنا يحسن أن نشير إلى بعض النظريات التى تحاول أن تضفى على انفصاليات الرجعة التاريخية هذه رداء علميا، ولتكن نظرية «الإثنيم ethneme» التى يقدمها سبايسر. فهو يقترح حداً أدنى للوحدة المتجانسة من الأرض أو الناس ليكون الحد الانسب لمفهوم الأمة بالمعنى السياسى، وليكون فى الحقيقة مقياسا لدعاوى أو ادعاءات التوحيد السياسى. ويدعو ذلك الحد بالإثنيم. أما أسسه فتشمل اللغة والدين والبيئة الجغرافية.. إلخ.

ومن هذا المنطق لا يرى أن العالم العربى وحدة واحدة،

وإنما يتحلل إلى عدة وحدات، بمعنى أنه ليس أمة واحدة. بل عدة أمم. وهو يبدأ بتخصيص مصر بالذات كإثنيم مستقل، فيقول «من الناحية الإثنولوچية، عرب هم المصريون، ولكن على الأساس لإثنيمى لفكرة الدولة التقليدية، فإن مصر تتطلب أن تخصص على حدة بمعزل عن الدول العربية الأخرى». وعدا ما فى النص من تناقض صريح، فالمؤكد أن مصر أو أيا من الدول العربية ليست أمة كاملة فى ذاتها ومستقلة، وإنما هى شعب من أمة، وشعبة من إثنيم واحد، هو العالم العربى كله.

هذا ولسنا بحاجة إلى نضيف أن قوى الرجعة التاريخية والوطنيات الضيقة تكمن بعد هذا أولا فى الرجعيات الحاكمة، حفاظا بالطبع على وجودها الانفصالى، ثم فى الأقليات المختلفة. سواء عرقية أو لغوية أو طائفية. وكلها تجد قوى أجنبية تبارك موقفها آليا، ونعنى بهذا الاستعمار، وهذا وحده دليل على خطأ اتجاهها.

الفصل الخامس

وحدة مصر الوطنية

وحدة مصر الوطنية

بمنتهى التركيز والتحديد، إن تكن الوحدة الطبيعية أخص خصائص الوطن السياسي المصرى كقطعة من الأرض، فإن الوحدة الوطنية هى بلا ريب أبرز ملامح المجتمع السياسى الذى احتواه ذلك الوطن عبر العصور كقطعة من البشرية. ومن جماع ومجموع هاتين الخاصيتين بالدقة والضبط، الوحدة الطبيعية والوحدة الوطنية، جاءت وحدة مصر السياسية بلا زيادة ولا نقصان. فمن الوحدة الإثنية، إلى الوحدة الدينية، إلى الوحدة اللغوية، إلى الوحدة السيكولوچية - على هذا الترتيب نصل إلى متوالية تصاعدية أساسية، وإلى هذه المتوالية جاء تطور الوحدة الوطنية.

والوحدات الثلاثة الأخيرة مفهوم أمرها. فبغير الوحدة اللغوية لا وحدة لشعب فى الحقيقة، إنها وحدة الفكر. وبغير الوحدة الدينية قد تقاسى وحدة الشعب كثيرا، إنها وحدة القلب. والاثنتان

معا تؤلفان الوحدة الثقافية، التى هى تراث التراب الوطنى وطابع الأمة المميز. وكلها معا تصنع الوحدة السيكولوچية، وحدة المزاج والطبع، والنفسية والعقلية، والسلوك والعادات وطريقة الحياة... إلخ، وهى وحدة ليست بالأقل خطرا من أخواتها، وإن كانت المحصلة النهائية لها، فإنما هى فى واقع الأمر الوحدة الوطنية كلها فى التطبيق والممارسة المباشرة والحياة اليومية، أكثر حتى مما هى البعد الرابع من أبعادها.

غير أن للبعد الأول من الرباعية وضعا خاصا أو مختلفا. فالوحدة الإثنية أو الجنسية، أى وحدة الدم والأصل، لا تعد فى نظر الكثيرين شرطا أساسيا أو حتميا لوحدة الشعب أو للدولة السياسية، بل إن اشتراطها قد لا يرادف أو يخلق إلا الدولة العنصرية بكل شرورها وخطاياها، وإن كان من المسلم به من الناحية الأخرى أن الفروق الحادة فى العنصر داخل الدولة قد تسبب مشكلات سياسية أكثر حدة. ومع هذا وذاك، فإن مصر

تملك من الوحدة الإثنية أقصى درجة يمكن أن تحوزها أو تحرزها دولة فى مثل مساحتها وعددها، وذلك دون سعى منها، ودون أدنى شبهة من عنصرية، فلقد كانت دائما مجتمعا سياسيا مفتوحا متفتحا لم يعرف كراهية الأجانب xenophobia ولا عـــرف التعصب العرقى أو الحاجز اللونى. ولعل مصر من البلاد المعدودة التى تمثل خير تمثيل تلك المقولة الأساسية فى الجغرافيا السياسية من أن المواطنين فى التحليل الأخير، هم كل أولئك الذين يظلهم الوطن واندمجوا فيه، وأقاموا به بصفة دائمة، وأن وحدة الأمة إنما هى ميزة إضافية، وبعد ثالث يدعم الوحدة الوطنية، ويقوى النسيج السياسى للشعب وللدولة. حيث يعنى المزيد من التجانس البشرى الأساسى.

فى ضوء هذه الصورة، فلا شىء يقينا أدعى إلى الدهشة، ولا أبعد عن الحقيقة العلمية من محاولة الاستعمار قديما – كرومر مثلا – تصوير مصر الحديثة كمجموعة من الأخلاط

والمجموعات الجنسية المتباينة، من مسلمين وأوربيين وآسيويين وإفريقيين، تبدو بها كمصر «الدولية أو الكوزموبوليتانية العالمية» أكثر منها كأمة موحدة، أو كوحدة سياسية واحدة. فمصر، يقول هو أولا، «بلد غير محدد الحدود»، و «المصريون ليسوا أمة أو شعبا، وإنما تجمع عشوائى من عدد معين من العناصر المتباينة والخليطة المهجنة».

فبعض النظر عن منطق التبرير الاستعمارى المكشوف، ومبرر هذا الادعاء المحسوب، وهو سلب الاستقلال السياسى، فإن السخرية هنا هى أن من أصعب الصعب أن نجد شعبا أكثر تجانسا ووحدة فى الأصول الجنسية والتكوين البشرية، وأقرب إلى فكرة الأمة المثالية من مصر بالذات والتحديد كما رأينا، وكما يعرف كل علماء الأجناس والسياسة. وحسبنا ردا على كرومر ما يقرره أجنبى معاصر، فان بيملين، من أن «هناك إذن أمة مصرية، لها وعى بقوميتها...».

كلا، لم تكن مصر السياسية أو غير السياسية «أمة الأمم»
لط، وإن كانت «أم الأمم» بالفعل، لم تكن «عصبة أمم»، وإنما
كانت بسبقها وأصالتها «عاصمة الأمم» إن صح التعبير، وبصيغة
خرى: تكن مصر «بابل» أخرى في أي معنى، أو شعبا هجينا
خلطا، ولا كان المصريون في مصر «أقلية» قط – كما يحاول
بعض أن يجعلهم أو يصورهم بين تلك الأخلاط والأمشاج التى
توهمونها أو يؤلفونها من شظايا الأمم والشعوب المختلفة، التى
صبت أو انصهرت فيها، وإنما العكس تماما هو الصحيح: كانت
لك الشظايا الدخيلة هى الأقلية القليلة أبدا، والمصريون هم السواد
لأعظم والأغلبية الساحقة فى مصر دائما.

حقا لقد كانت «مصر وطن من لا وطن له» ، بمعنى أنها
بلة اللاجئين، وبلد مضياف، وشعب لا يعرف كراهية الأجانب
ن حيث هم، ولكن ما أبعد هذه المقولة عن مقولة الاستعمار
لزائفة. بالمثل، فإذا كانت بولندا، التى قاومت بكل إصرار وضراوة
عوامل التقسيم. بل والانقراض كدولة عبر عدة قرون ، توصف

بأنها «أمة الأمم nation of nations» ، ففى مثل هذا المعنى وحده وبمثل تلك الصفة، بل وبقوة أكبر بلا حدود، يجوز أن توصف مصر التى قاومت عوامل الفناء، ونجحت فى البقاء آلاف السنين . أما إذا كان المقصود بهذه المقولة أو تلك هو دعوى الاستعمار الجهول، فليس أبعد منها عن مصر، ولا أبعد من الاثنتين عن الحقيقة. ولنا أن نمضى باطمئنان إلى تحليل أبعاد وحدتنا الوطنية القوية السوية دون احتفال أو اعتداد بمقولات الاستعمار أو تقولاته.

الوحدة اللغوية

معاً لا تزيد الأقليات اللغوية والدينية اليوم فى مصر عن المليونين ونصف المليون من ٣٨٫٢ مليون، أى بنسبة ٦٫٥ ٪ فقط من مجموع الأمة، أو أقل بالأرقام المستديرة ٣ ملايين من ٤٣ مليونا بنسبة ٧ ٪ (١٩٧٦). فإذا عرفنا أن الدولة التى لا تتجاوز فيها الأقليات نسبة ٢٠ ٪ تعد فى عرف الجغرافيا السياسية دولة

سليمة جيوبوليتيكيا. متجانسة متماسكة وطنيا، أدركنا مدى قوة الوحدة الثقافية، فالوطنية فى مصر، حتى من الناحية العددية البحتة وحدها، ودون الاستداركات والتحفظات النوعية الواجبة فى حالتنا.

فاذا بدأنا بالجانب اللغوى فسنجد تجانسا كاملا كأكمل ما فى العالم العربى، بل هو مطلق فى الواقع. فرغم بعض الجيوب المحلية من غير العربية، والتى لاوزن لها عدديا أو سياسيا من الناحية العملية، فان مصر لا تعرف الأقليات اللغوية على الإطلاق، فحتى تلك الجيوب تجمع بينها – أى العربية وبين لغاتها الخاصة. ولا داعى لأن نكرر المقارنة بالمغرب أو السودان أو العراق... إلخ، فضلا عن الدول المتعددة اللغات خارج اللغات خارج الوطن العربى.

وفضلا عن وحدة اللغة، تمتاز مصر أيضاً بوحدة اللهجة. وقد تبدو هذه اعتبارا ثانويا للغاية من الناحية النظرية، ولكنها مع ذلك لا تخلو من أهمية عملية. فرغم وجود عدد من اللهجات الإقليمية، كما فى برارى الدلتا ومدن السواحل والصعيد

والواحات... إلخ، فانها أدخل فى عالم الفولكلور منها فى عالم السياسة، وقد بدأت اللهجة القاهرية تغزوها وتزيحها بالتدريج لتصبح اللهجة الوطنية العامة. والأهم من ذلك أنها لا تقارن قط بما يعرفه كثير من البلاد العربية الأخرى. حيث قد تتعدد وتتعقد وتتباعد اللهجات بدرجة ملحوظة، مثلا فى الشام، حيث تكاد تكون لكل قرية لهجتها أو طريقتها الخاصة فى الكلام.

كذلك فإن مصر لا تعرف شيئاً كاللهجات الطبقية أو حاجزا كحاجز ما يسمى «h,p» الذى تعرفه وتعانى منه بريطانيا مثلا. وعموما فإن الذى يعرف انجلترا والإنجليزية جيدا، يعرف إلى أى مدى تتباين اللهجات المحلية والإقليمية، فضلا عن الاجتماعية والطبقية، أحيانا بصورة صادمة، وهى ظاهرة لا تقارن قط بما فى مصر. ولقد نقترب من الصورة صادمة، وهى ظاهرة لا تقارن قط بما فى مصر. ولقد نقترب من الصورة أكثر، ومن النسب الصحيحة إذا قلنا إن فروق اللهجات داخل انجلترا إنما تعادل فروق اللهجات لا داخل مصر، ولكن بين العرب عموما.

أما ما يمكن أن يسمى تجاوزا بالأقليات اللغوية فلا يعدو منطقتين – كدت أقول نقطتين – أو ثلاثا: إسفين النوبة، جيب البشارية البداويت، وواحة سيوة البربرية. والملاحظ أنها جميعا وإن مثلت جيوبا محلية واضحة، إلا أنها كأقليات لغوية تقع على أقصى هوامش المعمور والرقعة السياسية، فى أبعد مدى عن المدخل الأول للعروبة. وأهم من ذلك الوزن، فعددهم ليس بالكبير، النوبيون نحو ١٠٠ ألف تقليديا، وسيوة بضعة أو عدة آلاف، والكل لا يجاوز المائة ألف إلا بالكاد، أى أقل من مدينة مصرية متوسطة إلى صغيرة الحجم، أو نحو جزء من ٤٠٠ جزء من مجموع السكان. إنها إذن ليست حتى «متاحف» لغوية، وإنما «حفريات» لغوية بالأحرى.

وحتى بعد هذا فمن الخطأ اعتبارهم أقلية بالمعنى المفهوم، فهم ليسوا أكثر من «قبيلة» متميزة نوعا فى الجسم الكبير. وإذا كانت لهم لغة خاصة فهى لسان داخلى يجمعون بينه وبين العربية، فهم مزدوجو اللسان جميعاً، بينما استعارت النوبية من

العربية ثلث مفردتها، كل ذلك كخطوة لا شك فى سبيل التعريب المطلق. وسيلاحظ أنه منذ مشاريع الرى فى خزان أسوان، وبصفة أخص فى السد العالى، حدثت عملية انتشار وانصهار للنوبيين فى تضاعيف السكان. بحيث نرى تركزهم كجماعة محلية آخذا فى الذوبان، وعملية تمام تمصيرهم آخذة فى التسارع. وبالمثل فإن مصير البشارية هو كمصير إخوتهم العبابدة من قبل، التمصير والتعريب الكاملين.

والواقع أن بقاء هذه الجيوب الثانوية على أطراف المعمور المصرى حتى قلب العصر الحديث ليس إلا أحد النواتج الجانبية لعصور التخلف الماضية، تخلف المواصلات وغياب التنمية واستمرار العزلة... إلخ. أما الآن، وخاصة مع طفرة مشاريع التنمية الحديثة والتحديث والتعليم ووسائل المواصلات المكانية واللامكانية، أى كل مركب الحضارة الجديدة المعاصرة، فإن هذه الأقليات قد ختم على مصيرها، فهى محكوم عليها بالذوبان التام فى كتلة الجسم الوطنى الكبير. إن عاجلا أو آجلا.

الوحدة الدينية

الحجم والتطور

كانت الأقلية القبطية فى مصر دائما ثابتة النسبة تقريبا، كما كانت محدودة الحجم عموما، كانت أقلية ضئيلة -mini minority إن صح التعبير، مثلما كانت بتعبير ويكين أقلية وحيدة أو متوحدة لا أقارب أو امتدادات لها فى الخارج غالبا -lonelymi nority. ففى أيام الحملة الفرنسية قدر عددها بنحو ١٥٠ ألفا، وهذا من مجموع السكان البالغ حينئذ نحو ٢٫٥ مليون يعادل نحو ٦٪ بالتقريب. وفى ١٨٦٨ قدر مرى Murray عدد الأقباط فى القاهرة وحدها بنحو ٦٠٫٠٠٠ فى وقت لم يزد تعداد العاصمة كلها عن ٢٤٠٫٠٠٠، أى بنسبة الربع، وهى نسبة «لا تكاد تصدق» كما يعلق بترت، ولذا فهو تقدير خاطىء مبالغ فيه بوضوح. وفى ١٨٧٧ قدر عدد الأقباط بنحو ٥٠٠٫٠٠٠، أى أكثر من ثلاثة أمثاله أيام الحملة. ولعل هذا التقدير بعيد عن الدقة

هو الآخـر، بدليل أن عـددهم فى تعـداد ١٩٠٧ مـثـلا بلغ ٧٠٦,٣٠٠ فقط.

ومنذ أن انتظمت التعدادات العشرية، تبدو نسبة المسيحيين فى مصر وقد ارتفعت باطراد حتى الأربعينات، ثم أخذت تنخفض لتستقر الآن على ما كانت عليه تقريبا أيام الحملة. ولكن نسبة المسيحيين فى هذه الحالة إنما تشمل إلى جانب الأقباط الوطنيين قطاعا هاما من الجاليات الأوربية المسيحية، التى كانت مقيمة فى مـصـر، والتى زاد عـددها كـثيـرا خـلال تلك المرحلة، ثم أخـذت تنخفض حتى صفيت تقريبا فى السنوات الأخيرة. مثلا فى ١٩١٧ بلغت نسبة الأقباط ٨١,٤ فقط من جملة المسيحيين فى مصر، فى حين أنهم اليوم يمثلون السواد الأعظم بينهم.

لهذا فإن تطور نسبة المسيحيين فى مصر فى العقود الأخيرة إنما يعكس فى الدرجة الأولى نسبة تلك الجاليات الأوربية، وعلينا لذلك أن نميز بين المسيحيين عموما، ونسبة الأقباط على حدة.

فكما يوضح الجدول الآتى، ارتفعت نسبة المسيحيين ككل من ٦٫٨٧ ٪ فى ١٩٠٧ إلى ٨٫٣٣ ٪ فى ١٩٢٧، ثم من هذه القمة عادت فانخفضت حتى بلغت أدناها أخيرا وهو نحو ٦٫٣٢ ٪ فى ١٩٧٦ . وهذا الهبوط الأخير هو أساسا نتيجة للخروج الأوربى.

السنة	عدد المسيحيين	النسبة المئوية
١٩٠٧	٨٨٢٫٠٠٠	٧٫٨٧
١٩١٧	١٫٠٢٦٫٠٠٠	٨٫٠٦
١٩٢٧	١٫١٨٢٫٠٠٠	٨٫٣٣
١٩٣٧	١٫٣٠٤٫٠٠٠	٨٫١٩
١٩٤٧	١٫٥٠٢٫٠٠٠	٧٫٩١
١٩٦٠	١٫٩٠٥٫٠٠٠	٧٫٣٣
١٩٦٦	٢٫٠١٩٫٠٠٠	٦٫٧٤
١٩٧٦	٢٫٣١٦٫٠٠٠	٦٫٣٢

أما بالنسبة للأقباط نفسها فلم تكد تتغير تغيرا محسوسا، وهى أقرب عموما إلى الثبات. وهكذا، وبخروج الجاليات الأوربية، عادت نسبة المسيحيين عموما فى مصر اليوم لتقرب من نسبة الأقباط وحدهم أيام الحملة من ناحية، ومن ناحية أخرى أصبحت نسبة الأقباط ترادف عمليا نسبة المسيحيين بلا فارق هام، أى عاد جسم السكان المسيحيين يقتصر – كما كان تاريخيا على كتلة الأقباط الوطنيين وحدهم فى الأعم الأغلب. ويمكن القول الآن بأن واحدا من كل ١٥ إلى ١٦ مصريا هو من الأقباط. وبهذا أيضاً فإن الأقلية القبطية، وإن كانت بتعدادها المطلق – مليونين وربع المليون تقريبا – تمثل أكبر جزيرة مسيحية فى أية دولة عربية بما فى ذلك لبنان، فإنها تبدو محدودة النسبة جدا بالمقارنة: أقل من ٦٫٣ ٪ مقابل ١٦ ٪ فى سوريا، وأقل نوعا من ٥٠ ٪ فى لبنان.

وفيما عدا هذا فإن عدد الأقباط فى مصر بلغ ٧٠٧٫٠٠٠ فى ١٩٠٧، ثم ارتفع إلى ٨٣٥٫٠٠٠ فى ١٩١٧، ثم سجل

علامة المليون لأول مرة فى أوسط الثلاثينيات تقريبا. حيث بلغوا ١٫٠٨٥٫٠٠٠ فى تعداد ١٩٣٧ بنسبة ٦٫٨٪ من مجموع السكان. وحوالى منتصف القرن يمكن القول إن الأقباط، وقد ناهزوا علامة المليون ونصف المليون، كانوا قد ضاعفوا عددهم أيام الحملة الفرنسية عشرة الأمثال، وذلك يعنى خلال قرن ونصف قرن من الزمان. وبعد ذلك سجل عدد الأقباط علامة المليونين لأول مرة فى أوسط الستينيات، حيث بلغوا ٢٫٠٠٨٫٠٠٠ فى ١٩٦٦ بنسبة ٦٫٦ ٪ من مجموع السكان، وهو ما يعنى أيضاً أنهم قد تضاعفوا فى نحو ٤٠ سنة منذ ١٩٣٧. أما الآن، إذ يناهز عددهم المليونين وربع المليون، فإنهم على سبيل التقريب يعادلون كأقلية بين السكان حجم الاسكندرية كتجمع بشرى فى هيكل مصر.

أخيرا، ورغم ثبات نسبتهم الإحصائية، فمن الثابت أن النسبة الفعلية تتناقص تناقصا طفيفا، ولكنه مستمر مع الوقت،

ذلك بفعل ثلاثة عوامل : تفوق معدل مواليد المسلمين، تحولات الدينية إلى الإسلام، تفوق هجرة الأقباط إلى الخارج. عن الأول، كان المعدل فى ١٩٢٧ مثلا ٤٥ فى الألف عند لسلمين مقابل ٣٨ عند المسيحيين، وفى ١٩٣٧ كان ٤٤ مقابل ٣٠ على الترتيب. ولما كان معدل المسيحيين حينئذ يشمل إلى جانب الأقباط الجالية الأوربية الضخمة، وكانت هذه تمتاز معدل مواليد شديد الانخفاض، فقد يجوز أن نضع معدل مواليد أقباط فى مرتبة وسط بين تلك الأرقام. وانخفاض الخصوبة قبطية عن المسلمة أو «تفاوت الخصوبة differential fertility» يجع إلى أسباب تقليدية عديدة. ربما كان منها غياب تعدد زوجات، وصعوبة الطلاق وبالمقابل انتشار تحديد الأسرة، وعلى طاق ضئيل وجود نظام الرهبنة... إلخ.

من الناحية الأخرى نجد معدل الوفيات، وخاصة وفيات أطفال، أعلى بين المسلمين عنه بين المسيحيين بما فى ذلك أقباط: ٢٦ فى الألف مقابل ٢١ فى ١٩٢٧، ٢٨ مقابل ٢٢

فى ١٩٣٧ على الترتيب. وبذلك كانت معدلات النمو بين المسلمين والمسيحيين ١٩ فى الألف مقابل ١٧ فى ١٩٢٧، ١٦ مقابل ١٣ فى ١٩٣٧. أى أن معدلات النمو بين المسلمين، وإن كانت لا تتناسب تماما مع ارتفاع معدل مواليدهم، فإنها عموما أعلى منها بين المسيحيين بما فيهم الأقباط، وذلك عكس ما يستنتج - خطأ أو سهوا لاشك - شارل عيسوى من الأرقام نفسها. فإذا نحن استبعدنا كذلك من أرقام الوفيات والنمو أثر الجاليات الأوربية الذى لا شك يخفضها بشدة، برز اختلاف معدل النمو بين المسلمين والأقباط بصورة أوضح.

ثانياً، عن التحولات الدينية التى تحدث سنويا إلى الإسلام، يقول عيسوى «من المعروف أنه كل عام يتحول بضع مئات من الأقباط فى مصر العليا إلى الإسلام، ومن المحتمل أن هذا يرجع، على أية حال، لا إلى الضغط الإدارى أو الاجتماعى، وإنما إلى أن أنيميا الكنيسة القبطية قد حرمت القرويين من التعليم الدينى، وأن

كثيرا من الأقباط بالتالى لايرون سببا لأن يستمروا فى الانتماء إلى طائفة تفرقهم عن جيرانهم دون أن تعطيهم أى شىء إيجابى فى المقابل» والمعروف أيضا أن بعض حالات التحول إلى الإسلام على مختلف المستويات الاجتماعية والمناطق الجغرافية تحدث لأسباب جانبية أو غير مباشرة كالتخلص خاصة من قيود الطلاق الكنسية. ...إلخ.

ثالثاً، وأخيرا هناك عامل «الهجرة المتفاوتة - differential emigration» ، وهو عامل مستحدث للغاية، ودوره - إذا استمر - مستقبلى أكثر مما ينتمى إلى، أو ينطبق على، الماضى. ذلك هو ما لوحظ فى السنوات الأخيرة، منذ عرف المصريون الهجرة إلى الخارج والعالم الغربى، وخاصة أمريكا الشمالية (كندا والولايات)، من ارتفاع نسبة الأقباط ارتفاعا ملحوظا فى هذا التيار. الذى يقتصر غالبا على المتعلمين تعليما عاليا أو شبه ذلك. ولعل بهذه الحقيقة يرتبط نشاط ودور رجال الكنيسة القبطية البارز فى دول

المهجر. فإذا صح هذا الاتجاه فستكون الهجرة المصرية إلى العالم الجديد فى النصف الأخير من القرن العشرين قد كررت إلى حد أو آخر عنصر الانتخاب الدينى. الذى عرفته الهجرة السورية واللبنانية الأكبر والأسبق بكثير إلى المهجر فى النصف الأول من القرن.

التوزيع الجغرافى

حين ننتقل من الوزن النسبى والتطور التاريخى لحجم الأقلية القبطية إلى التوزيع الجغرافى، فإن هناك عدة حقائق تبرز من الجدول الآتى لتوزيع المسيحيين فى المحافظات بحسب تعداد ١٩٧٦ ، مع ملاحظة الفارق الطفيف بين مضمون المسيحيين والأقباط. أهم تلك الحقائق ست هى : سكان مدن، التركيز العاصمى، تفوق الصعيد عددا، تفوق الصعيد كثافة، تزايد الكثافة

المحـــافظة	عدد المسيحيين	النسبة المئوية
القاهرة	٥١٥٫٠٠٠	١٠٫١٣
الإسكندرية	١٥٦٫٠٠٠	٦٫٧٤
بورسعيد	١١٫٠٠٠	٤٫٢٤
الإسماعيلية	١٠٫٠٠٠	٢٫٧٨
السويس	٨٫٠٠٠	٤٫٣٧
دمياط	١٫٠٠٠	٠٫٢٥
الدقهلية	٣١٫٠٠٠	١٫١٤
الشرقية	٣٦٫٠٠٠	١٫٣٨
القليوبية	٤٦٫٠٠٠	٢٫٧٦
كفر الشيخ	٩٫٠٠٠	٠٫٦٧
الغربية	٤٣٫٠٠٠	١٫٨٨
المنوفية	٣٤٫٠٠٠	١٫٩٨
البحيرة	٣٨٫٠٠٠	١٫٤٧
الجيزة	٩٣٫٠٠٠	٣٫٨٣
بنى سويف	٦٣٫٠٠٠	٥٫٦٤
الفيوم	٤٣٫٠٠٠	٣٫٧٧
المنيا	٣٩٨٫٠٠٠	١٩٫٣٨
أسيوط	٣٣٩٫٠٠٠	١٩٫٩٩
سوهاج	٣٧٣٫٠٠٠	١٤٫١٦
قنا	١٢٩٫٠٠٠	٧٫٥٩
أسوان	٣٤٫٠٠٠	٥٫٥١

جنوبا، الصعيد الأوسط قمة الكثافة.

أولا، سكان مدن. فمن حيث التوزيع الوظيفى، يميل الأقباط إلى أن يكونوا سكان مدن إلى حد بعيد. وهذا اتجاه تقليدى يسير مع اتجاههم السائد إلى الوظائف غير الزراعية كالتجارة والمهن الحرة والوظائف الكتابية والحكومية... إلخ. فقد بلغ عدد المسيحيين فى محافظات المدن الحضرية الكبرى الخمس القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والإسماعيلية والسويس نحو ٧٠٠ ألف، أى بنسبة ٣٠٪ من مجموع المسيحيين فى كل الدلتا بما فى ذلك تلك المدن الخمس، أى أن ثلاثة أرباع المسيحيين (أى عمليا الأقباط) فى الدلتا الكبرى هم سكان مدن. فإذا أضفنا إلى ذلك مجموعهم فى مدن سائر الأقاليم، وهو نسبة عالية محليا، فلعل نسبة سكان المدن العامة ترتفع بينهم إلى النصف على الأقل. وبالتالى فإن الأقباط أكثر تمدنا من المسلمين.

ثانياً، التركيز العاصمى. وتتركز كتلة من المسيحيين و / أو

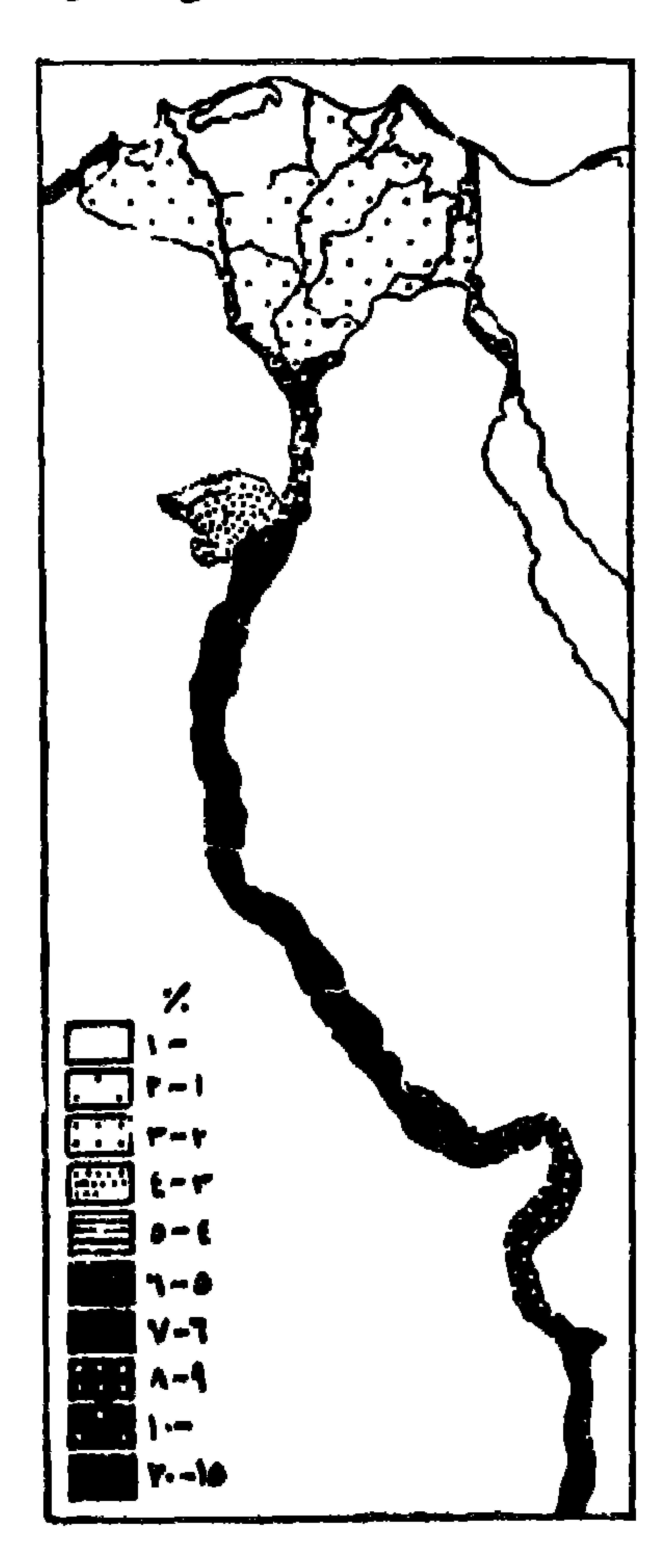
الأقباط فى مصر جميعا فى القاهرة، التى تضم وحدها أكثر من نصف المليون، تمثل نحوعشر سكان محافظة العاصمة نفسها، ونحو ٢٢,٢ ٪ أى بين الخمس والربع من مجموع المسيحيين فى مصر. وتلى الإسكندرية بنحو ١٦٠ ألفا، تمثل أقل من ٦,٧ ٪ من سكان المدينةونحو النسبة نفسها ٦,٧ ٪ من مجموع المسيحيين فى مصر. وبذلك من مجموعهم الوطنى. أى أن أكثر من ربع المسيحيين فى مصر جميعا يحتشد فى العاصمتين.

ثالثاً، تفوق الصعيد عدداً. فسواء ضمنا الدلتا محافظات المدن الحضرية الخمس الكبرى، العاصمتين، ومدن القناة، أو قصرناها على بقية المحافظات الإقليمية، فإن الغلبة العددية هى للصعيد إلى أقصى حد. فمقابل ٢٤٩,٠٠٠ فى محافظات الدلتا الإقليمية، أو ٩٤٠,٠٠٠ فى كل الدلتا بما فى ذلك العاصمتان ومدن القناة، يستأثر الصعيد بنحو ١,٣٧٢,٠٠٠ نسمة. أى أن المسيحيين يتوزعون بين الدلتا (الكبرى) والصعيد بنسبة ٤٠ ٪، ٦٠ ٪ على الترتيب. والواقع أننا إذا استبعدنا القاهرة من حساب

الدلتـا، لما بقى لهـذه إلا ٤٢٥٫٠٠٠ مـقـابل ١٫٣٧٢٫٠٠٠ للصـعيـد، أى تخرج الدلتا بنحو ٣٠٪ من الصـعيـد، أو يصبح الصـعيد ثلاثة أمثال الدلتا على الأقل. ذلك رغم أن مـجمـوع سكان الدلتـا بدون القـاهرة يبلغ ١٨٫٦٦٧٫٠٠٠ ، مـقـابل ١٢٫٦٧٠٫٠٠٠ للصعيد.

مـعنى هذا أن الصـعيـد يضم نحـو ٦٠٪ من مـجـمـوع المسيحيين فى مصر، بينما لا يزيد حجمه عن ٣٣٪ من مجموع سكان مصـر، قل بالتقريب الشديد الثلثين مقابل الثلث على الترتيب. هذا فى حين لا تزيد نسبة الدلتا (بغير القاهرة) عن ١٨٫٣٪ من مجموع المسيحيين فى مصر، رغم أن الدلتا تعادل ٤٨٫٨٪ من مـجـمـوع سكان مصـر، قل نحو الخمس مقابل النصف على الترتيب.

رابعـاً، تفوق الصعيد كثافة. لما كان مجموع المسيحيين فى كل الدلتا – بما فى ذلك القاهرة هو نحو ٩٤٠٫٠٠٠، وكـان



شكل ١٦ – توزيع كثافة المسيحيين في مصر ،
حسب تعداد ١٩٧٩ .

مجموع كل سكانها هو ٢٣٫٧٥١٫٠٠٠، فان نسبة المسيحيين بها تبلغ نحو ٤٪ فقط. بل إذا نحن استبعدنا القاهرة من حساب الدلتا لانخفضت هذه النسبة إلى أقل من ٢٫٣ ٪. أى أن معدل نسبة المسيحيين فى الدلتا ككل، أو فى كل محافظاتها على حدة فيما عدا العاصمتين هو أقل من معدلهم الوطنى العام وهو ٦٫٣٪.

على النقيض الصعيد. فمجموع المسيحيين به ١٫٣٧٢٫٠٠٠ من مجموع سكانه العام البالغ ١٢٫٦٧٠٫٠٠٠، أى بنسبة ١٠٫٨٪. أى أن متوسط كثافة المسيحيين فى الصعيد أعلى عموما من المتوسط الوطنى فى مصر عموما، كما أن معظم محافظاته على حدة تفوقه قليلا أو كثيرا. وبهذا أيضاً تبلغ نسبة المسيحيين فى الصعيد ثلاثة أمثالها فى الدلتا على الأقل.

أخيرا فبينما يوجد اثنان أو أربعة من المسيحيين بين كل مائة مواطن فى الدلتا، فإن المسيحيين فى الصعيد يشكلون عشر سكانه

مقابل تسعة الأعشار للمسلمين، قل تقريبا بنفس نسبة مساحة السهل الفيضى به بين الضفتين الشرقية والغربية على الترتيب. فى هذه الحدود إذن كأقلية مطلقة دائما، وعلى مستوى المقارنة داخل حدود هذه الأقلية نفسها، ولكن ليس على مستوى الوطن، يمكن القول إن الوجه القبلى هو الوجه القبطى.

خامساً، تزايد الكثافة جنوبا. إذا كان من الواضح أن كثافة المسيحيين تزداد من الشمال إلى الجنوب على المستوى العام بين الدلتا والصعيد، فإن هذا يصدق أيضاً على المستوى التفصيلى داخل كل منهما على حدة، وبالتالى على سلوك أو انحدار الكثافة فى مصر عموما. فباستثناء المحافظات الحضرية التى تحف بأطراف الدلتا كمدن نقطية بحتة لها طبيعتها الخاصة، نستطيع أن نلحظ فى الجدول اتجاها مطردا إلى تزايد النسبة المئوية للمسيحيين فى محافظات الدلتا كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب داخل جسمها نفسه. بالمثل فى الصعيد بوجه عام، إلا أن الكثافة تعود فى الجنوب الأقصى إلى الانخفاض نسبيا. فهى تزحف صعدا من

الجيزة، حتى تبلغ قمتها فى أسيوط، ثم تنخفض قليلا فى سوهاج، ثم بسرعة وبشدة من قنا إلى أسوان.

سادساً، وأخيراً الصعيد الأوسط قمة الكثافة. فبينما تقل نسبة المسيحيين المئوية فى كل محافظات الدلتا وشمال الصعيد حتى بنى سويف عن المعدل الوطنى العام، إذا بها ترتفع فجأة وبشدة فى الصعيد الأوسط، أو بالدقة فى النصف الجنوبى من جذع الصعيد. ابتداء من المنيا حتى سوهاج، تهبط بعدها إلى حوالى المتوسط الوطنى العام. ففى كل من هذه المحافظات الثلاث يتراوح عدد المسيحيين بين أكثر من ثلث، وأكثر من ربع المليون، بحيث يزيد أقلها على كل مجموع المسيحيين فى الدلتا باستثناء المدن الحضرية الخمس. أما النسبة المئوية فيها فتتراوح بين حوالى ٢٠ ٪ ، ١٥ ٪، أى يشكل المسيحيون فيها بين خمس وسدس السكان بالتقريب، أى أكثر من ثلاثة أمثال إلي ضعف المتوسط الوطنى العام.

وفى هذه الثلاثية تأتى المنيا فى الصدارة من حيث العدد المطلق، بينما تتصدر أسيوط فى الكثافة النسبية، ولو أن الفارق طفيف فى الحالين. وبهذا تضم المحافظات الثلاث فيما بينها وحدها مليون نسمة (١٠٠١٠٠٠ر١) تمثل نحو ثلاثة أرباع المسيحيين فى الصعيد كله (٧٣٫٥٪)، أو أقل من نصف مجموعهم الوطنى جميعا (٤٤٪). هذا اللنطاق إذن مركز الثقل فى توزيع الأقلية المسيحية أو المعقل الأساسى للأقلية القبطية.

وحدة الأصل

تلك هى خريطة المسيحية أو جغرافية الأقباط فى مصر، فماذا تعنى سياسيا من حيث النسيج والتماسك الجيوبوليتيكى والوحدة الوطنية والسياسية؟ ابتداء، أن كثافة المسيحية تزداد كلما تعمقنا جنوبا، أى كلما بعدنا عن مدخل الإسلام من الشمال، فهذا لا يعنى مطلقا أن الموجة العربية الإسلامية – إذا كان لنا أن نضع الحاضر فى إطار الخلفية التاريخية – قد أزاحت الأساس

«القبطى» إلى جيب الجنوب المغلق فى الصعيد، وذلك كما حدث مثلا للفرشات الأساسية فى الشام أو المغرب. حيث التجأت إلى المعاقل الجبلية والمرتفعات. فالانتشار العربى كان أشبه شيىء بعملية الانتشار الغشائى الأسموزى: عالمية وسارية: عملية تغلغل لا زحزحة، وتخلل لا إزاغة. ولهذا فقد أثبتت الأبحاث الأنثروبولوجية الحديثة خطأ النظرية التى كانت ترى بين «الفلاحين والقبط» فارقا كالذى بين « العرب والبربر» فى المغرب: «رأى بعض المؤلفين أن بينهما نفس الاختلافات التى بين من يدعون بالعرب وبين البربر. ولكن علم الأجناس لم يؤيد هذا الرأى: فالأقباط والفلاحون يكادون يكونون شيئاً واحداً» . وهكذا، ميتة طبيعية لنظرية غير طبيعية.

والواقع أن الغريب فى هذه النظرية ليس سقوطها، وإنما أصلا قيامها. ذلك لأن وحدة الأصل بين المسلمين والأقباط ليست علميا إلا تحصيل حاصل ومجرد بديهية ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ سنة على الأقل. فالأساس القاعدى لأنثروبولوجيتها أسبق كما رأينا من المسيحية بأكثر من ٣٢٠٠ سنة، ومن الإسلام بأكثر من ٤٠٠٠ سنة، على أقل تقدير. أو كما يضعها حزين بكل وضوح،

لأن «الطابع الجنسى العام للمصريين قد وجد واتخذ صورته المميزة قبل أن يكون هناك أقباط ومسلمون».

وفى هذا، بالمناسبة، رد ضمنى وتوضيحى أيضاً على النظرية الشائعة من أن الأقباط أقرب إلى تمثيل المصريين القدماء من المسلمين. ولا شك ابتداء أن هذا صحيح - وإنما بالنسبة إلى جزء من المسلمين، وليس كلهم. فليس كل المسلمين بالضرورة قد داخلتهم دماء عربية أو غير عربية، فهؤلاء إذن لا يقلون قربا من المصريين القدماء عن الأقباط، والأصح أيضاً أن نقول: عن معظم الأقباط لا كلهم. ذلك لأن الأقباط هم أيضاً قد داخلتهم بعض مؤثرات خارجية، وإن تكن غير عربية أو إسلامية بالطبع، وذلك من خلال الزواج المختلط مع بعض العناصر والجاليات المسيحية اللفانتية والأوربية.

بل إن المسلمين الذين انحدروا من الأصل المصرى الأول دون التأثر بالدم العربى هم ببساطة شديدة أضعاف أضعاف أولئك الذين تأثروا به، وهم بالتالى عشرات أضعاف الأقباط أنفسهم.

وهم من ثم أيضاً ليسوا «دخلاء» على مصر فى أى معنى، ولا هم أقل «مصرية» فى الأصل عن الأقباط – وإلا لكان معنى هذا أن الغالبية العظمى من المصريين «دخلاء»، وهو توهم مختل على النقيض المطلق من الحقيقة العلمية التاريخية، وانحراف منطقى على النفيض المطلق مع أوليات العقل.

بعبارة أخرى فإن معظم المسلمين المصريين أو الكثير منهم اليوم، إنما هم معظم القبط المصريين أسلموا بالأمس، بمثل ما أن أقباط اليوم هم بقية الأمس الذين استمروا على عقيدتهم السابقة. ومن هنا وحده أيضاً قد نستطيع أن نتفهم، إن لم نستطيع أن نتقبل، وجهة نظر البعض أو تعبيرهم حين يقولون: إن المصريين إما «قبط مسلمون» وإما «قبط مسيحيون»، يقصدون أن كلمة قبط إنما هى تحريف أو شكل آخر لكلمة «إيجيبت» أى مصر، أى مرادف لكلمة مصرى. ولقد تكون هذه طريقة خاصة جدا للتعبير عن وحدة الأصل بين الطائفتين، ولكن الجوهر فيها سليم عمليا، وهو تلك الوحدة بعينها. وعلى أية حال، فقبل أخوة الدين

والعقيدة، وعوضا عنها، هناك أخوة الوطن والعرق بين الطائفتين، فالكل مصريون قبل الأديان وبعدها. وإذا صح التشبيه الشائع عن الزواج الطبيعى بين أرض مصر وفيضان النيل، فإن من الصحيح أيضاً أن ثمرته هى المصريون جميعا، فالنيل أبوهم ومصر أمهم.

ولعل العقاد كان عالما باحثا، قبل أن يكون أديبا متحمسا حين لخص الموقف كله فى قضية الوحدة الوطنية بقوله الجامع: «ينقض التاريخ كل ما يقال عن التفرقة بين عناصر الوطنية المصرية. فمن الحقائق الواضحة أن المسلمين والمسيحيين سواء فى تكوين السلالة القومية، ولا فرق بين هؤلاء وهؤلاء فى الأصالة والقدم عند الانتساب إلى هذه البلاد. فإذا كان بين المسلمين المصريين أناس وفدوا من بلاد العرب أو الترك، فبين المسيحيين المصريين كذلك أناس وفدوا من سورية واليونان والحبشة، ودانوا بمذهب الكنيسة المصرية أو بغيره من المذاهب المسيحية. ويبقى العدد الأعظم بعد ذلك سلالة مصرية عريقة. ترجع بآبائها وأجدادها إلى أقدم العهود قبل الميلاد المسيحى وقبل بعثة

موسى...».

وبهذه المناسبة، واختتاما للمناقشة، نذكر أن كثيرا من الأجانب. خاصة الأوربيين يدعون القدرة على التمييز بين المسلمين والأقباط على نحو ما يفعلون مثلا فى أوربا بين المسيحيين واليهود. غير أن من الصعب علميا أن نفهم كيف. فحتى المصريون أنفسهم يعجزون، وكم ذا تحدث من مفارقات، ليست غير محرجة أحيانا، إذا ما هم حاولوا. والمحقق أن هذه الفكرة الشائعة هى إما من أوهام العوام، وإما من أوهام الخواص، وتفسيرها العلمى هنا لا يختلف عن تفسير نظيرتها الخاصة باليهود فى أوربا. ولندع سليجمان يلخص ويحسم لنا الموقف كله فى حالتنا نحن بألفاظه هو.

«يعتقد الأجانب غالبا»، يقول الأنثروبولوچى الكبير، «أنهم قادرون على التمييز بمجرد النظر بين المسلمين والأقباط، ولكن لما كان التحليل الجسمى لا يشير إلى اختلاف كبير، فإن التمييز إن وجد لابد أن يكون حضاريا أساسا، يرجع إلى العادات والسمات

التى تعتمد على طريقة الحياة. فالأقباط، وهم مسيحيون وسكان مدن فى الدرجة الأولى، هم بصفة خاصة من الكتبة وأصحاب المحلات، فى حين أن الأغلبية العظمى من الفلاحين هم من المزارعين. فلعل أثر العادات السائدة والتابعة لكليهما قد أحدث إذن فارقا ملحوظا، وصحيح أن فروقا طفيفة فى مظهر الوجه قد وصفت، فللأقباط عيون وبشرة أفتح لونا، وأنف أضيق قليلا، ولكن بالرغم من ذلك فإن من المشكوك فيه ما إذا كان التشخيص بالنظر بين القبطى والمسلم ليس برمته سوى مسألة عوامل مثل المشية والملبس».

ولنا على نقطة اللون والأنف التى يشير إليها سليجمان هامش تفسيرى. فإذا كان لا خلاف على أن هذا الفارق بيئى أساسا، ومهنى بالتحديد، حيث لا يرتبط الأقباط كثيرا بالزراعة والعمل فى الخلاء، وبالتالى لا يتعرضون للشمس كالفلاح المسلم، فإن لنا مع ذلك أن نضيف أن لون البشرة ومعه سائر الصفات الجسمية المرتبطة به، كالشعر والعين تتفاوت بين الأقباط

مثلما تفعل بين المسلمين ما بين الشمال والجنوب، أو فى المنطقة الواحدة. وعلى سبيل المثال فإن كثيرا من الأقباط هم أشد سمرة من كثيرا من المسلمين، خاصة منهم أهل الجنوب الأقصى مثل قنا وأسوان، حتى أن بعض من يعمل منهم كبوابين مثلا فى العاصمة لا يكادون يختلفون فى مظهرهم عن البواب النوبى التقليدى.

هذا على الجانب الجسدى البحت، ولكن حتى على الجانب الحضارى يصعب أن نجد كذلك فارقا محسوسا ذا بال بين الطائفتين. حتى كرومر نفسه عرف هذا واعترف به. «فالقبطى» ، كتب هو «فى مصر الحديثة» ، «هو من قمة رأسه إلى أخمص قدمه، فى السلوك واللغة والروح، مسلم، وإن لم يدر كيف. فالقبطيات تتشبهن بالمسلمات، والأطفال تكيفوا بصفة عامة، عادات الزواج والجنائز تشبه ما عند المسلمين» . ورغم أن كرومر يرد هذا التشابه إلى قانون تأثر الأقلية بالأغلبية وتقليدها لها على نحو ما كان فى الهند بين الهندوس والمسلمين، إلا أن أثر

البيئة والحضارة والحياة المشتركة لا يمكن تجاهله.

التداخل السكنى

وليس أقل خطأ بعد هذا تلك المحاولات السطحية عند بعض الكتاب الغربيين لتصوير أو تصور «نطاق قبطى» فى الصعيد الأوسط حاليا. وإذا كان هناك تركز مؤكد فى هذا القطاع، فهو ليس نطاقا إلا على المستوى القبطى نفسه، بمعنى أنه قمة تجمع الأقباط فى هيكل توزيعهم العام، ولكنه ليس نطاقا قبطيا على المستوى الوطنى، بمعنى أنه لا يشكل أغلبية محلية أو أقليمية على الإطلاق فى جسم الوطن، فأقصى كثافته لا تعدو خمس السكان، أى يظل أقلية موضعية بين أربعة أخماس من الأغلبية.

لا، ولا كانت مدينة الفيوم فى القرن الماضى، ولا مدينة أسيوط فى الوقت الحالى «عاصمة» للأقباط إلا فى المعنى المجازى جدا. وعلى أية حال، فإذا كان للأقباط فى مصر عاصمة حقيقية ومجازية فهى العاصمة الوطنية القاهرة، عاصمة الجميع. فلعل

فيها وحدها الآن أكثر من ربع أقباط مصر جميعا، أى أكبر تجمع منفرد لهم فى أى منطقة من القطر. وفى هذا الصدد ربما جاز أن نقول إن حى شبرا بالذات، حيث تحتشد أكبر نسبة من أقباط العاصمة، هو بدوره «عاصمة الأقباط فى العاصمة».

فيما عدا هذا، فرغم أن نسبتهم ترتفع بين السكان محليا، فانهم لا يمثلون الأغلبية فى أى مساحة على أى مستوى: فليس ثمة تركزات أو توطنات محلية، وإنما الكل منبثون فى تضاعيف وخلايا الجسم الكبير كجزءٍ لا يتجزأ ولا يتميز. والقرى التى تخلو من الأقباط تماما فى مصر نادرة للغاية، وأندر منها جدا تلك التى يمثلون فيها الأغلبية النسبية، بينما لا تعرف مصر قرية ينفردون بها تماما مثلما تعرف مناطق مختلفة فى الشام مثلا. وكثير من الحالات التى توصف فى بعض المراجع بأنها مدينة أو قرية «قبطية» يتضح من الأرقام الدقيقة أن هذه الصفة المطلقة إن هى إلا من قبيل التبسيط الشديد على الأقل. فمثلا يذكر لوران نقادة - وهى بالصدفة من أعلى نسب الأقباط فى أى مدينة صغيرة بمصر -

على أنها مدينة «قبطية»، بينما تصل النسبة الإحصائية إلى الثلثين بالتحديد.

ولعل من المفيد هنا أن نتوقف عند بعض الأمثلة والعينات والحالات الخاصة إلى الشمال من المنيا، وعلى الأخص فى الدلتا، يندر أن تتجاوز نسبة الأقباط فى الحلات المختلفة مدنا كانت أو قرى حوالى ٥ ٪ كسقف أعلى. أما جنوب ذلك، وبالأخص ابتداء من أسيوط، فيمكن أن ترتفع النسبة فى بعض المدن المتوسطة الحجم إلى الربع أو الثلث، ولكنها تقل عن ذلك كلما كان حجم المدينة أكبر أصلا، ولا تتجاوزها إلا فى المدن الصغيرة نسبيا. فالنسبة مثلا نحو الربع فى كل من مدينتى أخميم وجرجا، ولا تزيد عن الثلث فى الأقصر، بينما ترتفع إلى الثلثين فى نقادة الصغيرة كما رأينا، وإلى أكثر من ذلك فى بوش (بنى سويف) ونزلة عبيد (المنيا).

هناك بعد هذا مجموعة من الحلات الصغرى تحمل من أسماء الأماكن كلمة «دير» وتقتصر على الصعيد دون الدلتا. وهذه التسمية تشتق من أصولها التاريخية الغابرة حين بدأت بالفعل كأديرة، ولكنها لم تلبث بالتدريج أن تحولت إلى حلات سكنية عادية عامة. وهى من وجهة جغرافية السكن تقابل الحلات التى تبدأ بمقطع «زاوية» أو «مسجد» عند المسلمين، والتى تتناثر بالعشرات وربما المئات فى كل أنحاء الريف المصرى بلا تمييز أو تحديد جغرافى. ولهذا فليس كل مكان يحمل اليوم اسم دير يعنى أديرة دينية بالطبع، فهذه هى الأقلية المعدودة، بينما تظل الأغلبية العظمى حلات سكنية. لا، وليست كل حلة سكنية منها تدل اليوم بالضرورة على أغلبية قبطية.

ترجع أصول هذه المجموعة فى الغالب إلى أيام الالتجاء إلى حواف الصحراء من الاضطهاد الرومانى للمسيحية. من هنا فإن

نواتها فى الأعم الأغلب بدأت بالسكنى الدينية، ثم تحولت بمرور الزمن إلى سكنى مدينة عادية للأهالى عامة، ولكن بطبيعة الحال للأقباط خاصة، ومن ثم قد يغلبون عليها بدرجة أو بأخرى. غير أن أحجامها بالضرورة محدودة للغاية، بضعة آلاف أو مئات تتألف من عدة عائلات تعيش فى كنف الدير. وحيث تقترب هذه الحلات من المدن الكبرى، فانها تفقد بالضرورة انفصالها وتندغم فى نسيجها العمرانى المترامى، وإن تفقد بالضرورة تركز الأقباط بها بدرجة أو بأخرى. مثال ذلك دير الطين ودير الجوابر فى مصر القديمة جنوب مجمع القاهرة، ودير الملاك فى شماله الشرقى.

وفيما عدا ذلك فإن الأصل الدينى القديم يفسر انتخاب كثير منها لحواف الصحراء. حيث كانت تنشد العزلة والحماية. فنجدها اليوم إما على أقصى أطراف الأرض الزراعية فى الضفة الغربية من الصعيد، وإما فى فراغ الضفة الشرقية اللامعمور، أو

قرب جيوبها الزراعية الصغيرة. كذلك فإن بعضها يبدو فى عمارته أقرب إلى الحصون منه إلى الأديرة. والمجموعة تبلغ نحو العشرين حلة، أغلبها فى أسيوط وسوهاج، وبعضها فى بنى سويف والمنيا، وأقلها ما هو اليوم دير حقيقى (+) كما يوضح الجدول الآتى .

فيما عدا هذه الحالات الخاصة المحدودة يتوزع السكان الأقباط حيثما توزع السكان المسلمون بلا حدود أو تمييز. حتى أسماء الأماكن يندر أن تحمل دلالة دينية. فما أقل القرى والنواحى أمثال كودية الإسلام، وكودية النصارى (أسيوط) أو نزلة النصارى، وبياض النصارى (بنى سويف)، أو أشنين النصارى (مغاغة)، أو غيط النصارى (دمياط) أو عزبة الأقباط (سوهاج) . فهذه وأمثالها أقل من القليل على الخريطة، ولها عادة أصول خاصة فى التاريخ، ولذا لا يقاس عليها.

المنيـــــــا	بني سويف
دير سمالوط	دير الميمون
دير جبل الطير (أو دير البقيرة) (+)	عزبة دير الحديد
دير أبو حنس	دير الأنبا أنطوان (+)
دير البرشا	**أسيوط**
دير مواس	رزقة دير المحـرق
سوهـاج	دير درنكه
نجع دير المـلاقطـة	دير الجنادلة
نجع الدير	دير القصير
دير مار جرجس	دير الجبراوى
دير الحديد (+)	دير بصرة
دير الملاك	دير تاسا
الدير الأبيض (دير الأنبا شنودة) (+)	**قنـا**
الدير الأحمر (دير الأنبا بشوى) (+)	الديـر

كذلك فى داخل القرى والمدن لا نكاد نعرف تجمعات أو تركزات طائفية سكنية خاصة أو بارزة. بل السكن مختلط مشاع، وكثر ما تتداخل المساجد والكنائس فى اللاندسكيب المدنى، وقد تتجاور. أما ظاهرة «الحصة» ، «حصة الأقباط» أو «الدرب» ، «درب النصارى» ، فاستثناء. بل شذوذ محلى نادر، وظاهرة تاريخية عند ذلك. معنى هذا، بعيدا تماما عن أى عزل سكنى، هو التعايش والتداخل الجغرافى على كل المستويات، تماما كالتداخل والتشابك الاقتصادى والمهنى. حيث لا يختص الأقباط بحرف معينة بذاتها، وإن كانت نسبة الزراعة بينهم أقل نوعا، والمهن الحرة أعلى نوعا.

التماسك السياسى

نصل من هذا كله إلى أن ثنائية المسلمين – الأقباط فى مصر لا تتعارض مع الوحدة الوطنية، بل الدينية، ولا هى تنسخها.

فبالأصل الإثنولوچى، كما بالوضع الاجتماعى، كما بالتوزيع السكنى، تعد الأقلية القبطية من صميم الكيان المصرى الكبير، وكتلة رصينة رصيفة من جسم الأمة شديدة التماسك فيه والالتحام به. وقد تبدى ذلك سياسيا حتى فى العصور الوسطى، ربما فرضت بعض حالات فردية عابرة من التمييز فى الملبس والمظهر وما أشبه، مثلما وقعت بعض «حوادث مؤسفة» انتقامية نتيجة انفلات الأعصاب أثناء الحملات والغارات الصليبية على بعض المدن المصرية. لكن هذا كله لم يكن إلا الشذوذ النادر، وذلك أيضاً فى فترة كانت ما تزال مرحلة انتقال وتحول إلى الإسلام. وفيما عدا ذلك فإن صلابة الوحدة الوطنية إبان الصليبيات هى مضرب المثل بشهادة المستشرقين أنفسهم.

أما فى العصر الحديث، فالثابت المسجل أنه لم تقع لا أثناء

الحملة الفرنسية ولا أثناء الثورة العرابية (بشهادة النديم) أية صدامات أو انفعالات، دعك من ثورة ١٩١٩ التى كانت نموذج الوحدة الوطنية. وبصورة عامة فإن مصر الحديثة لم تعرف التعصب الدينى، أو التفرقة الطائفة، ولا كان وضع الأقباط فى يوم غير مريح قط. أما كل ما قيل بعكس ذلك فهو عادة من ترويج المغرضيين من أعداء مصر، خاصة الاستعمار (الذى - بالمناسبة - لم ينفك حتى اليوم يشك حتى فى صحة أرقام تعدادهم الرسمية المعلنة، ونسبتهم الاحصائية من مجموع السكان، ويروج من تزييفه أرقاما مضخمة قد تبلغ أحيانا ثلاثة أو أربعة أمثال الحقيقة).

من الثابت المقرر، مثلا، أن الأقباط كانوا دائما يتمتعون بمستوى اقتصادى ومستوى معيشة أعلى عموما من متوسط الشعب ككل. وكمؤشرا واحد إلى هذه الحقيقة، يذكر تقرير

المؤتمر القبطي في أوائل هذا القرن أن الأقباط كانوا يدفعون ١٦٪ من ضريبة الأراضي. رغم أن نسبتهم من السكان ٦٪ فقط. كذلك فإنهم إلى وقت قريب كانوا يشغلون في وظائف الإدارة نسبة أكبر وأقوى بكثير من نسبتهم العددية، مثلما انتقلوا بعد ذلك إلى وضع مماثل في المهن الحرة العالية، فضلا عن ارتفاع نسبة التعليم وانخفاض نسبة الأمية بينهم بالقياس إلى المستوى الوطني العام.

ويمكن لأي عابر سبيل في مصر أن يطالع هذا كله مختزلا ببلاغة ومنعكسا عمليا في اللاندسكيب المدني، حيث تبرز أبراج الكنائس العديدة بكثافة أعلى بكثير من كثافة السكان الأقباط نفسها إلى حد أنه – كما يفعل بعض الزوار الأجانب – لو اتخذ كثافة الكنائس المرئية مقياسا لكثافة الأقباط غير المرئية لخرج بنسبة بعيدة جدا عن الحقيقة، وبعدد هو أضعاف الواقع تماما، أحيانا ما اتخذه الاستعمار دليلا مزعوما على أرقامه المضخمة المكذوبة عن عددهم كأقلية. غير أن هذا كله ومثله إنما يدل على مستوى

أعلى من الثراء والدخل. ولهذا فإذا كان هناك حقا تمييز فهو بالتميز لا بالتحيز، وبالموجب لا بالسالب. وهذا فى الواقع قانون عام شبه عالمى، إذ من المعروف أن الأقليات عادة تظفر بمزايا عديدة قد لا تتمتع بها الأغلبية أحيانا.

من هنا جميعا فلقد فشلت كل محاولات الاستعمار الحديث. ابتداء من الحملة الفرنسية إلى الاحتلال البريطانى (هل نضيف : والصهيونية الإسرائيلية؟) فى خلق مشكلة الطائفية، أو مشكلة الأقليات ليضرب بها الوحدة الوطنية. فمن الثابت المحقق، بل والمعترف به الآن رسميا، أن الاستعمار، فى استراتيجيته التقليدية «فرق تسد»، كان يلعب فى مصر دائما لعبة ثنائية مزدوجة. محورها ثنائية الدين، فيضارب كلا من الطائفتين بالأخرى، ويوغر ويؤلب كلتيهما سرا ضد الأخرى، موهما إياها بأخطار ومخططات خيالية تبيتها نحوها، مدعيا فى ذلك كله الانحياز إليها، والتعاطف معها، وأن موقفه أقرب إليها منه إلى الأخرى. إما بحكم ديانته أو بحكم موقعه، بحسب الحالة.

غير أن موقف الأقباط فى وجه هذه الاستراتيجية كان دورا إيجابيا بناء للغاية. فقد رفضوا كل مناورات وإغراءات ودسائس الاحتلال البريطانى لاحتضانهم، وفرض حمايته المزعومة عليهم على غرار ما كانت تفعل القوى العظمى من بسط نوع من الحماية والرعاية التقليدية كل منها على إحدى الأقليات الدينية فى الشام مثلا. وهى نفسها تلك الحماية التى تذرع بها، من بين ما تذرع، لفرض الحماية على مصر نفسها، والتى تشبث بها فى التحفظات الأربعة بعد إلغاء الحماية.

ومن قبل ومن بعد رفض الأقباط مع المسلمين لعبة تحويل ثنائية المسلمين – الأقباط إلى ثنائية تركيا الخلافة – بريطانيا الاستعمار. وإذا كان بعض المسلمين قد والى الأتراك فى تلك اللعبة، وكان بعض الأقباط قد والى الإنجليز، فلم يكن ذلك عن خيانة، بل عن جهالة ، ولا عن نقص فى الوطنية، ولكن عن نقص فى التفكير، «وما منع الإسلام تركيا، ولا المسيحية إنجلترا، أن تظلم مصر كلها باستعمارها، ثم باستغلالها، وتعويقها،

وقهرها» . وقد انعكس رد مصر على تلك اللعبة السياسية المزدوجة بصورة رائعة فى ثورة ١٩١٩ على الاستعمار حين «تعانق الهلال والصليب» تحت شعار «الدين لله والوطن للجميع» . وفيما بعد فى الفترة الأخيرة، وعلى عكس دعاوى الاستعمار، لم يكن الأقباط أقل تحمسا من سائر المصريين لفكرة القومية العربية، ودولة الوحدة العربية، كما ساهموا مساهمة مشرفة فى حروب التحرير، وفى صنع أكتوبر. سواء فى الميدان، أو فى الجبهة الخلفية.

هذا، وإذا كان قد وقع خلال تلك المراحل النضالية كلها بعض «أحداث مؤسفة» ، فهى حالات فردية بحتة وثانوية للغاية. لا تنفى القاعدة العامة بقدر ما تؤكدها، كما أن أغلبها ينبع لا من سوء النية، ولكن من سوء المعرفة. إن لم يكن الجهل المخجل حقا. من ذلك مثلا صيحة بعضهم العصبية المفلوتة بعد هزيمة يونيو «فليعودوا إلى صحراء العرب التى أتوا منها !» - يقصدون المسلمين. وهى دعوة مترتبة منطقيا على دعوى أن المسلمين «دخلاء» فى مصر، تلك الدعوى التى لسنا بحاجة إلى أن نكرر

فسادها وخطأها، إلى حد يثير الشفقة، أكثر مما يثير السخرية. والذى يدعو إلى السخرية فى هذه الصيحة الجهول أنها دعوة إلى طرد الأغلبية العظمى، والسواد الأعظم من المصريين أبناء مصر الأصلاء.

والغريب بعد هذا أنها تذكر – مع الفارق الهائل – بصيحة الأب سييس الشهيرة فى فرنسا إبان الثورة «أعيدوهم إلى مستنقعاتهم الجرمانية التى أتوا منها!» يقصد طبقة النبلاء والأرستقراطية، الذين هم بالفعل غزاة ومهاجرون معا فى الأصل. ولكن يبدو أنه فى الأزمات القومية حين يصبح «الوطن فى خطر»، أو فى مراحل الانحطاط السياسى تنفلت الانفعالات، وقد تختلط الأمور والحقائق إلى حد التشويش والاضطراب الفكرى.

ولا شك أن هذا الوضع بلغ – بل تجاوز قمته الدرامية والمأساوية فى أحداث أواخر السبعينات حتى ١٩٨١. فلأول مرة فى تاريخ مصر السياسى والوطن الحديث، وربما القديم كله، وباعتراف الدولة الرسمى علنا للأسف، وصلت المشكلة الطائفية

فى مصر إلى حد الانفصالية السياسية السافرة، حيث طالبت علنا بدولة قبطية مستقلة داخل مصر وعن مصر. وبغض النظر عن دوافع الدعوة المزعومة من اضطهاد وقهر موهوم، أو صدامات عاصفة، أو مشاكل متراكمة مكبوتة، فليس من شك أن هذه الدعوة الانفصالية إلى دولة أقلية دينية فى الداخل لا أصل لها من الدين، ولا العلم، لا من التاريخ، ولا من الجغرافيا، بل لا من العقل ولا من المنطق. فمصر لم تنقسم قط داخليا، ولا عرفت التقسيم، ولا هى قابلة للقسمة تحت أية ظروف أو ضغوط.

لذا كان حتما أن تسقط الدعوة المنحرفة، وأن تمنى بالعجز والفشل، بحيث لو عدت الدعوة الانفصالية خيانة وطنية لوجب أن تعد انعكاسا لما هو أعظم، وتصغيرا لما هو أكبر، وفرعا لما هو أصل. وعلى أية حال، فإن كلتا الظاهرتين أو المظاهرتين، على هولها وبشاعتها كوصمة دامغة، وسبة أبدية فى سجل التاريخ، لا تعدو فى تاريخ مصر العريض العريق أكثر من جملة اعتراضية، وزوبعة فى فنجان وانحرافة ضد حركة التاريخ، لا يلبث تياره أن يكسحها إلى

بالوعته حيث يطويها إلى الأبد.

فيما عدا هذا الاستثناء الوحيد إذن، بل هذا الشذوذ البحت، الذى يؤكد القاعدة ولا ينفيها، فإن مثل تلك الحوادث والأحداث الطائفية العابرة مهما كانت مؤسفة تبقى فى النهاية «مسألة عائلية» بحتة بلا جدال، مسألة «خلافات عائلية» كتلك التى تقوم وتتفجر داخل كل من الجانبين ذاته. وحتى عند ذلك فلربما كان لها أيضا على علاتها بعض الفضل، كالبثور على سطح الجلد، فى نزح وتصريف المستنقعات الفكرية الضحلة الآسنة، والمفاهيم الخاطئة المنحرفة، الموروثة أو المكتسبة، التى عششت بعض الوقت فى عقول البعض من الجانبين.

وأخيرا فلعلها آخر بقايا عصور التخلف والجهل التى تذوب الآن بسرعة فى بوتقة التقدم والتقدمية. وقد آن لكل هذه الخرافات الوطنية أن تنقرض إلى الأبد. وكما يلخص شارل عيسوى «لقد ربت السنوات الثلاثون الأخيرة من الحرية والتسامح جيلا من

الشبان، الذين لا يبدون شيئا من رذائل الاضطهاد، الذين تعاونوا مع المسلمين فى النضالات السياسية والاجتماعية فى روح من المساواة التامة والاحترام المتبادل، واللذين هم مهيئون جيدا للوصول إلى تفاهم أعمق وأبقى بين كلتا الطائفتين».

وبالفعل فلقد أثبتت التجارب السياسية الأخيرة أنه إذا كانت الأزمات الوطنية «اختبار أحماض» قاسيا للوحدة الوطنية، فإنها أيضاً اختبار صحى مفيد، ودرس عملى فيها، بينما أثبت الأقباط فيها أنهم إذا كانوا لا يزيدون عن معظم المسلمين «مصرية» بالأصل الإثنولوچى، فإنهم لا يقلون عنهم «مصرية» بالحس الوطنى. وإذ كان ثمة شىء، فلقد خرجت الوحدة الدينية، ومعها الوحدة الوطنية من هذه التجارب القاسية، أو الأحداث المؤسفة وهى أكثر صلابة ونقاوة منها فى أى وقت مضى، كالمعدن تخلص من شوائبه بعد نار الصهر، وسندان الطرق. ومصر - نحن نخلص - ليس لها مشكلة طائفية، ولا عانت مشكلة أقليات، إلا أن تكون من صنع أو وهم الاستعمار، أو من إفرازات عصور الانهيار

والانحطاط السياسى. وتظل مصر رمزا للوحدة الدينية، مثلما تخرج علما على الوحدة الوطنية.

الوحدة السيكولوچية

عن الوحدة السيكولوچية، أخيرا، دعنا أولا لا ننس أحادية البيئة المصرية. لأن بينهما علاقة وثيقة. وللبيئة الطبيعية الأحادية من وجهة الدولة السياسية مزاياها وعيوبها. فالدولة المؤلفة من إقليم طبيعى واحد، قد تفتقر أحيانا إلى تنوع الموارد الاقتصادية والخامات والإنتاج، أما الدولة المتعددة الأقاليم الطبيعية، فتتمتع لا شك بهذا التنوع، ولكنها قد تخسر أحيانا وحدة السكان وتجانسهم، على الأقل فى أنماط الحياة الاقتصادية واليومية. ومن ثم فى طرق الحياة والتقاليد والعادات والنظرة العامة. وإذا كانت مصر الأحادية قد افتقدت بالفعل بعض السلع وخامات الإنتاج – سواء معدنية أو زراعية، وكان الأساس الطبيعى للدولة أحاديا بصفة عامة، فإنها قد كسبت عبر التاريخ مصر الموحدة نفسيا وقوميا وشعبيا، وكان هذا من الناحية السياسية مادة لاحمة من الدرجة

الأولى.

ولعل أبسط مظهر وانعكاس لهذه الوحدة السياسية المكتسبة من البيئة الأحادية، قصة الرعي ودورة الرعاة في مصر. فنحن نعلم كم هي كثيرة موجات ونزحات الرعاة التي تدفقت على مصر صحارى ووادياً. ولكننا نعلم أيضا أن انصبابها لم يؤثر كثيرا - فيما عدا بعض اضطرابات ومشاكل واحتكاكات مألوفة - على تركيبها السياسى ووحدتها الوطنية، فلم تكن القبيلة وروح الانفصال العشائرية ظاهرة بارزة في تاريخها القومى. ولقد عانت مصر كثيرا من البدو في العصر المملوكى التركى خاصة، لاسيما على أطراف الدلتا والصعيد شرقا وغربا، وكان النهب والسلب والغارات الخاطفة على القرى والفلاحين هى الأمر اليومى في تراث البدو التاريخى.

فهؤلاء البدو، الذين يمكن أن يقال عنهم بحق إنهم وضعوا قدما في الرمل وقدما في الطين، وكانوا معلقين على هامش الوادى جغرافيا، كما على هامش الحياة اقتصاديا وحضاريا

بالوعته حيث يطويها إلى الأبد.

فيما عدا هذا الاستثناء الوحيد إذن، بل هذا الشذوذ البحت، الذى يؤكد القاعدة ولا ينفيها، فإن مثل تلك الحوادث والأحداث الطائفية العابرة مهما كانت مؤسفة تبقى فى النهاية «مسألة عائلية» بحتة بلا جدال، مسألة «خلافات عائلية» كتلك التى تقوم وتتفجر داخل كل من الجانبين ذاته. وحتى عند ذلك فلربما كان لها أيضا على علاتها بعض الفضل، كالبثور على سطح الجلد، فى نزح وتصريف المستنقعات الفكرية الضحلة الآسنة، والمفاهيم الخاطئة المنحرفة، الموروثة أو المكتسبة، التى عششت بعض الوقت فى عقول البعض من الجانبين.

وأخيرا فلعلها آخر بقايا عصور التخلف والجهل التى تذوب الآن بسرعة فى بوتقة التقدم والتقدمية. وقد آن لكل هذه الخرافات الوطنية أن تنقرض إلى الأبد. وكما يلخص شارل عيسوى «لقد ربت السنوات الثلاثون الأخيرة من الحرية والتسامح جيلا من

الشبان، الذين لا يبدون شيئا من رذائل الاضطهاد، الذين تعاونوا مع المسلمين فى النضالات السياسية والاجتماعية فى روح من المساواة التامة والاحترام المتبادل، واللذين هم مهيئون جيدا للوصول إلى تفاهم أعمق وأبقى بين كلتا الطائفتين».

وبالفعل فلقد أثبتت التجارب السياسية الأخيرة أنه إذا كانت الأزمات الوطنية «اختبار أحماض» قاسيا للوحدة الوطنية، فإنها أيضاً اختبار صحي مفيد، ودرس عملى فيها، بينما أثبت الأقباط فيها أنهم إذا كانوا لا يزيدون عن معظم المسلمين «مصرية» بالأصل الإثنولوجى، فإنهم لا يقلون عنهم «مصرية» بالحس الوطنى. وإذ كان ثمة شيء، فلقد خرجت الوحدة الدينية، ومعها الوحدة الوطنية من هذه التجارب القاسية، أو الأحداث المؤسفة وهى أكثر صلابة ونقاوة منها فى أى وقت مضى، كالمعدن تخلص من شوائبه بعد نار الصهر، وسندان الطرق. ومصر - نحن نخلص - ليس لها مشكلة طائفية، ولا عانت مشكلة أقليات، إلا أن تكون من صنع أو وهم الاستعمار، أو من إفرازات عصور الانهيار

والانحطاط السياسى. وتظل مصر رمزا للوحدة الدينية، مثلما تخرج علما على الوحدة الوطنية.

الوحدة السيكولوچية

عن الوحدة السيكولوچية، أخيرا، دعنا أولا لا ننس أحادية البيئة المصرية. لأن بينهما علاقة وثيقة. وللبيئة الطبيعية الأحادية من وجهة الدولة السياسية مزاياها وعيوبها. فالدولة المؤلفة من إقليم طبيعى واحد، قد تفتقر أحيانا إلى تنوع الموارد الاقتصادية والخامات والإنتاج، أما الدولة المتعددة الأقاليم الطبيعية، فتتمتع لا شك بهذا التنوع، ولكنها قد تخسر أحيانا وحدة السكان وتجانسهم، على الأقل فى أنماط الحياة الاقتصادية واليومية. ومن ثم فى طرق الحياة والتقاليد والعادات والنظرة العامة. وإذا كانت مصر الأحادية قد افتقدت بالفعل بعض السلع وخامات الإنتاج – سواء معدنية أو زراعية، وكان الأساس الطبيعى للدولة أحاديا بصفة عامة، فإنها قد كسبت عبر التاريخ مصر الموحدة نفسيا وقوميا وشعبيا، وكان هذا من الناحية السياسية مادة لاحمة من الدرجة

الأولى.

ولعل أبسط مظهر وانعكاس لهذه الوحدة السياسية المكتسبة من البيئة الأحادية، قصة الرعي ودورة الرعاة في مصر. فنحن نعلم كم هي كثيرة موجات ونزحات الرعاة التي تدفقت على مصر صحارى ووادياً. ولكنا نعلم أيضا أن انصبابها لم يؤثر كثيرا - فيما عدا بعض اضطرابات ومشاكل واحتكاكات مألوفة - على تركيبها السياسي ووحدتها الوطنية، فلم تكن القبيلة وروح الانفصال العشائرية ظاهرة بارزة في تاريخها القومي. ولقد عانت مصر كثيرا من البدو في العصر المملوكي التركي خاصة، لاسيما على أطراف الدلتا والصعيد شرقا وغربا، وكان النهب والسلب والغارات الخاطفة على القرى والفلاحين هي الأمر اليومي في تراث البدو التاريخي.

فهؤلاء البدو، الذين يمكن أن يقال عنهم بحق إنهم وضعوا قدما في الرمل وقدما في الطين، وكانوا معلقين على هامش الوادي جغرافيا، كما على هامش الحياة اقتصاديا وحضاريا

وسياسيا، كانوا فى حالة غزو شبه مستمر للوادى، أو حرب أهلية غير نظامية ضد الدولة. كما كانوا فى حالة حرب أهلية داخلية متقطعة فيما بينهم هم أنفسهم. والواقع أن تاريخ مصر طوال العصور الوسطى يتألف داخليا من نغمتين أو نقمتين سلبيتين: كوارث الفيضان الدورية، وغارات البدو النكبائية.

ولكن من الناحية الأخرى فإن التاريخ يسجل أيضاً تحول بدو وادى النيل طوال العصور الوسطى ببطء وتدريج إلى الزراعة، خاصة طوال حكم المماليك، حتى إذا كان القرن الـ ١٨ كان أغلبهم قد تحول نهائيا إلى زراع ثابتين. وشيئاً فشيئاً أصبحت مشكلتهم ووجودهم ثانويا نسبيا فى القرن الـ١٩ وأيام محمد على الذى قطع شوطا بعيدا فى إخضاعتهم وتسكينهم بالقوة وبالسياسة معا. ومنذ ذلك الحين والتقديرات المتاحة، والتعدادات تكشف عن تناقص أعدادهم بسرعة وبشدة، وعن اقترابهم من نقطة الانقراض الحتمية، كما يوضح هذا الجدول.

التاريخ	التقدير	المصدر
الحملة الفرنسية	١٣٠ر٠٠٠	جومار
١٨٤٦	١٨٠ر٠٠٠	دى رينى
١٨٧٧	٣٠٠ر٠٠٠	ماك كون
١٨٧٧	٧٠ر٠٠٠	مارسيل وريم
١٨٨٢	٩٨ر١٩٦	كرومر
١٨٩٢	٢٠٠ر٠٠٠	باير
أوائل القرن الـ٢٠	٨٠ر٠٠٠ –	التعداد
١٩٠٧	١٠٠ر٠٠٠	التعداد
١٩١٧	٩٧ر٣٨١	
١٩٢٧	١ر٥١٣	
الربع الأول من القرن	٣٠ر٠٠٠ – ٥٠ر٠٠٠	
١٩٤٧	٥٠ر٠٠٠ – ٨٠ر٠٠٠	التعداد
	٥٥ر٠٠٠	

تضارب الأرقام وتناقض اتجاهاتها فى كل التواريخ والحالات جد واضح. ولكن إذا أخذت على علاتها، لكان حجم البدو أيام الحملة مقاربا إلى حد بعيد لحجم الأقباط حينذاك (١٥٠ ألفا). كذلك فلو صح رقم الحملة، لصح بالمقارنة تقدير ١٨٤٦ البالغ ١٨٠ ألفا. أما تقدير ماك كون لسنة ١٨٧٧ بنحو ٣٠٠ ألف، وهو أكبر تقديرات البدو بين كل الأرقام المتاحة فى أى تاريخ، فيبدو بالمقارنة مبالغا فيه بشدة. يؤكد هذا أيضاً تقدير مارسيل وريم لنفس التاريخ بنحو ٧٠ ألفا، الذى هو على العكس أصغر تقدير االبدو جميعا خلال القرن الماضى، والذى يبدو أنه يبالغ فى الاتجاه المضاد. ولعل الحقيقة وسط بين التقديرين. وليست الأرقام المنسوبة إلى كرومر لسنة ١٨٩٢ بأفضل، فهى تتأرجح تأرجحا بين ١٠٠، ٢٠٠ ألف.

أما تعداد ١٩٠٧ فيزيد الصورة تعقيدا واضطرابا، ولكنه يشير إلى حقيقة هامة، وهى المدى البعيد جدا، الذى قطعته غالبية البدو نحو الاستقرار. فهو يذكر، إلى جانب نحو ١٠٠ ألف من البدو

الرحل، ٦٠٠ ألف مما يسميه عرب قبائل أو قبائل عرب من المستقرين في المدن والقرى. والغريب أن تعداد ١٩١٧ يأتي بعده برقم خرافي، فهو يهوى بعدد البدو إلى نقطة الصفر تقريبا، ألف ونيف. ومن المؤكد أنه خطأ مطلق، ولا يعتد به إطلاقا. ولهذا يقدر باير عدد البدو في أوائل القرن الـ٢٠ بحوالي ٨٠ – ١٠٠ ألف. وفي ١٩٢٧ يذهب التقدير إلى ٣٠ – ٥٠ ألفا. وعموما، يضع البعض الرقم خلال الربع الأول من القرن الـ٢٠ حول ٥٠ – ٨٠ ألفا. وأخيرا يأتي تعداد ١٩٤٧ بنحوه ٥٥ ألفا، أي نصف تعداد ١٩٠٧ تقريبا.

على الجملة إذن، ورغم كل هذا الاضطراب والخلط، يمكن القول باطمئنان بأن الاتجاه التنازلي نحو التناقص حقيقة لا شك فيها. ويتأكد هذا أكثر إذا نسبنا أعداد البدو إلى مجموع السكان، كما يفعل الجدول التالي. فمنه نرى أن نسبة البدو، التي بلغت أيام الحملة الفرنسية نحو ٢ر٥٪، هوت إلى ٢٨ر٠ ٪ في ١٩٤٧ – انقراض حقيقي. ولمجرد المقارنة، فعلى حين كان عدد

البدو يناهز عدد الأقباط أيام الحملة، جاوز الأقباط اليوم المليونين وربع المليون، بينما ذوى البدو إلى خمسين ألفا على الأكثر، أى ما لا يزيد كثيرا على تعداد قرية كبيرة فى الوادى، وأقل كثيرا من تعداد نوبيى مصر. لقد أصبح بدو مصر ظاهرة محض تاريخية، ويقينا غير جغرافية، أو بالكاد جغرافية.

التعداد	سكان مصر	البدو المستقرون والرحل		البدو الرحل	
		العدد	٪	العدد	٪
الحملة الفرنسية	٢٫٥٠٠٫٠٠٠	١٣٠٫٠٠٠	٥٫٢٠	١٣٠٫٠٠٠	٥٫٢٠
١٨٩٧	٩٫٧٣٤٫٤٠٥	٦٠١٫٤٠٠	٦٫١٨	٧٠٫٥٠٠	٠٫٧٣
١٩٠٧	١١٫٢٨٧٫٣٥٠	٦٣٥٫٠١٢	٥٫٦٠	٩٧٫٣٨١	٠٫٨٥
١٩٤٧	١٩٫٠٢٠٫٨٤٠	–	–	٥٥٫.٧٣	٠٫٢٨

واليوم تكاد مصر تكون البلد العربى الوحيد - باستثناء لبنان - الذى يخلو عملياً من القبائل والقبلية والرعى والرعاة تقريبا. وإذا شئنا رمزا دالا من الحياة اليومية يعبر عن هذا الاختلاف، فسنجده فى ظاهرة طريفة فى الملبس. فمن الشائع المألوف جدا - مئات الآلاف - فى مجتمع الشام والعراق من يجمعون فى ملبسهم بين البدلة والعقال، وهى ظاهرة تعبر عن مرحلة انتقال من البداوة إلى الحضر، ومن الصحراء إلى المدينة. هذه الظاهرة وأمثالها نادرة جدا فى مصر، التى ودعت آخر الرعاة، وشهدت نهاية القبلية منذ بعيد.

والسبب فى هذا كله ببساطة أن مصر ليست فقط بيئة أحادية، ولكنها أيضاً واحة صحراوية بحت - كما رأينا، التناقض فيها مطلق أو شبه ذلك بين الوادى والصحراء، ليس بينهما - باستثناء هامش ضيق على جانبى الدلتا منزلة بين المنزلتين من الاستبس الرعوى الفسيح - كما فى العراق والشام ... إلخ . والنتيجة أن الرعاة النازحين كانوا يفتقدون بيئتهم الرعوية، ولا يجدون مجالا حيويا لهم. وسرعان ما تعجز الهوامش الفقيرة عن

تحملهم، فيضطرون تدريجيا إلى التوطن فى الأرض الزراعية، والتحول من الرعى إلى الزراعة، ومن القبيلة إلى القرية، أو من «الخيش والدوار» إلى «السكن والعمار». أى أن بيئة مصر الأحادية كانت تمنحها قوة امتصاص حتى فى نمط الحياة الاقتصادية. فحتى الرعاة هضمتهم وحولتهم إلى زراع، وإذا كانت الصحراء هى مهد الرعاة والترحل والقبلية، فإن الوادى كان لحدها. وتنتهى الدورة كلها لتؤكد وحدة مصر الوطنية.

وفى داخل مصر المستقرة، كان للنيل والزراعة دور هام فى توحيد المصريين فى حياتهم اليومية والاجتماعية، وفى تقاليدهم وطقوسهم ... إلخ، وهذه دقائق صغيرة، ولكنها تدخل فى صميم جذور الوحدة الوطنية فى النهاية، لأنها تخلق نفسية أو عقلية متقاربة وحياة عامة مشتركة، أو فى كلمة واحدة تخلق الوحدة السيكولوجية. فالنيل فى مصر ضابط إيقاع الحياة الاجتماعية، ومنظم دورة الحياة اليومية، ومفتاح دولاب النشاط الجارى،

باختصار هو المحور الذى تدور حوله عجلة المجتمع من حيث هو مجتمع. فالنيل عن طريق الفيضان حدد مواسم الزراعة والمحاصيل، وبهذه تتحدد دورة العمالة والبطالة، فالرواج والزواج، وبالتالى المواليد (بل والجريمة أيضاً). فموسم الزواج السائد هو بعد القطن عموما، (أو القصب فى الجنوب، والأرز فى الشمال). وفصل المواليد أو موسمها - إن صح التعبير، أو إذا استعرنا تعبير هنتنجتون - يتحدد بنسبة ما بموسم قمة الزواج ابتداء من نوفمبر وانتهاء بإبريل. وقديما، وحتى قريب كان موسم قمة فى الرى الحوضى هو موسم البطالة، وربما الحاجة والفقر نسبيا، وإلى حد ما الجريمة. كما كان الحال فى جيوب من الصعيد.

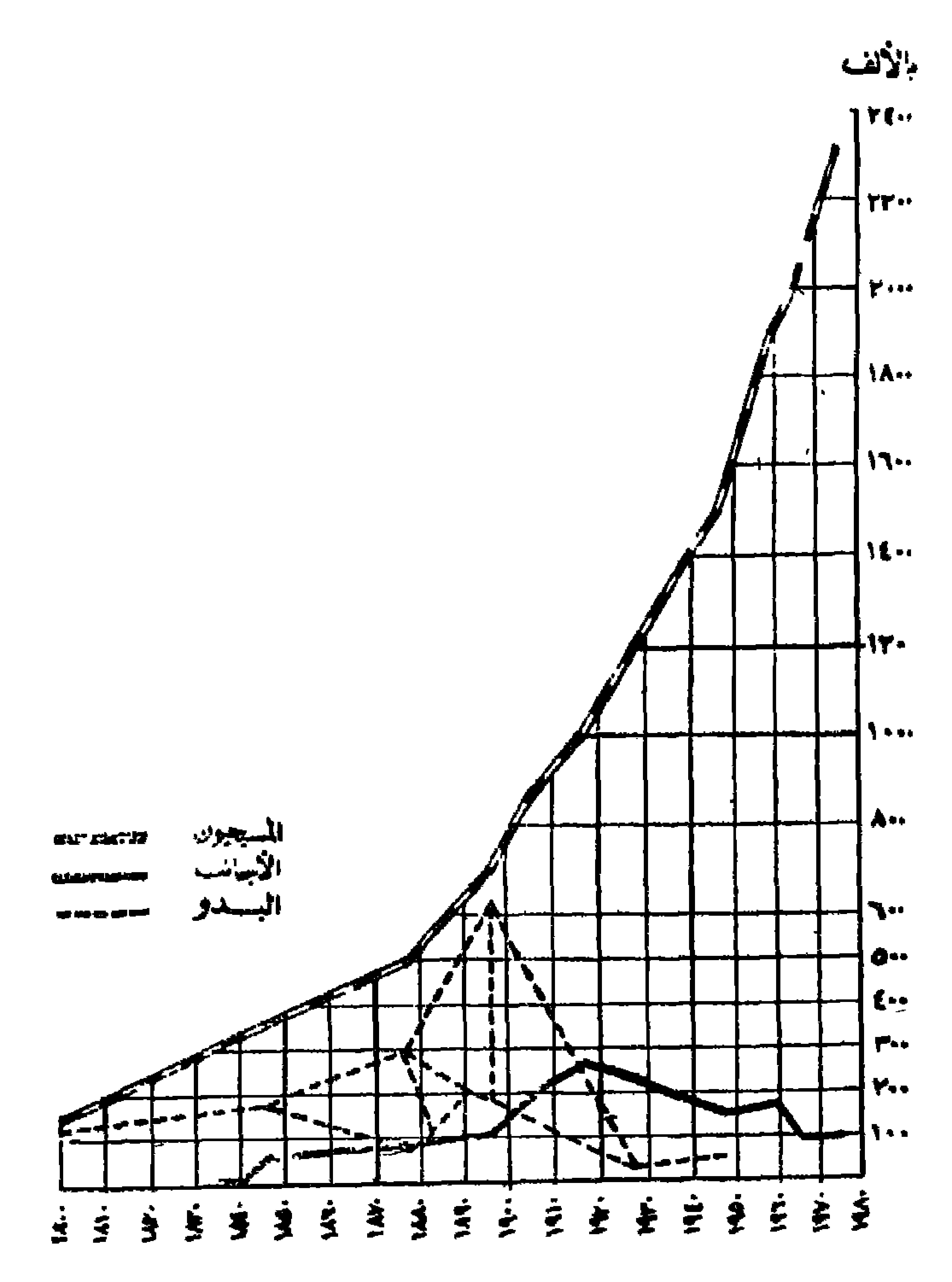
وحتى على المستوى غير المادى المباشر، كان النيل يدخل فى طقوس الحياة الدينية الفرعونية كمعبود وقرابين... إلخ، كما دخل فى الحياة الدينية الإسلامية. كوفاء النيل وصلاة الاستسقاء، وكذلك فى الأعياد والعادات كشم النسيم والحصاد... إلخ. هذا

عدا أن النيل محور من محاور الفن الشعبى والملاحم التاريخية... إلخ. والنيل بهذا يجمع فى الواقع أيضاً بين عنصرى الأمة فى كثير من مناحى ومناشط الحياة اليومية والمجتمعية، ويدعم بذلك أسس الوحدة الوطنية بقدر ما يضيق الفجوة التى تخلقها الثنائية الدينية، وما يمد من جسور عبرها، أو كأنما هو دين مشترك ثانوى أو ثنائى، أو ثالث بين الطرفين، إنه دين المصلحة المشترك، والخطر المشترك، والحياة المشتركة، دين الوطن المشترك فعلا. وهو من ثم أكثر من مجرد قاسم مشترك أعظم بين عناصر الأمة. بل إن لودفيج ليذهب إلى حد أن يجعل النيل فى مصر «دينا رابعا» بين أديان الشرق، يتوارى خلفها متنحيا فى لباقة، ولكنه يوجهها ويكيفها، ولا نقول يوحدها. حقا، إن أولى الإمبراطوريات فى التاريخ المصرى هى إمبراطورية النيل .

ومن هذا جميعا نرى أن الوحدة التاريخية التى لم تنقطع، والتى كانت جزئيا ثمرة للتجانس البشرى، قد ضاعفت بدورها

من هذا التجانس. حتى قل أن نجد شعبا متماثلا فى ملامحة الجسمية والنفسية، فى مزاجه وتقاليده، باختصار فى «طابعه القومى» كالشعب المصرى. ولربما زدنا هذه الحقيقة وضوحا إذا ما وضعناها موضع المقارنة مع بلاد أو شعوب أخرى مجاورة. فى الشرق العربى مثلا، عبر العصور الطوال كما فى يومنا هذا، نجد أن سوريا تمتاز فى كل نواحى حياتها وكيانها بمعادلة إقليمية أساسية تعد مفتاحا لكل أعماق شخصيتها: إنها تتألف من عدد كبير من الوحدات الضئيلة: فى الأرض والطبوغرافيا، فى العروق والسلالات، فى اللهجات والاتجاهات، فى الطوائف والملل، حتى فى المدن والواحات! إنها فى ذلك كله كومة مفككة من الأحجار الصغيرة. وأكاد أقول من حصى وتراب. والعراق أكثر تجانسا وتماسكا، فهو بنهريه وبيئتيه الطبيعيتين السهل والجبل... إلخ أقرب إلى الثنائية التركيبية – إلى حجرين كبيرين نوعا. أما مصر فى هذه المتتالية التصاعدية فتأتى على القمة: فهى حجر واحد monolith، وحجر ضخم عند ذلك megalith. فهنا جسم بشرى

واحد ووحيد، ووسط جغرافى أحادى بالتأكيد، ونهر سائد وفريد. وهى لذلك كله أبعد ما تكون عن التنافر الداخلى، أو التخلخل التركيبى، ومنه تستمد ثقلا ووقعا، وقوة اندفاع فرضت نفسها على تاريخ المنطقة، كما سنرى بعد قليل.



شكل ١٧ – تطور تعداد بعض عناصر السكان خلال الفترة الحديثة

مراجع المختارات (٣)

الفصل الأول : شخصية مصر ، القاهرة، ١٩٨١،

الجزء الثانى، الصفحات ٥٣٦ – ٥٩٩.

الفصل الثانى : شخصية مصر، القاهرة، ١٩٨١

الجزء الثانى، الصفحات ٦٠٣ – ٦٨٩.

الفصل الثالث : شخصية مصر، القاهرة، ١٩٨٤

الجزء الرابع، الصفحات ٥٥١ – ٥٩٣.

الفصل الرابع : شخصية مصر، القاهرة، ١٩٨٤،

الجزء الرابع، الصفحات، ٦٣٣ – ٦٤١.

الفصل الخامس : شخصية مصر، القاهرة، ١٩٨١،

الجزء الثانى، الصفحات ٥٠٧ – ٥٣٥.

المحتويات

الصفحة

رقم الإيداع
١٩٩٦ / ٨٥٥٣
التوقيع الدولى.I.S.B.N
977 - 208 - 173 - 3

المطبعه الفنية
٢٢ ش الشفقاتيه متفرع من شارع الساحه عابدين
ت ٣٩١١٨٦٢

